

جامعة دمشق
كلية الشريعة
قسم علوم القرآن والحديث

"الخلاصة في معرفة الحديث"

لشرف الدين الطيّبي (٣٤٧هـ)

-دراسة وتحقيق-

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالبة: هنادي محمد زهير خليفة

إشراف الدكتورة: منى العسة

/١٤٣٣هـ/٢٠١٢م/

إِذَا

إِذَا مِنْ قِيلَ فَيَنْ

كُلُّ الْقُلُوبِ إِذَا الْحَبِيبُ يُقِيلُ

وَمَعِيَ هَذَا شَاهِدٌ وَوَلِيدُ

إِذَا مَعْلَمُ النَّاسِ الْحَبِيبُ سَلَامٌ عَلَى الْخَلْقِ وَالْخَلْقِ وَالْخَلْقِ وَالْخَلْقِ

وَلِذَا مِنْ قِيلَ فَيَنْ

وَأَحْسَنُ بَرِّ النَّاسِ إِذَا كَأَنَّ مَطَرًا

حَمْرُ فَا بَسْفِيَاةً وَإِذَا كَأَنَّ حُلْبًا

وَأَحْسَنُ بَرِّ النَّاسِ سَلَامٌ عَلَى الْخَلْقِ وَالْخَلْقِ وَالْخَلْقِ

أَتُوجِبُ خَالِي الشُّكْرَ وَحُجَّتِي لِامْتِنَانِكَ إِلَيَّ لِامْتِنَانِكَ الْفَاضِلَةِ
 الدُّكْتُورَةُ مَنِي الْعَمَّةِ عَلِيٍّ فَفَضَّلَهَا اللَّهُ شَرَّافِي عَلِيٍّ فَذَا الْبَحْثُ،
 وَتَقَدَّمَ تَوَجُّهَهَا لِكَثْرَةِ جِزَاهُ (اللَّهُمَّ إِنَّا كُلُّ خَيْرٍ
 كَمَا أَتَقَرُّ بِفَائِدَةِ الشُّكْرِ وَالْتَقَدُّرِ إِلَيْكَ بِجَمِيعِ امْتِنَانِي إِلَيْكَ
 فَطَلَسْتُ عَلِيٍّ لِيَدْرِيهِ وَإِلَى كُلِّ مَنْ (أَسْرَى) بِإِدْرَالِ الْعَوَا وَالْمَسَاحِدَةِ
 مِنْ الْأَخْوَالِ وَصَدِيقَاتِي وَإِلَى الْأَحْضَاءِ بِجَمِيعِ امْتِنَانِي الْفَاضِلِ
 الَّذِينَ تَحْلِلُوا أَحْصَاءَ قُرْآنِهِ (اللَّهُمَّ إِنَّا سُبْحَانَكَ مِنْ مَلَا حِفْظَانِهِمْ
 الْقَيْسَةِ وَالْخَيْرِ أَفْقُ خَالِي شُكْرِي وَامْتِنَانِي إِلَيْكَ كَلْبِيَّةَ السَّرِيَّةِ
 أُولَاهَا (اللَّهُمَّ صِرْ حَاشَا عَلِيٍّ مَرَّ الزَّمَنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد:

إنَّ السُّنَّةَ النبويةَ أصل للدين الحنيف ، وفَّق الله تعالى لها حُفَظاً عارفين ، وجهابذة عالمين ،
وصيارفة ناقدين ، يتقون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فوعتها قلوبهم
وحفظتها صدورهم ، ثم اتخذوا منهاجاً مبرزاً في الأصيل من الدخيل والمستقيم من الإفك المبين .
وإنَّ سلفنا الصالح ترك لنا إنتاجاً علمياً لا مثيل له ، نُشر بعضه ، والكثير منه ما زال في ظلمات
السكون ، وهاهي المكتبات تزخر بالمخطوطات العديدة ، تنتظر اليوم من ينفذ عن كاهلها غبار
السنين .

إنَّ تاريخنا شعاع يضيء حاضرتنا بمضيئنا ، ومن لا ماضي له لا حاضر له ، فلا بدَّ لنا من
خطوة ضرورية وهامة للتعريف بتراثنا من خلال كنوزه المدفونة ، وخاصة في عصرنا الحاضر ،
عصر التقدم والتطور .

من أجل هذا كله رأيتُ أن أوجِّه عنايتي بتحقيق مخطوط من هذه المخطوطات ، علَّني أخرج من
ظلمات السكون إلى نور العلم والمعرفة .

فكان من فضل الله تعالى وكمال منَّته أن هياً الأسباب لخدمة حديث رسول الله ﷺ فأكرمني الله
تعالى بالوقوف على مخطوط بعنوان " الخلاصة في معرفة الحديث " للإمام الطَّيْبِي (٧٤٣هـ)
رحمه الله ، وتاقت نفسي لتحقيقه لما رأيتُ ثناء العلماء على مؤلفه ، حيث قال عنه ابن حجر : "

كان آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنة، مُحِباً لمن عُرِفَ منه تعظيم الشريعة، مُقْبِلاً على نشر العلم^(١).

فاطَلَعْتُ على هذا المخطوط وعلى نُسخه المميّزة بحواشي مزيّدة، وزيادات مهمة، وتملّكات وإجازات، واختَرْتُهُ أَنْ يَكُونَ موضوعاً لرسالتي لنيل درجة الماجستير في الحديث الشريف.

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ

١- إخراج كنز من كنوز المخطوطات المكنونة في طيات المكتبات المُعَرَّضة للتلف، وبعثها للنشر والمعرفة.

٢- التعرف على منهج الإمام الطيّبي في مصطلح الحديث، ودراسته دراسة منهجية علمية حتى يُضَمَّ إلى باقي مناهج المحدثين.

٣- الاعتناء بهذا المخطوط وإخراجه لطلاب العلم، وخصوصاً أَنَّ المطبوع منه كثير الأخطاء والتصحيقات، وينقصه التحقيق العلمي والمنهجي.

٤- لم يحظ الإمام الطيّبي بترجمة موسعة، فقد ضُنَّتْ عليه كتب التراجم بالكثير، فلم تُفَرِّد سيرته، ومنهجيته بدراسة واسعة وافية، وموضوعية شاملة.

منهج البحث

سلكْتُ المنهج التاريخي الوصفي فيما يتعلق بترجمة الإمام الطيّبي، مُعْتَدَةً على الكتب التاريخية مع المقارنة بين الأقوال والترجيح بينها.

أما فيما يتعلق بدراسة كتاب "الخلاصة" فاتبَعْتُ المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك بتتبع نصوص العلماء وتقصي تعريفاتهم وتحريراتهم مع المقارنة، ثم تحليل ما استقرأت من أفكار ومعلومات لرصد النتائج النهائية.

الدراسات السابقة

هناك دراسات سابقة في ترجمة الطيّبي وعصره منها:

الإمام الطيّبي وعصره ليحيى البقاعي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، رسالة دكتورا لنزيه عبد الرحيم، الإمام الطيّبي ومنهجه في كتابه "الكاشف عن حقائق السنن" للباحثة فاتن حسن عبد الرحمن الحلواني، شرح الطيّبي على مشكاة المصابيح، لمحمد علي سمك.

أما مخطوط "الخلاصة في معرفة الحديث"، قد حُقِّقَ على نسختين وطُبِعَ في بغداد سنة (١٣٩١هـ - ١٩٧١ م)، دار الأخيار، بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، لكن هذا المطبوع ينقصه التحقيق العلمي القائم على منهجية واضحة، لخدمة البحث وسد ثغرات السؤال

(١) الدرر الكامنة (١٥٦/٢)

والاستفهام، فهناك مسائل عديدة خلت من المرافقة وترك عليها علامة استفهام ، ولم يتم دراسة عصر المؤلف ومنهجه في الكتاب ، وهناك الكثير من الأعلام لم يُترجم لها حارت فيه الأذهان، إضافة إلى كثرة التصحيقات والأخطاء التي أشرت إليها أثناء التحقيق ، ومع ذلك كله فإنه جهد طيب مشكور نسأل الله له ولنا التوفيق والسداد .

لهذا السبب قررتُ أن أقوم بتحقيقه مرة أخرى ، علّني أفي بحق هذا العالم البارع الإمام الطيّبي رحمه الله.

وأخيراً أسأل الله تعالى التوفيق والإعانة لخدمة هذا البحث

الصعوبات

* قلة المادة العلمية في المصادر والمراجع التي ترجمت للإمام الطيّبي ، بسبب نقل بعضها عن بعض، فاضطررتُ أن أطلب المعونة من بعض الأخوات القاطنات خارج سورية علّني أجد المزيد من الفائدة للبحث .

* صعوبة الحصول على المخطوط.

نظم البحث

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يشتمل على مقدمة وتتضمن: (سبب اختيار البحث ، منهج البحث، الصعوبات، خطة البحث)، وقسمين وخاتمة

الفصل الأول: تمهيد للدراسة وفروعها وفوائدها

الفصل الأول: التعريف بالإمام الطيّبي ويتفرع إلى مبحثين:

المبحث الأول: عصر الإمام الطيّبي

التأحية السياسية

التأحية الاجتماعية

التأحية العلمية والفكرية

التأحية العمرانية

المبحث الثاني: ترجمة الإمام الطيّبي

سيرته الذاتية

حياته العلمية

الفصل الثاني التعريف بكتاب الخلاصة : ويتفرع إلى مبحثين :

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه :

المبحث الثاني: ويتضمن: منهج الإمام الطَّيِّبِي ومصادره في الخلاصة

_ منهج المؤلف فيه .

- مصادر المؤلف في كتابه .

الفصل الثالث: منهج التحقيق والتعليق. ويتفرع إلى مبحثين :

المبحث الأول: منهج التحقيق : - وصف نسخ المخطوط

- خدمة النص وضبطه

المبحث الثاني: منهج التعليق

الفصل الثاني النص والتحقيق وهدفه

- المقدمة

- المقاصد

- الباب الأول: في أقسام الحديث

الفصل الأول: في الصحيح

الفصل الثاني: في الحسن

الفصل الثالث: في الضعيف

الباب الثاني: معرفة أوصاف الرواة من تُقبل روايته ومن لا تُقبل .

الباب الثالث : في تحمّل الحديث وطرق نقله وضبطه وروايته .

الباب الرابع: في أسماء الرجال وطبقات العلماء وما يتصل بذلك .

خاتمة: في آداب الشيخ والطالب والكاتب .

الفصل: وفحصه : فوائده وتوصياته

الفهارس (الفنية

القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف

الفصل الثاني: التعريف بكتاب «الخلاصة»

في معرفة الحديث»

الفصل الثالث: منهج التحقيق والتعليق

الفصل الأول: التعريف بالإمام الطيبي

المبحث الأول: عصر الإمام الطيبي

المبحث الثاني: ترجمة الإمام الطيبي

المبحث الأول: عصر الإمام الطيبي

لابد للتعرف على العصر الذي عاشه الطيبي من البحث في جوانبه المختلفة ، لما لهذه الجوانب من تأثير على فكر المؤلف وحياته .

تمهيد: تراقق القرنان السابع والثامن الهجري مع استمرار الخطر الصليبي خطر المغول والتتار^(١)، حيث اندفعوا من موطنهم الأصلي منغوليا في شمال الصين بزعماء جنكيزخان^(٢) وخلفائه ليغزو بلاد المسلمين ويقضوا على الدولة الخوارزمية^(٣) والإسماعيلية^(٤)، وليوطنوا بعدها سلطانهم في إيران تمهيداً للقضاء على الدولة العربية الإسلامية متمثلة في الخلافة العباسية^(٥)، ثم ما لبثت أن اتسعت حدود هذه الدولة المغولية حتى امتدت من كوريا شرقاً ، إلى حدود الدولة الخوارزمية الإسلامية غرباً، ومن سهول سيبيريا شمالاً ، إلى بحر الصين جنوباً^(٦). في هذه الفترة _في القرن الثامن الهجري_ عاش الإمام الطيبي وهو من أهل توريزفي عراق العجم^(٧) التابعة لمملكة إيران التي كانت تتصوي تحت لواء مملكة المغول الإيلخانيين^(٨).

^(١) المغول والتتار قبائل من الترك البدو كانوا يسكنون الجزء الشرقي من بلاد التركستان وما يليها شرقاً من بلاد الصين في العصور الوسطى، ويذكر مؤرخو الترك ونسابوهم أن أنجة خان أحد ملوك الترك ولد له في الأزمنة القديمة ولدان توأمان هما مغول خان وتتار خان وقد تفرعت منهما قبائل المغول والتتار .

وقد عاش أولادهم في صفاء مدة طويلة ، ثم حدث نزاع بينهما تغلب فيه التتار أولاً ، وصارت لهم السيادة مدة طويلة، ثم اتحدت قبائل المغول وحاربت التتار وهزمتهم ، وانتزعت منهم السيادة وظل الملك متوارثاً فيهم إلى عهد والد جنكيز خان . المختصر في أخبار البشر لأبي الفدا (١٣٦/٣) ، وانظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي (٤٠٣/١).

^(٢)، وهوسلطان عند التتار وضع لهم السياسة التي يتحاكمون بها، وأكثرها مخالف لشرائع الله تعالى وكتبه، وهي شيء اقترحه من عند نفسه، كانت تزعم أمه أنها حملته من شعاع الشمس، فلهذا لا يُعرف له أب، والظاهر أنه مجهول النسب، توفي سنة (٦٢٥هـ). البداية والنهاية (١١/١٣)

^(٣) اسم منطقة أو إقليم يقع إلى الجنوب من بحر آرال (بحر خوارزم) وعلى جانبي المجرى الأدنى لنهر جيحون الأسفل. الموسوعة الإسلامية الميسرة . المشرف العام د: محمود العكام (١٠٣١/٥)

^(٤) فرقة من الشيعة الهاطنية ، سُميت بهذا الاسم نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر ، وكان الإمام السادس من أئمة أهل البيت جعفر الصادق (ت ١٤٨هـ). الفرق بين الفرق للبغدادي (٢٥)

^(٥) الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية لمحمد صالح داود القزاز (٣-١٧)

^(٦) محنة الإسلام الكبرى د: مصطفى طه بدر (٧٣).

^(٧) العبر وديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون (٥٥٦/١)

^(٨) تاريخ الحضارة الإسلامية لحمزة طاهر (١٣٨)

وفيما يلي دراسة موجزة عن هذا العصر في ظل دولة المغول : سياسياً واجتماعياً وعلمياً
وعمرانياً

أولاً: التسمية السياسية

١ حملة "جنكيز خان" (١)

في أوائل القرن السابع الهجري توحدت القبائل المـ غولية المتفرقة، تحت زعامة "تموجين" الذي اتخذ لقب "جنكيزخان" وسرعان ما استطاع أن يقود طوائف الرعاة المبتدية ، وأن يكتسح البلاد جنوباً وشرقاً ، ويُسيطر على الصين المتحضرة ، ثم اتجه غرباً وتوقف على حدود الدولة الخوارزمية، وكان السبب المباشر لاجتياح المغول مملكة خوارزم شاه هو طمع والي أحد ثغورها على نهر سيحون في أموال جماعة من التجار المغول كانوا قد جاءوا إلى هذا الثغر سنة ٦١٥ هـ ومعهم أموال طائلة.

ثم سار الجيش المغولي للاستيلاء على "سمرقند" (٢) و"بلخ" (٣) و"مرو" (٤)، فحُوصرت المدن التي أبدت مقاومة ثم أُجِيتحت وأُحْرِقت، وقُتِل ملايين الإيرانيين ، ثم رجع "جنكيز خان" إلى الشرق بعد أن أتم الاستيلاء على أغلب إيران، ولم يمض سوى فترة قصيرة حتى بسط المغول سيطرتهم على بلاد فارس وتوفي هناك عام (٦٢٥ هـ) .

٢ حملة "هولاكو" (٥)

حملة هولاكو على إيران (٦): استطاع "هولاكو" أن يُقيم لنفسه دولة اتخذ إيران مركزاً

(١) تاريخ الحضارة الإسلامية لحمزة طاهر (١٣٨). وانظر: تاريخ جهانكشاي لعطا ملك الجويني (١٢٥/١) وما بعدها، المختصر في أخبار البشر لأبي الفدا (١٢٧/٣)، تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي (٤٤٥-٦٤٨)، تاريخ العراق لعباس العزاوي (٦٢ وما بعدها) ، تاريخ المغول والحروب الصليبية د : محمد أحمد (١٣٠). الدعوة إلى الإسلام لسيرتوماس و أرنولد (٢٤٨). الترجمة العربية، محسن إبراهيم حسن.

(٢) من أقدم مدن العالم ، وأقدم مدن آسيا على الإطلاق ، تقع على الضفة الجنوبية لنهر الصفد، قيل: (إنها الجنة بحق) تبعد عن بخارى (١٦٥ كم). معجم البلدان (٢٤٧/٣)، الموسوعة الميسرة (١٣٢٢/٦).

(٣) هي من أجل مدن خراسان وأكثرها خيراً وأوسعها غلة، تحمل غلتها إلى جميع خراسان وإلى خوارزم، واليوم هي قرية صغيرة في أفغانستان. معجم البلدان (٤٧٩/١)، الموسوعة الموجزة لحسان الكاتب (١٧٩).

(٤) أشهر مدن خراسان . معجم البلدان (١١٢/٥).

(٥) كان طاغية من ملوك التتار ، ذا سطوة ومهابة وخبرة بالحروب ، ومحبة في العلوم العقلية، من غير أن يتعقل منها شيئاً وهو على قاعدة المغول في عدم التقيد بدين . توفي هولاكو بعلّة الصرع سنة (٦٦٤ هـ). انظر: الوافي في الوفيات (٢٤٠/٤) ، تاريخ أبي الفدا (٣٣٢/٢)

(٦) المغول في التاريخ لفؤاد عبد المعطي الصياد (٦٤) ، مغول إيران لمصطفى بدر (١٢) ، الحركة الصليبية لسعيد عبد الفتاح عاشور (١١٦٩/٢)

لها، وفيها اتخذ لقب "إيل خان" وهو الذي أكسب دولته اسم "الإيلخانيين" أو مملكة المغول الإيلخانيين، التي تمتد من نهر السند شرقاً إلى حدود سورية، وأمالك الدولة البيزنطية غرباً، ومن بحر قزوين والقوقاز شمالاً إلى بحر الهند جنوباً.

حملة "هولاكو" على العراق^(١): بعد استلام "هولاكو" الحكم طمع في توسيع رقعة ملكه على حساب الدولة العباسية، فأرسل إلى الخليفة العباسي "المستعصم بالله"^(٢) (٦٤٠-٦٥٦هـ) يدعوه لمساعدته، ولكن الخليفة لم يلب الطلب فاتخذها "هولاكوخان" ذريعة لمهاجمة بغداد، وأرسل إليه إنذاراً سنة (٦٥٥هـ) يطلب منه هدم حصون بغداد ويحضر لمقابلته، أو يرسل من ينوب عنه، فإن أجاب إلى ذلك نال رضى خان المغول وأبقى على دولته وجيشه ورعيته وإن لم يصغ للنصح فليستعد للحرب.

لكن "المستعصم" ردّ عليه رداً شديداً، فغضب "هولاكو" من المستعصم، وصمم على مهاجمة بغداد، وفي المحرم سنة (٦٥٦هـ) زحف "هولاكو" بمائتي ألف مقاتل فهاجم بغداد بعد حصار دام شهراً، فقتل الكثير من الناس، وأحرق قصور الخلفاء والمساجد، وقتل "المستعصم بالله" آخر الخلفاء العباسيين^(٣) (٦٥٦هـ) بتحريض من وزير المستعصم "ابن العلقمي"^(٤).

تلك هي الأوضاع السياسية في هذا العصر، أوضاع مضطربة غير مستقرة، فيها القتل والتدمير والخراب والدمار، والاستهانة بكل شيء، وبالحياة الإنسانية على وجه الخصوص.

(١) جامع التواريخ لرشيد الدين الهمداني (٢٦٧/١)، تاريخ ابن الوردي (١٨٩/٢)، البداية والنهاية (١٦٠/١٣-٢٣٢)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٥٦/٣)، تاريخ الدولة المغولية لعبد السلام فهمي (١٠٩-١٢٧) بتصرف.

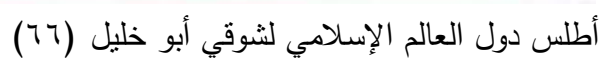
(٢) أمير المؤمنين آخر خلفاء بني عباس بالعراق، وهو أبو أحمد، عبد الله بن المستنصر بالله أبي جعفر منصور بن الظاهر، كان حسن الصورة، جيد السريرة، صحيح العقيدة مقتدياً بأبيه المستنصر في إكرام العلماء وكثرة الصدقات، توفي سنة ست وخمسين وستمائة. تاريخ الإسلام للذهبي (٤٧/٤٥)، البداية والنهاية (٢٠٤/١٣)، تاريخ الخلفاء للسيوطي (٤٠١/١).

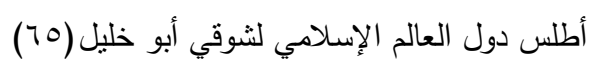
(٣) حتى أنشد بعضهم: يا عصابة الإسلام نوحى و اندبى ... حزناً على ما تم للمستعصم

دست الوزارة كان قبل زمانه ... لابن الفرات فصار لابن العلقمي. تاريخ الخلفاء للسيوطي (٤٠٣/١)

(٤) هو محمد بن محمد بن علي، أبو طالب، وزير المستعصم البغدادي وهو وزير سوء على نفسه وعلى المستعصم وعلى المسلمين، ومع أنه من الفضلاء في الإنشاء والأدب، لكنه كان خبيثاً، وقد حصل من التعظيم أيام المستعصم ما لا يحصل لغيره من الوزراء ثم خان الإسلام وأهله، ووقف بجانب هولاكو، ثم حصل له بعد ذلك من الإهانة والذل على أيدي التتار الذين أعانهم، وذاق الخزي في الحياة الدنيا ولعذاب الآخرة أشد وأبقى. البداية والنهاية (٢١٢/١٣).

لكن بالمقابل نجد الأوضاع قد تحسنت واستقرت في فترة حياة "غازان" وما بعده، أي من (٦٩٥هـ - ٧٤٦هـ) وهي تقريباً الفترة التي عاشها الطيّبي ومما لاشك فيه أنّ هذه الأوضاع المستقرة ، كان لها تأثير على فكر وإبداع الطيّبي...





ثانياً: الناحية الاجتماعية

انقسم المجتمع الإيراني إلى طبقتين أساسيتين هما:

أ) المغول الإيلخانيين: وهي الطبقة العليا الممتازة ، ذات النسب الرفيع^(١)، ويلحق بهم الوزراء وإن كانوا في الغالب من أهالي البلاد الأصليين ، وقد استأثرت هذه الطبقة بوظائف البلاط ومناصب الدولة العليا ، وكان المغول طوال العهد الإيلخاني مُقربين إلى البلاط، وكانوا في بدء أمرهم يعيشون عيشةً فاسدةً ، فيتدخلون في أحكام القضاة ، ويحمون العُصاة والمجرمين ، لكن قوة الحضارة الإيرانية عملت على تغيير عاداتهم وأخلاقهم ، لا سيما بعد انتشار الإسلام بينهم.

ب) أهل إيران من غير المغول: هذه الطبقة خضعت لحكم الإيلخانات وكوّنت السواد الأعظم من رعيّتهم، فتألّفت من الزّراع والرّعاة والصّناع والتّجار ، وكانوا في بداية عهد الإيلخانيين في أسوأ حال من الفوضى والفتن التي حلت بهم على أيدي أمراء المغول ، ولكن هذه الحال لم تدم لأنّ "غازان" بعد اعتناقه الإسلام ، كان يبالغ في العناية بالرعية ، ويدفع عنهم كل ظلم وجور^(٢)، فتحسنت أحوالهم، وأصبحوا من العمال والتجار الأثرياء كما هو حال الطيّبي حيث عاش في هذه الطبقة تاجراً ثرياً، سخر ثروته لصالح العلم وطلابه.

أما بالنسبة للعقائد^(٣) فالمغول، لم يكن لهم دين واحد بعينه يعتنقونه ، بل كانت طوائفهم تتنازع الديانات المختلفة من بوزية ومسيحية وبين شيعة وسنة.

وعلى الرغم من هذا التعدد، فإنّهم بصفة عامة كانوا بعيدين عن التعصب لمذهب دون آخر . فبعض الحكام اعتنقوا الإسلام ، وعملوا بأحكامه وتقيدوا بشرائعه ، الأمر الذي شجع الرعية على الدخول فيه.

ومن هؤلاء الحكام "غازان"^(٤) حفيد هولاكو تشرف جميع التتار الخاضعين لحكومته في زمنه بشرف الإسلام، وخصوصاً أنّه جعل الإسلام الدين الرسمي للدولة ، وصار تابع بلاطه في مدينة " تبريز " العاصمة، تابعاً إسلامياً فارسياً .

(١) جامع التواريخ لرشيد الدين الهمذاني (٢٣/١).

(٢) تاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلمان (٢٧٣-٢٧٥).

(٣) التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (١٧٥/٧)، تاريخ المغول لفؤاد الصياد (٣٣٤) ، تاريخ المغول: عباس إقبال (٢٣٥)، إيران ماضيها وحاضرها لدونالد ولبر ، ترجمة د: عبد المنعم حسنين (٦٦).

(٤) السلطان معز الدين كان شاباً عاقلاً شجاعاً مهيباً من أعظم ملوك التتار حكم من (٦٩٣م-٧٠٣م). انظر: البدر الطالع (٤٩٦/١)

وأما بالنسبة لأهل إيران ومنهم الإمام الطيّبي فكا نوا يتّبعون مذهب أهل السنة والجماعة دون مذهب الشيعة، الذي انتشر بعد القضاء على الخلافة العباسية نتيجة نفوذ رجال من الشيعة كابن "العلقي" و"نصير الدين الطوسي"^(١) اللذين كان لهما مراكز هامة عند المغول. هذه هي المدينة الإسلامية التي عاش فيها الإمام الطيّبي ، ومارس حريته الفكرية والعقائدية دونما قيد ولا وثاق، وخاصة أنّ الحاكم "غازان" أصلح أحوال أهل السنة من أهل إيران بعد اعتناقه دين الإسلام.

ثالثاً: الناحية العلمية والفكرية

على الرغم من تلك الحوادث المريرة التي دهمت إيران ، نجدها من الناحية العلمية غنية بالإنتاج الأدبي والعلمي ، وما ذلك إلا لتقدير ملوك المغول للعلم والعلماء ^(٢)، حتى أولئك الذين عُرفوا بقسوتهم في فتوحاتهم، من أمثال:

❖ **"جنكيزخان":** الذي كان يُعظم رؤساء كل ملة ، ويتخذ تعظيمهم وسيلة إلى الله تعالى ،

ومن حاله وحال التتر في الجملة إسقاط المؤن والكف عن العلويين ، وعن الفقهاء والفقراء والزهاد والأطباء وأرباب العلوم على اختلافهم ومن جرى هذا المجرى ^(٣).

❖ **"هولاكو":** الذي كان يميل إلى تشجيع العلماء والحكماء ويحثهم على مواصلة البحث

والتدريس، ويُخصص لهم الرواتب ويُغدق عليهم الهبات، حتى كان يهتم كثيراً بعلم الفلك

والنجوم والكيمياء ، وليس أدل على هذا من أنّه عهد إلى "نصير الدين الطوسي "

(ت ٦٧٢هـ - ١٢٧٤م) ببناء مرصد كبير هو مرصد "المراغة" بإقليم "آذربيجان" أعدّه

بأدق الأجهزة المعروفة في زمانه.

❖ **"غازان":** عيّن خمسة معلمين يُقيمون في الكتاب لتحفيظ القرآن لمائة طف ل يتيم ، وأمر

بشراء مائة مُصحف هدية للكتاب كل سنة...

والدليل على ازدهار الناحية العلمية والفكرية تطور علوم كثيرة نذكر منها:

علم التاريخ:

(١) رأس الفلاسفة، كان شيعياً ، حسن الصورة سمحاً كريماً ، حُكي في دهائه الكثير ، وتبوأ منزلة مرموقة عند هولاكو ، له مؤلفات عديدة، توفي ببغداد (٦٧٢هـ). تاريخ أبي الفداء (٦٥/٣)، الوافي في الوفيات (٧٩/١).

(٢) المغول في التاريخ (١٤٩)، الدولة الخوارزمية (٣٠٨).

(٣) صبح الأعشى (٣١١/٤).

يقول بعض الأدباء^(١): ((والذي يُثير إعجاب المؤلف في هذه الحُقبَة ، التأليف التاريخي وحده ، فقد عُني بتسجيل أخبارهم وتدوين مآثرهم ، وتعريف الناس بسير آبائهم ، فألفت كتب في التاريخ هي أحسن ما أنتجه عصر من عصور إيران)) .

ومن أهم هذه الكتب التي تُعد عمدة المراجع التاريخية باللغة الفارسية^(٢):

أ) "جهانكشا"^(٣): لعلاء الدين عطا ملك الجويني (ت ٦٥٨هـ - ١٢٦٠م)

ب) جامع التواريخ^(٤): لرشيد الدين فضل الله الهمذاني (ت ٧١٨هـ - ١٣١٨م)

علم التصوف: (٥)

ظهرت في هذا العصر أحسن معاني التصوف وألطفها في الشعر الفارسي إلى جانب ذلك

ظهرت مؤلفات كثيرة في التصوف منها:

أ) "عوارف المعارف"^(٦) لشهاب الدين أبي حفص السَّهْروردِي (ت ٦٣٢هـ)

(١) أحمد أمين في قصة الأدب في العالم (٥٠٥ وما بعدها).

(٢) قصة الأدب في العالم (٥٠٣/١).

(٣) مطبوع في دار الملاح، نقله عن الفارسية د: محمد التونجي.

(٤) كتاب مطبوع. وهو تاريخ كبير في دولة جنكيز وأولاده ، ذكر فيه : أنه لما شرع في التبييض مات السلطان غازان في شوال سنة ٧٠٤هـ ، وجلس مكانه ولده خدا بنده محمد فأمره بإتمامه وإدخال اسمه في العنوان ، وأمر أيضاً بإلحاق أحوال الأقاليم وأهلها وطبقات الأصناف ، وبأن يجعل جامعاً لتفاصيل ما في كتب التواريخ ، وأمر من تحت حكمه من أصحاب تواريخ الأديان والفرق بالإم داد إليه من كتبهم ، وأمر أيضاً بأن يجعله مذيلاً بكتاب صور الأقاليم ، ومسالك الممالك فأجاب وكتب أحوال الدولة الجنكيزية وأمة الترك مفصلاً في مجلد ، وذكر خلاصة الوفيات في مجلد آخر ، وأورد صور الأقاليم في مجلد آخر ، على أن يكون ذيلاً له ، ونقل أخبار كل فرقة على ما وجد في كتبهم بلا تغيير . كشف الظنون (٥٤٠/١).

(٥) هذا العلم من العلوم الشرعية الحادثة في الملة ، وأصله أن طريقة هؤلاء القوم لم تزل عند سلف الأمة وكبارها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، طريقة الحق والهداية ، وأصلها العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى ، مقدمة ابن خلدون (٢٧٠/١) ، إيضاح المكنون . (٢٤٢/٤) ، واختلف المفكرون في أصل كلمة تصوف : فمنهم من ردها إلى لبس الصوف إمعاناً في التنسك والزهد ، والبعض الآخر ردها إلى أهل الصفة الذين كانوا يأوون إلى صفة مسجد رسول الله ﷺ منقطعين إلى عبادة الله تعالى ، ومن أهدافها : تنقية النفوس والسير بها نحو بارئها سبحانه وتعالى من خلال العبادات والمجاهدات . معجم الصوفية (٢٢١).

(٦) الكتاب مطبوع بهامش إحياء علوم الدين . انظر : الأعلام للزركلي (٦٢/٥).

قال المؤلف في خطبته : ((لا يزال في كل عصر منهم علماء قائمون بالحق ، ويظهر في الخلق آثاره م من اقتدى بهم اهتدى ، ومن أنكرهم ضل واعتدى ، ثم إن إيثاري لهديهم ومحبي لهم علماً بشرف حالهم وصحة طريقهم المبنية على الكتاب والسنة حداني أن أذب عن هذه العصابة بهذه الصبابة ، وأؤلف أبواباً في الحقائق

ب) "مرصاد العباد من المبدأ إلى المعاد"^(١): لنجم الدين الرازي (ت ٦٥٤هـ)

علم البيان والبلاغة:

تألق علم البلاغة والبيان في هذه الحقبة التاريخية ، وتجلّى ذلك في مؤلفات كثيرة للعلماء نذكر منها:

أ) "مفتاح العلوم":^(٢) لأبي يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦هـ). وشرح "مفتاح العلوم"^(٣) للشيرازي (ت ٧١٠هـ)

ب) "التبيان في البيان"^(٤) للإمام الطيبي وشرح "التبيان" وهو "حدائق البيان" لتلميذه علي ابن

عيسى

العلوم الشرعية:

لقيت العلوم الشرعية كالتفسير والحديث وغيرها عناية لا مثيل لها في هذا العصر ، ولا سيما بعد أن انتشر الإسلام بين المغول ، وأصبح الدين الرسمي للدولة ، فظهر الكثير من المؤلفات ، نذكر منها:

في التفسير:

أ) "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"^(٥) للقاضي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)

ب) "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب" للإمام الطيبي (ت ٧٤٣هـ).

في الحديث:

أ) "الكاشف عن حقائق السنن" وهو شرح "مشكاة المصابيح" للخطيب التبريزي (ت ٧٣٧هـ)

والآداب وهو مشتمل على ثلاثة وستين باباً كلها في سير ا لقوم وأحوال سلوكهم وأعمالهم)) . كشف الظنون (١١٧٠/١)

(١) مطبوع ، تصحيح د: محمد أمين رياحي . انظر: معجم المؤلفين (١٢٢/٦). جعله على خمسة أبواب فيها : أربعون فصلاً، كلها في السلوك وتربية النفس. كشف الظنون (١٦٥٠/٢)

(٢) مطبوع. تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلم مية. انظر: معجم المؤلفين (١٧١/١)، معجم المطبوعات (١٥٠٩/٢) قال المؤلف: ((وقد ضَمَنْتُ كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بد منه ، فأودعته : علم الصرف بتمامه وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق والنحو بتمامه ، وتمامه بعلمي المعاني والبيان)). كشف الظنون (٥٢٠/٤). وقال في بغية الوعاة للسيوطي (٣٦٤/٢): ((فيه اثنا عشر علماً من علوم العربية)).

(٣) انظر: البدر الطالع (٢٦٢/٢)، معجم المؤلفين (٤٦/١) ، معجم المطبوعات (١٣٠٤/١)

(٤) سيأتي الكلام عن مؤلفات الطيبي في مبحث خاص .

(٥) وتفسيره هذا: كتاب عظيم الشأن غني عن البيان لخص فيه من (الكشاف للزمخشري) ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان ، ومن (التفسير الكبير للرازي) ما يتعلق بالحكمة والكلام ، ومن (تفسير الراغب للأصفهاني) ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات . كشف الظنون (١٨٦/١)، (٩٨/٦)

- (ب) "مشكاة المصابيح" للخطيب التبريزي (ت ٧٣٧هـ) وهو أحد تلامذة الطّبيّ ، وهو شرح "مصابيح السنة" للبغوي (ت ٥١٦هـ).
- (ت) "الخلاصة" للطّبيّ وهو محل بحثنا هذا
- (ث) "الإرشاد" و "التقريب" للنووي (٦٧٧هـ).
- (ج) "المنهل الروي" لابن جماعة (٧٣٣هـ).

رابعاً: الناحية العمرانية^(١):

تنافس السلاطين والوزراء وكثير من رجال البلاط في تمويل بناء القصور ، والمباني العامة ، وقاموا بإنشاءات عديدة نذكر منها:

- (أ) الربع الرشدي : أنشأه " رشيد الدين فضل الله الهمذاني الوزير " (ت ٧١٨هـ) خارج تبريز مُخصصة للعلوم والفنون ، الذي أسكن فيه رجال الدين والفقهاء والمحدثين وقارئ القرآن والطلاب وأصحاب الحرف من كل نوع.
- (ب) المسجد الذي بناه الوزير " علي شاه " في تبريز و يشتمل بناؤه الواسع على مساحة كبيرة مفتوحة، وعلى حوض فيه نافورة من وسطه.
- إنّ هذا العصر من الناحية الحضارية يعد أزهى عصور إيران حيث وقفت في الصف الأول من حضارة العالم ، وإذا كان في تاريخ إيران عهد وقف فيه الشعب الإيراني في الصف الأول من حضارة العالم فهو العهد المغولي ، مع أنّ كثيراً من العلماء يذهبون إلى أنّ المغول لم يعملوا في إيران غير تخريب الحضارة.

والخلاصة نقول: إنّ الطّبيّ عاش في عصر زاخر بالعلوم والفنون ، وكان عصره عصر ازدهار في الحضارة، تلاقت فيه ثقافات الشرق والغرب ، الأمر الذي جعله متفوقاً مُبدعاً ، بحراً واسعاً في علومه ومعارفه ، والسبب الرئيسي حسن معاملة الحكام للرعايا والعلماء بصفة خاصة . رحّم الله الطّبيّ وجزاه عن أمة الإسلام خير جزاء.

(١) جامع التواريخ (٧٣-٧٤)، إيران ماضيها وحاضرها (٦٧-٦٨) ، تاريخ الحضارة الإسلامية : ترجمة حمزة طاهر (٩٨)

المبحث الثاني: ترجمته (المؤلف^(١))

مُفَرِّغٌ:

الإمام العلامة، المُدافع عن جَمِي الإسلام ، المُحب للعلم ، المتقاني في سبيل تحصيله ونشره ، المتصدي لبدع الفلاسفة ، الذي لا يخشى في الله لومة لائم .

وربّما من الصعب إزالة الغموض عن شخصية هذا العالم الذي أغفلت كتب التراجم حقه ، حتى تاقت النفس لزيارة إيران بلد الطيّبي اليوم ، فلعل هناك ما يشفي الغليل ، ويُتلج الصدر من معلومات إضافية عنه، ولعدم التمكن من ذلك تمّ العهد على بذل ما في الوسع للكشف عن هذه الشخصية سواء عن طريق المصادر التقليدية أم الالكترونية ، فكانت ترجمة قليلة ومتشابهة في معظمها، يكتنفها الكثير من الغموض.

وما لم نستطع كشفه نرجو أن تكشف عنه وتُزيل غموضه الأبحاث القادمة إن شاء الله تعالى .

أولاً: سيرته الذاتية

الاسم ونسبه:

هو الحسين بن عبد الله بن محمد الطيّبي الأصل بكسر الطاء^(٢). وذهب بعض من ترجم له أن اسمه الحسن بن محمد بن عبد الله^(٣) وهذا بعيد ، لأنّ المُثبت في نسخ المخطوطات الأربع التي قابلتُ عليها أنّه الحسين بن عبد الله بن محمد الطيّبي^(٤).

(١) ينظر في ترجمته :، طبقات الشافعية للسبكي (٧٦/١٠) ، مقدمة ابن خلدون (٥٥٦/١)، الدرر الكامنة لابن حجر (١٥٦/٢)، بغية الوعاة للسيوطي (٥٢٢/١)، طبقات المفسرين للداوودي (٢٧٧)، مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (٩٠/٢)، كشف الظنون لحاجي خليفة (١٤٧٨/٢)، شذرات الذهب للعمادي (٢٣٩/٨)، البدر الطالع للشوكاني (٢٢٩/١)، هدية العارفين للبغدادي (٢٨٥/١)، الأعلام للزركلي (٢٥٦/٢)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله (٥٣/٤)، فهرس دار الكتب المصرية (١٢٤) ط دار الكتب ١٩٦١، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (٣٤٤)، ط: دمشق، وضع محمد الألباني.

(٢) معجم البلدان (٢٨٨/٢)، الدرر الكامنة (٢٦٨/٢)، البدر الطالع (٢٢٩/١)، الأعلام (٢٥٦/٢)

(٣) السيوطي في بغية الوعاة (٥٢٢/١)، العمادي في شذرات الذهب (٢٣٩/٨)، مفتاح السعادة (٩٠/٢)

(٤) وكذا في كتابه "مختصر الخلاصة" دار الثقافة العربية، تحقيق أحمد يوسف الدقاق.

كما وُجِدَتْ عبارة على الورقة الأولى من كتابه "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب" المسمى بشرح الكشف، ديباجة قد سُبِّقت بعبارة تقول "هذه الديباجة بخط المصنف الذي هو شرف الدين الطَّيِّب".

وضمن هذه الديباجة يقول: ((وأنا العبد الضعيف الحُسين بن عبد الله بن محمد الطَّيِّب))^(١) فلعل ذلك سهو من النساخ. والله أعلم.

أما الطَّيِّب فهي نسبة إلى "الطَّيِّب" وهي بلدة بين "واسط"^(٢) وبين "الأهواز"^(٣) أو هي بليدة بين "واسط" و"خوزستان"^(٤) أو هي من "خوزستان"^(٥).

وقد صرَّح القلقشندي: بنسبته إلى الطَّيِّب في حديثه عن إيران ، وأنَّ لها جانبين ، جنوبي وشمالي، والجنوبي يشتمل على ستة أقاليم:

قال: ((ومنها الطَّيِّب وموقعها في الإقليم الثالث من الأقاليم السبعة ، قال في القانون : حيث الطول ثلاث وسبعون درجة وثلاثون دقيقة، والعرض ثلاث وثلاثون درجة وخمس وأربعون دقيقة، وهي بلدة بين واسط وبين الأهواز ، ثم قال وفيها عجائب ، لم يَذكر ما هي ، وإلى الطَّيِّب هذه يُنسب الطَّيِّب صاحب الحواشي على كشف الزمخشري))^(٦). وهذا ينافي بأنَّه الطَّيِّب الدمشقي^(٧).

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ، الورقة الأولى : مخطوط بدارالكتب المصرية رقم [١٤٥] تفسير . رسالة دكتورا للباحث: نزيه عبد الرحيم. جامعة أم القرى.

(٢) فأما تسميتها فلأنها متوسطة بين البصرة والكوفة ، شرع الحجاج في عمارة واسط في سنة (٨٤هـ)، وفرغ منها في سنة (٨٦هـ) فكان عمارتها في عامين، في العام الذي مات فيه عبد الملك بن مروان . معجم البلدان (٣٤٧/٥).

(٣) الأهواز آخره زاي، وهي جمع هوز ، وأصله حوز ، والأهواز اسم عربي سُمِّي به في الإسلام وكان اسمها في أيام الفرس خوزستان وفي خوزستان مواضع يقال لكل واحد منها خوز . معجم البلدان (٢٨٤/١).

(٤) انظر هذا القول في : معجم البلدان (٦٠/٤) ، وخوزستان بضم أوله وبعده الواو الساكنة زاي وسين مهملة وتاء مثناة من فوق وآخره نون، وهو اسم لجميع بلاد الخوز . معجم البلدان (٤٠٤/٢).

(٥) تقويم البلدان (٣١٤).

(٦) صبح الأعشى (٣٥٧/٤).

وقال في الروض المعطار للحميري (٤٠١): ((الطَّيِّب : مدينة بالعراق على مرحلة من قرقوب بين واسط والسوس، وليست بكبيرة، إنَّما هي حسنة الذات جامعة لأشتات البركات...)).

وذكر في آثار العباد وأخبار العباد للقرظيني (١٧٠): ((مدينة الطَّيِّب بليدة بين واسط وخوزستان ، وهي من عمارة شيث بن آدم عليه السلام، وما زال أهلها على ملة شيث إلى أن جاء الإسلام ، والمدينة قديمة، أحدث بها القديما أشياء وظلمسات منها مازال ،ومنها ما بقي، وكان بها طلسم لدفع العقارب والحيات ، ومن عجائبها الباقية أن لا يدخلها زنبور البتة، فإن دخلها مات، ولا يدخلها غراب أبقع ولا عقق)).

(٧) انظر : هدية العارفين للبغدادي (٢٨٥/١)

لَهُ: الإمام الشيخ شرف الدين^(١)

أما (ألفاظه) (عليه): الحافظ والمحدث والعلامة في المعقول والمنقول^(٢).

كُتِبَ: أبو عبد الله، وأبو محمد^(٣).

فُتِيَ: رحمه الله

والله: لم تذكر كتب التراجم متى وأين وُلِدَ : إلا ما صرح به القلقشندي بنسبته إلى الطَّيِّب .^(٤)

وإليه أشار طاش كبرى زادة: ((الحسن بن محمد بن عبد الله الطَّيِّبِي الأصل...)).^(٥)

بينما قال ابن خلدون في مقدمته^(٦): ((ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض

العراقيين، وهو شرف الدين الطَّيِّبِي من أهل توريث من عِراق العجم)) . وكذا قال الزركلي^(٧)

(١) الدرر الكامنة (١٥٦/٢)

(٢) المصدر السابق

(٣) تاريخ الأدب العربي (٦٤/٣).

(٤) صبح الأعشى (٣٩/٤).

(٥) مفتاح السعادة ومصباح السيادة (٩٠/٢).

(٦) العبر وديوان المبتدأ والخبر (٥٥٦/١).

(٧) الأعلام (٢٥٦/٢).

فالظاهر أنَّ: الطَّيِّبَ موطنه الأصلي ، ثم انتقلَ إلى "توريز" وهذه احتمالات ليس لها دليل قاطع ، وما يُجزم به فقط ، أنَّه من أهل إيران ، لأنَّ (الطَّيِّب وتوريز) كلتيهما تقع في دولة إيران ، "وتوريز" هي "تبريز"^(١) التي تعد أشهر بلدة في إقليم "أذربيجان" بإيران وهي قاعدة أذربيجان في عصرنا ، وهي مدينة أغرقت في السعادة أنسابها ، وثبتت في النعمة قواعدها .

صفاته: أجمعت المصادر والدراسات الحديثة التي تناولت شخصية المؤلف في معظمها على أنَّ المؤلف حظي بمكانة رفيعة ، وبسمعة جيدة ، فقد ذكر ابن حجر في درره أنَّ الطَّيِّبَ كان حسن المعتقد ، شديد الحب لله تبارك وتعالى ولرسول الله ﷺ ، عظيم التواضع ، سخياً كريماً ، ذا ثروة طائلة من الإرث والتجارة ، فلم يزل يُنفقها في وجوه الخير حتى افتقر في آخر عمره ، ملازماً لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم ، شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة مُظهراً فضائهم ، كثير الحياء مُلازماً للجماعة ليلاً ونهاراً ، صيفاً وشتاءً مع ضعف بصره في آخر عمره ، ملازماً لتعليم الناس العلوم الشرعية ، مُحِباً لمن يُعرف منه تعظيم الشريعة الغراء ، يُعير الكتب النفيسة لأهل بلده وغيرهم من أهل البلدان.^(٢)

وفاته^(٣): (٣٧٤ هـ - ١٣٤٢ م)

ويشاء الله أن يختار لشيخنا الطَّيِّبِ خاتمة حسنى ، تشير إلى فضله ، وقربه من ربه ، جلس مرة ينتظر الإقامة للفريضة ففاضت رُوحه الطاهرة إلى بارئها وهو متوجه إلى القبله . ومات الطَّيِّبِ في الثلاثاء / ١٣ شعبان ٧٤٣ هـ / ١٣٤٢ م . هكذا اتفقت كتب التراجم على أنه توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة .

ثانياً: حياته العلمية

وتتناول دراسة : شيوخه ، تلامذته ، مكانته العلمية ، جهوده في سبيل نصره مذهبهِ وعبقريته البلاغية ، ثناء العلماء عليه ، آثاره .

(١) تبريز بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وكسر الراء وياء ساكنة وزاي ، تقع اليوم في شمال إيران ، غربي قاعدة إقليم أذربيجان وهي أشهر مدن أذربيجان ، وهي مدينة عامرة حسناء ذات أسوار محكمة بالأجر والجص ، وفي وسطها عدة أنهار جارية والبساتين محيطة بها والفواكه بها رخيصة ولم يُرر فيها أطيب من مشمشها . معجم البلدان (١٣/٢) ، الموسوعة الموجزة لحسان الكاتب (٢١٤) .

(٢) الدرر الكامنة (٢٦٨/٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق .

سيرة:

لم تُصَرِّح كتب التراجم بشيء عن شيوخه الذين تلقى عليهم وأخذ منهم ، ولكن بالبحث والتقصي تم التوصل إلى معرفة عددٍ منهم:

- ١ - الشيخ أحمد بن الحسن الجاربردي (٧٤٦هـ)^(١) : هو الإمام فخر الدين أحمد بن الحسين بن يوسف الجاربردي : نزل بتبريز وتفقّه على المذهب الشافعي ، وتفرّق في العلوم العقلية له من الآثار العلمية "شرح المنهاج" في أصول الفقه ، و"شرح ابن الحاجب" ، و"حواشي على الكشف" وورد في طبقات الشافعية الكبرى^(٢) تلمذة الطيّبي على الشيخ أحمد الجاربردي ، وذلك من خلال قول إبراهيم الجاربردي عن أبيه أحمد الجاربردي :
((وأما الذين اجتمعوا عند والدي واشتغلوا عليه وتمثلوا بين يديه فهم :
- العلماء الأبرار والصلحاء الأخيار ، بذلوا الأنفس والأموال ، منهم الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطيّبي شارح الكشف والتبيان ، وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان)) .

- ٢ - الشيخ "شهاب الدين السُّهَرُوردي" (٣) (ت ٦٣٢هـ) : هو أبو حفص عمر بن محمد من كبار الصوفية في عصره ، ولد بسُهرُورْد سنة (٥٣٩هـ)^(٤) ، كان فقيهاً مشاركاً في بعض العلوم^(٥) ، ووُصِف بـ الجامع بين الحقيقة والشرعية .

تلامذته:

على الرغم من أنَّ الطيّبي كان ملازماً لتعليم الطلبة والإنفاق عليهم ، لم تسعفنا كتب التراجم بذكر تلاميذه شأنه شأن شيوخه ، لكن بالبحث والاستنتاج تم التوصل إلى معرفة عددٍ منهم أشار إلى كثرتهم الشوكاني عند كلامه عن الدرالحلبي القاهري الحنفي المعروف بالعيني^(٦) . وهم:

(١) طبقات الشافعية للسبكي (١٦٩/٥) ، بغية الوعاة (١٣١) ، البدر الطالع (٤٧/١) .

(٢) للسبكي (٦٠/١٠) .

(٣) انظر : في ترجمته في وفيات الأعيان (٢٤٦/٣) ، شذرات الذهب (١٥٣/٥) .

(٤) سُهرُورْد: بضم السين المهملة وسكون الهاء ، وفتح الواو وسكون الراء الثانية وفي آخرها دال مهملة وهي مدينة صغيرة الغالب عليها الأكراد .

والسُّهَرُورْدية: طريقة أسسها أبو الفتوح الملقب بالشيخ المقتول ، وهي طريقة فلسفية صوفية يتمحور فكرها حول محور واحد هو النور وهو على مراتب . الأنساب للسمعاني (١٩٧/٧) ، صبح الأعشى (٣٦٩/٤) ، معجم الصوفية (٢٢١) .

(٥) العبر في خبر من غبر للذهبي (٢٨٠/٢) ، بغية الوعاة للسيوطي (٥٢٢/١) ، البدر الطالع للشوكاني (٢٢٩/١) =

١ - الخطيب التبريزي^(١): ت (بعد ٧٣٧هـ): قال فيه الإمام الطَّيِّبِي: ((بقية الأولياء ، قطب الصلحاء))^(٢). ومما يدل على تلمذته ما جاء في ختام كتاب " أسماء رجال مشكاة المصابيح"^(٣) للخطيب التبريزي نفسه: ((وفر غُثُّ يوم الجمعة من عشرين من رجب سنة أربعين وسبعمائة من جَمْعِهِ ، وأنا أضعف العباد ، الراجي عفو الله وغفرانه محمد ابن عبد الله الخطيب بن محمد بمعاونة ومعاودة شيخي ومولاي سلطان المفسرين ، وإمام المحققين من الملة والدين ، حجة الله ع لى المسلمين الحسين بن عبد الله بن محمد الطَّيِّبِي ، متعهم الله بطول بقائه ، ثم عرضتُ المشكاة فاستحسنه...)).

٢ علي بن عيسى الأربيلي^(٤) (٧٥٦هـ)

قال صاحب " كشف الظنون"^(٥) في أثناء حديثه عن كتاب "التبيان" للطَّيِّبِي ((ثم شرَّحه تلميذه علي بن عيسى وسماه " حقائق البيان".

يقول "علي بن عيسى" في مقدمته هذه - حقائق البيان - إنَّه حين رأى الكتاب سارع إلى مؤلفه ، وابتدأ بقراءته عليه ، وبذل جهده في تحصيل المراد منه ، ثم خطر بباله أن يكتب ويُعلِّق ، ويحل

=^(٦) حيث ذكر: أنَّه أخذ العيني عن جماعة، ومشايخه في النحو والصرف والأصول والمعاني والبيان بعضهم من تلامذة الجار بردي، وبعضهم من تلامذة الطَّيِّبِي. بغية الوعاة (١/٥٠٣).

^(١) وليّ الدين محمد بن عبد الله الخطيب بن محمد التبريزي العمري، مُحدِّث من علماء القرن الثامن للهجرة، من آثاره العلمية: "مشكاة المصابيح" ومعه "أسماء رجال المشكاة". الأعلام (٢/٢٨٦) ، معجم المؤلفين (٤/٤٣٧).

^(٢) الكاشف عن حقائق السنن (١/٣٤).

^(٣) أسماء رجال مشكاة المصابيح مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (١٧٩)، نقلاً من كتاب مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/٧).

ومن هذه الخاتمة يثبت ما يلي : أ- اسم الطَّيِّبِي ونسبته ب- تلمذة التبريزي على الطَّيِّبِي ج- تأليف هذا الكتاب في حياة الطَّيِّبِي ومؤلفه هو التبريزي وليس الطَّيِّبِي بل كان معاوناً له فقط، وبهذا نرد على بروكلمان حيث ذهب إلى أنَّ مؤلف هذا الكتاب هو الطَّيِّبِي نفسه ولذا نجده يعده من مؤلفاته.

ومن الجدير بالذكر : أننا لا نعرف تاريخ وفاة التبريزي تماماً ، كما لا نعرف تاريخ ولادته، غير أننا نستطيع الجزم بأنَّه توفي بعد سنة (٧٣٧هـ) بزمان طويل ، وهي السنة التي أكمل فيها كتابه "المشكاة" وقد شرحها في حياته الطَّيِّبِي ولا يمكن شرحها بزمان قصير .

^(٤) صنف " حقائق البيان " ، و"كشف الغم في تاريخ الأمم" ، و"المسالك والممالك" و"نزهة الأخبار في ابتداء الدنيا وقدم القوي الجبار في التاريخ" . هدية العارفين (١/٣٥٠).

وهو غير علي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلي صاحب كتاب "كشف الغمة في معرفة الأئمة" الذي ولد في أوائل القرن السابع الهجري في إربل بالموصل ومات ببغداد (٦٩٣هـ). انظر: روضات الجنات

للخوانساري (٤/٣٤١).

^(٥) لحاجي خليفة (١/٣٤١).

مشكلاته من خلال استفادته من المصنف ، وما كتبه على حواشي الكتاب ، لكن الظروف لم تُسعه بذلك، إلى أن أمره أستاذه بمثل ما وقع في خاطره فامتثل وفرغ من ذلك في أواخر شوال سنة ست وسبعمائة)).

مكافئ (العلم)

نقاشه:

صَرَف الإمام الطَّيْبِي حياته للتدريس والتأليف ، وتعددت معارفه وعلومه إلى العلوم اللغوية والشرعية والإنسانية، فكان موسوعة متميزة، حرص على تعلم جميع العلوم التي تنهض وترفع لواء الإنسانية والمسلمين ، كما نصَّب نفسه مُعلماً لتلاميذه سواء في العلوم الشرعية أو العربية ، يُقيم يومه بين تدريس تفسير القرآن العظيم والحديث النبوي الشريف ، ويتخذ من المسجد مكاناً لدروسه، فكان يشغل بالتفسير من بكرة إلى الظهر ، ثم يَعِد مجلسه لقراءة صحيح البخاري من الظهر إلى العصر.^(١)

ليس فقط دروس التفسير والحديث ، بل تعدى ذلك إلى دروس أخرى في البلاغة والبيان فما هو يأمر تلامذته بوضع مختصر لكتابه " التبيان " قام بعد ذلك الإمام نفسه بشرحه في كتاب " المشكاة " كانت له شهرة في زمانه، حتى قال عنه ابن حجر : ((صاحب المشكاة))^(٢). كما نجد تلميذه " علي بن عيسى " يقرأ الكتاب^(٣) عليه ويضع له شرحاً، كما سبق.

وهكذا نجد أنَّ الطَّيْبِي خَلَف آثاراً تشهد له بسعة أفقه ، وغزارة علمه في التفسير والحديث والبلاغة والبيان والرياضيات والحساب.

جهوده في ميادين مذهبه وجمهرته (البلاغة)

صَرَّح الطَّيْبِي بضرورة الاعتماد على البلاغة العربية في دراسة الكتاب والسنة في مواضع متعددة، منها قوله ((إِنَّ الإطناب ، والإيجاز ، والحذف ، والإضمار ، والتقديم والتأخير ، والحصص وعدمه ، ولاسيما توسيط العاطف بين الجم ل ، وطريق المجازات ، والكنائيات ، والتشبيهات ، والتحسين الراجع إلى اللفظ ، والمعنى ذو ذيول ، وكلام ذو أطراف ، قل ما يقف عليه إلا المهرة من علماء البيان .

(١) الدرر الكامنة بن حجر (١٥٦/٢)

(٢) المصدر السابق

(٣) وهو " البيان في البيان " للإمام الطَّيْبِي.

وكان رسول الله ﷺ أفصحَ من نطق بالضاد ، وأوتي جوامع الكلم ، وكلامه مصبوب في هذه الأساليب، ومسبوك في هذه القوالب، فلا بد من مُراعاتها، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل)) ومن عظيم بلاغته بَيَّن وجه تسمية الكتاب بمشكاة المصابيح ، فقال: ((رُوعي المناسبة بين الاسم والمعنى، فإنَّ المشكاة يجتمع فيها الضوء فيكون أشد تقويًا ، بخلاف المكان الواسع ، والأحاديث إذا كانت غَفلاً عن سمة الرواة انتشرت، وإذا قُيِّدَت بالراوي انضبت واستقرت في مكانها))^(١). وهذا السيوطي يقول: ((والمتتبع لخطوات الطَّيِّبِي في حاشيته على الكَشاف يجد الطَّيِّبِي رجل علم متمكن، يميل إلى أهل السنة والجماعة ، ويتصدى للفلاسفة وأقوالهم المنحرفة ، وينتقد غُلاة المتصوفة وبعض طرقهم، ونجده في ثانيا حاشيته على الكشاف مُعجباً بلغة الزمخشري وتمكنه ولكن في الوقت نفسه ، لا يدع النقاش في مسائل الاعتقاد والانتصار لأهل السنة والجماعة ، مستنداً في معظم الوقت أثناء مُعالجته للمسائل الفقهية إلى مذهب الإمام الشافعي))^(٢). وهذا ابن خلدون يُحذرنَا من مكان "الكشاف" للزمخشري، ويُشيد ببلاغة الطَّيِّبِي فيقول : ((ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين ببلاغة شرف الدين الطَّيِّبِي وشرح فيه كتاب الزمخشري هذا، وتتبع ألفاظه وتعرض لمذهبه في الاعتزال بأدلة تزيهها ، وتبين أنَّ البلاغة إنَّما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة ، لا على ما يراه المُعتزلة ، فأحسنَ في ذلك ما شاء مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، وفوق كل ذي علم عليم))^(٣). لذلك قال ابن حجر : ((إنَّ من يُطالع هذا الشرح يعرف فضلَه))^(٤).

ثناء العلماء عليه: إنَّ الطَّيِّبِي علامة عصره ، ذو علمٍ جَم ، وعقلٍ راجح ، وشخصية فذة عبقرية ، ظهرت لنا من خلال آرائه وتحليلاته وتعقيباته ، فكان أهلاً لثناء العلماء عليه . وما أجمل أن يُثني التلميذ على معلمه الخير مُعترفاً به متمثلاً بأخلاقه ، فكما اعترف الطَّيِّبِي بفضل شيخه السَّهْوَردِي ، اعترف الخطيب التبريزي بشيخه الطَّيِّبِي فيقول((...شيخِي ومولاي سلطان المفسرين، وإمام المُحقِّقين من الملة والدين، حجة الله على المسلمين، الحسين بن عبد الله ابن محمد الطَّيِّبِي))^(٥).

(١) الكاشف عن حقائق السنن (٣٨٨/١)

(٢) بغية الوعاة (٥٢٢/١)، وقال د: محمد رفعت زنجير في كتابه " دراسات في البيان النبوي " (٣١): ((إذا كان الزمخشري قد حرص على توجيه الآيات مما يُوافق مذهب المعتزلة ، مُستخدمًا مقدرته البلاغية، حتى عاب عليه العلماء ذلك، فإنَّ الطَّيِّبِي قد حرص على توجيه البلاغة في تفسير الآيات بما يتوافق مع اعتقاد أهل السنة ، وقد نجح في ذلك)).

(٣) مقدمة ابن خلدون (٤٤٠).

(٤) الدرر الكامنة (١٥٦/٢).

(٥) الكاشف عن حقائق السنن (٣٤)

وقال السُّبُكِيُّ: وهو ((الإمام الهمام، شرف الدين الطَّيِّبِي، وهو كالشمس لا تخفى بكل مكان))^(١).
 وقال ابن خلدون: ((شرف الدين الطَّيِّبِي، شرح كتاب الزمخشري - الكشف - وتتبع ألفاظه ... فأحسن في ذلك ما شاء، مع إقناعه في سائر فنون البلاغة))^(٢).
 وقال ابن حجر: ((الإمام المشهور، كان آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنن))^(٣).
 وقال الداوودي: ((علامة في المعقولات والمعاني والبيان))^(٤).
 وقال الكاندهلوي: ((المحدث الجليل، أفضل العلماء في زمانه، وأكمل الفضلاء في أوانه، مفسر الكتاب وشارح السنة، مُبَيِّن الأحكام وقامع البدعة، شرف الملة والدين، الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي الشافعي، طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه))^(٥).
 وقال الشعراني: ((وطالعتُ تفسير الزمخشري بحواشيه مرة، وأعظمها حاشية الطَّيِّبِي، وكان مُحدِّثاً، نحوياً، فقيهاً، أصولياً، وقلَّ أن تجتمع هذه الصفات في عالم))^(٦).

وقال: ((وسمعتُ شيخنا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله يقول: قلَّ أن يجتمع في شخص من عصر من الأعصار علم الفقه والحديث والتصوُّف، قال: ولم يبلغنا أنَّها اجتمعت في أحد بعد الطَّيِّبِي صاحب حاشية "الكشاف" إلى وقتنا هذا، ومن اجتمعت فيه هذه العلوم الثلاثة فهو الذي ينبغي أن يُلقب بشيخ أهل السُّنة والجماعة في عصره، ومن لم يلقيه بذلك فقد ظلمه))^(٧).

رحم الله الطَّيِّبِي وأوَّخذه فسيح جناته

•

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧٦/١٠)

(٢) مقدمه ابن خلدون (٥٥٦/١)

(٣) الدرر الكامنة (١٥٦/٢)

(٤) طبقات المفسرين (٢٧٧/١).

(٥) التعليق الصبيح (٥).

(٦) لطائف المنن (٦٨).

(٧) لوائح الأنوار القدسية للشعراني (١٥٩/٢).

آثاره:

ترك شرف الدين الطيبي بعد حياة علمية حافلة بالنجاح، أثاراً علمية قيّمة في فنون عدة،
ومن هذه الآثار:

في التفسير ^(١)

١ - "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب" ^(٢) حاشية على كشف الزمخشري، وهو شرح كبير أشار إليه ابن حجر ^(٣)، وقد تمّ الذكر مسبقاً أنّ الطيبي أ جاب فيه: عمّا خالف الزمخشري به مذهب أهل السنة والجماعة أحسن جواب، وأنّ من يُطالع هذا الشرح يعرف فضله.

وقال طاش كبرى زاده: ((ومن لطائف التفسير: تفسير الطيبي وحاشية الكشف للطبي)). ^(٤)
وقال الداودي: ((قال بعض الفضلاء لا ينبغي أن يقرأ الكشف إلا مع حاشية الطيبي وهي في ست مجلدات ضخام)). ^(٥)

وقال حاجي خليفة: ((وهي من أجلّ حواشيه في ست مجلدات ضخمة، قال: أي الطيبي - رأيت النبي ﷺ قبيل الشروع أنّه ناولني قدحاً من اللبن، وأشار إليّ فأصبتُ منه، ثم ناولته عليه الصلاة والسلام فأصاب منه، وكنتُ متردداً في الشروع فيها، فلما رأيتُ ذلك استخرتُ الله وشمّرتُ عن ساق الجد والاجتهاد، وشرعتُ فيها وسماها "فتوح الغيب في الكشف عن مواضع الريب") ^(٦)

في العربية:

١ - "التبيان في البيان" ^(٧)

(١) قال الطيبي: ((..وعلم التفسير علمٌ يؤخذ من أفواه الرجال، كأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، ومن أقوال الأئمة وتأويلاتهم، ثم يُنظرُ فيه بالمقاييس العربية، كالحقيقة والمجاز والمُجمل والمُفصل، والعام والخاص...)) "دراسات في البيان النبوي": د. محمد رفعت زنجير (٤٩).

(٢) وقد حقق كرسالة دكتوراه، للباحثين: د. عبد العزيز بن صالح باطيور وانظرها على موقع islamtoday. و د: نزيه عبد الرحيم، كلية الآداب. جامعة دمشق.

(٣) الدرر الكامنة (١٥٦/٢).

(٤) مفتاح السعادة ومصباح دار السيادة (١٠١/٢).

(٥) طبقات المفسرين (٢٧٧/١).

(٦) كشف الظنون (١٤٧/٢).

(٧) مطبوع في: دار الكتب العلمية، تحقيق: هادي عطية وفي دار الغرب الإسلامي تحقيق: عبد الستار حسين زموط.

رتبه الطّبي على فنين : فن البلاغة : درس فيه علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع وفن الفصاحة، وتناول فيه فصاحة الألفاظ وفصاحة التراكيب ، وقد تحدّث في مقدمته عن أهمية البلاغة، فهي السبيل إلى معرفة إعجاز القرآن^(١). يقول الطّبي: ((أما بعد: فإن أولى ما أُعملت فيه القرائح ، وعُلّقت به الأفكار اللواقح ، وصُرّفت إليه الهمم العالية ، وصُرِّقت في هذه العزائم الماضية، الفحص عن أسرار التنزيل أو الكشف عن أسرار التأويل فالويل كل الويل لمن يتعاطاها وهو فيها راجل ، وعن دون مغزاها راحل)).^(٢)

٢ - "لطائف التبيان في المعاني والبيان" ذكره ابن حجر^(٤) والسبكي^(٥).

في العقيدة:

١ - " شرح أسماء الله الحسنى"^(٦) مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٦٦

في الحديث الشريف:

- ١ - مختصر الخلاصة في علم الحديث وأصوله"^(٧)،
- ٢ - الخلاصة في أصول الحديث"^(٨) وهو محل دراستنا هذه.
- ٣ - الكاشف عن حقائق السنن"^(٩) هو شرح لكتاب " مشكاه المصابيح " للخطيب التبريزي

(١) دراسات في البيان النبوي : د. محمد رفعت زنجير (٣٠)

(٢) التبيان في البيان (٤٤) تحقيق: د. هادي عطية عالم الكتب بيروت ط. ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٤ م

(٤) الدرر الكامنة (١٥٦/٢)

(٥) شروح التلخيص (٣١/١)، وهو مطبوع ، تحقيق عبد الحميد هنداي، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة.

(٦) ذكره في هدية العارفين (٢٨٥/١)، وفي تاريخ الأدب العربي (٢٣٨/٦).

(٧) مطبوع: في دار الثقافة العربية ط: ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م بتحقيق: أحمد يوسف الدقاق.

(٨) حيث أشار إليه حاجي خليفة في كشف الظنون (٢٧/١) بقوله : ((وهو مختصر على مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة "وذكر أنه لخصه من علوم الحديث لابن الصلاح والتقريب للنووي و المنهل الروي للقاضي ابن جماعة ، وأضاف إلى ذلك زيادات مهمة من جامع الأصول وغيره ، وعليه حاشية للعلامة علي بن محمد الجزجاني (ت ٨٦١ هـ)))

وهو مطبوع: في بغداد سنة ١٣٩١ - ١٩٧١، دار الأخيار ، بتحقيق الأستاذ: صبحي السامرائي وهو ما أقوم بتحقيقه في بحثي هذا لأسبابٍ ذكرتها في المقدمة.

(٩) مطبوع في باكستان وأيضاً في مكة المكرمة تحقيق د : عبد الحميد هنداي ، مكتبة نزار مصطفى الباز . وانظر: بحث بعنوان قضايا علمية حول تحقيق كتاب "الكاشف عن حقائق السنن " للإمام الطيبي، بحث محكم نشر في العدد الثاني والثالث من المجلد (٢١) من مجلة عالم الكتب التي تصدر في الرياض . يناير وفبراير ومارس وأبريل، ٢٠٠٠ م .

والفنون البيانية في كتاب "الكاشف عن حقائق السنن " محققة كرسالة ماجستير للباحث : محمد رفعت زنجير : جامعة أم القرى.

وقد صدر الطَّيِّبِي كتابه هذا بمختصر لعلم الحديث، وبدأه بمقدمة قال فيها : ((وإذا كنا التزمنا أن يكون شرحنا هذا على نهج أهل هذه الصناعة أوجب أن نُصَدِّر الكتاب بمختصر جامع لمعرفة علم الحديث ، مُلَخَّصاً من كتاب ابن الصلاح ، مرتباً على مقدمة ومقاصد وخاتمة ، أما المقدمة ففي بيان أصوله ومصطلحاته (...)).^(١)

وذكر الطَّيِّبِي أن كتابه امتاز بالجمع والإيجاز ، والتحقيق في بيان حقائق السنة ودقائقها ، فقال : ((فإن نظرت بعين الإنصاف ، لم تر مُصَنَّفاً أجمع ولا أوجز منه ، ولا أشد تحقيقاً في بيان حقائق السنة ودقائقها ، وسميته "بالكاشف عن حقائق السنن")^(٢).

٤ - أسماء رجال المشكاة

ذكره بروكلمان^(٣) ضمن مؤلفات الطَّيِّبِي لكن أثناء الحديث عن الخطيب التبريزي تمَّ الإثبات أن هذا الكتاب له مما لا يدع مجالاً للشك ، والراجح: أن شيخه الطَّيِّبِي كان معاوناً له فقط.

في علم الحساب:

١ - مقدمة في علم الحساب :

هذه الرسالة تتكون من مقدمة وخاتمة، وفيه بحث عن الحساب الهوائي . وكل من يُطالع هذه الرسالة تُظهر له عبقرية الطَّيِّبِي الفذة^(٤).

(١) الكاشف عن حقائق السنن (١/٣٤)، ط: باكستان

هذا الترتيب اتبعه الطَّيِّبِي أيضاً في " الخلاصة في أصول الحديث " موضوع بحثي هذا ولدى المقارنة وجدتُ هذا الملخص مختصر لها مع فروقٍ بسيرة.

(٢) الكاشف عن حقائق السنن (١/٣٤-٣٥).

(٣) تاريخ الأدب العربي (٣/٦٤).

(٤) مطبوعة، انظرها في: تراث العرب العلمي لقنري طوقان (٤٣٤) ومعجم المؤلفين (٤/٥٣).

الفصل الثاني : التعريف

بكتاب الخلاصة

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب وفهله

لؤلؤ

المبحث الثاني : منهج الإمام الطيبي

ومعاونه في الخلاصة

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ونسبه لمؤلفه

ثبت اسم الكتاب الذي أطلقه عليه مؤلفه وهو "الخلاصة في معرفة الحديث" من خلال مايلي:

الأول: تحقيق اسم الكتاب

ورد كتاب " الخلاصة "باسمين .

الأول: "الخلاصة في معرفة الحديث " و ذلك في:

-المخطوط نفسه في سائر نسخه التي اعتمدت عليها .

-بعض كتب تراجم الرجال التي ذكرت أن من مؤلفات الطيبي "الخلاصة في معرفة الحديث"^(١)

والثاني: "الخلاصة في أصول الحديث " وذلك في :

- بعض كتب فهرس الكتب .^(٢)

-بعض كتب تراجم الرجال التي ذكرت أن من مصنفات الطيبي "الخلاصة في أصول الحديث"^(٣) .

والعجب أن النسخة المطبوعة التي سماها محققها الأستاذ صبحي السامرائي : " الخلاصة في أصول الحديث " اعتمدت على نسخة قد صدرت بـ " الخلاصة في معرفة الحديث "

والمعروف المشهور "الخلاصة في أصول الحديث "

والراجع:"الخلاصة في معرفة الحديث " لأن هذا ما أثبتته الطيبي نفسه في نسخ الخلاصة، فالأولى أن نختاره كما هو .

ثانياً: تحقيق نسبه للمؤلف

الكتاب " الخلاصة في معرفة الحديث " كما أشرت سابقاً معروف ومشهور بنسبته للإمام الطيبي

رحمه الله ومما يدل على ذلك أمور أيضاً وهي :

- كتب تراجم الرجال العديدة التي ترجمت للإمام الطيبي ، وذكرت أن من مصنفاته كت اب الخلاصة^(٤) .

- وكذلك كتب فهرس الكتب السابقة

(١) انظر: الدرر الكامنة (١٥٦/٢)، بغية الوعاة (٥٢٢/١)، طبقات المفسرين (٢٧٧)، الأعلام للزركلي (٢٥٦/٢)

(٢) كشف الظنون (٧٢٠/١)، وانظر: الرسالة المستطرفة (٢١٥/١)

(٣) انظر شذرات الذهب (٢٣٩/٨)، معجم المؤلفين (٥٣/٤)

(٤) شذرات الذهب للعمادي (٢٣٩/٨)، مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (٩٠/٢)، البدر الطالع للشوكاني (٢٢٩/١)

- ما جاء في المخطوط نفسه في سائر نسخه، من نسبة الكتاب للإمام الطَّيِّبِي .
- اقتباس العلماء من هذا الكتاب، ونسبة هذا الاقتباس إلى "الخلاصة للطَّيِّبِي " مثلاً كتاب ظفر
الأمانِي شرح مختصر الجرجاني باعتبار أن الجرجاني اختصر كتاب "الخلاصة" للطَّيِّبِي ثم جاء
الكنوي وشرح مختصر الجرجاني هذا وسماه ظفر الأمانِي ، فقد جاء في هذا الكتاب ١/٤٩٤ :
((اعلم أنَّ الطَّيِّبِي قد رتب " خلاصته " التي لخص المصنِّف هذه الرسالة بكُلِّيتها منها ، ومن
مقدمة شرحه للمشكاة على مقدمة ومقاصد وخاتمة.....)) .

المبحث الثاني: منهج الإمام الطيبي ومعاوره في الخلاصة

أولاً: منهج الإمام الطيبي

اتبع الطيبي المنهج الاستقرائي التحليلي وتفصيل ذلك يتضح من خلال مايلي :

١ - استهل كتابه بمقدمة وضح فيها معالم منهجه .قال فيها: ((فهذه جمل في معرفة الحديث لخصته من كتاب الإمام مفتي الشام شيخ الإسلام ابن الصلاح ، ومختصر الإمام المتقن محي الدين النواوي، والقاضي بدر الدين يعرف بابن جماعة رضي الله عنهم، وأضفت إلى ذلك زيادات مهمة من جامع الأصول وغيره)).

اعتمد الطيبي على كتاب علوم الحديث لابن الصلاح اعتماداً كلياً ، فعندما يطلق الطيبي كلامه في الخلاصة فهو من كلام ابن الصلاح ، إلا أن يكون هناك إضافة خاصة من الطيبي.

كما اعتمد على "الإرشاد" للنووي و"المنهل الروي" لابن جماعة اعتماداً غير مباشراً ، لكنهما ممن اختصرا كتاب ابن الصلاح، فأفاد منهما بعض الفوائد.

كما أن الطيبي في أحيان كثيرة يقول مُصرحاً : ((قال ابن الصلاح)) وحسب البحث والتقصي **وُجد أن ذلك يرجع لسببين:**

(١) عندما يسوق الطيبي عدة أقوال للعلماء يأتي بقول ابن الصلاح للتمييز بين الأقوال والترجيح بينها.

فعند الكلام عن الحديث الحسن ساق الطيبي تعريف الترمذي ، ثم تعريف الخطابي ، ثم تعريف بعض المتأخرين، ثم ابن الصلاح، ثم ابن جماعة، ثم عقب الطيبي بقوله^(١).

(٢) عندما يطلق الطيبي كلام ابن الصلاح ثم يريد الطيبي أن يضيف إضافات أو يُعَقِّب على كلام العلماء فلكي لا يختلط كلامه بكلام ابن الصلاح يعاود ويقول الطيبي : قال ابن الصلاح.

وتراه عندما ينقل من "الإرشاد" يقول : ((قال الشيخ محي الدين)).

وعندما ينقل من المنهل الروي يقول : قال ابن جماعة، وأحياناً قال القاضي ابن جماعة ، وأحياناً قال القاضي.

(١) انظر: (٧٤) من هذه الخلاصة

٢ - أبدأ في التقسيم والتنويع. فهو يقسم خلاصته إلى: مقدمة ومقاصد وخاتمة.

وها هو يقول: ((فرعان : الأول:.. الثاني:...)).

وقوله بعد كلامه عن المقاصد وبداية كلامه عن أقسام علوم الحديث : ((وعلى هذا التقرير يستدعي أن يُرتب الكلام على أربعة أبواب: الأول: الثاني :))^(١).

٣ - نقل أقوال ابن الصلاح بالمعنى غالباً ولم يتقيد بحرفية النقل .

مثاله قول الطيبي في الحديث الحسن : ((وقال ابن الصلاح : هو قسمان ، وأطال في تعريفه بما حاصله أن أحدهما:.....، والثاني:...))^(٢).

٤ - وافق ابن الصلاح في أغلب آراءه بعد تحليلها ومناقشتها . مثل موافقة ابن الصلاح في نفي العلة في حديث مسلم . عندما قال الطيبي : ((أقول: في قول ابن الصلاح: فعَلَّ قوم هذه الرواية إشارة إلى أنه غير راضٍ عن تخطئتهم مسلماً ، وذلك أن المذكور في المتفق عليه عن أنس قال : « صليت مع رسول الله فأين العلة ولعلَّ المعلَّ مال إلى مذهبه ، والإذعانُ للحق أحق من المراء))^(٣)

٥ - ناقش أقوال العلماء وأعطى النتيجة النهائية لكلامهم . مثاله قول الطيبي : ((فلو قيل هو مُسند من قُرب من درجة الثقة ، أو مُرسل ثقة ، وروي كلاهما من غير وجهٍ وسَلِمَ عن شذوذٍ ، وعلة لكان أجمع وأبعد عن التعقيد))^(٤).
وقوله : ((وهذا أقرب))^(٥).

٦ - خُصِب الكثير من الأقوال إلى قائلها وأحياناً قليلة مع الإيهام .
فيقول عند حديثه عن الخبر : ((قال بعض الأدباء : الإنشاءُ كلامٌ لفظه سببٌ لنسبةٍ غير مسبوقةٍ بنسبةٍ أخرى...))^(٦).

٧ - عرّض المسائل الفقهية عرضاً مُبطناً من دون ذكر المذاهب والتفصيل فيها بل ذكرها فقط من الناحية الحديثية ولم يتعرض لها من الناحية الفقهية بالتفصيل مثلاً:

- اختلاف الفقهاء بما يجوز به التيمم في مسألة زيادة الثقة^(٧).

- مسألة حكم قراءة البسمة في الصلاة^(٨).

(١) انظر: (٦٥)

(٢) انظر: (٧٣)

(٣) انظر: (١٣٤)

(٤) انظر: (٨٧)

(٥) انظر: (٨٧)

(٦) انظر: (٦٠)

(٧) انظر: (١٠٢)=

- مسألة اختلاف الفقهاء فيمن أخذ على التحديث أجراً.^(١)

٨ حصل لطائف النحو والإعراب ووضح دلالات بعض الحروف . مثاله قول الطيبي في الحديث الحسن: ((ونعني بالثقة: من جمع بين العدالة والضبط والتتكير في ثقة للشيوخ))^(٢). وقال أيضاً في الحديث الحسن: ((مستور مبتدأ، ومشهور صفته، وقوله في سنده المتصل خبره....)) . عندما قال: ((وقال القاضي: لو قيل الحسن هو كل حديث خالٍ عن العِلل في سنده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتيان)) . وقوله : ((و "أو" فيه للتنويع لا للترديد))^(٣) .

المقارنة بين " خلاصة الطيبي و"علوم الحديث" لابن الصلاح

أ - في الشكل العام:

- بدأ الطيبي "خلاصته" بمقدمة وضّح فيها بعض المصطلحات الحديثية، ثم المقاصد ذاكراً فيها أربعة أبواب ، ثم خاتمة تناول فيها أدب الشيخ والطالب والكاتب ، فكانت هذه المقدمة والمقاصد والخاتمة بمثابة الفهرس لكتابه .
- أما ابن الصلاح بدأ كتابه بمقدمة بيّن فيها مزية فن علم الحديث ، ثم سرد فهرسة كتابه ذاكراً خمسة وستين نوعاً من أنواع علوم الحديث ، ثم خاتمة قصيرة تم فيها حمد الله والصلاة والتسليم على النبي ﷺ.^(٤)

ب - في ترتيب بعض أنواع علوم الحديث

- غير الطيبي وبدّل في ترتيب بعض أنواع علوم الحديث ، وأحياناً في ترتيب بعض الفقرات، ولم يلتزم بترتيب ابن الصلاح ، وارتضى لنفسه ترتيباً خاصاً حيث يراه مناسباً.^(٥)

ومن الجدير بالذكر أنّ ابن الصلاح لم يرتب علوم الحديث على نظام معين ، فأحياناً يبحث في نوع يتعلق بالسند ، ثم ينتقل إلى نوع يتعلّق بالمتن . قال في كشف الظنون (٣٦/٢):

((قيل: إن ابن الصلاح أملى كتابه إملاء، فكتبه في حال الإملاء جمعاً جم، فلم يقع مرتباً على ما في نفسه، وصار إذا ظهر له أنّ غيّه ما وقع له أحسن ترتيباً يُراعي ما

=^(٨) انظر: (١٥٣)

^(١) انظر: (١٨٦)

^(٢) انظر: (٧٨)

^(٣) انظر: (٨٠)

^(٤) انظر: علوم الحديث (وما بعدها)

^(٥) انظر: المصدر السابق (٧)

لُتُب من النسخ، ويحفظ قلوب أصحابها فلا يغيرها، وربما غاب بعضهم، فلو غير ترتيب غيره بتخالف النسخ، فتركها على حالها أولى)).

ومن تلك الأنواع على سبيل المثال:

❖ الحديث المغنع والمعلق : أفردهما الطَّيِّب في نوع مستقل ، أما ابن الصلاح ذكرهما ضمن تفريعات بعد الكلام عن الحديث المعضل .

❖ الحديث المتواتر: ذكره الطَّيِّب في مقدمته عندما قال: فروع...، الثالث: الخبر ينقسم إلى متواتر وآحاد.

أما ابن الصلاح ذكره ضمن الحديث المشهور في النوع الثلاثين^(١).

❖ المرسل الخفي والمزيد في متصل الأسانيد : لم يذكرهما الطَّيِّب في أنواع مستقلة ، بل اكتفى بالإشارة إليهما في نوع المنقطع ، عندما قال الطَّيِّب: ((ويُعرف الانقطاع...)).^(٢) أما ابن الصلاح ذكرهما في أنواع مستقلة^(٣).

كما أنَّ الطَّيِّب اكتفى بذكر نوع من أنواع علوم الحديث عن النوع الآخر سواء كان مضاد له لذكر الإسناد العالي وعدم ذكر النازل ، أو قريب من معناه لذكر الشاذ وعدم ذكر المنكر ، لأنه بالأول يُعرف الثاني ، فقد قال الطَّيِّب: ((وقد عُلم من هذا التقسيم أنَّ المنكر ماهو)).^(٤)

❖ الحديث المرفوع : ذكر الطَّيِّب فيه فرعان: الأول:...إذا قيل عن الصحابي يرفعه ...، الثاني: قول الصحابي أمرنا بكذا^(٥) بينما ابن الصلاح ذكرهما في الحديث المقطوع في النوع الثامن^(٦).

❖ الحديث الصحيح: ذكر الطَّيِّب فيه عدة أحاديث عن شرط البخاري ومسلم ، كان ابن الصلاح قد ذكرهما في "معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد" في النوع السابع والأربعين^(٧).

❖ "معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد": ذكر الطَّيِّب فيها مقدمة تناول فيها المصنفات الحديثية في الضعفاء والثقات ، في حين أنَّ ابن الصلاح أتى بها في معرفة الثقات والضعفاء في النوع الحادي والستين^(٨).

(١) انظر علوم الحديث (٢٦٧)

(٢) انظر: (١٢٣)

(٣) انظر علوم الحديث (٢٨٨، ٢٨٦)

(٤) انظر: (١٢٧)

(٥) انظر: (٨٥)

(٦) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٤٧)

(٧) انظر علوم الحديث (٣١٩)=

❖ **الحديث الموقوف:** قسم الطَّيِّبِي أنواع الموقوف الذي له حكم المرفوع إلى قسمين : قسم ذكره ضمن الحديث المرفوع، وقسم ذكره ضمن الحديث الموقوف، أما ابن الصلاح ذكره ضمن تفهيمات في الحديث المقطوع في النوع الثامن^(١).

ج بالنسبة لتعريف المصطلحات الحديثية

عرّف الطَّيِّبِي بعض أنواع علوم الحديث ترك ابن الصلاح التعريف بها مثل : والاعتبار ومختلف الحديث والمشهور

- الاعتبار : هو ((النظر في حال الحديث هل تفرد به راويه أم لا ، وهل هو معروف أم لا))^(٢).

- مختلف الحديث هو: ((أن يوجد حديثان متضادان في المعنى في الظاهر فيُجمَع بينهما ، أو يُرجَح أحدهما))^(٣).

- المشهور: ما شاع عند أهل الحديث خاصةً دون غيرهم بأن نقله رُواة كثيرون^(٤).

د - بالنسبة للشواهد والأمثلة:

لم يذكر الطَّيِّبِي أمثلة وشواهد حديثية في بعض الأنواع، في حين ذكر ابن الصلاح أمثلة عنها. ومن هذه الأنواع: المنقطع، المضطرب.

هـ - بالنسبة للإضافات

ذكر الطَّيِّبِي بعض الإضافات على ابن الصلاح منها : **بالنسبة لبعض أنواع علوم الحديث:**

❖ **في الحديث الموضوع :** ساق الطَّيِّبِي اثني وستين حديثاً من " الدر الملتقط في تبیین الغلط " وثلاثة عشر حديثاً من " النجم المذيل على الشهاب " للإقليشي ثم ساق بعض الأحاديث المشهورة على الألسنة ، وذكر بعض الأحاديث الموضوعية المسماة " الأربعون الودعانية"^(٥).

❖ **في الحديث المُصَحَّف :** أضاف الطَّيِّبِي : ويكون محسوساً إما بالبصر أو بالسمع ، عندما قال: ((هذا فن جليلٌ إنّما ينهضُ بأعبائه الحُذّاق من الحُفاظ ، والدارقطني منهم ، وله فيه تصنيفٌ مفيدٌ ويكون محسوساً : إمّا بالبصر ، أو بالسمع))^(٦).

=^(٨) المصدر السابق (٣٨٧)

^(١) المصدر السابق (٤٧)

^(٢) انظر : هذه الخلاصة (١٠٣)

^(٣) المصدر السابق (١٠٦)

^(٤) المصدر السابق (٩١)

^(٥) انظر (١٦٧)، وسيأتي التعريف بهذه الكتب في الحديث الموضوع (١٤٣)

^(٦) انظر : هذه الخلاصة (٩٩)

❖ **في غريب الحديث وفقهه** : بعدما ذكر ابن الصلاح عدة مصنفات في غريب الحديث ^(١) أضاف الطَّبَّي : ((ثم تبعهم غيرهم بزوائد وفوائد كالنهاية لابن الأثير فإنه بلغ النهاية ، و"الفائق" للزمخشري فإنه فاق على كل غاية ، ونرجو أن يكون "الكاشف عن حقائق السنن" قد أجاد في القبيلين ، الغريب والفقه وأنعم في المعاني والدقائق....)) ^(٢).

❖ **في مختلف الحديث** : أضاف الطَّبَّي قوله : ((وقد صنَّف الإمام الشافعي فيه كتابه المعروف به ^(٣))).

❖ **في زيادة الثقة** : أضاف الطَّبَّي ^(٤) قول الخطيب البغدادي بالتحقيق في مذهب الجمهور من الفقهاء وأهل الحديث ، عندما قال الطَّبَّي : ((قال الخطيب ^(٥) : مذهب الجمهور من الفقهاء وأهل الحديث أن الزيادة من الثقة مقبولة...)).

❖ **في الحديث المعل** : أضاف الطَّبَّي حديثاً في المعل عن عبد الله بن مغل قال : « سمعني أبي وأن أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال : أي بُني مُحدَث ، إياك والحدث وقد صليت مع النبي ﷺ ، ومع أبي بكر وعمر ومع عثمان ، فلم أسمع منهم أحداً يقولها ، فلا تقلها ، إذا أنت صليت فقل الحمد لله رب العالمين » ^(٦). ومن الجدير بالذكر أن الطَّبَّي لم يُضِف أي إضاقت في : المسند ، المتصل ، الأفراد ، الغريب والعزير ، المقلوب ، المضطرب ، معرفة صفة من تقبل روايته ومن يرد ، صفة رواية الحديث وشرط أدائه.

مما سبق نقول : إن شخصية الطَّبَّي كانت بارزة وتمثلت بـ :

- استقلاله وعدم تقليد غيره : فالترم الطَّبَّي تلخيص "علوم الحديث" لابن الصلاح و"التقريب" للنووي لكنه غاير في الترتيب والتنسيق .
- قوة حوار وأسلوبه العقلاني . فهو يقول : ((أقول : اعلم أن هذا المقام مقام صعب...)) ^(٧).

وهو يحاور القارئ ويقول : ((فأين العلة ولعل المعل م ال إلى مذهبه والإذعان للحق أحق من المراء...)).

^(١) انظر علوم الحديث (٢٧٢)

^(٢) انظر : الخلاصة (١١٢)

^(٣) المصدر السابق (١٠٦)

^(٤) انظر : الخلاصة (١٠١)

^(٥) الكفاية (٩٥٧)

^(٦) سيأتي تخريجه في الحديث المعل (١٣٤)

^(٧) انظر (٧٤)

• ظهور شخصيته الأدبية وخصوصاً أنه علامة في البلاغة والبيان فيقول أحياناً وليت شعري للدلالة على هذه الشخصية.

وقوله: ((كان رسول الله ﷺ أفصح من نطق بالضاد وفي تراكيبه أسرار ودقائق لا يُوقف عليها إلا بها ، كما هي فإن لكل تركيب من التراكيب معنى بحسب الفصل والوصل والتقديم والتأخير ولو لم يُراع ذلك لذهب مقاصدها...)).^(١)

وقوله: ((فإن السامع أحد رجلين إما أن لا يكون فقيهاً فيجب عليه أن لا يغيره لأنّه غير عارف بالألفاظ المشاكلة فيخطئ فيها ، أو يكون عارفاً بها لكنّه غير بليغ ، وربما يضع أحد المترادفين موضع الآخر لا يقف على رعاية المناسبات بين لفظ ولفظ فإنّ المناسبة لها خواص ومعان لا يقف عليها إلا ذو دراية بأساليب النظم....)).^(٢)

• أسلوبه: سهل مشوق يجذب القارئ ويشده بأسلوب علمي دقيق ، فيعتر بنفسه واثقاً بها فنراه يستشهد أحياناً ببعض كتبه ، كقوله: ((ونرجو أن يكون "الكاشف عن حقائق السنن" قد أجاد في القبيلين)).^(٣)

وقوله: ((كما قرناه في "شرح التبيان" في قسم الفصاحة)).^(٤)

تلك هي أهم ملامح منهج الإمام الطيّبي ، ظهرت شخصيته الفذة المستقلة ناقدًا ومُرجحاً وموفقاً ، كان كتابه بحق مختصراً جامعاً ، أفكاره عميقة وتعاييره سهلة ، مادته غنية ، حاز الأفضلية بعلم البلاغة والبيان ، كما قال عنه مؤلفه : ((فهذبته تهذيباً ، ونقحته تنقيحاً ورصفته ترصيفاً أنيقاً)). فجزى الله مؤلفه خير الجزاء.

(١) انظر (٢١٤)

(٢) انظر (٢١٥)

(٣) انظر (١١٢)

(٤) انظر (٢١٥)

ثانياً: مصادر (الكتاب^(١))

ذكر الإمام الطَّبَّيُّ رحمه الله في مقدمة كتابه : " الخلاصة في معرفة الحديث " المصادر التي استقى كتابه منها وبيَّن أنَّه لخصه من كتاب :

١. علوم الحديث لابن الصلاح ت (٦٤٣ هـ)
 ٢. التقريب والتيسير للإمام النووي ت (٦٧٦ هـ)
 ٣. المنهل الروي للقاضي بدر الدين بن جماعة ت (٧٣٣ هـ)
- وأضاف إليه زيادات مهمة من :

- ١ - جامع الأصول لابن الأثير الجزري ت (٦٣٠ هـ)
 - ٢ - مصادر أخرى اعتمد عليها الطَّبَّيُّ منها :
- "اختلاف الحديث" للشافعي (٢٠٤هـ)
 - "معالم السنن" للخطابي و "غريب الحديث" (٣٨٨هـ)
 - "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)
 - "الشهاب" للقضاعي (٤٥٤هـ)
 - "الكفاية" و "أخبار من حدث ونسي" و "المبهمات" و "المتفق والمفترق" للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)
 - "الإكمال" لابن ماكولا (٤٨٧هـ)
 - "شرح السنة" و "مصابيح السنة" للبعوي (٥١٠هـ)
 - "الأربعون الودعانية": لأبي نصر أحمد بن سليمان (٥٤٩هـ)
 - "النجم المذيل على الشهاب" للإقليشي (٥٥٠هـ)
 - "الدر الملتقط في تبيين الغلط" للصاغاني (٦٥٠هـ)

(١) سنعرف هذه المصادر في قسم التحقيق إن شاء الله.

الفصل الثالث : منهج التحقيق

والتعليق

المبحث الأول : منهج التحقيق

المبحث الثاني : منهج التعليق

المبحث الأول: منهج التحقيق

يقوم منهج التحقيق على وصف نسخ مخطوط الكتاب التي تم التحقيق اعتماداً عليها ، ثم على طريقة خدمة النص المحقق:

أولاً: وصف نسخ المخطوط:

لاقى كتاب " الخلاصة في معرفة الحديث " للطَّيْبِي انتشاراً واسعاً في العالم الإسلامي ، لذا فإنَّ نُسْخه متعددة جداً ، ومنتشرة في مكتبات العالم حيث تجاوزت عشر نسخ.

أمَّا النُّسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق فهي خمس نسخ:

١ - النسخة الأولى الأصل (أ):

هذه النسخة هي من مخطوطات مكتبة أيا صوفيا في اسطنبول .

الرقم [٤٣٥]

سنة النسخ: ٧٧١هـ

عدد الأوراق: ٥٢

عدد الأجزاء: ١

عدد الأسطر: ١٧

نوع الخط: نسخي وهو جيد ومقروء

وهي نسخة نفيسة ع لديها تعليقات وحواشي نفيسة ، وهذه النسخة عليها تملك سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، اشتراها مالكها من بغداد دار السلام ، ثم انتقلت إلى مكتبة أبي الفتح الغوري ، وفي

خاتمتها مسلسل بالمصافحة وهذه نصه : ((يقول الفقير إلى الله أبو الفتح الغوري نصر الله بن

محمد صافحت بمكة الشيخ الصالح يحيى بن يحيى ، قال: صافحت محمد د بن مسعود

الكارزوني، قال صافحتُ ظه ير الدين إسماعيل بن مظفر الرازي ، قال: صافحتُ صابر الدين

عمر بن عبد الرحمن وهو صالح فخر الدين أبا عبد الله محمد بن إبراهيم بن حامد وهو صافح

أبا طاهر أحمد بن محمد بن سلفة الأصبهاني ، وهو صالح ابن باكويه وهو صافح أبا العباس

وهو صافح أبا غانم وهو صافح محمداً وهو صافح أبناً العطار وهو صافح ثابت البناني وهو

صافح أنس بن مالك رضي الله عنه وهو صافح رسول الله صلى الله عليه وسلم)).

وعليها تملك آخر هذا نصه :

" الحمد لله شكراً ، في توبة العبد الضعيف شمس الدين محمد بن أحمد بن حسن التاجر البحار

القنوي الحنبلي تاريخ تملكه عشرين جمادى الأولى من شهور سنة ثمان وتسعين وسبعمائة .

وعلى النسخة إجازة للغوري من شيخه محمد بن حسن بن أحمد بن العباس القتلغكندي في جميع ماله حق الرواية سيما في علم التفسير والحديث والفقه .

والنسخة موقوفة على طلاب العلم ، فقد كتب في أعلى الورقة الأولى بعد عنوان الكتاب واسم المؤلف ما يلي:

وقد وقف هذه النسخة الجلييلة سلطاننا الأعظم والخابان المعظم مالك البرين والبحرين ، خادم الحرمين الشريفين السلطان بن السلطان ، السلطان الغازي ، محمد خان ، وفقاً صحيحاً شرعياً لمن طالع وادعى ، أكرمه الله تعالى بالزلفى والحسنى .

حرره الفقير أحمد شيخ زاده المفتش بأوقاف الحرمين الشريفين غفر لهما أجمعين ، وهذه النسخة موهورة بخاتم الواقف .

٢- النسخة الثانية: (ر) الإيرانية:

المصدر: قم إيران

عدد الأوراق: ٢٣

عدد الأسطر: ١٥

اسم الناسخ: عبد الله بن جنيد العشقي

تأريخ النسخ: ٨٦١ هـ

وهي نسخة تامة جيدة ، عليها تصحيحات وتعليقات علمية مفيدة ، بعضها باللغة العربية والبعض الآخر باللغة الفارسية .

وخطها واضح مقروء .

كتب على الورقة الأولى أبيات من الشعر باللغة الفارسية

٣- النسخة الثالثة: (ز) الأزهرية:

محفوظة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة

الرقم العام: ٥١

عدد الأوراق: ٥٩

عدد الأسطر: ١٣

تاريخ النسخ: ٨٨٢ هـ

وهذه النسخة موهورة بخاتم كُتب عليه : من كتب المرحوم حسن جلال باشا هدية للجامع الأزهر تنفيذاً لوصيته .

وهي نسخة جيدة تامة مقروءة ، عليها كثير من التصحيحات والتعليقات ، ولكنها أقل من النسخة ("ر" و "ن") ويوجد على الورقة الأولى الكثير من أحاديث النبي ﷺ .

٤-النسخة الرابعة : (ت):

دار الكتب: مصطلح تيمور

الرقم العام: ٢

عدد الأوراق: ٤٠

عدد الأسطر: ٢٥

تاريخ النسخ: ١٠٢٦هـ

وهي نسخة تامة خالية من التعليقات، ممهورة بخاتم في أولها وآخرها، وخطها واضح مقروء.

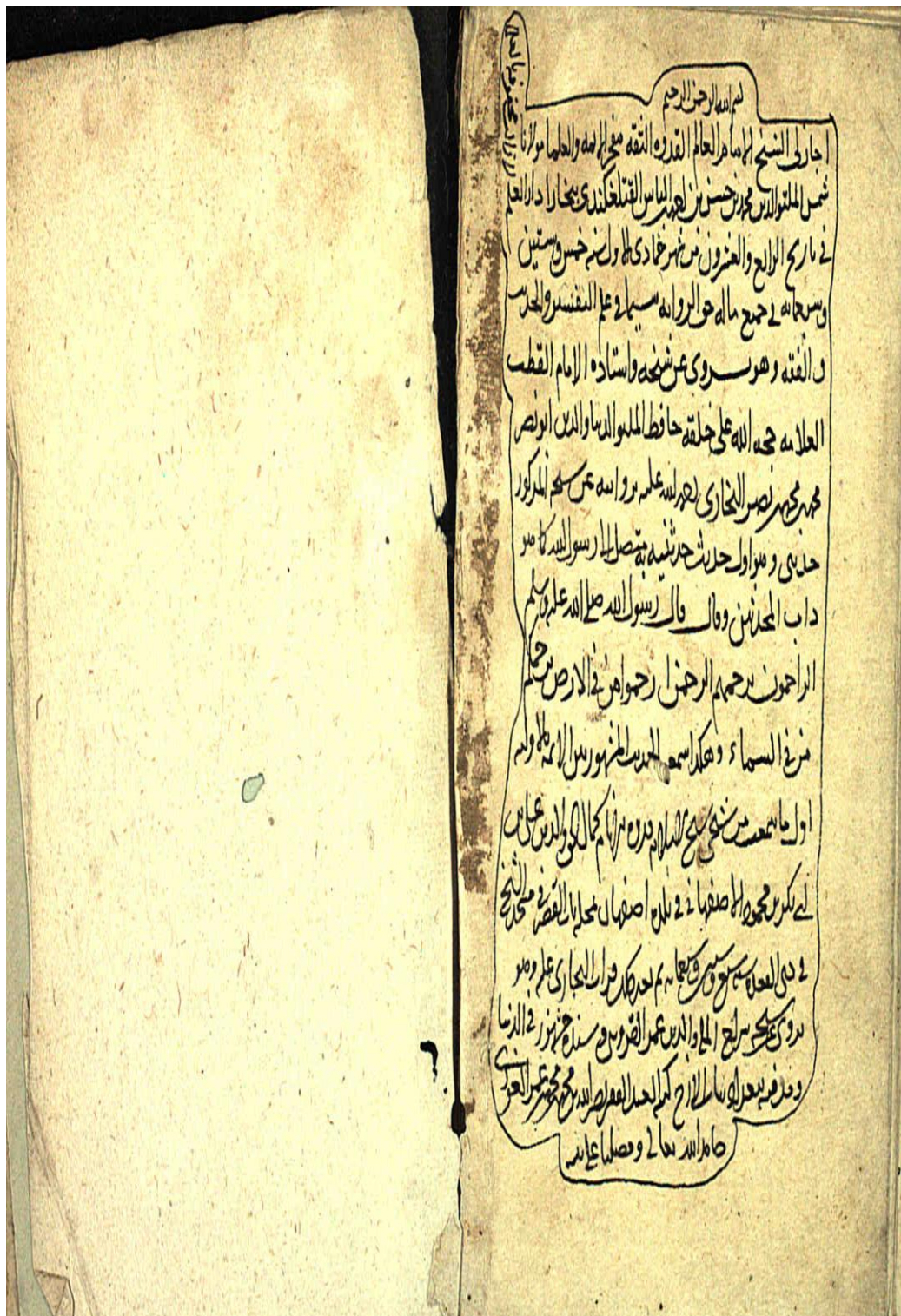
٥-النسخة الخامسة (ط): وهي المطبوعة بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، وهي نسخة ينقصها الكثير من التحقيقات العلمية، وفيها كثير من السقط وكثير من التصحيحات أشرت إليها أثناء التحقيق.

ثانياً: مخبرته (النسخ وضبطه)

١. نسخ المخطوط من النسخة الأصل مع مراعاة اللحق، وفقاً للرسم الإملائي الحديث ووضع علامات الترقيم المناسبة بعد فهم المخطوط وقراءته أكثر من مرة.
٢. ضبط ما يحتاج إلى ضبط، مثل أسماء الأعلام، وبعض الكلمات الغريبة.
٣. ترميز النسخ التي اعتمدت عليها.
٤. - إثبات الفروق بين النسخة الأصل والنسخ الأخرى في التعليقات.
٥. إدخال بعض الكلمات زيادة على النص للضرورة ووضعها بين معقفين []
٦. الإشارة إلى انتهاء ورقة المخطوط الأصل بوضع رقم الورود ولوحتها []
مثال: [٧/أ] أي انتهت اللوحة الأولى من الورقة السابعة.
٧. وضع فهرس علمية، تُيسر الوصول للفائدة وهي: فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث النبوية، فهرس الأعلام، فهرس المصطلحات الحديثية، فهرس الفرق والطوائف والأماكن، فهرس الكتب الواردة في الكتاب، فهرس المصادر والمراجع، فهرس الموضوعات.

المبحث الثاني: منهج التعليق

- ١ - عزو الآيات القرآنية إلى القرآن الكريم بذكر اسم السورة ورقم الآية .
- ٢ - تخريج الأحاديث والآثار من الصحيحين إن وجدت فيهما ب ذكر الكتاب والباب ورقم الحديث وإن لم يوجد فمن باقي الكتب الستة ، وإلا فمن مظان وجودها من كتب السنن والمسانيد بذكر الجزء والصفحة ؛ والتفصيل عند دراسة الحديث المعلن والموضوع مع بيان درجة الحديث من خلال أقوال العلماء دون أحاديث الشيخين لصحتها ، والاكتفاء بحكم الترمذي على الحديث.
- ١ - تخريج النصوص و أقوال العلماء وعزوها إلى المصادر ، فإن وجدت فائدة ما عزوت إلى مراجع حديثة وخصوصاً أني تعمدت أن يطلع القارئ على ما كُتب من أبحاث معاصرة في مصطلح الحديث فأقول: للاختصار : انظر:
- ٢ - عزو المذاهب الفقهية والأصولية إلى مظانه من كتب الفقه والأصول بما يخدم الموضوع باختصار خشية الإطالة . استكمال الفوائد العلمية والتعليق على المسائل التي أوردها المؤلف .
- ٣ - تفسير الكلمات التي رأيتها غريبة .
- ٤ - ترجمة جميع الأعلام ولم أحيل إلى ترجمة العلم إن ورد في المرة الثانية ، بل يُكتفى بالرجوع إلى فهرس الأعلام ، كما راعيت في الترجمة الاختصار الشديد والسبب ذاته استعملت غالباً الأرقام دون الحروف في ذكر تاريخ الوفيات .
- ٥ - التعريف بالأماكن والبلدان والفرق والمذاهب بتعريف موجز .



صورة للنسخة الأصل (أ) تظهر فيها إجازة للغوري من شيخه محمد بن حسن بن أحمد بن العباس
القتلخكندي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِفْضَالِهِ وَنَسْأَلُهُ الْمَزِيدَ مِنْ نِعَمِهِ وَنُؤَاهُ وَصَلَّى
 عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ اللَّهُمَّ كَمَا زِدْنَا نِعَمًا فَالْهِمْنَا شُكْرًا وَبَعْدَ هَذَا جَمَلُ
 فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ مَا لَا يَدْرِيهِ إِلَّا سَيِّمًا مِنْ تَصَدَّقَ لِلْفَخْرِ بِمَحْصَنَةِ
 مِنْ كِتَابِ الْأَمَامِ مَفْتِي الشَّامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ وَتَخَصُّصِ
 الْأَمَامِ الْمُتَّقِي عَمِّي الذِّينِ النَّوَاوِي وَالْفَاضِلِ بِدَلِّينِ الْمَعْرُوقِ
 بِابْنِ جَمَاعَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هَذِهِ تَهْنِئَةٌ وَفَتْحَةٌ تَنْقِي وَرَصْنَةٌ
 تَرْصِنُ السَّنَاءَ فَوْضَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ فِي مَصْنَعِي وَمَعْرُوفِي وَاضْفَأْتُ إِلَى ذَلِكَ
 زِيَادَاتٍ مَهْمَةً مِنْ جَامِعِ الْأَصُولِ وَغَيْرِهِ وَاسْأَلِ اللَّهَ أَنْ يَتَّبِعَ
 الطَّالِبِينَ بِهِ وَيَهْدِيَهُمْ سَبِيلَ الرِّشَادِ وَيَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ
 وَبِهِ هَذَا فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَرَبَّنَّ عَلَيَّ مُقَدِّمَةً وَمُقَاصِدَةً
 وَخَاتِمَةً الْمَقْدِمَةُ الْعِلْمُ الْحَدِيثُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَرَوَاتُهُ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ وَأَفْضَلِهَا لِلْإِنْسَانِيَّةِ دَلَّةٌ عَلَى عِلْمِ الْإِسْلَامِ

وَمَا دَعَا عِلْمَ الْأَصُولِ وَالْأَحْكَامِ لَا يَرْغَبُ فِي نَشْرِهِ إِلَّا كَلَّ صَادِقٌ تَقِي
 وَلَا يَزِيدُ فِي نَصْرِهِ إِلَّا كَلَّ مَنَافِقٌ سَبَقُوا ابْنُ بَوَصْرٍ مِنْ سَلَامِ الشَّيْ
 أَفْعَلْ عَلَى أَهْلِ الْحَادِ وَالْأَغْصَانِ مِنْ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَرَوَاتِهِ وَتَقِي
 اسْنَادَهُ وَلِهَذَا الْعِلْمُ أَصُولٌ وَأَحْكَامٌ وَأَصْلَاحَاتٌ وَأَوْضَاعٌ
 مَحْتَاجٌ طَالِبُهُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا وَمَدَارُهَا الْأُمُورُ عَلَى الْمُتَوَاتُرِ وَالْإِسْنَادِ
 وَالتَّسَدُّدِ وَغَيْرِهَا الْمَتْنُ هُوَ الْمَتْنُ الصَّلْبُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَبِهِ
 شَبَهَةُ الْمَتْنِ مِنَ الْأَرْضِ وَمَتْنُ الشَّيْءِ قُوَى مَتْنُهُ وَمِنْهُ جَمَلُ مَتْنِهِ
 فَتَنْ كُلِّ شَيْءٍ مَا يَنْقُومُ بِهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَيَنْقُوى بِهِ كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ
 يَنْقُومُ بِالظَّهْرِ وَيَنْقُوى بِهِ فَتَنْ الْحَدِيثِ الْفَاطَةُ الَّتِي يَنْقُومُ بِهَا
 الْعَبَّاسِيُّ وَخُتِلَفَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ هُوَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا وَكَذَا أَوْ هُوَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 خُتِبَ الْأَوَّلُ أَظْهَرَ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ السُّنَّةَ أَمَا قَوْلُ أَوْ فَعَلْ أَوْ تَقَدَّرَ
 وَالتَّسَدُّدُ أَظْهَرَ الْحَدِيثِ عَلَى قَوْلِ الصَّحَابَةِ وَالتَّالِيَةِ لَهُمْ

من كتب المرحوم حسن جلال باشا
 في حضورهم جبر الشيخ أو خير ثقة حضره ومن أثبت سماع غيره في كتابه فصح منه
 كتمه أو منه نسخة أو نقل سماعه وإذا اعترضه فلا يبطئ به وإن منع الكتاب
 فإن كان سماع المستعبر قد أثبت في كتابه بخطه لزمه إعارته إياه والأفلا يلزمه لأن
 خطه يدل على رضاه روى الخطيب عن فاضل نحوكم إليه في ذلك قال المذيع عليه السلام
 سماعه في كتابك بخطك يلزمك أن تغيره وإن كان بغير خطك فانت أعلم هكذا قاله
 الأئمة الأجلة حفص بن غياث القاضي الحنفي وأسماعيل القاضي المالكي وأبو عبد الله
 الزبير بن شافعي ولا ينبغي لأحد أن يكتب السماع في كتابه لم يصح تصحيحاً مرضياً كيلاً
 بحدته إلا أن يبين كون النسخة غير مقابلة وإذا أقام كتابه أعلم على مواضع وقوفه
 وإن كان في السماع كتب بلغ في المجلس الأول والثاني إلى آخرها وتختتم الخاتمة بختام
 خاتم الأنبياء وسيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وهو له صلى الله عليه وسلم
 يحل هذا العلم من كل خلف عدو له ينفون عنه تحريف الجاهلين والتحال
 للباطلين وناويل الجاهلين رواه يحيى السندي في المصابيح من في الحديث كما في التذييل
 ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير جرد من الخلف الصالح العدول الثقات
 وهم هم نقيض الأمرهم وتعظيم شأنهم وينفون استينافاً كانه قيل لم خص
 هؤلاء بالمنفعة العلية فاجب لأنهم يحكون مبادئ الشريعة وموتون الروايات من
 تحريف الغالين والاسانيد من التحال والعلية تولى الكاذبين والمنشأ من ناويل
 الزائعين بنقل النصوص المحكمة لرد المنشأ إليها وفي ذلك فليتأمل المتأملون
 ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ثم المحضر يعلم الحديث
 والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل

الورقة الأخيرة من النسخة (ز)

القسم الثاني: النص المحقق

المقدمة

المقاصد

خاتمة: في آداب الشيخ والطالب والكاتب

الباب الأول: في أقسام الحديث

الباب الثاني: معرفة أوصاف الرواة من
تقبل روايته ومن لا يقبل.

الباب الثالث : في تحصيل الحديث وطرق
فقه وخطبه وروايته.

الباب الرابع: في أسماء الرجال وطبقات
العلماء وما يتصل بذلك.

الحمد لله على أفضاله ، ونسأله المزيد من نِعَمه ونواله وصلى الله على محمد وآله ، اللهم كما زدتنا نِعماً فألهمنا شكراً وبعد :

فهذه جمل في معرفة الحديث مما لا بدّ منه للطالب ، لاسيما من تصدى للتحديث ، لخصته من كتاب الإمام مفتي الشام شيخ الإسلام ابن الصلاح ^(١)، ومختصر الإمام المتّقن مُحْيِي الدين النواوي ^(٢)، والقاضي بدر الدين يُعرف بابن جماعة ^(٣)، فهذبته تهذيباً، ونقحته تنقيحاً، ورصفتُه ترصيفاً أنيقاً، فوضعتُ كل شيء في مَصْبِه ومقره ، وأضفتُ إلى ذلك زياداتٍ مهمةً من جامع الأصول ^(٤) وغيره.

^(١) هو الإمام عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرُزُورِيُّ الدمشقي الشافعي ، أبو عمرو ، كان إماماً في الحديث والتفسير والفقه، ومشاركاً في فنون عدة ، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمئة. البداية والنهاية (١٦٨/١٣) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٤٣٠/٤). وكتابه هو " علوم الحديث " أحسن التصنيف فيه، وحصر ذلك في : خمسة وستين نوعاً، وقد اعتنى به العلماء في زمانه إلى هذا الزمان ، فمنهم : من اختصره، ومنهم : من اعترض عليه . كشف الظنون (١١٦٢/٢)

^(٢) هو الإمام يحيى بن شرف الحوراني الدمشقي ، مُحْيِي الدين، أبو زكريا، وَلِيَّ مشيخة دار الحديث ، وتوفي سنة سبع وسبعين وستمئة. تذكرة الحفاظ (١٤٧٠/٤) ، معجم المؤلفين (٢٢٩/٤). وكتابه هو : " التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير " لخص فيه كتابه : " إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلق " ، الذي اختصره من كتاب : (علوم الحديث) لابن الصلاح، فصار زبدة خلاصته. وله شروح منها : شرح الحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، وشرح السيوطي (ت ٩١١هـ)، وسماه : " تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ". كشف الظنون (٤٦٥/١).

^(٣) هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، بدر الدين، أبو عبد الله، شيخ الإسلام وقاضي القضاة بمصر والشام، توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة. البداية والنهاية (١٦٣/٤) ، الدرر الكامنة (٣٦٧/٣). وكتابه هو : " المنهل الروي في مختصر علوم الحديث " لخص فيه : " علوم الحديث " لابن الصلاح ، وزاد عليه ورتبه على : مقدمة وأربعة أطراف فجاء مشتملاً على خمسة أمور هي : التعريفات، وأقسام المتن والسند ، وأسماء الرجال ، وكيفية تحمل الحديث . كشف الظنون (١٨٨٤/٢).

^(٤) جمع ابن الأثير في كتابه " جامع الأصول من أحاديث الرسول "، أحاديث الكتب الستة المعتمدة في الحديث وقد حذف أسانيد الأحاديث، ولم يثبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ﷺ إن كان خبراً ، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثراً . كشف الظنون (٥٣٦/١)

وابن الأثير هو: الإمام أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني ، ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، عالم محقق ، وهو أول من عمل برنامجاً لكتابه "جامع الأصول" على حروف الهجاء، قرأ الحديث والعلم والأدب وكان رئيساً مشاوراً وأخوه عز الدين علي (ت ٦٣٠هـ) صاحب ("الكامل" و"أسد الغابة") ، وأخوهما صاحب ضياء =

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعِ الطَّالِبِينَ بِهِ ^(١) وَيَهْدِيَهُمْ سَبِيلَ الرِّشَادِ ^(٢) ، وَيَجْعَلَهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ،
وَسَمِيئُهُ "بِالْخُلَاصَةِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ" ، وَرَتَّبْتُهُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَمَقَاصِدَ وَخَاتَمَةٍ .

=الدين(ت ٦٣٧هـ) مصنف كتاب (المثل السائر). سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٨٨/٢١) ، تاريخ الإسلام

للذهبي (٢٢٦/٤٣)، وفيات الأعيان لابن خلكان (١٤٤/٤) .

^(١) في (ن) أن ينفع به الطالبين

^(٢) في (ط) الإرشاد

المقدمة:

العلم بحديث رسول الله ﷺ وروايته من أشرف العلوم وأفضلها ، لأنه ثاني أدلة علوم الإسلام ، ومادة علم الأصول والأحكام ، لا يرغب في نشره إلا كل صادق تقى ، ولا يزهّد في نصره إلا كل منافق شقي .

قال أبو نصر بن سلام :^(١) ((ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث ، وروايته وإسناده))^(٢).

ولهذا العلم^(٣) أصول وأحكام واصطلاحات ، وأوضاع يحتاج طالبه إلى معرفتها ، ومدار هذه^(٤) الأمور على المتن والأسانيد وغيرها .

المتن: هو ما اكتتف^(٥) [٢/ب] الصلب من الحيوان، وبه شبه المتن من الأرض ومتن الشيء: قوي مثله، ومنه حبل متين .

فمتن كل شيء: ما يتقوّم به ذلك الشيء^(٦)، كما أنّ الإنسان يتقوّم بالظهر ويتقوى به^(٧) . فمتن الحديث: ألفاظه التي تتقوّم بها المعاني^(٨) .

واختلف في متن الحديث :

الأول: أهو قول الصحابي عن رسول الله كذا وكذا .

الثاني: أو هو مقول الرسول ﷺ فحسب .

والأول أظهر^(٩)، لما تقرر من أنّ السُّنَّة : إما قول، أو فعل، أو تقرير .

(١) هو محمد بن سلام ، أبو نصر الفقيه ، من أهل بلخ، من علماء الحنفية، من أقران أبي حفص

الكبير . (ت ٣٠٥ هـ) . الجواهر المضيئة (٩٣/٤) ، الفوائد البهية (١٦٨)

(٢) أسنده الخطيب في شرف أصحاب الحديث (١٨٠/١)

(٣) في (ط) العلوم

(٤) سقطت من (ط)

(٥) زاد في (ن) عن يمين وشمال من عصب ولحم .

(٦) زاد في (ز) و (ن) و (ت) ويتقوى به .

(٧) انظر لسان العرب لابن منظور (متن) : (١٨/٣) .

(٨) هذا مارجحه الطيبي في تعريفه للمتن لغوياً ، وانظر شرح مشكاة المصابيح للطبيبي المسمى : " الكاشف عن حقائق السنن " (٣٧/١) .

(٩) هذا ما رجحه الطيبي في تعريفه للحديث شرعاً : ((ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير ، أو وصف خلقي أو خلقي)) . وعلى هذا التعريف لا يدخل الحديث الموقوف (وهو ما أضيف إلى الصحابي) ، ولا المقطوع (وهو ما أضيف إلى التابعي) . انظر : الكاشف عن حقائق السنن (٣٧/١) =

والسلف أطلقوا الحديث على أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان وآثارهم وفتواهم .

والسند: إخبار عن طريق المتن.^(١)

من قولهم: فلان سند أي معتمد^(٢)، فسُمي سندا لاعتماد الحُفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه.

والإسناد: رفع الحديث إلى قائله.

وقال عبد الله بن المبارك^(٣): ((الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء))^(٤).

فعلى هذا السند والإسناد يتقاربان في معنى الاعتماد^(٥).

والحديث: ضد القديم لأنه يحدث شيئا فشيئا، وبُستعمل في قليل الكلام وكثيره.^(٦)

والكلام يُعنى به تارة^(٧) القول الدال على المعنى، وأخرى المعنى القائم بالنفس .

وهو قسمان: خبر وإنشاء^(٨)

والخبر: هو كلام يُفيد بنفسه نسبة شيء إلى شيء في الخارج، والكلام يشمل المفيد وغيره^(٩).

فقوله ((يُفيد بنفسه)): يُخرج غيره، مثل قائم في زيد قائم ، وقولك الغلام الذي لزيد في قولك: الغلام الذي لزيد فعل كذا وكذا.

=والجمهور ذهبوا إلى أنهما من الحديث . والراجح في تعريف الحديث هو : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير ، أو وصف خلقي ، أو خلقي أو أضيف إلى الصحابي ، أو التابعي . فهذا التعريف جامع شامل .

انظر: نزهة النظر بشرح نخبة الفكر (٦)، فتح المغيث (١٤ / ١) ، تدريب الراوي (٢٠ / ١)

(١) هذا ما رجحه الطيبي، انظر: شرح المشكاة له (٣٧ / ١)، المنهل الروي لابن جماعة (٢٩) .

(٢) انظر مقاييس اللغة لابن فارس: (سند): (١٠٥ / ٣) .

(٣) هو الإمام الحافظ الزاهد عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي ، مولاهم المروزي . ثقة ثبت فقيه، توفي سنة

إحدى وثمانين ومائة. تذكرة الحفاظ (٢٧٤ / ١)، أعلام النبلاء (٣٧٨ / ٨) .

(٤) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (٧٣ / ١) .

(٥) انظر الكاشف عن حقائق السنن (٣٧ / ١) .

(٦) قال في القاموس المحيط: مادة (حدث) (٢١٤ / ١)، الحديث: الجديد والخبر . وانظر : لسان العرب ، مادة

حدث (٨٩ / ١٧)، شرح الكوكب المنير لابن النجار (٦٨ / ١) .

(٧) سقطت من (ت) .

(٨) انظر التبيان في البيان للطبيبي (٣٧ - ٥) .

(٩) أما الخبر عند الطيبي: حُصَّ بغير النبي ﷺ للتمييز بينه وبين الحديث . والجمهور سَوَّوا في الدلالة في الحديث

والخبر، فقال ابن حجر في نزهة النظر (٣) : ((الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث)) . وانظر: جامع مفتاح

العلوم للقرويني (١٦٣ - ١٧٤)، ظفر الأمانى للكنوي (٧)، الوشاح لمحمد الكرمي (٦٠)

وقوله ((في الخارج)) : يُخرج الإنشائيات^(١)

فروع:

- الأول: الخبر إما صدق أو كذب ، ولا ثالث لهما على المختار ، فمرجع الصدق والكذب إما إلى مطابقة الواقع ، أو اعتقاد المُخبر ، أو إليهما جميعاً^(٢) ، كما يُبيِّن^(٣) لك " حقائق البيان في شرح التبيان "^(٤) .
- الثاني: الخبر قد يُعلم صدقه كخبر الله وخبر رسوله ، وقد يُعلم كذبه قطعاً كخبر المخالف لخبر الله ، وقد يُظن صدقه كخبر العدل ، وقد يُظن كذبه كخبر الفاسق ، وقد يُشك فيه كخبر المجهول^(٥) .

قال بعض [٣/أ] الأدباء^(٦) : ((الإنشاء كلامٌ لفظه سببٌ^(٧) لنسبةٍ غير مسبوقَةٍ بنسبةٍ أخرى)) .
فخرج مخرج الخبر ، لأنَّ لفظه وإن كان سبباً نسبته بها^(٨) يحصل الكلام ، لكنها مسبوقَةٌ بنسبةٍ أخرى هي حكاية عنها ، فإن تطابقاً^(٩) فالخبر صادق وإلا فكاذب .

والإنشاء ليس له نسبة أخرى ، فإنَّ المتكلم هو الذي يُحدِّث نسبةً بها يحصل الكلام ، ولذلك لا يَحتمل المطابقة ولا عدمها ، لأنَّ المطابقة نسبة ، وكل نسبة لا بدَّ لها من منتسبين سابقين^(١٠) عليها^(١١) .

(١) في (ط) الإنشائيات وهو خطأ .

(٢) انظر : شروح التلخيص (١٧٣)

(٣) في (ز) بين لك ، وفي (ت) تبين لك ، وفي (ط) بيئت لك

(٤) لتلميذه علي بن عيسى (٧٥٦هـ) ، وهو شرح بالقول كما أسلفنا في قسم الدراسة في مؤلفات الطيبي .

(٥) جامع الأصول (١٥٦/١ - ١٥٧)

(٦) أمثال : السكاكي (٦٢٦هـ) والقريني (٧٣٩هـ) وبهاء الدين السبكي (٧٧٧هـ)

(٧) قال في هامش الأصل : (لفظه سبب) : أي مكان ومُستقر للنسبة ، سُمِّي المكان سبباً لتمكينه .

(٨) سقطت من (ط)

(٩) في (ز) و (ن) طابقتا ، وفي (ت) تطابقتا .

(١٠) في (ن) سابقاً وهو خطأ .

(١١) قال الخبير هو : ما احتمل الصدق والكذب لذاته . وأما الإنشاء هو : الكلام الذي لا يَحتمل الصدق والكذب ، إذ ليس له في الخارج نسبةٌ تُطابقُه أو لا تُطابقُه . انظر : مفتاح العلوم للسكاكي (١٣١) ، الإيضاح للقريني (٢٣) ، وشروح التلخيص : (١٨٧ - ١٧٧) . وانظر جامع الأصول (١٢٠/١ - ١٥٦) ، التبيان في البيان للطبي (١٣)

الثالث: الخبر ينقسم إلى متواتر وآحاد^(١):

والمتواتر: هو خبر بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحوالت العادة تواطؤهم على الكذب ، كالمخبرين عن وجود مكة وغزوة بدر^(٢).

وله شرطان:

الأول: أن يكون علمهم ضرورياً مستنداً إلى محسوس^(٣)، إذ لو أخبرونا عن حدوث العالم ، أو عن صدق الأنبياء، أو عن ظن، لم يحصل لنا العلم.

الثاني: أن يستوي طرفاه والوسط في عدم تواطئهم على الكذب لكثرتهم ، ويدوم هذا الحد فيكون أوله كآخره، ووسطه كطرفيه، نحو القرآن والصلوات الخمس وعدد الركعات ومقادير الزكوات [٣/ب] وما أشبه ذلك.

ولأجل ذلك^(٤) لم يحصل العلم بصدق اليهود مع كثرتهم في نقلهم أن موسى كذب كل ناسخ لشريعته، ولا بصدق الشيعة^(٥) بنقل النص على إمامة علي عليه السلام والبكرية^(٦) على إمامة أبي بكر عليه السلام لأن هذا وضعه الآحاد أولاً وأفشوه، ثم كثر الرافلون في عصره، وبعده في الأعصار^(٧).

(١) هذا تقسيم خاص بجمهور الأصوليين ، وذهب الحنفية إلى تقسيم الأخبار إلى متواتر ومشهور وآحاد ، أما أهل الحديث فقد وقع في كلامهم وصف الأحاديث بالشهرة أو الغرابة ، أما المتواتر الذي يذكره الأصوليون فأهل الأحاديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص . خلا ذلك الخطيب البغدادي من المتقدمين وكثير من المتأخرين.

وبيّن ابن الصلاح أسباب عدم ذكر المحدثين للمتواتر :

أ- لكونه لا تشمله صناعتهم: فلا يبحث في أسانيده صحة وضعاً، لأنه يجب العمل بالمتواتر من غير بحث.
ب- لأنه لا يكاد يوجد في روايات المحدثين، وتعقبه ابن حجر بأنه شيء من قلة الإطلاع على كثرة الطرق.
انظر: البرهان في أصول الفقه للجويني (٣٦٩٨/١) ، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (١٦)، علوم الحديث لابن الصلاح (٢٦٨) ، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (٣٠٣/٢) ، نزهة النظر لابن حجر (٤٥).
(٢) المنهل الروي (٣١). وقد اختلف العلماء في عدد هذا الجمع فمنهم من قيده (بعشرة)، ومنهم من قيده (بأربعين)، ومنهم من قيده بأكثر من هذا العدد ، وقد أوضح الحافظ ابن حجر أن القول الصحيح عدم تعيين العدد، لأن العبرة بإفادة العلم فكل عدد يفيد العلم بنفسه معتبر . وانظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (٣٨).

(٣) زاد في (ز) بأن يكون المخبر عنه محسوساً.

(٤) سقطت من (ز)

(٥) انظر: المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى الفراء (٣٧).

(٦) حيث قالوا إن النبي ﷺ نص على أبي بكر ﷺ عنه نصاً صريحاً متواتراً . الفرق بين الفرق للبغدا دي (٢٠٠)، المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى الفراء (١٢٢) .

(٧) انظر: بالتفصيل شروط المتواتر في : المستصفي للغزالي (١٣٤/١)، جامع الأصول (١٢١/١) ، إرشاد الفحول للشوكاني (٤٨). وانظر المتواتر والآحاد في: المزهري في علوم اللغة للسيوطي (١١٣-١٢٤).

قال ابن الصلاح: ((من سُئل عن إبرازِ مثال لذلك فيما يُروى من الحديث أعياء طلبه ، وحديث « إنما الأعمال بالنيات »^(١) ليس من ذلك ، وإنما نقله عدد التواتر زيادة ، لأن ذلك طراً عليه في وسط إسنادهِ ولم يُوجد في أوائله
نعم حديث: « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »^(٢) . نراه مثلاً لذلك ، فإنه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العددُ الجمُّ))^(٣).
وذكر أبو بكر البزار^(٤) الحافظ الجليل في مسنده: ((أنه رواه عن رسول الله ﷺ نحو من أربعين من الصحابة))^(٥) .
وذكر بعض الحفاظ^(٦): ((أنه رواه اثنان وستون صحابياً ، فيهم العشرة المبشرة))^(٧) .

- (١) الحديث متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب ؓ . أخرجه البخاري في: الإيمان ، كيف بدء الوحي، رقم [١] ، ومسلم في: الإمامة، باب: قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنية : رقم [١٩٠٧] .
ومدار إسنادهُ على يحيى بن سعيد الأنصاري ، تفرد به عن محمد بن إبراهيم التيمي ، وهو عن علقمة بن وقاص الليثي، وهو عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .، فمدار الطرق على يحيى بن سعيد الأنصاري ، ثم رواه عنه الخلق الكثير رواه عنه أكثر من مائتين . انظر جامع العلوم والحكم لابن رجب (٦٠/١)، التلخيص الحبير (٥٥/١)، فتح الباري (١٨/١) ، نيل الأوطار للشوكاني(١٥٦/١).
كما أشار في إرشاد الساري(٧٥/١): إلى تعدد طرقه وأنه لا يصح مسنداً إلا من رواية عمر ؓ .
وهكذا نرى : أن الحديث تسلسل فيه التفرد في ثلاث طبقات بعد الصحابي في أول السند ، وطراً عليه التواتر في وسط الإسناد فلا يكون متواتراً. فالحديث صحيح من حديث عمر بن الخطاب ؓ .
(٢) أخرجه البخاري في: العلم، باب: إنَّمَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، رقم [١٠٧] . ومسلم في: الزهد، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، رقم [٣٠٠٤]، عن أبي سعيد الخدري ؓ .
وذكر السيوطي أنه روي عن اثنين وسبعين صحابياً ، الأزهار المتناثرة للسيوطي (٢٠-٢٤).
وانظر: شرح مسلم للنووي (٦٥/١)، فتح الباري (٢٠٣/١) ، الكشف الحثيث لبرهان الدين الحلبي (٢٦). وانظر طريقه مفصلة في رسالة محققة من رسائل التراث الإسلامي ، للطبراني، بعنوان طرق حديث « من كذب علي متعمداً »، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد ، هشام إسماعيل السقا، الناشر المكتب الإسلامي ، دار عمار، سنة النشر (١٤١٠هـ)، مكان النشر عمان - الأردن
(٣) علوم الحديث (٢٦٨)
(٤) هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري ، أبو بكر، العلامة الحافظ، صاحب "المسند الكبير" المتوفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد (٣٣٤/٤) ، تذكرة الحفاظ (٦٥٣/٢-٦٥٤)، سير أعلام النبلاء(٤٤٥/١٣)
(٥) البحر الزخار (١٦٦/١) رقم [٩٨]
(٦) زاد في (ن) الحافظ وهو أبو بكر الإسفراييني . وليس هو بل هو سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، الإمام الحافظ مسند الدنيا، مات سنة ستين وثلاثمائة ، وفيات الأعيان (٤٠٧/٢)،
تذكرة الحفاظ (٩١٢/٣-٩١٧)
(٧) علوم الحديث (٢٦٩)، فتح المغيث (٣٩٨/١)

قال ابن الصلاح: ((ولم يزل عدد روايته في ازديادٍ وهلم جرا على التوالي والاستمرار))^(١). ١ هـ قال ابن الأثير في جامع الأصول^(٢): ((العدد على قسمين :

• كامل: وهو أقل عدد يُورث العلم.

• وزائد: يحصل العلم ببعضه وتقع الزيادة فضلة.

والكامل ليس معلوماً لنا ، لكننا بحصول العلم الضروري نستدل على كمال العدد ، لا أن بكمال العدد نستدل على حصول العلم . وأقل عدد يحصل به العلم الضروري معلومٌ لله تعالى غير معلوم لنا ، لأن لا ندري متى يحصل لنا العلم [٤/أ] بوجود مكة عند تواتر الخبر^(٣) ، وإن كان بعد خبر المائة أو المائتين ، ويعسر علينا تجربة ذلك ، وإن تكلفناها^(٤) ، فسيبيلُهُ أن نراقب أنفسنا إذا قُتل رجلٌ في السوق مثلاً ، وشاهده جماعة فأخبرونا عن ذلك مُتواليّة ، فإن قول الأول يُحرك الظنّ ، وقول الثاني والثالث يؤكدُهُ ، ولا يزال يتزايد تأكده إلى أن يصير ضرورياً)) . والآحاد: هو كل خبر لم ينته إلى التواتر^(٥) ، ثم هو قسمان :

١ - مستفيض^(٦)

٣ - وغيره^(٧).

(١) علوم الحديث (٢٦٩)

(٢) (١٢٢/١).

(٣) وللتوسع انظر : خبر الواحد وحجيته للكاتب أحمد بن محمود عبد الوهاب الشنقيطي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١: (١٤٢٢هـ).

(٤) في ط (تكفناها) وهو خطأ.

(٥) المنهل الروي (٣٢). درج جمهور الأصوليين على عد المشهور قسماً من الآحاد ، فإنهم قسموا الأخبار إلى متواتر وآحاد ، ثم اختلفوا في المشهور وسمّوه مستفيضاً . والذي عليه جمهور الفقهاء والمحدثين والأصوليين أن خبر الواحد الثقة حجة يلزم العمل بها ، خلافاً لمن قال أن يوجب القطع . انظر: تدريب الراوي (٦٧/٢)

(٦) في كتب الأصول يُسمّى أيضاً المشهور وهو ما زاد نقلته على ثلاثة . انظر: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب (٧١)، الإحكام في أصول الإحكام للأمدى (٣١/٢).

ومنهم من قال المشهور أعم من المستفيض، ومنهم من عكس. تدريب الراوي (٦٧/٢)

(٧) : وهو خبر الواحد أو الاثنين أو الثلاثة . انظر: نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للإسنوي (٢ / ٦٨٤). شرح الكوكب المنير لابن النجار (٢ / ٣٤٦).

وعند المحدثين : يُسمّى الحديث المشهور . قال ابن حجر: ((المشهور ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين ، ولم يبلغ حد التواتر ، سُمي بذلك لوضوحه، وسماه جماعة من الفقهاء مستفيضاً)). انظر: شرح النخبة (١٩١)

المقاصد

اعلم أنَّ متن الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار ^(١) إلا نادراً ، بل يكتسب صفة من القوة والضعف، وبينَ بَيِّن، بحسبِ أوصافِ الرُّوَاةِ من العدالةِ والضبطِ والحفظِ وخلافها، وبين ذلك. أو بحسبِ الإسنادِ من الاتصالِ والانقطاعِ والإرسالِ والاضطرابِ ونحوها .

فالحديث على هذا ينقسم إلى: **صحيح وحسن وضعيف** ^(٢)، هذا إذا نُظِرَ إلى المتن، وأما إذا بُحِثَ عن أوصافِ الرواةِ نفسها فقليل: هو ثقةٌ عدلٌ ضابطٌ، وغيرُ ثقةٍ، أو متهمٌ، أو مجهولٌ، أو كذوبٌ، واسمه فلان ولد في سنة كذا ، ومات في سنة كذا ونحو ذلك ، وإذا نُظِرَ إلى حال الطالب كان البحث عن كيفية استفادته وإفادة الشيخ إياه وكيفية أخذه من القراءة والسماع والإجازة وغير ذلك.

وهذا التقرير يستدعي أن يُرتب الكلام على أربعة أبواب: ^(٣)

الأول: في أقسام الحديث وأنواعه

الثاني: في أوصاف الرواة

الثالث: في تحمل الحديث وطريقة نقله

الرابع: في أسماء الرجال وأنسابهم ^(٤).

الباب الأول: في أقسام الحديث

الفصل الأول: في الصحيح

الفصل الثاني: في الحسن

الفصل الثالث: في الضعيف

^(١) قال في هامش الأصل: قوله (في الاعتبار) أي فيما نعتبره من التقسيم والتنويع ، اللهم إلا في المُدرَجِ وزيادة الثقة والمضطرب والم علل والناسخ والمنسوخ، فإنَّ الإسنادَ والمتنَ يشتركان فيها على أنَّ المتنَ مرجعُها في تلك المعاني إلى الأسانيدِ وإليه الإشارة بقوله إلا نادراً .

^(٢) هكذا قسمه الخطابي في معالم السنن (١/١١)، وتبعه ابن الصلاح في علوم الحديث (١٠) .

^(٣) ونتج عن هذا التقرير أنواع كثيرة لعلوم الحديث منها : الصحيح- الحسن- الضعيف - المنقطع- المعضل- المرفوع- الموقوف- المقطوع- الجرح والتعديل .

وقد عدَّ ابن الصلاح في كتابه " علوم الحديث " خمسة وستين نوعاً ، وعد السيوطي في " تدريب الراوي " ثلاثة وتسعين نوعاً . وأكد ابن الصلاح على تنوع علم الحديث بقوله : ((وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى ، إذ لا تُحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتها)) .

علوم الحديث لابن الصلاح (١١)، تدريب الراوي (٣٩).

^(٤) سقطت من (ن) .

الباب الأول : في الفصح

الحديث

الفصل الأول: في الصحيح

الفصل الثاني: في الحسن

الفصل الثالث: في الضعيف

الفصل الأول: في الصحيح

[٤/٢]

الصحيح: هو ما اتصلَ سندهُ بنقل العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذوذٍ وعلّةٍ ^(١) وفي هذه الأوصاف: احترازٌ عن الحسن والضعيف .
فقوله ((ما اتصل سندهُ)): احترازٌ عن **المنقطع:** وهو (الذي لم يتصل إسناده على أي وجهٍ كان) ^(٢).

وقوله : ((بنقل العدل))، احترازٌ عمن هو **مستور العدالة** ^(٣).
ونعني **بالضابط** ^(٤): من يكون حافظاً متيقظاً، غير مُغفلٍ، ولا ساهٍ، ولا شاكٍ، في حالتي التحمل والأداء، فإنَّ الناقلَ إذا كان فيه نوعُ قصورٍ عن درجةِ الإِتقانِ دخل حديثُهُ في حدِّ الحسن ، وإذا نزلت درجته عن ذلك ضَعُفَ حديثُهُ.

وقوله : ((سَلِمَ عن شذوذٍ)) احتراز عن:
الشاذ: (وهو الذي يرويه الثقة، ولكن يخالف ما روى الناس) ^(٥).
وقوله: ((وعلّة)) أي سَلِمَ عَمَّا فيه أسبابٌ خفيةٌ غامضةٌ قاذحة. ^(٦)
فإن قيل: هذا القيد مُستدرِكٌ لأنَّه لا يَخْفَى على الضابطِ الحازمِ مثل تلك القاذحة؟
يُقَالُ ^(٧): الصارمُ قد ينبو ^(٨)، والحازمُ قد يسهو .
ومن اجتمع فيه هذه القيود، حُكِمَ بصحته، وما افْتُقِدَ فيه قيدٌ منها، خرجَ أن يكون صحيحاً.
تنبيه:

وإذا قيل: في حديثٍ أنَّه صحيحٌ فمعناه: ما ذكرنا، ولا يلزم أن يكونَ مقطوعاً به في نفس الأمر .

(١) انظر : التقييد والإيضاح للعراقي (٢٠)، نزهة النظر لابن حجر (٢٩).
(٢) أي يشمل المعضل والمرسل. انظر: النكت لابن حجر (٥٧٣/٢)، فتح المغيث (١٩٣/١).
(٣) زاد في (ز) أو فيه نوع جرح. وقال في هامش ز (العدالة): هي ملكة في النفس تمنعها عن اقتراف الكبائر والردائل المباحة.
(٤) والضبط نوعان:

١- ضبط صدر: أن يحفظ الراوي ما تحمَّله بحيث يتمكن من استحضاره وقت أدائه.
٢- ضبط كتاب: أن يصون الرَّاوي كتابه الذي أودع فيه ما تحمَّله وصحَّحه إلى أن يؤدي منه ولا يدفعه إلى من يمكن أن يُغيَّر فيه. فتح المغيث (٢٤/١)

(٥) انظر: المنهل الروي (٥١) وسيأتي له مزيد بحث في الحديث الشاذ.
(٦) انظر: المنهل الروي (٥٢) وسيأتي له مزيد بحث في الحديث المُعل.
(٧) في (ت) فقل

(٨) أي يتجافى ويتباعد. انظر الصحاح للجوهري (٣٥٠/٦)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٧٠٩/٦)

وكذا إذا قيل: إنَّه غيرُ صحيح فمعناه: لم يصحْ إسناده على الوجهِ المعْتبر ، لا أنَّه كَذِبٌ في نفس الأمر.

فائدة:

وتتفاوتُ درجاتُ الصحيح بحسبِ قوةِ شُرُوطه .

وأول من صَنَّفَ في الصحيح المُجرِّد : الإمامُ البخاري^(١) ، [٥/أ] ثم مُسْلِم^(٢) ، وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز .

وأما قول الشافعي^(٣) : ((ما أعلم شيئاً^(٤) بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك^(٥)))^(٦) فقبل وجود الكتابين^(٧).

^(١) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، مولاهم ولاء الإس لام، أبو عبد الله بن أبي الحسن البخاري، الإمام صاحب الصحيح، رحل في طلب الحديث إلى سائر مَحَدَثِي الأمصار، ت (٢٥٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٣٩١/١٢) تذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢)

^(٢) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين ، الإمام، أحد الحفاظ وأعلام المَحَدَثِينَ، صاحب التصانيف، طلب الحديث صغيراً، ورحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر . ت (٢٦١هـ). انظر: وفيات الأعيان (٩١/٢)، سير أعلام النبلاء (٥٥٧/١٢).

^(٣) هو محمد بن إدريس الشافعي، أبو عبد الله ، ولد بعسقلان، وكان يسكن مكة ثم تحول إلى مصر فمات بها ، سمع مالك بن أنس، وروى عنه أحمد بن حنبل، كان أفقه الناس ، كثير المناقب ، اجتمعت فيه العلوم ، ت (٢٠٤هـ). انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٦٣)، تاريخ دمشق (٢٧٧/٥١)

^(٤) سقطت من (ن)

^(٥) مالك بن أنس بن مالك، الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام، أبو عبد الله الأصبحي إمام دار الهجرة، حَدَّث عنه أُمم لا يكادون يحصون، وقال الشافعي : إذا ذُكر العلماء فمالك النجم، ت (١٧٩هـ). انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٣٥)، تذكرة الحفاظ (٢٠٧/١).

^(٦) أخرجه في آداب الشافعي ومناقبه لابن حاتم الرازي (١٩٦)، مناقب الشافعي للبيهقي (٥٠٧/١). وهذه العبارة أسندها ابن حجر في النكت (٦٩/١).

^(٧) انظر: تذكرة الحفاظ (٢٠٨/١)، مقدمة فتح الباري (١٠)، تنوير الحوالك للسيوطي (٧)، وقبل وجود الكتابين أي في زمن مالك كجامع سفيان الثوري ، ومصنف حماد بن سلمة وغير ذلك ، وهو تفصيلٌ مُسَلَّمٌ لا نزاع فيه ، إذ لم يُصَنَّف كتاباً البخاري ومسلم إذ ذاك ، لأنَّ البخاري كان عمره عند وفاة الشافعي عشر سنين ، هو لم يبدأ بالتصنيف بعد ، ومُسْلِمٌ كانت ولادته في نفس السنة التي توفي فيها الشافعي على الصحيح . انظر: هدي الساري (١٢)، النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢٧٨/١) .

" وموطأ مالك " وإن كان سابقاً للإمام مالك لم يتَقَيَّد بما اجتمع في هـ من شروط الحديث الصحيح ، لإدخاله فيه المرسل والمنقطع على سبيل الاحتجاج، بخلاف ما يقع في البخاري من ذلك . فتح المغيث (٤٦ / ١).

وأجيب عن هذا بأنَّ عبد البر وصلها في التمهيد (٩/١).

قال د: نور الدين عتر حفظه الله : ((ولكن مالكاً مزج الحديث بأقوال الصحابة والتابعين وساق الجميع سيقاً واحداً ، فلم يكن كتابه مجرداً للحديث المرفوع ، أما البخاري فقد ميَّز أقوال الصحابة والتابعين فأوردها في تراجم =

ثم البخاري أصحهما صحيحاً عند الجمهور ^(١).
وفي الجامع قال البخاري: ((خرجت كتاب^(٢) الصحيح من زهاء ستمائة ألف حديث، وما وضعت فيه حديثاً إلا صليت ركعتين)) ^(٣).

و أعلى أقسام الصحيح:

- ١- ما اتفقا عليه
- ٢- ثم ما انفرد به البخاري ^(٤)
- ٣- ثم ما انفرد به مسلم ^(٥)
- ٤- ثم ما هو على شرطهما وإن لم يُخرجاه ^(٦)

=الأبواب، فكتابه خاص بالحديث المرفوع فحاز الأولوية بذلك، أما إذا نظرنا إلى مطلق الجمع للحديث الصحيح، ولو كان ممزوجاً بغير المرفوع فالموطأ أول كتب الصحيح وجوداً)).
علوم الحديث لابن الصلاح بتحقيق د: نور الدين عتر (١٨).
^(١) وهذا ما رجحه النووي في شرحه على مسلم (١٤/١): لأنَّ مسلم كان مذهبه أنَّ الإسناد المعنن له حكم الاتصال إذا تعاصر المُعَنَّي والمُعَنَّي له، والبخاري لا يجعله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة. وانظر: فتح المغيث (٥٢/١)، ظفر الأماني (١٤٩).
ثم إنَّ الشيخين اتفقا في أكثر الرواة، وتفرّد البخاري بإخراج أحاديث جماعة، وانفرد مسلم بجماعة، فما اتفقا على إخراج حديثه فهما فيه سواء، لا فضل لأحدهما على الآخر، وما انفرد البخاري بإخراج حديثهم فهذا القسم ينبغي أن يُقال له: إنَّه أصح ما انفرد به مسلم، وعلى ذلك فالأحاديث التي انفرد بإخراجها البخاري أصح من التي انفرد بإخراجها مسلم. النكت لابن حجر (٢٨٨/١)، توضيح الأفكار للصنعاني (٤٢/١)
فالراجح: أنَّ ترجيح صحيح البخاري على مسلم بالجملة، لأنَّ الأصح في كتاب البخاري أكثر منه في كتاب مسلم.

^(٢) سقطت من (ط).

^(٣) رواه الفريزي عن البخاري. تاريخ بغداد للخطيب (٨/٢)، شروط الأئمة الخمسة للحازمي (٤٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٢١/٢)، هدي الساري (٥)

^(٤) ووجه تأخره عما اتفقا عليه اختلاف العلماء أيهما أرجح. تدريب الراوي (١٢٧/١)

^(٥) قوله (ثم انفرد به مسلم) سقطت من ط.

^(٦) ((إن شرط البخاري ومسلم أن يخرج الحديث المتفق على ثقته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للرحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجه)). شروط الأئمة الستة للمقدسي (١٠)
والحاصل: إنَّ شرط البخاري أن يُخرَج ما اتصل إسناده بالثقات الملازمين لمن أخذوا عنه مدة طويلة، وإنَّه قد يُخرَج أحياناً عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتيان والملازمة، وإنَّ شرط مسلم أن يُخرَج حديث هذه الطبقة الثانية، وقد يُخرَج من لم يسلم من غوائل الجرح. شروط الأئمة الخمسة للحازمي (٤٣ - ٤٧) =

٥- ثم على شرط البخاري

٦- ثم على شرط مسلم

٧- ثم ما صححه غيرهما من الأئمة ^(١).

فهذه سبعة أقسام ^(٢).

قال ابن الصلاح: ((وأما ما حُذِفَ سندُه أو بعضه فيهما وهو كثير ^(٣) في تراجم البخاري ، قليلٌ جداً في صحيح مُسلم كقوله في التيمم ^(٤) :
(وروى الليث بن سعد) ^(٥).

= وقال السخاوي في فتح المغيث (١/٨٣) : ((ولا يمنع من هذا اكتفاء مسلم في السند المُنعَن بالمعاصرة ،
والبخاري باللقاء ولو مرةً لمزيد تحرّيهما في صحيحهما)) .

^(١) مُستَوفٍ فيه الشروط السابقة ، ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح ، فيما جمعه
كتاب ابن خزيمة ، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم ككتاب أبي ع وانه
الإسفرابيني وكتاب أبي بكر الإسماعيلي وكتاب أبي بكر البرقاني وغيرهما ، من تنمة لمحذوف أو زيادة شرح في
كثير من أحاديث الصحيحين . وكثيرٌ من هذا موجود (في الجمع بين الصحيحين) لأبي عبد الله الحميدي .
كذلك كتاب ابن حبان المسمى (التقاسيم والأنواع) ، وكتاب الحاكم المُسمّى (المُستدرک على الصحيحين) . انظر :
علوم الحديث (٢١)

قال السيوطي في تريب الراوي (١/١٢٨-١٢٩) : ((قد عُلمَ ممّا تقرر أنّ أصح من صنف في الصحيح -
يعني بعد الصحيحين - ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم ، ، وينبغي أن يقال : أصحهما بعد مسلم ما اتفق
عليه الثلاثة ، ثم ابن خزيمة وابن حبان أو الحاكم ، ثم ابن حبان والحاكم ، ثم ابن خزيمة فقط ، ثم ابن حبان فقط ،
ثم الحاكم فقط ، إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين)) .
^(٢) في ط (أقوال) .

^(٣) فيه من التعليقات ألف وثلاثمائة وواحد وأربعين ، وأكثرها مُخرَج في أصول م تونه ، والذي لم يُخرجه مائة
وستون . تعليق التعليق لابن حجر (١/٢٨٥) ، وانظر : تريب الراوي (١/١٠٣) ، منهج ذوي النظر للترمسي
(٢٢) .

^(٤) كتاب الحيض ، باب التيمم ، رقم [٣٦٩]

حيث قال : وروى الليث بن سعد فذكر حديث أبي الجُهيم بن الحارث بن الصُّمّة : « أقبل رسول الله ﷺ من
نحو بئر جمل فلقبه رجلٌ فسلم عليه ، فلم يرد رسول الله ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ، ثم ردَّ
عليه السلام » . وهذا الحديث أسنده البخاري في التيمم : باب التيمم في الحضر ، رقم [٣٣٧]
وذكر النووي في شرحه على مسلم (١/١٣) : أنّ كل التعليق التي أوردها مسلم ذكرها متصلة إلا حديث أبي
جُهيم . وانظر : تعليق التعليق لابن حجر (١/٢٨٥) .

^(٥) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث المصري ، ثقة ثبت فقيه ، إمام مشهور ، مات سنة خمس
وسبعين ومائة . تذكرة الحفاظ (١/٢٤٤) ، تريب التهذيب (٥٤٢) .

فما كان منه بصيغة الجزم مثل: قال فلان ، وفعل ، وأمر ، وروى ، وذكر معروفاً ، فهو حكم بصحته.

وما ليس بصيغة الجزم مثل: روي عن فلان، وذكر وحكي، وقيل مجهولاً: فليس حكماً بصحته، ولكن إيراده في كتاب الصحيح مشعرٌ بصحة أصله^(١).

قال الحاكم أبو عبد الله^(٢) في المدخل الصحيح^(٣): ((من الحديث عشرة أقسام : خمسة متفقٌ عليها، وخمسة مختلفٌ فيها : فالأول من المتفق عليه : اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى، وهو أن لا يذكر إلا ما رواه الصحابي المشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور وله أيضاً راويان ثقتان فأكثر، ثم كذلك في كل درجة))

قال الشيخ محي الدين^(٤): ((ليس ذلك من شرط [٥/ب] البخاري ومسلم، لإخراجهما حديث المسيب^(٥) في وفاة أبي طالب^(٦)، ولم يروه^(٧) غير ابنه^(٨))).

(١) علوم الحديث (٢٥)

وقد اعتنى البخاري باعتبار صيغة الجزم والتمريض وإعطائهما حكمهما في صحيحه ، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض، وبعضه بجزم، وهذا مشعرٌ بتحريه وورعه . فتح المغيث (٩٩/١).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم بن الحكم النيسابوري ، أبو عبد الله الحافظ الثقة ، إمام أهل الحديث في عصره ، طلب الحديث وغلب عليه فاشتهر به، وسمعه من جماعة لا يحصون كثرة فإن معجم شيوخه يقرب من ألفي رجل، مات سنة خمس وأربعمئة . تاريخ بغداد (٤٧٣/٥) ، سير أعلام النبلاء (١٦٢ / ١٧) .

(٣) إلى كتاب الإكليل (٣٦) ، وكتابه الإكليل: مفقود

(٤) أي الإمام النووي في الإرشاد (٢٩٧/١)

(٥) المسيب بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي : ابن أبي وهب المخزومي ، أبو سعيد ، له ولأبيه صحبة، عاش إلى خلافة عثمان رضي الله عنه . الاستيعاب (٦٨٧)، تهذيب التهذيب (٨٠/٤)

(٦) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم القرشي، عم رسول الله ﷺ توفي سنة عشر من البعثة.

البداية والنهاية (١٢٢/٣) ، خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (٢٦١/١)

وحديث المسيب بن حزن قال: « لما حضرت أبا طالب الوفاة، دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية، فقال النبي ﷺ: ((أي عم ، قل: لا إله إلا الله أحاجُ لك بها عند الله » . الحديث أخرجه: البخاري في الجنائز : إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله ، رقم [١٣٦٠] . ومسلم في الإيمان : الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ، رقم [٢٤] وانظر المنفردات والوحدان للإمام مسلم رقم [١٤] .

(٧) زاد في (ز) و(ن) و(ت) عنه

(٨) أي سعيد بن المسيب .

وإخراج البخاري حديث عمرو بن تغلب^(١) : «إِنِّي لأُعطي الرجل والذي أدعُ أحب إليَّ»^(٢) لم يرو عنه غير الحسن^(٣).

وحديث قيس بن أبي^(٤) حازم^(٥) عن مِرْدَاس^(٦) الأسلمي^(٧) : « يذهبُ الصالحون»^(٨) الحديث. ولم يرو عنه غير قيس.

ونظائرها في الصحيحين كثيرة منها : حديث « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »^(٩)

^(١) في (أ) و(ن) [عمرو بن تغلب] وهو خطأ، والصحيح عمرو بنُ تَغْلِبَ ، كما وجدته في كتب التراجم ، وعمرو ابن تَغْلِبَ هو النَّمري بفتح النون والميم ، وتَغْلِبَ : بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام ، روى عنه الحسن البصري ، ولم يرو عنه غيره ، مات بعد ٤٠ هـ . أسد الغابة (١٨٨/٤) ، تقريب التهذيب (٤٦٠)

^(٢) الحديث أخرجه البخاري في الخمس ، باب فرض الخمس رقم [٣١٤٥] . وانظر المنفردات والوحدان لمسلم رقم [٣٢] .

^(٣) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أحد أئمة الهدى والسنة، ثقة فاضل مشهور، كان يرسل كثيراً ويُدلس، مات سنة عشر ومائة. الكاشف للذهبي(٢٢٠/١) ، تقريب التهذيب(٦٩)

^(٤) سقطت من(ز) ومن(ن)

^(٥) قيس بن أبي حازم البجلي من كبار التابعين ثقة مخضرم مات بعد ٩٠ هـ. تهذيب الكمال (١٠ / ٢٤)، تقريب التهذيب(٥١١)

^(٦) مِرْدَاس: بكسر أوله وسكون الراء ابن مالك الأسلمي، صحابي بايع تحت الشجرة وهو قليل الحديث، روى عنه : قيس بن أبي حازم . أسد الغابة(١٣٦/٥)، تهذيب الكمال (٢٧ / ٣٧٠)

^(٧) وقعت في جميع النسخ وفي الأصل : (الأسلم) وهو خطأ والصحيح الأسلمي .

^(٨) أخرجه البخاري في الرقاق، باب: ذهاب الصالحين، رقم[٦٤٣٤] .

وانظر : المنفردات والوحدان رقم [١٠] ، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي (٤٥).

^(٩) هذا حديث انفرد به سيدنا عمر بن الخطاب، وقد سبق تخريج ودراسة هذا الحديث ص(٦٣).

الفصل الثاني: في الحسن

ذَكَرَ عَنْ التِّرْمِذِيِّ^(١) أَنَّهُ يَرِيدُ بِالْحَسَنِ: ((أَنْ لَا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مَتَهُمٌ وَلَا يَكُونَ شَاذٌ، أَوْ يُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ وَنَحْوِهِ^(٢)))

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٣): ((وَهُوَ مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ وَاشْتَهَرَ رَجَالُهُ. قَالَ: وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ))^(٤).
فَالْمَنْقُطُ: وَنَحْوُهُ مِمَّا لَمْ يُعَرَفْ مَخْرَجُهُ، وَكَذَلِكَ الْمُدَّلسُ إِذَا لَمْ يُبَيَّنَّ^(٥).

قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٦): ((وَهُوَ الَّذِي فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ وَيَصْلُحُ لِلْعَمَلِ بِهِ))^(٧).
وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: ((هُوَ قِسْمَانِ))^(٨)، وَأَطَالَ فِي تَعْرِيفِهِ، بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ:

أَحَدُهُمَا: مَا لَمْ يَخْلُ رَجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مُسْتَوْرٍ^(٩) غَيْرِ مُغْفَلٍ فِي رَوَايَتِهِ وَقَدْ رُوِيَ مِثْلُهُ أَوْ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَالثَّانِي: مَا اشْتَهَرَ رَاوِيهِ بِالصَّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، وَقَصُرَ عَنْ دَرَجَةِ رَجَالِ الصَّحِيحِ حِفْظًا وَإِتْقَانًا، بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ مَا انفرد به منكرًا .

(١) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الضرير الترمذي الحافظ المشهور؛ أحد الأئمة الذين يقتدى في علم الحديث، صنّف كتاب الجامع والعلل لتصنيف رجل متقن، وبه كان يضرب به المثل، وهو تلميذ البخاري، وشاركه في بعض شيوخه، ت (٢٧٩هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (٩١/٢)، أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣).
(٢) علل الترمذي التي بآخر جامع (٤٥٧/٩). فالحسن عند الترمذي هو ما أفيدته في الحكم على الحديث، وهو الحديث الذي يكون روايه مستورا غير مغفل كثير الخطأ، أو يكون روايه سيء الحفظ، أو موصوفاً بالغلط أو الخطأ أو الاختلاط مع الصدق والأمانة، أو يكون إسناده غير متصل، أو يكون فيه مدلس زوى بالعنينة، مع سلامته من أن يكون فيه متهم بالكذب، أو متروك الحديث، وكل ذلك مشروط بأمرين: ١- أن لا يكون شاذاً، ٢- أن يروى من غير وجه بلفظه أو معناه. وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (٣٨٨-٣٨٤/١) بتحقيق د: نور الدين عتر. فتح المغيث (١١٩/١)، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعته وبين الصحيحين (١٦٢-١٦٩).

(٣) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الشافعي، أبو سليمان، الإمام الحافظ الفقيه أحد شيوخ الحاكم، مات سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (٢٣/١٧)، وفيات الأعيان (٢١٤/٢)

(٤) معالم السنن (١١/١)

(٥) المنهل الروي (٥٣)

(٦) هكذا وقع كلام ابن الصلاح مبهماً وأراد به ابن الجوزي، فإنه عرّفه في موضوعاته. انظر: علوم الحديث (٣١)، ظفر الأمانى (١٨١)

(٧) الموضوعات (٣٥/١).

(٨) علوم الحديث (٣١).

(٩) المستور: هومن عرفت عدالته الظاهرة، لكن لم تثبت عدالته الباطنة.. توضيح الأفكار (١٦٣/١).

قال^(١): ولا بُدَّ في القسمين من سلامتهما عن الشُّذُوحِ والتعليل^(٢).

ثم قال القاضي بدر الدين ابن جماعة^(٣): ((وفي كل هذه التعريفات نظر^(٤) ، أما الأول والثاني فلأنَّ الصحيح كُلُّهُ أو أكثره كذلك ، فيدخل الصحيح في حد الحسن ، ويردُّ على الأول الفرد من الحسن فإنَّه لم يرو من وجهٍ آخر ، ويردُّ على الثاني ضعيفٌ [٦ / أ] عُرِفَ مخرجه واشتهر رجاله بالضعف ، وأما الثالث : فيتوقفُ على معرفة الضعيف القريب المحتمل وهو أمرٌ مجهولٌ ، وأيضاً فيه دور^(٥) لأنَّه عُرِفَ بصلاحيته للعمل به ، فذلك متوقفٌ^(٦) على معرفة كونه حسناً^(٧) .
وأما الأول من القسمين : فيردُّ عليه الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور ، وروي عنه أو مثله من وجهٍ آخر .

ويردُّ على الثاني _ وهو أقربها _ المرسل الذي اشتهر راويه بما ذكر ، فإنَّه كذلك وليس بحسنٌ في الاصطلاح .

وقال القاضي: ((لو قيل الحسن هو كل حديث خالٍ عن العِلل في سنده المتصل مستورٌ له به شاهدٌ^(٨) ، أو مشهور قاصر عن درجة الإتيان))^(٩) ، لكان أجمع لِمَ اُحدوده وأقرب مما حاولوه وأخصر منه..

أقول^(١٠): ((اعلم أنَّ هذا المقامَ مقامٌ صعبٌ^(١١) ، مرتقاةٌ وعقبٌ لثوؤدة^(١٢) من استعلى ذروتها ثم انحدرَ منها ، وقفَ على أكثرِ اصطلاحات هذا الفنَ وعثرَ على جلِّ أنواعه بإذن الله تعالى ، ولا

(١) أي ابن الصلاح في علوم الحديث (٣٢)

(٢) التعليل : سقطت من ط

(٣) ابن جماعة في المنهل الروي (٣٦)

(٤) أي تعريف كل من الترمذي والخطابي وابن الجوزي وابن الصلاح في قسميه .

(٥) وهو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر . التعريفات للجرجاني (١٤٠/١) .

(٦) في (ز) و(ن) وذلك يتوقف

(٧) وهو زعم فاسد ، فإنه ليس جزءاً من التعريف ، بل هو من تنمة الحد ، بيان لحكمه . انظر : ظفر الأمانى (١٨٢)

(٨) المقصود (الحسن لغيره) : شرح النخبة (٤٢) ، فتح المغيـث (١٢٤/١)

(٩) المقصود (الحسن لذاته) : المصادر السابقة ، وانظر قول القاضي في المنهل الروي (٣٦)

(١٠) القائل هو الطيبي

(١١) تتجلى صعوبته لما في الحكم على الحديث بالحسن من الدقة ، ولما له من الأهمية ، ولما وقع فيه بين

العلماء من الاختلاف ، فمنهم من أراد الحسن لذاته ، ومنهم من أراد الحسن لغيره

وقد سبقه إلى ذلك الذهبي عندما قال : ((لا تطمع بأنَّ الحسن قاعدة تتدرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فإننا على

إياس من ذلك)) . الموقظة (٢٨) . والأليق في الحسن ، ما اقتصر عليه الترمذي ، انظر : فتح المغيـث (١١/٢) .

(١٢) في هامش (ز) كوؤدة : شديدة الصعود .

يمكنُ الوقوف على الحق إلا بتحريرِ كلامٍ يَفصلُ بين الصحيح والسقيم ، والمعْوج والمستقيم فنحنُ نشرحُ الحدودَ على طريقٍ يندفعُ عنها القَطر .

إنَّ قول الترمذي ((أن لا يكون في إسناده متهَم)) : فيحتملُ معنيين : أن لا يتَّوهم الغفلة والكذب والفسق في المُسنَد ، فلا يُتهم به أو يتَّوهم فيه ذلك ولا يُتهم به ، فهذا هو معنى مستور العدالة وهو المعني في التعريف ، وقد قصد بهذا القيد الاحتراز عن الصحيح ، لأنَّ شرط الصَّحيح أن يكون مشهورَ العدالة^(١)

أما قول الخطَّابي فالمراد به : أنَّ رجاله مشهورون عند أرباب هذه الصناعة بالصدق ، وينقل الحديث ، ومعرفة أنواعه ، وحيث كان مطلقاً من قيِّد العدالة والضبط دلَّ على انحطاطهم عن درجة رجال الصحيح ، وهذا هو الجواب أيضاً عن قوله : واشتهر رجاله بالضعف لأنَّ إطلاق الشهرة في عُرفهم دلَّ على خلاف ما فهم من الضعيف ، وأما قوله^(٢) : ((ويرد على الأول أيضاً الفرد من الحسن ، فإنه لم يُروى من وجهٍ آخر)) ، فجوابه أن نقول : ((إنَّ قولنا يُروى من غير وجه يحتمل وجوهاً أن يُروى الحديث بعينه بإسناد آخر^(٣) وبهذا الإسناد بلفظ آخر ، ولا يبعد تسمية القسم الأخير بالفرد الحسن ، فهو بالنظر إلى أفراد الإسناد فرد ، وبالنظر إلى تغيير اللفظ حسن^(٤) ، إذ بهذا الاعتبار يغلب ظناً احتمال طريق آخر مقوى به بخلاف الفرد المطلق .

وجه آخر : أن يكون الحديث مشهوراً عن صحابي فيرويه تابعي عن صحابي آخر ، ويكون له في هذا الطريق رواية أفراد في جميع المراتب ، فظهر من هذا أنَّ الغرض من التقييد بقوله ((ويُروى من غيره وجه واحد)) :^(٥) اعتضاد الحديث المروي بما ينجبر به ضَعفه وإزالة ما به من الوهم السابق والإرسال والانقطاع وغيرهما ، فلا يَحْتَمِلُ بالرواية من غير وجه إلا على وجه يُرفعُ به ذلك الضعف وإلا كان عبثاً ، وفي كلام ابن الصلاح إشعار بذلك ، على أنَّ حد المعترض يفترق إلى

(١) انظر : فتح المغيِّث (١١٩/١) ، تدريب الراوي (١٦٨/١) .

(٢) أي قول ابن جماعة . والحاصل : أنَّنا ندفع الاعتراض عن الخطابي ، أنَّه لو كان عَرَفَ الحسن فقط ، لكنَّه عَرَفَ الصحيح ثم الحسن فيتعيَّن حمل كلامه على أنَّه أراد بقوله : عَرَفَ مخرجه واشتهر رجاله ، ما لم يبلغ درجة الصحيح ، ويتعيَّن حمل الاشتهار فيه على المتوسط - بين الصحيح والضعيف - وأنَّ إطلاق الشهرة في عرفهم دلَّ على خلاف ما فهم من الضعيف . انظر : الاقتراح لابن دقيق العيد (١٦٥) ، فتح المغيِّث (١١٦/١) ، تدريب الراوي (١٦٧/١)

(٣) زاد في (ز) و(ن) وأن يُروى معناه بإسناد آخر .

(٤) في (ط) أحسن

(٥) أي يعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله ، أو بما له من شاهدٍ ، وهو ورود حديث آخر نحوه . تدريب الراوي (١٦٨/١)

هذا التأويل كما سنقرره ، وهذا هو الجواب أيضاً عن اعتراضه على أول القسمين لابن الصلاح وهو قوله : ((فَيُرَدُّ عَلَيْهِ الضَّعِيفُ وَالْمَنْقُطُ وَالْمَرْسَلُ)).

وأما قول بعض المتأخرين هو : ((الذي فيه ضعف قريب مُحْتَمَلٌ)) فَمَبْنِي عَلَى أَنَّ مَعْرِفَةَ الْحَسَنِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ ، لِأَنَّ الْحَسَنَ وَسَطٌ بَيْنَهُمَا .

فقوله قريب : أي قريب مَخْرُجُهُ إِلَى الصَّحِيحِ ، مُحْتَمَلٌ كَذِبُهُ بِكَوْنِ رِجَالِهِ مُسْتَوْرِينَ كَمَا حَقَّقْنَاهُ^(١) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّ لَا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مَتَهُمٌ .

وَيُفْهَمُ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ : أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ الْجَارِحُ فِي الْمُعْتَضِدِ أَوْ الْمُعْتَضِدِ بِهِ لَمْ يَزَلِ الضَّعْفُ ، كَمَا فِي حَدِيثِ « طَلُبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ »^(٢)

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ^(٣) : ((هَذَا حَدِيثٌ مَتَّهُ مَشْهُورٌ ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ أَوْجِهِ كُلِّهَا ضَعِيفَةً))^(٤).

فَالضَّعِيفُ : هُوَ الَّذِي بَعُدَ عَنِ الصَّحِيحِ مَخْرَجُهُ وَاحْتَمَلِ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ ، أَوْ لَا يَحْتَمَلُ الصَّدَقُ أَصْلًا كَالْمَوْضُوعِ ، وَإِنَّمَا عَدَلَ فِي الْحَسَنِ مِنَ الْوَسْطِ ، أَيْ الَّذِي يَحْتَمَلُ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ إِلَى الصَّدَقِ ، لِأَنَّ هَذَا الرَّاوي لَمْ يَنْحَطْ أَنْحَطَتْ دَرَجَتُهُ مِنْ دَرَجَةِ رِجَالِ الصَّحِيحِ وَارْتَفَعَ عَنْ حَالٍ مِنْ

(١) فِي (ط) حَقَّقْتَهُ

(٢) أَخْرَجَهُ : ابْنُ مَاجَهَ : كِتَابُ الْعِلْمِ ، بَابُ : فَضْلِ الْعُلَمَاءِ ، رَقْمُ [٢٢٤] . إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، لُضْعَفُ حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْبَزَارِ . انْظُرْ : مُصْبَحُ الزَّجَاجَةِ (٣٠/١)

(٣) أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو بَكْرٍ ، مِنْ أَثَمَةِ الْحَدِيثِ ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ ، شَيْخُ خِرَاسَانَ ، سَمِعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمَ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ (٤٥٨ هـ) . انْظُرْ : تَذَكُّرَةُ الْحَفَافِ (٢١٩/٣) ، أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ (١٦٣/١٨)

(٤) فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ : كِتَابُ : الْعِلْمِ ، بَابُ : فِي طَلْبِ الْعِلْمِ ، رَقْمُ [١٦٦٧] عَنْ أَنَسٍ . قَالَ ابْنُ حَبَانَ فِي الْمَجَرِّ وَحِينَ (٣٨٢/١) : ((حَدِيثُ طَلْبِ الْعِلْمِ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ)) . وَأُورِدَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْعِلَالِ الْمُتَنَاهِيَةِ (٧٢/١) : مِنْ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ طَرِيقًا عَنْ سِتَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، ثُمَّ نَقَلَ قَوْلَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : ((لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَنَا فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ)) .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : فِي جَامِعِ الْعِلْمِ (٩/١) : ((يُرَوَّى عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَوْجِهِ كَثِيرَةٌ مَعْلُومَةٌ لَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ)) . وَقَالَ فِي الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ (٢٧٥) : ((لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ إِسْنَادٌ)) .

وَأَجَازُ السِّيَوطِيُّ تَصْحِيحَ الْحَدِيثِ لِغَيْرِهِ وَمَنْعَ تَصْحِيحِ الْحَدِيثِ لِدَاثِهِ ، مَعَ أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ مَنَعَ أَنْ يُجْزَمَ بِتَضْعِيفِ الْحَدِيثِ اعْتِمَادًا عَلَى ضَعْفِ إِسْنَادِهِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ غَيْرُهُ . عُلُومُ الْحَدِيثِ (١٠٢-١٠٣) .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ الْحَدِيثَ ارْتَقَى بِتَعَدُّ طَرَفِهِ إِلَى مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ كَمَا قَالَ الْمِزِّي فِي الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ (٢٧٦) وَحَكَّمَ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ لِغَيْرِهِ الدَّكْتُورُ : بَدِيعُ السَّيِّدِ اللَّحَامُ : فِي كِتَابِهِ " الْإِمَامُ الْحَافِظُ جَلَالُ الدِّينِ السِّيَوطِيُّ " فِي رِسَالَتِهِ " التَّنْقِيحُ فِي مَسْأَلَةِ التَّصْحِيحِ " (٤٦٢) وَ (٤٦٧-٤٧٨) .

يُعد^(١) ما ينفرد به من الحديث مُنكراً وكان مسلماً لا سيما مشهوراً بين أهل الحديث وجب حسن الظن به، وترجيح أحد الجانبين على الآخر، وجعل قوله صدقاً، وإلى هذا المعنى أشار الخطابي بقوله : ((واشتهر رجاله)) أي بالصدق كذا فسر ابن الصلاح^(٢).

وأما قوله: ((ويصلح للعمل به))، فكالخارج عن الحد بياناً لما يلزم من الحد ، أي إذا كان معنى الحسن ذلك صلح العمل به، وعلى هذا يندفع الدور^(٣) .

وأما قوله: ((ويرد على الثاني)) أي على القسم الثاني لابن الصلاح ، فجوابه أن قوله: ((بحيث لا يُعد ما انفرد به منكرًا)) احتراز مما ذكره ، لأنّه لا يخلو من أن الذي رواه هذا الراوي مما عُرف منته أو معناه من غير روايته من غير وجه ، أو مما لم يُعرف لا من الوجه الذي رواه ولا من وجه آخر .

فالأول: أخرج المرسل والمنقطع عن الحد .

الثاني : هو الذي احتراز منه بقوله: ((لا يُعد مما انفرد به مُنكراً)) .

إذا عرفت هذا فلنذكر الآن تفسير حده^(٤) على ما سنح في خاطرنا والله أعلم بحقيقة^(٥) مراده.

فقوله: ((خالٍ عن العلل)) احتراز من دخول الأسباب الخفية الغامضة القادحة في الحديث .

وقوله: ((في سنده المتصل)) احتراز عن المرسل والمرقّط ونحوهما.

وقوله: ((مستور)) مبتدأ، وله به شاهد أو مشهود صفته، وقوله: ((في سنده المتصل)) خبره والضمير المجرور في (له) للمستور، وفي (به) للحديث.

و (أو)^(٦) فيه للتنويع لا للترديد ، والمعنى للراوي المستور العدالة له بهذا الحديث شاهد ، أي حديث آخر مروى بلفظه بغير هذا الإسناد يشهد له بالقوة ، أو لراوي الحديث طريق آخر فيه معنى هذا الحديث ، يشهد لهذا الحديث أنّه منه ومعناه معناه ، يكون هذا الحديث شاهداً وذاك مشهوداً بهذا المعنى، وكون المشهود موافقاً له ومُقوياً إياه بسندٍ غير سنده ينقلب المشهود شاهداً ، وسيأتي تمام تحقيقه في نوع الاعتبار .

واحتُزّ بهذا الفصل عن الضعيف الذي لم يعتضد بمثل ذلك الحديث أو آخر بمعناه .

وقوله: ((قاصر عن درجة الإتيان)) صفة أخرى للراوي المستور العدالة [٨/أ] .

فعلم من الأول: أن عدالة هؤلاء دون عدالة رجال الصحيح.

(١) في (ط) بعد

(٢) في علوم الحديث (٣٦).

(٣) انظر: نزهة النظر (٤٥)، فتح المغيب (١٢٤/١) ، تدريب الراوي (١٧٥/١).

(٤) أي تعريف ابن جماعة

(٥) سقطت من (ز) ومن (ن) ومن (ت)

(٦) انظر معاني (أو) في " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " (١٧٩/٢).

ومن الثاني: أنَّ إتقانهم قاصرٌ عن إتقانهم ، وهذان القيذان معاً فصلٌ واحدٌ يُخرج الصحيح ع ن الحسن، وكذا يخرججه عن الانفراد ، وكل واحد منهما على الانفراد يصلح لإخراج الضعيف منه ، فظهر من هذا أنَّ حدّه أجمع الحدود.

لكن يُردّ على قوله : ((في سنده المتصل))، مُرسل الثقة الذي اعتضدَ بالمسند فإنّه يثبت بأنّ العمل حينئذ بالمُسند لا به، فيُردُّ بما اختاره واختارها المحققون كما سنبين في المرسل ، والفرق بين حدي الصحيح والحسن أنَّ شرائط الصحيح معتبرة في حد الحسن ، لكنّ العدالة في الصحيح ينبغي أن تكون ظاهرة، والإتقان كاملاً، وليس ذلك بشرط في الحسن.

ومن ثمّ احتاج إلى قيام شاهدٍ أو مشهودٍ لينجبر به.

فلو^(١) قيل: ((هو مُسند من قُرب من درجة الثقة ، أو مُرسل ثقةٌ ورُوي كلاهما من غير وجهٍ وسلّم عن شذوذٍ وعلة، لكان أجمع وأبعد عن التعقيد))^(٢).

ونعني بالمُسند : ما اتصل إسنادُه إلى منتهاه .

وبالثقة: من جَمع بين العدالة والضبط، والتكثير في ثقة للشيوخ كما سيأتي بيانه

فرعان:

الأول: الحسنُ حجة كالصحيح، وإن كان دونه ولذلك أدرجه بعض أهل الحديث فيه ، ولم يُفرده عنه وهو ظاهر كلام الحاكم في تصرفاته^(٣).

(١) في الأصل (فلو) الفاء جزاء شرط

(٢) والملاحظ هنا في تعريف الطيّبي للحديث الحسن أنّه موافق تماماً لتعريف ابن جماعة الذي أورده سابقاً ، مناقشاً له ومُعترضاً عليه. وهو أنَّ الحسن هو كل حديث خالٍ من العِلل في سنده المتصل مستورٌ له به شاهدٌ أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان، لكان أجمع لما حدّده وأقرب مما حاولوه وأخصر منه.

ويشرح الطيّبي كلام ابن جماعة قائلاً: ((رأيت لو لم يرد المسند من وجه آخر ، ووجدت الشروط الباقية أفلا يكون حسناً؟ بلى : فلم يشمل تعريف وبالجمله شرط كونه مروياً من غير مرسل الثقة مسلّم ، وأما كونه شرطاً في المسند فليس بمسلّم ، بل يكاد ولا يصح وإلا لم يدخل الفرد الحسن في التعريف)) . ظفر

الأمانى(١٨٦)، وانظر: فتح المغيبي(١٢٥/١) ، تدريب الراوي(١٧٤/١ - ١٧٥)

(٣) فالحاكم معروف عند أهل العلم بالتساهل في التصحيح، والمشاهدة تدل عليه في مستدركه .

وتوسط أمره ابن الصلاح فقال: ((ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتاج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه)) . علوم الحديث(٢٢)

كذلك ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما ، وابن حبان يقارب ابن خزيمة من حيث أنّه محكوم بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن . انظر: شرط ابن حبان في مقدمة صحيحه (٢٢) ، شروط الأئمة الخمسة للحازمي(٣٢) ، اختصار علوم الحديث لابن كثير(٢٧) النكت لابن حجر(٢٧٠/١)، فتح المغيبي(٦٣/١ - ٦٥)

الثاني: قولهم: ((حسنُ الإسناد)) أو ((صحيحُ الإسناد)): دون قولهم ^(١): ((حديثٌ صحيحٌ أو حسنٌ))، لأنه قد يصحَّ إسنادهُ أو يحسنُ دون متنه لشذوذٍ أو علةٍ ، فإنَّ قاله حافظٌ [٨ / ب] مُعْتَمَدٌ ولم يقدح فيه فالظاهر منه حكمه بصحة المتن أو حسنه. ^(٢)

قال ابن الصلاح : ((وأما تسمية مُحَيِّ السُّنة ^(٣) في "المصابيح" ^(٤) السنن بالحسان فتساهل ، لأنَّ فيها الصحاح والحسان والضعاف)). ^(٥)

وقول الترمذي وغيره: ((حديث حسن صحيح: أي زوي بإسنادين أحدهما يقتضي الصحة والآخر يقتضي الحُسن)) ^(٦) .

^(١) قال في حاشية في الأصل (دون قولهم) يريد إنَّ قولك صحيح الإسناد مثلاً : أخط منزلة من قولك حديث صحيح، لما تُوهم الطعن في المتن ، كما يروي الثقات ما يخالف الناس في الحكم ، أو يسهو فيه فيتغير المعنى ، فالأول : شاذ والثاني: معلل.

وكذا لو قيل : صحيح المتن ، فإنَّها تُوهم الطعن في الإسناد من التغيير في أسماء رجاله ، والتعليل بالإرسال والوقف على ما سيأتي .

^(٢) وهذا يدل على دقة نظر المحدثين فلا يشترط بصحة السند صحة المتن ، بل قد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة قاذبة. انظر: علوم الحديث (٣٨)، فتح المغيب (١٦٢/١) ، تدريب الراوي (١٧٢/١) وقال ابن حجر : والذي لا شك فيه أنَّ الإمام منهم لا يعدل عن قوله : ((صحيح)) إلى قوله: ((صحيح الإسناد)) إلا لأمرٍ ما . النكت (٢٧١/١). وانظر: علوم الحديث (٣٨) ، فتح المغيب (١٦٢/١) ، تدريب الراوي (١٧٢/١) ، الرفع والتكميل للكنوي (١٨٧).

^(٣) هو الحسين بن مسعود بن محمد الفراء ، أبو محمد البغوي ، الإمام الحافظ الشافعي المفسر ، من مصنفاته "مصابيح السنة" ، "شرح السنة" توفي (٥١٦هـ). أعلام النبلاء (٤٣٩/١٩) ، النجوم الزاهرة (٢٢٣/٥٥)

^(٤) مصابيح السنة للبغوي (٢/١). عدد أحاديثه : أربعة آلاف وتسعة عشر حديثاً ، منها المختص بالخباري : ثلاثمائة وخمسة وعشرون حديثاً ، وبمسلم : ثمانمائة وخمسة وسبعون حديثاً ، ومنها المتفق عليه : ألف واحد وخمسون حديثاً ، والباقي من كتب أخرى . قال المؤلف : ((هذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوة مما أوردها الأئمة في كتبهم، جمعناها : للمنقطعين إلى العبادة.....الخ)). كشف الظنون (١٦٩٠/٢)

^(٥) علوم الحديث (٣٧)، وقصد ابن الصلاح أن يُعرِّف أنَّ البغوي اصطلاح أن يُسمى السنن الأربعة " الحسان" حتى لا يقول عَقِبَ كل حديث أخرجه أصحاب السنن ، فإنَّ هذا اصطلاح حادثٌ ليس جارياً على المصطلح . النكت لابن حجر (٤٧٥/١) ، تدريب الراوي (١٧٧/١) .

والحاصل : أنَّه اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح كما هو معروف ، فقد اصطلاح في كتابه " المصابيح " تقسيم أحاديث كل باب من أبواب الكتاب إلى قسمين هما : "الصحاح والحسان" وأراد " بالصحاح" ما زوي في الصحيحين أو أحدهما ، و"بالحسان" ما أورده أبو داود والترمذي والنسائي أو أحدهم . انظر: محاسن الاصطلاح (١١١)، التقييد والإيضاح (٥٥).

^(٦) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٨٤-٣٤٠/١) ، قواعد التحديث للقاسمي (١٤٣)، الإمام الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيح للدكتور : نور الدين العتر (١٨٥-١٩٩). وَرَدَّ هذا القول بأنَّ الترمذي كثيراً ما يقول في الحديث " حسن صحيحٌ غريبٌ " لا نعرفه إلا من هذا الوجه "وهذا معناه أنَّ هذا الحديث ليس له إلا هذا =

أو المراد بالحسن: الحسن اللغوي وهو ما تميل إليه النفس وتستحسنه ^(١).
 وحديث المتأخر عن درجة الإتقان والحفظ المشهور بالصدق والتستر إذا روي من وجه آخر ترقى
 من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين فينجر أحدهما بالآخر .
 ومعنى قوله ترقى من الحسن إلى الصحيح أنه ملحق في القوة به لا أنه عينه ، فلا يرد عليه ما
 قيل فيه ^(٢) نظر لأن حد الصحيح لا يشمله فكيف يُسمّى صحيحاً .
 وأما الضعيف : فلكذب راوِيه وفسقه لا ينجر بتعدد طرقه ^(٤) كما مر ^(٣) .

=الإسناد عنده فعلى هذا لا ينطبق هذا التوجيه ، لأن هذا الحديث ليس له إلا إسناد واحد . الاقتراح لابن دقيق
 العيد (١٧٤). وأجاب ابن حجر : بأنه فرّق بين حالتين :

الأولى: إذا كان الحديث الذي قيل فيه " حسن صحيح " مروياً بإسنادين فأكثر فهو كذلك باعتبار تعدد الأسانيد ،
 فكل حكم من الحكمين راجع إلى إسناد ، فهو (حسن) باعتبار أحد هذه الأسانيد ، و (صحيح) باعتبار إسناد
 آخر . وعليه فهو (حسن صحيح) .

الثانية: إذا كان الحديث الذي قيل فيه (حسن صحيح) مروياً بإسناد واحد .
 فالمراد عند ذلك أن الحفاظ قد اختلفوا في اجتماع شروط الصحة في هذا الإسناد ، فمنهم من يرى أن هذا الإسناد
 قد استكمل شروط الصحة ، ومنهم من يرى أنه قاصر عن شروط الصحة ، وعليه فهو متردد في كون هذا
 الحديث قد بلغ درجة (الصحيح) ، وغاية ما هنالك أنه حذف حرف التردد في الحكم فبدلاً من أن يقول : (حسن
 أو صحيح)، قال: (حسن صحيح) . وبناء على هذا يكون ما قيل فيه (حسن صحيح) دون ما قيل فيه إنه
 (صحيح) . وعلى هذه الحالة يُحمل قول الترمذي : ((هذا حديث حسن صحيح غريب)) في حكمه على بعض
 الأحاديث . أما في الحالة الأولى فالحديث الحسن الصحيح أقوى من الحديث الذي يُقال فيه (صحيح)، لأن كثرة
 الطرق تعطي زيادة قوة له . النكت لابن حجر (٤٧٨/١).

^(١) انظر لسان العرب (١٧٨/٢). وردّ ابن دقيق العيد بأنه يلزم عليه أن يُطلق على الحديث الموضوع إذا كان
 حسن اللفظ إنه حسن، وهذا لا يقوله أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم .

وأجاب العراقي على هذا الرد فقال : قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه (حسن) وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى
 الاصطلاحي، وأجاب ابن دقيق العيد بجواب مقنع، وعده ابن حجر من أقوى الأجوبة هو ((أن الحسن لا يشترط
 فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن ، أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل تبعاً للصحة ،
 لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق ، فيصح أن يُقال في هذا إنه صحيح
 باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق ، صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان)) . الاقتراح في بيان
 الاصطلاح (١٧)، التقييد والإيضاح للعراقي (٤٥)، النكت لابن حجر (٤٧٨/١).

^(٢) أي قول ابن جماعة.

^(٣) لأنه ليس كل حديث ضعيف تعدّد طرقه يرتقي إلى درجة الحسن لغيره ، فالحديث الضعيف الذي تتعدد
 طرقه، ولم يخل طريق من هذه الطرق من وجود راو متهم بالكذب أو شدة الغفلة أو الفسق ، ولا يتقوى ولا يرتقي
 بل قد تزيد كثرة الطرق ضعفاً إلى ضعفه . تدريب الراوي (١٨٨/١)

^(٤) علوم الحديث (٣٤ وما بعدها).

الفصل الثالث: في الضعيف:

وهو كل حديث لم يجتمع فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن المُقَدَّم^(١) ذكرها. وتتفاوت درجاته في الضعف بحسب بُعده م ن شروط الصحة ، كما تتفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنه منها^(٢) . ويجوز عند المحدثين وغيرهم: التساهل في أسانيد الضعيف^(٣) سوى الموضوع ، وروايته من غير بيان ضَعْفه في المواعظ^(٤) والقصص وفضائل الأعمال ، لا في صفات الله تعالى ، وأحكام الحلال والحرام^(٥).

(١) في (ز) و(ن) المتقدم

(٢) علوم الحديث (٤١)، تدريب الراوي (١/١٩٠).

(٣) خلافاً لمن قال : لا يُعمل بالحديث الضعيف مطلقاً ، لا في الأحكام ولا في غيرها من الأمور ، وقد صرح بهذا: الإمام يحيى بن معين في تاريخه (٣/٦٠) ، وابن العربي المالكي في أحكام القرآن (٢/٥٨٠) وقد وسم اللكنوي هذا المذهب بالضعف . انظر: الأجوبة الفاضلة في الأسئلة العشرة الكاملة (٥٣).

(٤) قال في هامش الأصل : ((في المواعظ . ظرف أسانيد والأوجه أن يكون حالاً من أسانيد أي كائنة في المواعظ وروايته عطف على أسانيد الضعيف .

(٥) قال النووي في الأذكار (٨)) اعلم أنه ينبغي لمن بلغه شيء من فضائل الأعمال أن يُعمل به ولو لمرة واحدة، ليكون من أهله ولا ينبغي أن يتركه مطلقاً بل يأتي بما يتيسر به .

لقول النبي ﷺ في الحديث المتفق على صحته : « إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » ((. الحديث أخرجه البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة باب الاقتداء بسنة رسول الله ﷺ ، رقم [٧٢٨٨].

ومسلم في الحج ، باب فرض الحج مرة في العمر ، رقم [١٣٣٧]. عن أبي هريرة، وانظر: الأربعين النووية (٣)، المجموع شرب المذهب (٣/٢٤٨) .

ويجوز ويستحب العمل في الفضائل والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً ، قاله العلماء من المحدثين والفقهاء . انظر الكفاية (٢١٣) ، التمهيد (٦/٣٩) ، وجامع البيان العلم لابن عبد البر (١/٢٢) ، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك ، فلا يُعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن .

وروي عن الإمام أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة: ((إذا روي في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روي في الفضائل ونحوها تساهلنا)) . انظر: المدخل للبيهقي (١/٣٤) ، المدخل للحاكم (٨٣)

وقد ذكر العلماء له شروطاً منها:

- ١- أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من انفراد من الكذابين والمتهمين وفاحشي الغلط.
- ٢- أن يكون مندرجاً تحت أصل عام مشروع ، فيخرج ما يُخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.
- ٣- أن لا يعتد عند العمل به بثبوته لئلا يُنسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله . =

روى ابن الصلاح عن الحافظ ابن مُنده ^(١) عن محمد بن سعد ^(٢) يقول : ((كان مذهب النسائي ^(٣) أن يُخَرِّجَ عن كُلِّ من لم يُجَمَّعْ على تَرْكِه ^(٤)، كذلك أبو داود ^(٥) يأخذ مأخذَه ، ويُخَرِّجُ [٩/أ] الضعيفَ إذا لم يَجِدْ في البابِ غيرهَ ، لأنَّه أقوى عنده من رأي الرجال ^(٦))) ^(٧).
وروى الدارمي ^(٨) عن الشعبي ^(٩) قال: ((ما حدثك هؤلاء عن النبي ﷺ فخذ به ، وما قالوه برأيهم فألقه في الحش)) ^(١٠).

= وانظر هذه الشروط مُفصلة في : تبين العجب لما ورد في فضل رجب لابن حجر (٣-٤) ، القول البديع للسخاوي (٢٥٨) ، الفتوحات الربانية لابن علان (٨٣/١)، المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف للشيخ علوي المالكي (٩-١٠). وانظر: الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به رسالة ماجستير للباحث : عبد الكريم الخضير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

^(١) هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدى الأصبهاني، ومنده لقب لوالد يحيى، الحافظ الجوال، قال ابن منده: كتبت عن ألف شيخ وسبعمائة شيخ. مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة تذكرة الحفاظ للذهبي (١٠٣/٣) ، ميزان الاعتدال (٦٦/٦)

^(٢) الباوردي : بتقديم الواو على الراء، نسبة إلى بلدة بنواحي خراسان، أبو منصور. الأنساب للسمعاني (٦٣/٢).
^(٣) هو أحمد بن شعيب بن علي، أبو عبد الرحمن النسائي الحافظ، نسبة إلى نساء بخراسان، صنف السنن وغيرها من الأدب، وله الرحلة الواسعة (٣٠٣هـ). انظر: وفيات الأعيان (٧٧/١)، سير أعلام النبلاء (١٢٥/١٤).

^(٤) انظر: شروط الأئمة لابن منده (٧٣)، وشروط الأئمة الستة للمقدسي (١٨)، النكت لابن حجر (٤٨٢/١).
^(٥) هو سليمان بن الأشعث السجستاني ، الحافظ الكبير ، صاحب التصانيف توفي (٣١٦ هـ). تذكره الحفاظ (٧٦٧/٢) ، شذرات الذهب (٢٧٣/٢)

^(٦) انظر مختصر سنن أبي داود للمنذري (٨/١) ، وقال الخطابي في معالم السنن (١٠/١-١١) : ((إنه لم يُصنّف في علم الدين مثله، هو أحسنُ رصفاً وأكثرُ فقهاً من الصحيحين)).
و قال أبو داود في رسالته لأهل مكة (١٤) : ((وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء...، ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنهما لا يصح سنده، ومالم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض)).

فتخريج أبو داود الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، لأنه أقوى عنده من رأي الرجال لأنَّ الخبر يقينٌ بأصله، وعندما دخلت الشبهة في نقله والرأي مختلف في كل وصف على الخصوص ، فكان الاحتمال في الرأي أصلاً وفي الحديث عارضاً . انظر: فتح المغيب (١٤٧/١)، ظفر الأمانى (٢٢٣). وأبو داود تابع في ذلك شيخه الإمام أحمد فقد روي من طريق عبد الله بن أحمد بالإسناد الصحيح إليه قال سمعتُ أبي يقول : ((الحديث الضعيف أحبُّ إليَّ من الرأي)).

قال: فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحبَ حديث لا يدرى صحيحه من سقيمه ، وصاحب الرأي فمن يسأل ؟ قال: ((يسأل صاحب الحديث، ولا يسأل صاحب الرأي)).

مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٤٣٨)، أعلام الموقعين لا بن القيم (٣١/١).

^(٧) علوم الحديث (٤١)

^(٨) في ط (الترمذي) وفي جميع النسخ (الدارمي) وهو الصحيح =

قال شريح^(١): ((إِنَّ السَّنةَ قَدْ سَبَقَتْ قِيَاسَكُمْ فَاتَّبِعْ وَلَا تَبْتَدِعْ ، فَإِنَّكَ لَنْ تَضِلَّ مَا أَخَذْتَ مِنْ الْأَثَرِ))^(٢).

وقال الشعبي: ((إِنَّمَا الرَّأْيُ بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتَةِ إِذَا اضْطُرَّرتَ إِلَيْهَا أَكَلْتَهَا))^(٣). رواهما^(٤) في "شرح السنة"^(٥).

= ^(٩) الشعبي: هو عامر بن شراحيل الهمداني الكوفي ، أبو عمر ، علامة التابعين ، توفي سنة ثلاث أو أربع ومائة. تذكرة الحفاظ (٧٩/١) ، الكاشف (٥٤/٢).

^(١٠) الدارمي في باب كراهية أخذ الرأي (٤٠/١) ، رقم [٢٠٦].

والْحُشْ : الْمَخْرَجُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْضُونَ حَوَائِجَهُمْ فِي الْبَسَاتِينِ ، وَجَمْعُهُ: حَشُوشٌ . الصحاح للجوهري (١٤٠/١)
^(١١) شريح بن الحارث بن قيس الكوفي النَّخعي القاضي أبو أمية ، مُخَضَّرٌ ثَقَّةٌ ، وَقِيلَ: لَهُ صَحْبَةٌ ، مَاتَ قَبْلَ الثَّمَانِينَ . تقريب التهذيب (٣١٦) ، تهذيب الكمال (٤٣٥/١٢)
^(١٢) أسنده ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٦٨/٢).

^(٣) وهذا تشبيه حسن يعني أَنَّ : الْمَيْتَةَ حَرَامٌ أَكْلُهَا اخْتِيَارٌ ، وَرَخَّصَ الشَّارِعَ لِأَكْلِهَا اضْطِرَارًا لِدَفْعِ الضَّرُورَةِ ، فَكَذَلِكَ الرَّأْيُ يَحْرَمُ الْقَوْلُ بِهِ مَا دَامَ يَوْجِدُ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنةِ ، فَمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا بَأْنٌ لَمْ يَجِدْ حَكْمًا فِي الْأَدْلَةِ الَّتِي هِيَ فَوْقَهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنةِ وَالْإِجْمَاعِ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَخْتَارَ الرَّأْيَ لِدَفْعِ الضَّرُورَةِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [سُورَةُ الْحَشْرِ : ٢] . ظفر الأمانى (٢٢٤).

^(٤) أي قول شريح وقول الشعبي

^(٥) للبغوي (٢١٦/١).

فوائد:

الأولى: إِذَا تَلَقَّتِ الْأُمَّةُ الضَّعِيفَ بِالْقَبُولِ ، يُعْمَلُ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، حَتَّى إِنَّهُ يُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الْمَتَوَاتِرِ فِي أَنَّهُ يَنْسَخُ الْمَقْطُوعَ بِهِ ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي: الرِّسَالَةِ (١٣٩-١٣٤) وَالْأَمِّ (١١٢/٤) فِي حَدِيثٍ « لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » ((إِنَّهُ لَا يَثْبِتُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ ، وَلَكِنَّ الْعَامَّةَ تَلَقُّنَهُ بِالْقَبُولِ ، وَعَمِلُوا بِهِ حَتَّى جَعَلُوهُ نَاسِخًا لِآيَةِ الْوَصِيَّةِ لَهُ)) . وَالْآيَةُ هِيَ: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ١٨٠]

والحديث « وَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » أَخْرَجَهُ: عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ : أَبُو دَاوُدَ فِي الْوَصَايَا ، مَا جَاءَ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ . رَقْمُ [٢٨٧٠] وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْوَصَايَا ، مَا جَاءَ : لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ رَقْمُ [٢١٢١] وَقَالَ: " حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ "

وَانْظُرْ: نَسَخَ الْقُرْآنَ بِالسَّنةِ فِي: الْبَرَهَانَ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ لِلزَّرْكَشِيِّ (٣٢/٢) ، الْإِتْقَانَ لِلْسَّيُوطِيِّ (٦٠/٣).

وهنا عدة عبارات لمعاني شتى منها : ما يشترك في الأقسام الثلاثة : أعني^(١): الصحيح والحسن والضعيف ومنها ما يختص بالضعيف فمن الضرب الأول:

أولاً: المُسند:

قال الخطيب^(٢): ((هو ما اتصل سنده من روايه إلى منتهاه ، وأكثر ما يُستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره))^(٣) .
وقال الحاكم: ((هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ))^(٤).

ثانياً: المتصل:

ويسمى أيضاً الموصول: وهو كل ما اتصل إسناده ، وكان كلّ واحد من روايته قد سمعه ممن فوقه سواء كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أو موقوفاً على غيره^(٥) .

(١) القائل هو الطيّبي.

(٢) هو أحمد بن علي بن ثابت البغدا دي، أبو بكر الحافظ الحجة ، برع وتقدم في فنون علم الحديث ، وصنّف وسارت في تصانيفه الركبان . ولم يكن ببغداد بعد الدار قطني مثله. توفي سنة (٤٦٣ هـ) معجم الأدباء لياقوت الحموي (٤٥-١٣/٤) ، تذكرة الحفاظ (١١٣٥-١١٤٦).

(٣) الكفاية في علم الرواية (٢٠). وانظر: النكت لابن حجر (٥٠٩-٥٠٥/١)، وهذا التعريف يتفق مع تعريف جمهور المحدثين للمتصل: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابة أو التابعين ، إذا كان السند متصلاً من الراوي إلى آخر السند . تدريب الراوي (١٩٥/١)

(٤) معرفة علوم الحديث (١٧)

وبعبارة أخصر هو : (المتصل المرفوع) وهذا التعريف هو المعتمد للحديث المسند عند جماهير المحدثين ، الذي يجعله نوعاً متميزاً عن غيره من الأنواع، وليس ببعيد من كلام الخطيب وبه جزم ابن حزم.

تدريب الراوي (١٩٦/١)

(٥) انظر: تدريب الراوي (١٩٦/١) وهذا التعريف يشمل: المرفوع والموقوف والمقطوع.

والحاصل أن: المُسند والمتصل: يلتقيان بكون كل راو من روايته قد تلقاه عن من فوقه من غير انقطاع من أول سلسلة السند إلى آخرها، ويفترقان في أن المُسند بتعريفه المُعتمد يُشترط فيه الإضافة إلى رسول الله ﷺ ولا يُشترط في المتصل ذلك. فبينهما عموم وخصوص مطلق، فالمتصل أعم مطلقاً فكل مسند متصل ولا عكس. الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح لد: مصطفى الخن وبيدع السيد اللحام (١١٨).

ثالثاً: المرفوع:

هو: ما أُضيفَ إلى النبي ﷺ خاصةً من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ ، سواء كان مُتصلاً أو منقطعاً. هذا هو المشهور^(١).

فقد ظهرَ من هذا: الفرق بين المُسند والمتصل والمرفوع^(٢):

فإنَّ المُتصلَ قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع، والمرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل وأما المُسند على قول الحاكم: فينبغي أن يكون مُتصلاً [٩/أ] مرفوعاً^(٣).

فرعان:

الأول: إذا قيل عن الصحابي يرفعه^(٤) أو يرويه أو يثبته أو يبلغ به، فهو كناية عن رفعه وحكمه: حكم المرفوع صريحاً^(٥).

كحديث الأعرج^(٦) عن أبي هريرة^(٧) رواية: « تُقاتلون قوماً صغار الأعين »^(٨) وكحديثه عن أبي هريرة يبلغ به: « الناس تبع لقريش »^(٩).

(١) انظر: الكفاية (٥٨)، النكت على ابن الصلاح (٥١١/١)

(٢) انظر: الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: (١١٨-١١٩).

(٣) معرفة علوم الحديث (١٧)

(٤) زاد في (ت) وحكمه حكم المرفوع

(٥) قال في الأصل [صريحاً] تمييز

(٦) هو عبد الرحمن بن هرمز أبو داود المدني ، مولى ربيعة بن الحارث ، ثقة ثبت عالم. مات سنة سبع عشرة ومائة. طبقات ابن سعد (٢٨٣/٥) ، تذكرة الحفاظ (٩٧/١)

(٧) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، صاحب رسول الله ﷺ ، كان من أوعية العلم ومن كبار أئمة الفتوى مع الجلالة والعبادة والتواضع، (ت ٥٨ هـ) . الإصابة (٢٠٢/٤) ، تذكرة الحفاظ (٣٢/١).

(٨) أخرجه: مسلم في الفتن واشترط الساعة : باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل ، رقم [٢٩١٢] بصيغة (يبلغ به) ، البخاري في الجهاد والسير : قتال الذين ينتعلون الشعر : رقم [٢٩٢٩] وروايته صريحة في الرفع

(٩) (وتمامه : مسلمهم لمسلمهم وكافرهم لكافرهم) هذه الرواية أخرجه مسلم في الإمارة : باب الناس تبع لقريش ، رقم [١٨١٨] .

الثاني: قول الصحابي : أمرنا بكذا ^(١) ، أو نُهينا عن كذا ^(٢) ، أو أمر بلال بكذا ومن السنة كذا ^(٣) : مرفوع عند أهل الحديث وأكثر أهل العلم ^(٤) ، لظهور أن النبي ﷺ هو الأمر ، سواء قال الصحابي ذلك في حياة النبي ﷺ أو بعده ، وكذا قول الصحابي كنا لا نرى بأساً بكذا ورسول الله فينا ونحو ذلك ^(٥).

المُعنع:

هو الذي يُقال في سنده: فلان عن فلان ^(٦)

قال بعض العلماء: ((هو مُرسل)) ^(٧).

والصحيح الذي عليه جماهير العلماء والمحدثين والفقهاء والأصوليين أنه متصل ^(٨)، إذا أمكن لقاؤه إياه مع براءتهما من التدليس ^(٩).

^(١) كقول أم عطية رضي الله عنها : « أمرنا أن نُخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور ، وأمر الحُبُض أن يعتزلن مُصلّي المسلمين ». أخرجه: البخاري في الصلاة: باب وجوب الصلاة في الثياب ، رقم [٣٥١] . ومسلم في العيدين ، باب ذكر إباحتهم خروج النساء ، رقم [٨٩٠] .

^(٢) كقول أم عطية رضي الله عنها أيضاً : « نُهينا عن إتيان الجنائز ولم يُعزم علينا » . أخرجه البخاري في الجنائز : باب إتيان الجنائز للنساء ، رقم [١٢٧٨] . ومسلم في الجنائز : باب نهى النساء عن إتيان الجنائز ، رقم [٩٣٨] .

^(٣) كقول علي رضي الله عنه : « من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة » . رواه أبو داود في الصلاة : باب وضع اليمنى على اليسرى ، رقم [٧٥٦] . قال البيهقي : لا يثبت إسناده ، تفرد به عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي ، وهو متروك ، وقال النووي فيه : حديث متفق على تضعيفه .. نصب الراية (٣١٤/١) وانظر : عمدة القاري (٢٢/٩).

^(٤) كالشافعي والحاكم والبيهقي وابن عبد البر وابن الصلاح . وانظر : الأم للشافعي : باب الصلاة على الجنابة والتكبير فيها (٢٧٠/١ - ٢٧١) ، المستدرک على الصحيحين للحاكم (٣٥٨/١) ، التمهيد لابن عبد البر (٧/١) ، علوم الحديث لابن الصلاح (٤٩) ، النكت على ابن الصلاح (٥٢٢/٢) ، تدريب الراوي (٢٠٤/١) ^(٥) وهو قول أكثر المحدثين وبه قطع الخطيب ومن قبله الحاكم ورجحه النووي والطبائي ، واعتمده الشیخان في صحيحهما وأكثر منه البخاري . لأن ذلك مشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وأقرهم عليه .

انظر : معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٢٩) ، الكفاية للخطيب (٥٩٥) ، شرح النووي على مسلم (٣٠/١) ، فتح المغیث (٢٠٥/١)

^(٦) أي من غير بيان للتحديث والإخبار والسماع ، تدريب الراوي (٢٤٠/١)

^(٧) انظر : النووي في شرح صحيح مسلم (١٠٨/١) .

^(٨) انظر : معرفة علوم الحديث للحاكم (٣٤) ، الكفاية للخطيب (٤٢١) ، التمهيد لابن عبد البر (١٢/١) ، علوم الحديث لابن الصلاح (٦١) ، تدريب الراوي (٢٤٠/١) .

^(٩) لأن الظاهر ممن ليس بمدلس أنه لا يطلق ذلك إلا على السماع ، والاستقراء يدل عليه ، فإن عادتهم أنهم لا يطلقون ذلك إلا فيما سمعوه إلا المدلس ، فإذا ثبت اللقاء مرة واحدة حكمنا عليه بالاتصال لكفاية غلبة الظن ، لأن المسألة مفروضة في غير المدلس . انظر : علوم الحديث (٦١) ، ظفر الأمانی (٢٣٦/١) .

وقد أودعَه البخاريُّ ومسلم في صحيحهما^(١) ، وكذلك غيرُهما^(٢) من مشرطي الصحيح الذين لا يقولون بالمُرسل.^(٣)

قال ابن الصلاح: ((وكثر في عصرنا وما قاربَه استعمال عن في الإجازة))^(٤).
وإذا قيل فلان عن رجل عن فلان ونحوه^(٥) ، فقد سماه بعض المُعتبرين في الأصول^(٦) مُرسلاً^(٧).
وقال الحاكم: ((لا يُسمى مُرسلاً بل منقطعاً))^(٨). وهذا أقرب^(٩).
المُعلَّق: هو ما حُذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر . كقول الشافعي: ((قال نافع))^(١٠) ، أو قال مالك: ((قال ابن عمر))^(١١) أو قال النبي ﷺ .

^(١) لكن الإمام مسلم خالف البخاري في ثبوت اللقاء وادعى في مقدمة صحيحه أنه قول مُخترع لم يسبق قائله إليه، وأنه يكفي كونهما في عصر واحد وإن لم يجتمعا ، فاكتفى مسلم بإمكان اللقاء مع السلامة من التدليس .
انظر: صحيح مسلم (٣) ، شرح مسلم للنووي (١٣٠/١)
فمن حكم بالانقطاع مطلقاً فقد شدد ، ومن اكتفى بالمعاصرة سهل ، والوسط الذي ليس بعده إلا التعنت مذهب البخاري ومن وافقه. ابن حجر في النكت (٥٨٦/٢). لذلك نرجح مذهب الإمام البخاري لكونه الأحوط
^(٢) أي جميع مصنّفات ملتزمي الصحة. انظر: ظفر الأمانى (٢٤٠)
^(٣) المنهل الروي (٤٨)

والحاصل : أنَّ العلماء أجمعوا على قبول الإسناد المُعنعن ، لا خلاف بينهم في ذلك، إذا اجتمع شروطاً ثلاثة:
وهي: ١- عدالة المحدثين في أحوالهم

٢- لقاء بعضهم بعضاً، مجالسة ومشاهدة .

٣- أن يكونوا بُراءون من التدليس . التمهيد لابن عبد البر (٢١).

^(٤) فإذا قال فلان عن فلان فالظاهر أنه أجاز به ، فلا تُحمل على السماع لكن لا يُخرجه ذلك عن الاتصال ، فإنَّ الإجازة أيضاً من أنواع المتصل لا المنقطع . ظفر الأمانى (٢٣٩) ، فتح المغيـث (٣٠١/١).

^(٥) أو شيخ أو نحو ذلك، مما يُبهم الراوي فيه . فتح المغيـث (٢٦٧/١)

^(٦) الجويني في البرهان (٦٣٣/١) ، وانظر المحصول للرازي (٦٦٦/٢)

^(٧) علوم الحديث (٦٢٩).

^(٨) معرفة علوم الحديث (٢٧) ، وانظر بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥٤٣/٢)

^(٩) هذا ما رجحه الطيبي: لأنَّ المرسل هو إرسال التابعي، فتسميته بالمنقطع أولى. ظفر الأمانى (٢٤١)

^(١٠) أبو عبد الله العدوي ، مولى ابن عمر ، أحد الأعلام ، توفي سنة عشرين ومائة . التاريخ الكبير للبخاري

(٨٤/٤ - ٨٥) ، تقريب التهذيب (٩٩٦) =

وكأنه مأخوذ [١٠/أ] من تعليق الجدر والطلاق^(١) لاشتراكهما في قطع الاتصال ، ولم يستعملوه فيما سُوِّط من وسط إسناده أو آخره ، لتسميتها بالمنقطع والمرسل^(٢) .
لأنَّ الحذف إمَّا أن يكون في أول الإسناد وهو " المعلق " أو في وسطه وهو " المنقطع " أو في آخره وهو " المرسل " .
ولا يُستعمل أيضاً في مثل : يُروى عن فلان ويُذكر عنه ، وشبه ذلك ، على صيغة المجهول لأنها لا تُستعمل في صيغة الجزم^(٣) .
والبخاري أكثر من التعليق في صحيحه^(٤) ، وليس بخارج من قبيل الصحيح ، وإن كان على صورة المنقطع^(٥) .
وقد يفعل البخاري ذلك : لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات الذين علّق عنهم ، أو لكونه ذكره متصلاً في موضع آخر من كتابه ، أو بسبب آخر لا يصحبه خلل الانقطاع^(٦) .

=^(١١) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني ، أبو عبد الرحمن ، أحد الأعلام في العلم والعمل ، شهد الخندق وبيعة الرضوان (ت ٣٦هـ) . تذكرة الحفاظ (٣٧/١) ، الإصابة (٣٤٧/١)
^(١١) انظر مقاييس اللغة لابن فارس (٤/١٢٥) . وقد استبعد ابن حجر أخذه من تعليق الجدار ، فقال: ((أخذه من تعليق الجدار فيه بُد ، وأما أخذه من تعليق الطلاق وغيره فهو أقرب للسببية لأنَّهما معنويان)) . تعليق التعليق لابن حجر (٧/١)
^(٢) وذلك على اختلاف الاصطلاح بين العلماء على ما مر في بحث المنقطع .
^(٣) وحكمه يكون مردود مثل حكم المنقطع ، للجهل بحال المحذوف ، إلا أن يقع في الصحيحين فإنَّ له حكماً خاصاً . انظر: النكت على ابن الصلاح (٥٩٩-٦٠٣) ، تدريب الراوي (١/٢٤٧) .
^(٤) ففيه من التعليقات ألف وثلاثمائة وواحد و أربعون ، وأكثرها مُخرَج في أصول فنونه والذي لم يُخرجه مائة وستون حديثاً ، قد وصلها الحافظ ابن حجر في كتابه تعليق التعليق .
فقول البخاري : ((ما أدخلت في كتابي إلا ما صح)) ، محمول على مقصوده به ، وهي الأحاديث المسندة ، دون التعليقات والآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم ، والأحاديث المترجم بها . انظر : تاريخ بغداد (٢/٨) ، شروط الأئمة الخمسة للحازمي (٤٩) .
^(٥) لأنَّ تعليقه للحديث أما أن يكون :

- ١ . بصيغة الجزم : مثل : قال فلان ، أو حَدَّثَ ، أو ذَكَرَ ، أو رَوَى .
 - ٢ . صيغة التمرّض : التي لا تفيد الجزم مثل : روي عن فلان أو يُحكى ، أو عن فلان ، أو يُقال .
- فأمَّا المُعلق بصيغة الجزم : فإنَّ هذه الصيغة تعتبر حكماً بصحة الحديث إلى من علّقه عنه فقط .
وأما المُعلق بغير صيغة الجزم : فهذه الصيغة ليست حكماً بصحته ، فمن رواه عنه لأنَّها تستعمل في الحديث الصحيح ، وتستعمل في الضعيف أيضاً . انظر : شرح التبصرة والتذكرة (١/٦٩-٧٠) ، اختصار علوم الحديث لابن كثير (٣٣-٣٥) ، منهج ذوي النظر (٥٥-٥٦) =

الأفراد:

وهو قسمان:

أحدهما: فرد عن جميع الرواة^(١)، وقد تقدّم ذكره في الصحيح^(٢).

والثاني: مُفَرَّد بالنسبة إلى جهة ، كقولهم تَفَرَّد به أهل مكة أو أهل الشام ، أو تفرد به فلان عن فلان من أهل مكة مثلاً ، وأهل البصرة من الكوفة ، ولا يقتضي شيء من ذلك ضعفاً إلا أن يُراد بتفرد واحد منهم تفرد أهل مكة، فيكون كالقسم الأول^(٣).

= ^(٦) أو أن البخاري أسندَ معناه في الباب ، ولو من طريق آخر ، فنبه عليه بالتعليق اختصاراً ، أو أنه لم يسمعه ممن يثق به بقيد العلو ، أو سمعه لكن في حالة المذاكرة فقصد بذلك الفرق بين عن مشايخه في حالة المذاكرة ، أو التحديث احتياطاً.

وأما الأسباب في تعليق ما هو متقاعد عن شرطه ، فهو إما كونه في المتابعة ، أو الاستشهاد، لأن المتابعات يتسامح فيها بالنسبة إلى الأصول ، وإنما يُعلقها وإن كانت عنده مسموعة لئلا يسوقها مساق الأصول ، أو أنه نبّه به على موضعه يومهم تعليل الرواية التي على شرطه أو غير ذلك . انظر: النكت لابن حجر (٣٨٥/٢) ، هدي الساري (١٧-١٨).

ويظهر من هذه الأسباب فوائد التعليقات:

- ١- بيان سماع أحد رواة الحديث من شيخه إذا كان موصوفاً بالتليس.
- ٢- بيان الرواية فيه عن رب العالمين
- ٣- بيان المراد من بعض الألفاظ في متن الحديث.
- ٤- دفع التوهم عن رواية يُظن أنها موقوفة وهي مرفوعة.
- ٥- بيان اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله. تعليق التعليق لابن حجر (٣٣٦/١).
- ^(١) وهذا هو الفرد المطلق وحكمه إما الرد أو القبول ، فإذا انفرد الراوي بشيء نُظر فيه، فإن كان مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ وأضبط فهو شاذّ مردود ، ويُساويه المنكر عند ابن الصلاح ، وفرّق بينهما ابن حجر وغيره بأن راوي الفرد المخالف لمن هو أوثق منه إن كان في نفسه ثقة فهو الشاذ ، وإن كان ضعيفاً فهو المنكر . وإن لم يكن مخالفاً فإن كان هذا الراوي المتفرد ثقة فحكمه القبول ولا يضر انفراده . علوم الحديث (٨٨) ، تدريب الراوي (٢٨٤/١) ، شرح النخبة (٣٥) ، ظفر الأمانى (٢٤٢) .
- ^(٢) عند الكلام عن حديث « إنما الأعمال بالنيات » .
- ^(٣) انظر: المنهل الروي (٥١) .

وانظر أمثلة هذا القسم في معرفة علوم الحديث (٩٦-٩٩) يخرجهما في نوع واحد ، أما الطيّبي: جعل كل نوع مستقلاً بذاته ، وسنوضح العلاقة بينهما عند التكلم عن الحديث الغريب إن شاء الله .

المُدرج^(١) :

وهو أقسام :

أحدهما : ما أدرج في الحديث من كلام بعض رواة فيرويه مَنْ بعده متصلاً يتوهم أنه من الحديث الثاني.^(٢)

والثاني : أن يكون عنده متتان بإسنادين .

مثاله : رواية سعيد بن أبي مريم^(٣)، عن مالك عن الزهري^(٤)، عن أنس^(٥) أن رسول الله ﷺ قال: « لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا... »^(٦) [١٠/١]. الحديث.

فقوله: ((ولا تنافسوا)) أدرجه ابنُ أبي مريم من متن حديث، رواه مالك، عن أبي الزناد^(٧)، عن الأعرج، عن أبي هريرة^(٨) وفيه: « لا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا »^(٩).

(١) وهو الحديث الذي وقعت فيه زيادة ليست منه بطريقة تُوهم أنها فيه . انظر: الباعث الحثيث (٧٤).

(٢) ويُدرَك ذلك بوروده منفصلاً في رواية أخرى، أو بالتخصيص على ذلك من الراوي، أو بعض الأئمة المطلعين، أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك . انظر: تدريب الراوي (٣٠٨/١).

وهذا إدراج في المتن ، قد يكون في أوله ، أو في وسطه ، أو في آخره .

ومثاله: في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « للعبد المملوك أجران ، والذي نفسي بيدي لولا الجهاد في سبيل الله ، والحج ، وبر أُمي لأحببتُ أن أموتَ وأنا مملوك » . أخرجه: البخاري في العتق ، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ، رقم [٢٥٤٨] ، ومسلم في الإيمان ، باب ثواب العبد وأجره ، رقم [١٦٦٥] .

ولفظه: « للعبد المملوك أجران ، والذي نفس أبي هريرة بيده » ، فأوضحت هذه الرواية أن قوله : ((والذي نفسي بيده ...)) من كلام أبي هريرة ، لأنه يمتنع فيه رسول الله ﷺ أن يتمنى الرق ، ولأن أمه لم تكن آنذاك موجودة حتى يبرها . انظر: فتح المغيث (٣١٠/١)

(٣) هو سعيد بن الحكم بن محمد المعروف ابن أبي مريم الجُمحي بالولاء ، أبو محمد المصري ، ثقة ثبت فقيه ، ت (٢٢٤هـ) . تهذيب الكمال (٣٩١/١٠) ، تقريب التهذيب (٢٧٩)

(٤) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي ، المدني ، ت (١٢٤هـ) . تذكرة الحفاظ (١٠٨/١) ، تقريب التهذيب (٢٠٧/٢) .

(٥) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي ، صحابي جليل ، خادم رسول الله ﷺ ، دعا له رسول الله ﷺ أن يكثر ماله وولده ويدخله الجنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ، وقد جاوز المائة . أسد الغابة (٢٩٤/١) ، الإصابة (٢٢٦/١)

(٦) زاد في (ز) وكونوا عباد الله إخواناً . ورواية الإدراج أخرجها أبو يعلى في مسنده (٢٩٤/٦) من حديث أنس رضي الله عنه .

ويدون إدراج أخرجها : البخاري في الأدب ، باب الكبر ، رقم [٦٠٧٦] ، ومسلم في البر و الصلة ، باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابير ، رقم [٢٥٥٩] .

(٧) هو عبد الله بن ذكوان القرشي ، أبو عبد الرحمن المدني ، ثقة فقيه ، مات سنة مائة وثلاثين . تقريب التهذيب (٥٠٤) ، تهذيب التهذيب (٣٢٩/٢) .

(٨) أخرجه البخاري في الأدب ، باب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ ﴾ [سورة الحجرات: ١٢] ، رقم [٦٠٦٦] ، بدون لفظة : (ولا تنافسوا) ، ومسلم في الأدب : باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابير ، رقم [٢٥٦٣] . قال الخطيب وَهْم فيها ابن أبي مريم ، عن مالك عن الزهري ، وإنما يرويه مالك في حديثه عن =

أو عرّفه طرفاً من متنٍ بسند شيخ غير سند المتن عنه^(١)، فيرويهما الراوي عنه بسندٍ واحدٍ، فيلزم إدراج بعض الحديث في بعضٍ من سندٍ واحدٍ، والحال أنَّ للحديث إسنادين .
الثالث: أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في سنده أو متنه، فيُدْرَجُ^(٢) روايتهم على الاتفاق، ولا يَذكر الاختلاف^(٣).
وتعمد كل واحد من الثلاثة حرام.^(٤)

المشهور:

هو ما شاع عند أهل الحديث خاصةً دون غيرهم بأن نقله رُواة كثيرون^(٥).
 كحديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: « قنّت شهراً بعد الركوع يدعو على رِغْلٍ وذُكْوَان »^(٦) وهو مُخَرَّج في الصحيح^(٧) ، فإنَّ له رُواةً عن أنس بن مالك^(٨) غير أبي مجلَز^(٩)،

=أبي الزناد، كما صرح بذلك ابن عبد البر . الفصل للوصل المدرج في النقل (٢/ ٧٤٢). وانظر: التمهيد لابن عبد البر (١١٦/٦).

(١) قال في (ز): لذلك الشيخ. أي أن يكون متن الحديث عن الراوي له بإسناد إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد ثانٍ (٢) كذا في جميع النسخ وفي الأصل (فيندرج)

(٣) ومثاله: ما رواه الترمذي في التفسير: باب تفسير سورة الفرقان ، رقم [٣١٨٢]. عن بُندار ، عن ابن مهدي ، عن سفيان الثوري ، عن واصل ومنصور والأعمش ، عن أبي وائل ، عن عمرو بن شُرحبيل ، عن عبد الله ، قال : « قلت يا رسول الله، أيُّ الذنب أعظم ؟ ... » الحديث . قال الترمذي: هذا حديث "حسن صحيح".
 فرواية واصل مدرجة على رواية منصور والأعمش لأن واصل لا يذكر فيه عمرو بن شرحبيل بل يجعله عن أبي وائل عن عبد الله. علوم الحديث (٩٨).

وانظر: الفصل للوصل في المدرج للنقل للخطيب الب غدادى (٢/ ٨١٩)، فتح المغيـث (٢/ ٩٦)، تدريب الراوي (١/ ٣١٥).

(٤) - إن كان بقصد الإيهام والإغراب فهذا يُسقط العدالة ، ويصبح فاعله متهماً بالوضع ، ملحق بالكذابين . تسهيل المدرج للغماري (١٣).

- وإن كان الإدراج لتفسير لفظة في الحديث فهذا يُتسامح فيه ، والأولى أن يُشير الراوي إلى أنه ليس من الحديث.

- وإن كان الإدراج وقع من الراوي خطأ من غير تعمّد ، فهذا يُبين ما أدرجَه ، ولا حرج على المُخطئ إلا أن يتكرر ذلك منه فيكون عند ذلك ضعيفاً في ضبطه وحفظه وإتقانه . انظر: فتح المغيـث (٢/ ٩٧) ، تدريب الراوي (١/ ٣١٦) ، ظفر الأمانى (٢٦٢)، منهج النقد (١٧٨).

(٥) لذلك عرّفه ابن حجر بقوله : ((ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر)) . وهو غير المستفيض: فإنَّ المستفيض ما كان في ابتدائه وانتهاه سواء، والمشهور أعم من ذلك. نزهة النظر (٢٣).

ومنهم من غاير على كيفية أخرى: بأنَّ المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول ، دون اعتبار عدد ، لذا قال أبو بكر الصيرفي والقفال الكبير : ((إنّه هو والمتواتر بمعنى واحد)) . البحر المحيط للزركشي (٦/ ١١٩).

أما المشهور على الألسنة ، يُطلق ويراد به ما له إسناد واحد فصاعداً ، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً . تدريب الراوي (٦٧).

ورواه^(١) عن أبي مجلز غير التيمي^(٢)، ورواه عن التيمي غير الأنصاري^(٣)، ولا يعلم ذلك إلا أهل الصنعة^(٤).

أو عندهم وعند غيرهم كحديث : « إنما الأعمال بالنيات »^(٥) أو عند غيرهم خاصة^(٦).

قال الإمام أحمد بن حنبل^(٧) : ((أربعة أحاديث تدور في الأسواق ليس لها أصل في الاعتبار^(٨) « من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة »^(٩)، و« من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة »^(١٠)، و« يوم نحركم يوم صومكم »^(١١)، و« للسائل حق وإن جاء على فرس »^(١٢))). انتهى كلامه^(١٣).

=^(١٤) رغل: بكسر الراء المهملة وسكون العين المهملة ، وذكوآن : بفتح الذال المعجمة وسكون الكاف ، آخره نون غير منصرف : قبيلتان من سليم . معجم البلدان (٨٥/١) ، غريب الحديث لأبي عبيد (١٣٢١٣).

^(١٥) عند البخاري في الجمعة ، باب القنوت قبل الركوع وبعده ، رقم [١٠٠٣] . ومسلم في المساجد ، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ، رقم [٦٧٧] . من رواية سليمان التيمي ، عن أبي مجلز ، عن أنس ^(١٦) قوله : (ابن مالك) سقطت من (ز).

^(١٧) لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي ، البصري ، أبو مجلز ، بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها راء مشهور بكنيته ، ثقة ، مات سنة تسع ومائة . تقريب التهذيب (٦٨) ، تهذيب الكمال (١٧٦/٣١) ^(١٨) في ز (رواة)

^(١٩) هو سليمان بن طرخان القيسي التيمي ، أبوالمعتمر الحافظ الإمام شيخ الإسلام مولاهم البصري لم يكن تيمياً بل نزل فيهم ، له نحو من مئتي حديث وكان عابد البصرة وعالمها ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة . تاريخ البخاري الكبير (٢٠/٤) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (١١٣/١).

^(٢٠) محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري ، أبو عبد الله البصري القاضي ، عن ابن معين ثقة ، وقال أبو حاتم صدوق . مات سنة خمس عشرة ومائتين . تهذيب التهذيب (٢٤٤/٩) ، تقريب التهذيب (٤٩٠/١)

^(٢١) لأنَّ الغالب على التيمي أن يروي عن أنس بن مالك بلا واسطة . معرفة علوم الحديث للحاكم (٩٣).

^(٢٢) فإنَّ هذا الحديث قد اشتهر في ما بين المحدثين غاية الشهرة ، حتى ظنَّ بعضهم متواتراً ، بل وعند الفقهاء والأصوليين ، وغيرهم من الخواص والعوام . ظفر الأمانى (٢٦٨)

^(٢٣) يدخل فيه الموضوع والضعيف وغيرهما مما اشتهر على ألسنة من سوى المحدثين ، وأما عند المحدثين لم يثبت ولم يُشتهر ولا اعتبار له عندهم . انظر : فتح المغيب (٣٩٦/١) ، ظفر الأمانى (٢٦٩) . وانظر المشهور عند الفقهاء والأصوليين والنحاة في تدريب الراوي (٣٥١)

^(٢٤) قال العراقي : ((لا يصح هذا الكلام عن أحمد فإنه أخرج منها حديثاً في المسند ، وهو حديث « للسائل حق وإن جاء على فرس وقد ورد من حديث علي وابن عباس والهرماس بن زياد ، وكذلك حديث « من آذى ذمياً » فهو معروف أيضاً فروى أبو داود من رواية صفوان بن سليم عن عدة من أبناء الصحابة عن آبائهم عن رسول الله ﷺ أنه قال « ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً فأنا حبيجه يوم القيامة » إسناده جيد وإن كان فيه مالم يسم فإنه معدة من أبناء الصحابة يبلغون حد التواتر الذي لا يشترط فيه العدالة فقد رويناه في سنن البيهقي الكبرى قال في روايته عن ثلاثين من أبناء الصحابة . =

ومن الضّعيف المشهور: « طلب العلم فريضة على كل مسلم ».^(١)
الغريب والعزیز^(٢):

قال الحافظ [١/١١] ابن منده: ((الغريب كحديث الزهري^(٣) وأشباهه، ممن يُجمع حديثه لعدالته وضبطه إذا تقرد^(٤) عنهم بالحديث رجل سمي غريباً))^(٥).
فالحاصل أنَّ الغريب هو: الذي انفرد به العدل الضابط ممن يُجمع حديثه ويُقبل^(٦)، فإن رواه عنه اثنان أو ثلاثة يسمى عزيزاً^(٧)، وإن رواه الجماعة سمي مشهوراً.

=وأما الحديثان الآخريان فلا أصل لهما ((. التقييد والإيضاح (١/٢٦٣)، وانظر: اللآلئ المصنوعة للسيوطي (١٤٠/٢).

^(٨) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٧٠/٨)، وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/٢٣٦)، المنار المنيف لابن القيم الجوزية (١٢٣)، المقاصد الحسنة للسخاوي (٣٩٢)، اللآلئ المصنوعة للسيوطي (١٤٠/٢)، الأسرار المرفوعة للقاري (٤٨٢).

^(٩) أخرجه أبو داود في الخراج: باب: تعشير أهل النمة، رقم [٣٠٥٢]. بلفظ: ألا من ظلم معاهداً..... وانظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (٣٩٢).

^(١٠) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٧٠/٨). وقال هذا الحديث منكر بهذا الإسناد.

^(١١) أبو داود في الزكاة، باب: حق السائل، رقم [١٦٦٥]، عن الحسين بن علي مرفوعاً، فيه يعلى بن أبي يحيى لم يوثقه غير ابن حبان، مسند أحمد رقم [١٧٣٠]، جامع الأصول (٤٣٥/٦)، قال العراقي: سنده جيد، وتبعه غيره وسكت عليه أبو داود وقال ابن عبد البر إنه ليس بالقوي. وانظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (٨٣٣)، الأسرار المرفوعة (٢٨٥/١)، وهو مرسل كما قال في مشكاة المصابيح (٩٠١/٢).

^(١٢) أخرجه في الموضوعات لابن الجوزي (٢/٢٣٦).

^(١٣) سبق تخريجه ص (٧٦).

^(١٤) الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أنَّ أهل الاصطلاح غابروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي. نزهة النظر (٢٨).

^(١٥) في (ط) الترمذي

^(١٦) في (ز) و (ن) إذا انفرد

^(١٧) انظر قوله في: شروط الأئمة للمقدسي (١٥)، وقال في علوم الحديث لابن الصلاح (٢٧٠): ((الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غير ه، إما في متنه أو في إسناده)) . وهو الصحيح

وللتوسع انظر: حالات التفرد: في نظرات جديدة في علوم الحديث للمليباري (٢٣٥).

^(١٨) قوله: ((فالحاصل أنَّ الغريب هو: الذي انفرد به العدل الضابط ممن يُجمع حديثه ويُقبل)) سقطت من (ز)

ومن (ن) و من (ت)

^(١٩) وهذا خلاف ما ذكره ابن حجر: من أنَّ العزيز ما رواه اثنان فقط. انظر النزهة (٢٤)، المنظومة البيقونية (١٥).

ومن الأفراد ما ليس بغريب، كالأفراد المضافة إلى البلدان.^(١)
وينقسم الغريب مطلقاً إلى صحيح: كالأفراد المخرجة في الصحيح.
وإلى غير الصحيح: وهو الغالب على الغرائب^(٢).
جاء عن الإمام أحمد بن حنبل^(٣) أنه قال غير مرة: ((لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها
مناكير وعامة روايتها ضعفاء))^(٤).
وينقسم أيضاً إلى:

- ١ - غريب متناً وإسناداً: وهو ما تفرد برواية متنها واحد^(٥).
- ٢ - غريب إسناداً لا متناً: كالحديث الذي مثته معروف عن جماعة من الصحابة إذا انفرد واحد
بروايته عن صحابي آخر ، وهو غريب من هذا الوجه^(٦).
ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة ، وهذا هو الذي يقول به الترمذي "غريب
من هذا الوجه"^(٧). ولا يوجد ما هو غريب متناً لا إسناداً^(٨)، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد^(٩) فرواه
عمن تفرد به جماعة كثيرة، فإنه يصير غريباً مشهوراً.

(١) وأضاف ابن الصلاح .إلا أن يُريد بقوله: ((انفرد به أهل البصرة)) واحداً من أهلها فهو الغريب . علوم
الحديث (٢٧٠) ، وانظر: فتح المغيـث (٣٨٤/٣)
(٢) وكل الأنواع الثلاثة (الفرد - الغريب - العزيز) تنقسم إلى صحيح وضعيف ، ولكن الضعيف في الغريب
أكثر. فتح المغيـث (٣٩١/٣) .
(٣) هو الإمام أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي، ولد ببغداد ونشأ بها، وطاف البلاد في طلب العلم ودخل الكوفة
والبصرة ومكة والمدينة واليمن و الشام و الجزيرة، قال الشافعي: ما خلفت أفعه ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم من أحمد
بن حنبل. ت. (٢٤١هـ). انظر: تهذيب الكمال (٣٧/١)، أعلام النبلاء (١١٧/١١)
(٤) الكفاية (١٤١) ، أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (٥٨)، تدريب الراوي (٨١/١).
(٥) وقد مثل الإمام الترمذي للغريب متناً وإسناداً بمثلين، وهما في الحقيقة نوعان:
أحدهما: أن يكون ذلك الإسناد لا يُروى به إلا ذلك الحديث . الثاني: أن يكون الإسناد مشهوراً رُويت به أحاديث ،
لكن لم تصح رواية المتن إلا بهذا الإسناد.
انظر : العلل للترمذي (٧٥٨/٩) ، شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (٤١٣/١)، النكت على ابن الصلاح
لابن حجر (٧٠٨/٢) ، الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين د : نور الدين عتر (١٧٨) .
(٦) انظر : التبصرة والتذكرة (٢٧١/٢) ، الإرشاد للنووي (٥٥٤/٢) ، تدريب الراوي (٧٥/٢).
(٧) هذا الذي قال فيه الترمذي : ((ورُبَّ حديث يُروى من أوجه كثيرة، وإنما يُستغرب لحال الإسناد)).
انظر : العلل للترمذي (٧٦٠)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٣٨/١)، الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين
د : نور الدين العتر (١٨٠) .
(٨) لأنَّ الترمذي بيّن الغريب على أقسام : غريب سند أو متناً، ومتناً لا سنداً، وسنداً لا متناً، وغريب بعض السند
فقط، وغريب بعض المتن فقط. التبصرة والتذكرة (٢٧١/٢١)، الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين د : نور
الدين عتر (١٨٢).
(٩) في (ت) المفرد

٣- أو غريباً متناً لا إسناداً : بالنسبة إلى أحد طرفي الإسناد ، فإنَّ إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول ، متصف بالشهرة في طرفه الآخر ، كحديث «الأعمال بالنيات» ، وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف ، ثم اشتهرت.

[١١ / ب] المصحف^(١) :

هذا فن جليلٌ إنما ينهضُ بأع بائه الحُذَّاق من الحُفاظ ، والدارقطني^(٢) منهم، وله فيه تصنيفٌ مفيدٌ^(٣).

ويكون محسوساً : إمّا بالبصر ، أو بالسمع .

والأول : إمّا في الإسناد^(٤) : كحديث شعبة^(٥) عن العوّام بن مُراجم^(٦) بالراء والجيم ،

صحفه يحيى بن معين^(٧) ، فقال : مُراجم^(٨) بالزاي والحاء .

وإمّا في المتن : كحديث « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال »^(٩) . فصَحَّف أبو بكر الصُّولي^(١٠) : فقال شيئاً بالشين المعجمة .

(١) وهو التغيير الحاصل إمّا أن يكون في النقط أو الشكل ، فما كان التغيير به سببه النقط فهو المصحف ، وإن كان سببه الشكل فهو (المُحرّف) . نزهة النظر (٤٧) ، تدريب الراوي (١٠٢/٢) .

والتصحيف لغة : تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد وأصله الخطأ . والمُصحِف والصَّحفي الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف . لسان العرب لابن منظور (١٨٧/٩) . وانظر : تصحيقات المُحدِّثين للعسكري (٣٩-٤٢) .
(٢) هو علي بن عُمر ، أبو الحسن ، الحافظ الإمام ، صاحب التصانيف منها "السنن" ، توفي سنة ٣٨٥ هـ . تاريخ بغداد (٣٤/١٢) ، تذكرة الحفاظ (٩٩١/٣) .

(٣) " التصحيف في الحديث " انظر : هدية العارفين للبغدادي (٦٨٤/١) . وقد طُبِعَ قريباً بتحقيق د : محمود ميرة .
(٤) ووقوع التصحيف في الإسناد أكثر من وقوعه في المتن ، لأنَّ الأسماء في رجال السند لا يدخلها القياس ، ولا يدل عليها ما قبلها وما بعدها ، لذلك أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس .

هذا ما عبر عنه ياقوت الحموي في معجم الأدباء (١٩٨/١) ، وعبد الغني بن سعيد في المؤتلف والمختلف (٢)
(٥) شعبة بن الحجاج بن الورد ، أبو بسطام ، الحافظ ، أمير المؤمنين في الحديث ، الأزدي العتكي مولاهم الواسطي ، ت (١٦٠ هـ) . سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٢٠/٤) ، تهذيب التهذيب (١٦٦/٢) .

(٦) العوّام بن مُراجم القيسي ، روى عن خالد بن شيماء ، وروى عنه : شعبة ، قال يحيى بن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح . انظر : الجرح والتعديل (٢٢/٧) ، وتصحيقات المُحدِّثين (١١٢٩/٣) .

(٧) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد ، أبو زكريا البغدادي ، إمام الحديث في زمانه ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين . تهذيب الأسماء واللغات (١٥٦/١) ، العبر للذهبي (٤١٥/١)

(٨) قال يحيى بن معين : والعوّام بن مُراجم : لم أسمع أحداً يُحدِّث عنه إلا شعبة ، ثم ساق حديثاً بسنده فيه العوّام بن مُراجم ، نعم في تاريخ البخاري قال بعضهم مُراجم ، قال البخاري : ولا يصح . انظر : تاريخ يحيى بن معين (٤٦٠/٢) ، التاريخ الكبير (٦٦/٧) .

(٩) أخرجه مسلم في الصوم ، باب : استحلب صوم ستة أيام من شوال ، رقم [١١٦٤] ، من حديث : أبي أيوب الأنصاري . وانظر : الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٩٦/١) ، والتصحيف للعسكري (٣١٢) .

(١٠) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس ، كان أحد العلماء بفنون الأدب ، وحسن المعرفة بأخبار الملوك وأطعم الخلفاء ، توفي سنة (٣٣٥ هـ) . انظر : تاريخ بغداد (٤٢٧/٣) ، معجم الأدباء (١٠٩/١٩)

والثاني: أيضاً إما في الإسناد: كحديثٍ يُروى عن عاصم الأحول^(١)، رواه بعضهم فقال: واصل الأحدب^(٢).

قال الدارقطني ((هذا من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر^(٣)، لأنَّه لا يشبه^(٤) في الكتابة))^(٥).

وإما في المتن: كحديث عائشة^(٦) عن^(٧) النبي ﷺ قال في الكُهان: « قَرَّ الرَّجَاجَةُ » بالزاي^(٨). وإِنَّمَا هو الرَّجَاجَةُ بالدال^(٩).

أو معنى كما حكى الدارقطني: عن أبي موسى محمد بن المثنى العنزي^(١٠) أنه قال ((نحن قوم لنا شرف، نحن من عَنَزَة ، صلى إلينا رسول الله ﷺ))^(١١).

(١) عاصم بن سليمان الأحول ، أبو عبد الرحمن البصري ، ثقة ، لم يتكلم فيه إلا يحيى بن سعيد القطان ، فكأنه بسبب دخوله في الولاية ، مات (١٤٢هـ). تقريب التهذيب (٣٤٠) ، تهذيب التهذيب (٢٥٢/٢). و حديث عاصم أخرجه النسائي: في تحريم الدم، باب ذكر أعظم الذنب (٩٠/٧) .
(٢) واصل بن حيان الأحدب ، الأسدي، الكوفي، ثقة ثبت ، مات سنة عشرين ومائة . تقريب التهذيب (٣٣٨/٢)، تهذيب التهذيب (٣٠١/٤).

(٣) قوله: (السمع لا من تصحيف) سقطت من ط.

(٤) في (ت) لا يشبهه.

(٥) انظر: العلل للدارقطني (٢٢١/٥، ٣٣٨)

(٦) عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أم المؤمنين ، ألقبها النساء مطلقاً ، أفضل أزواج النبي ﷺ إلا خديجة ، ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح . أسد الغابة في معرفة الصحابة (١٨٨/٧)، تجريد أسماء الصحابة (٢٨٦/٢).

(٧) في (أ) على

(٨) التطريف في التصحيف للسيوطي (٦٨) ، وانظر جامع الأصول (٦٣/٥) ، فتح المغيبي (٤٥٩/٣). فالحديث ضعيف ، لأنَّ التصحيف من أنواع الحديث الضعيف .

(٩) ولفظه : « يَخْطُفُهَا الْجَنِيُّ فَيَقْرُؤُهَا فِي أُنْزِلٍ وَلِيَّهِ قَرَّ الدَّجَاجَةُ » . أخرجه: البخاري في الأدب: باب قول الرجل للشيء، ليس بشيء ، رقم [٦٢١٣] . ومسلم في السلام : باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان ، رقم [٢٢٢٨]. عن عائشة رضي الله عنها ، وقَرَّ الدَّجَاجَةُ : صوتها إذا قَطَعَتْهُ ، وبالزاي: القارورة . انظر: غريب الحديث للخطابي (٦١١/١) ، غريب الحديث لابن الجوزي (٢٣٢/٢)

(١٠) هو محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار العنزي ، بفتح النون ، أبو موسى البصري المعروف (بالزَّمن) مشهور بكنيته واسمه ، ثقة ثبت ، مات سنة (٢٥٢هـ) ، تقريب التهذيب (٢٠٤/٢) ، تهذيب التهذيب (٦٨٧/٣)

(١١) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني (٢٧/١)

يريد ما ثبت في الصحيح « أن رسول الله ﷺ صلى إلى عنزة »^(١) وهي حربة^(٢) تنصب بين يديه، فيؤهم أنه ﷺ : صلى إلى قبيلة بني عنزة . وهذا تصحيفٌ عجيبٌ والله أعلم.

الإسناد العالي:

الإسناد خَصِيصَة هذه الأمة ، وسُنَّة من السنن البالغة^(٣)، وطلبُ العلو^(٤) فيه سنة أيضاً، ولذلك استُحِبَّت الرحلة^(٥)، وعلوه يبعد من الخل^(٦) المتطرق إلى كل راوٍ .

والعلو المطلوب في الحديث خمسة أقسام^(٧):

١ - القرب من رسول الله ﷺ :

(١) البخاري في الصلاة : باب سنّة الإمام رقم [٤٩٤] ، ومسلم في الصلاة: باب سترة المصلي ، رقم [٢٥٢] من حديث أبي جُحيفة.

(٢) مثل : نصف الرمح أو أكبر شيئاً . انظر: الصحاح للجوهري (٨٨٧/٣)، والنهاية (٣٨/٣) مادة عَنَزَ . وأضاف في (ز) حربة صغيرة ، وفي (ن) سقطت حربة

(٣) إذ لا توجد أمة يمكن أن تُسند إسناداً متصلاً إلى رسولها غير هذه الأمة . هذا ما قاله أبو حاتم الرازي : ((لم يكن في أمة من الأمم أماناء يحفظون آثار الرُّسل إلا في هذه الأمة)) . شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (٤٣) . وعن الشافعي قال : ((مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثلِ حَاطِبِ لَيْلٍ)) . المدخل للبيهقي (٢١١) وعن سفيان الثوري قال : ((الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاحٌ فبأي شيء يُقاتل ؟)) . شرف أصحاب الحديث (٤٢٩) ، أدب الإملاء للسمعاني (٨) . وانظر : مزيداً من فضل الإسناد في شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (١/٥٦-٦٢) .

(٤) وهو قلة الوسائط في السند . فتح المغيث (٣/٣٤٦) .

(٥) لأنّ في الاقتصاد على النازل ترك الرحلة ، وقد رحل خلق من العلماء قديماً وحديثاً إلى الأقطار البعيدة طلباً للعلو . الجامع في أخلاق الراوي (١-١١٦) والرحلة في طلب الحديث كلاهما للخطيب البغدادي (١٠٩-١٢٦) (٦) ففي قلتهم قلة جهات الخل ، وفي كثرتهم كثرة جهات الخل . وهنا يتضح أنّ : العلو مرغوب فيه لكونه أقرب إلى الصحة ، لأنّ كل رجل من رجال السند يُحتمل أن يُخطئ فيه ، فإذا قلّ عدد رجال الإسناد قلّت احتمالات الخطأ فيه ، لكن العلو مرغوب فيه حال كون رجال السند فيه ثقات ، أما إن كان في الإسناد العالي علة ، والإسناد النازل رواه معروفون بالضبط والإتقان ، قُدِّم عند ذلك الإسناد النازل وهذا ما أكدّه ابن المبارك عندما قال ((وليس جودة الحديث قرب الإسناد ، بل جودة الحديث صحة الرجال)) . المحدث الفاصل (٢١٦)، علوم الحديث (٢٥٦) ، تدريب الراوي (٢/٦٦) .

(٧) انظر : عوالي الأسانيد للمقدسي (٨) .

(٨) وهذا من العلو المطلق، وهو أجل أنواع العلو . عوالي الأسانيد (٨)

بإسناد صحيح^(١) نظيف كثرالثيات البخاري^(٢) [١٢ / أ]

قال محمد بن أسلم الطوسي^(٣) : ((قرب الإسناد قرب أو قرينة إلى الله تعالى))^(٤) .

٢- القرب من إمام^(٥) من أئمة الحديث^(٦) : وإن كثُر العدد منه إلى رسول الله ﷺ .

٤- العلو بالنسبة إلى رواية صحيح البخاري ومسلم أو أحدهما أو غيرهما : من الكتب المعتمدة^(٧) .

٥- العلو بتقدم وفاة الراوي : قال ابن الصلاح^(٨) : ((مثاله : ما أرويه عن شيخ أخبرني به واحد عن البيهقي عن الحاكم^(٩) ، أعلى من روايتي لذلك عن شي خ أخبرني به عن واحد عن

(١) وأما إذا كان قرب الإسناد مع ضعف بعض الرواة فلا تنفك إلى هذا العلو ، فليس العالي من الإسناد ما يتوهمه العوام يعدون الأسانيد . انظر : معرفة علوم الحديث (١١) ، التبصرة والتذكرة (٢٥٤/٢)

(٢) والمراد به : ما اتصل إلى رسول الله ﷺ من الحديث بثلاثة رواة . وتتنصر الثلاثيات في صحيح البخاري في اثنين وعشرين حديثاً الغالب عن مكي بن إبراهيم . انظر : كشف الظنون (٥٢٢/١) .

(٣) هو محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد الكندي مولا هم ، الإمام الرياني شيخ المشرق أبو الحسن الطوسي ، الزاهد من الحفاظ . وقال ابن خزيمة مرة : حدثني من لم تر عينا من مثله محمد بن أسلم ولما مات سنة (٢٤٢هـ) صلى عليه ألف إنسان . حلية الأولياء (٢٣٨/٩) ، تذكرة الحفاظ (٢٨٩/٢) ، شذرات الذهب (٢٥٧) .

(٤) أخرجه في : الجامع (١٢٣/١) ، وذلك لأنَّ القرب من الرسول بلا شكَّ قُرْبٌ إلى الله . فتح المغيـث (٣٤٨/٣) .

(٥) في (ز) كالبخاري

(٦) كالأعمش، وهشيم، وابن جريح، والأوزاعي، ومالك، وشعبة، وغيرهم، وهذا أحد أنواع العلو النسبي . المنهل الروي (٧٠) ، فتح المغيـث (٣٥٧/٣) ، تدريب الراوي (٣٥٧/٢) .

(٧) وهذا ثاني أنواع العلو النسبي ويتفرع إلى أربعة أقسام : القسم الأول : الموافقة : أن يقع لك حديث عن شيخ مُسلم مثلاً من غير جهته بعدد أقل من عددك إذا رَوَيْتَهُ بإسنادك عن مُسلم عنه .

القسم الثاني : البذل : أن يقع هذا العلو عن شي خ غير شيخ مسلم ، وهو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث ، وقد يُسمى هذا موافقة بالنسبة إلى شيخ مسلم .

القسم الثالث : قلة عدد إسنادك إلى الصحابي أو من قاربه بحيث يقع بينك وبين صحابي مثلاً من العدد مثلاً ما وقع بين مُسلم وبينه .

الرابع : المساواة : أن تقع هذه المساواة لشيخك ، فيكون لك مصافحة كأنك صافحت مسلماً فأخذت عنه .

علوم الحديث (٢٥٨) ، المنهل الروي (٧١) ، تدريب الراوي (٥٧/٢-٥٩) .

(٨) علوم الحديث (٢٦٢) ، وذكر الطيبي كلام ابن الصلاح بالمعنى ، لأنَّ ابن الصلاح تابع قائلاً : لأن البيهقي

مات سنة ثمان وخمسين وأربعمئة ، ومات ابن خلف سنة سبع وثمانين وأربعمئة

(٩) قوله : (عن شيخ أخبرني به واحد عن البيهقي عن الحاكم أعلى من روايتي لذلك) هذا النقص سقط من

الأصل .

أبي بكر بن خلف^(١) عن الحاكم، وإن تساوى الإسنادان في العدد^(٢) لتقدم وفاة البيهقي على وفاة ابن خلف بنحو تسع وعشرين سنة.

٦ - العلو بتقدم السماع:

وكثير في هذا يدخل في الذي قبله من حيث قرب الزمان لا من حيث احتمال حذف الوسطة ، لأنّ الاحتمال في الوفاة أقوى.

ومما^(٣) يمتاز به عنه أن يسمع شخصان من شيخ ، وسماع أحدهما من ستين سنة مثلاً وسماع الآخر من أربعين سنة^(٤)، هذان وإن تساويا في العدد إليهما وعدم الوسطة فالأول أعلى^(٥) والله أعلم .

المسلسل:

هو ما تتابع فيه رجال الإسناد عند روايته على صفة أو حالة .

إما في الراوي وصفته:

قولاً: كقوله: سمعتُ فلاناً يقول سمعت فلاناً... الخ، ومن ذلك: أخبرنا فلان والله... الخ. ومثله: حديث: « اللهم أعني على شركك وذكرك وحسن عبادتك » مسلسل بقولهم إني أحبك فقل^(٦).

(١) هو أحمد بن علي بن عبد الله بن خلف الشيرازي ، ثم النيسابوري ، مُسند خراسان ، روى عن الحاكم ، توفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة . الوافي في الوفيات (٢١٨/٧) ، شذرات الذهب (٣٧٩/٣).

(٢) لأنّ المُتقدم الوفاة يكون حديثه أعلى سواء تقدّم سماعه أو اقتُرّن أو تأخّر ، لأنّ المُتقدم الوفاة يعز وجود الرواة عنه بالنظر لمتأخرها فيرغب في تحصيل روايه لذلك . علوم الحديث (٢٦١)

(٣) في (أ) وهم

(٤) قوله: سنة سقطت من (أ) ومن (ط).

(٥) زاد في (ز) لقرب الزمان.

ويؤكد ذلك في حق من اختلط شيخه أو خَرِفَ، وربما كان المتأخر أرجح، بأن يكون حديثه الأول قبل أن يبلغ درجة الإتقان والضبط، ثم حصل له بعد ذلك . تدريب الراوي (٦١/٢) .

فائدة: وأما النزول: فهو ضد العلو فأقسامه تُعرف من تفصيل ضدها من أقسام العلو .

والنزول مرغوب عنه مفضول لأنّ الاقتصار على النازل يبطال الرحلة في طلب الحديث وتركها ، وإذا كثرت الوسائط وقع من كل واسطة تساهل ما، وكثر الخطأ والزلل، وإذا قلت الوسائط قل .

انظر: المُحدثُ الفاصل (٢١٦)، الجامع للخطيب (١١٦/١) ، الاقتراح لابن دقيق العيد (٣٠٢٩) ، نزهة النظر (٥٨).

(٦) أخرجه أبو داود في الصلاة : باب في الاستغفار ، رقم [١٥٢٢] . من حديث معاذ بن جبل مسلسلاً لراويين ،

والنسائي في السهو : باب الدعاء بعد الذكر ، رقم [١٣٠٣] غير مسلسل . وانظر المناهل السلسلة في الأحاديث

المسلسلة (٢٤) . قال في نصب الراية (٢٣٥/٢): إسناده صحيح، وقال في فتح الباري (١٣٣/١): صححه ابن

حبان والحاكم.

ومنه: المُسلسل الذي منقطع ^(١) تسلسله في أواخره ، كالمسلسل بأول حديث سمعته ^(٢)، أي يقول الصحابي أول حديث سمعته من رسول الله ﷺ هذا، ويقول التابعي: أول حديث سمعته [١٢/ب] من الصحابي هذا، وهو يرويه عن رسول الله ... وهلمَّ جرأً، ولا يَسَلِّمْ هذا القيد في الأواخر .
أوفعلاً: كحديث « التشبيك باليد » ^(٣)، وحديث « العَدَّ في اليد » ^(٤)، وأشباههما
وإما في الرواية: كالمسلسل باتفاق أسماء الرواة ^(٥) وأسماء آبائهم أو كُناهم أو أنسابهم أو بلدانهم .
قال الشيخ محي الدين: ((وأنا أروي ثلاثة أحاديث مُسلسلة بالدمشقيين)) ^(٦)
 وكالمسلسل باتفاق الصفة كحديث الفقهاء فقيه عن فقيه : « المتبايعان بالخيار » ^(٧).

^(١) في (ز) و(ن) و(ت) ينقطع وهو الصواب

^(٢) وهو حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما « الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ ». أخرجه أبو داود في الألب، باب في الرحمة، رقم [٤٩٤١] ، والترمذي في البر، ما جاء في رحمة المسلمين، رقم [١٩٢٤] ، وانظر المناهل السلسلة (٤-٧). قال الترمذي: هذا حديث "حسن صحيح".

^(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه : «شك بيدي أبو القاسم و ﷺ وقال : خلق الله الأرض يوم السبت الحديث: فقد تسلسل بتشبيك كل واحد من رواه بيد من رواه عنه أخرجه مسلسلاً ، الحاكم في معرفة علوم الحديث (٣٣). قال الحاكم: فهذه أنواع المسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس وآثار السماع بين الراويين ظاهرة، غير أن رسم الجرح والتعديل عليها محكم ، وإني لا أحكم لبعض هذه الأسانيد بالصحة وإنما ذكرتها ليستدل بشواهدا عليها. وأخرجه غير مُسلسلاً : مسلم في صفة القيامة، باب ابتداء الخلق وخلق آدم، رقم [٢٧٨٩] وانظر المناهل السلسلة (٣٢)، العجالة في الأحاديث المسلسلة للقداني (١٣)

^(٤) وهو حديث : « اللهم صلي على محمد إلى آخره » مُسلسل بعد الكلمات الخمس في يد كل راوٍ أخرجه مسلسلاً الحاكم في معرفة علوم الحديث (٣٢) ، من حديث علي بن أبي طالب و إسناده ضعيف لأن في إسناده عمرو بن خالد وهو كذاب ، انظر: التلخيص الحبير (١/٦٥٢) وانظر المناهل السلسلة (٣٥)، وأخرجه من دون تسلسل ابن خزيمة (١/٣٥١) والحاكم في المستدرک (١/٢٦٩) من حديث كعب بن عجرة.

^(٥) كالمسلسل بالمُحمَّدين: اسم كل واحد منهم محمد ، ومن أشهر المسلسلات فيه حديث محمد بن عبد الله بن جحش مرفوعاً : إن النبي ﷺ مرَّ في السوق برجلٍ مكشوف فخذه، فقال عليه الصلاة والسلام: « غطَّ فخذك فإنها عورة » . أخرجه البخاري في الصلاة : باب ما يُذكر في الفخذ معلقاً ، ووصله في التاريخ (١٢/٠١) ، وانظر المناهل السلسلة (٨٥).

^(٦) الإرشاد النووي (٢/٥٥٧) وانظر المناهل السلسلة (١٥٥) وما بعدها.

^(٧) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ((٦٧١/٢)) : مسلسلاً بالفقهاء الشافعيين من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو أصح أقسام التسلسل كما قال ابن حجر في شرح النخبة (٢٧) : ((إنَّه يفيد القطع حيث لا يكون غريباً)) . وانظر الرسالة للإمام الشافعي (٣١٣) ، العجالة (٤٠)، تدريب الراوي (٢/٣٩٠) .

قال^(١): ((ومن القسمين حديث أبي ذر^(٢) : « يا عبادي كلّم ضالّ إلا من هديته » الحديث مُخرَج في صحيح مُسلم^(٣) وقع لي مُسلسلاً باليد ، ورويناه بإسناد كلّهم دمشقيّون وأنا دمشقيّ و هذا نادر في هذه الأزمان))^(٤).

وأفضل ذلك ما كان فيه دلالة على اتصال السماع.

ومن فضيلة^(٥) التسلسل اشتماله على مزيد الضبط^(٦) .

زيادة الثقة^(٧):

معرفتها فنّ لطيف^(٨).

قال ابن الصّلاح^(٩): ((ما انفرد به الثقة ثلاثة أقسام :

أحدهما: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه غيره^(١٠) فهذا حكمه الرّد (الشّاذ)^(١١).

وثانيهما: أن لا يكون فيه منافاة ولا مخالفة أصلاً لما رواه غيره ، كالحديث الذي تفرّد برواية جهلته ثقةً ، ولم يتعرّض فيه لما رواه الغيرُ بمخالفةٍ أصلاً فهذا مقبول ، وقد ادّعى الخطيبُ فيه اتفاق العلماء.^(١٣)

(١) القائل هو النووي .

(٢) جُنْدَب بن جَنادة ، أبو ذر الغفاري الزاهد المشهور الصحابي ، تقدّم إسلامه وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرأ ، مات سنة اثنتين وثلاثين . انظر : الاستيعاب (٦١/٤) ، الإصابة (٦٢/٤)

(٣) في الأدب ، باب : تحريم الظلم ، رقم [٢٥٧٧] . من طريق أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر ، وهو حديث طويل مسلسل بالفقهاء الدمشقيين . قال سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي (ت ١٦٧ هـ) : كان أبو إدريس إذا حدّث بهذا الحديث جثّ على ركبتيه .

(٤) الإرشاد النووي (٥٥٦/٢) ، وانظر : الأذكار للنووي (٤١١) ، شرح مسلم للنووي (٤٣٩/٥)

(٥) في (ن) فضلة المسلسل

(٦) وأيضاً من فلفدته : معرفة مخرج الحديث ، وتعيين ما لعله يقع من الرّواة مُهملاً ، وكذلك الاقتداء بالنبي ﷺ . انظر : فتح المغيـث (٤٣٥/٣) ، تدريب الراوي (٩٢/٢).

(٧) هي ما يتفرّد به الثقة في رواية الحديث من لفظة أو جملة في السند أو المتن . منهج النقد (٤٢٣)

(٨) ولا بدّ في معرفتها من تتبع طرق الحديث ورواياته . فتح المغيـث (٢٨/٢)

(٩) في علوم الحديث (٨٦)

(١٠) في (ز) سائر الثقات

(١١) سيأتي تحقيقه في بحث الشاذ .

(١٣) الكفاية (٥٩٧) .

وثالثها: ما يقع بين هاتين المرتبتين ، مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث، مثاله حديث « **وجُعِلت لنا الأرض مسجداً، وجُعِلت تُربتها لنا طهوراً** »^(١) فهذه الزيادة تفرد بها **أبو مالك [١٣/١]** **سعد بن طارق الأشجعي** ^(٢) وسائر الروايات لفظها: « **وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً** »^(٣) فهذا وما أشبه يُشبه القسم الأول ، من حيث أنَّ مارواه الجماعة عامٌ ، أي يتناول الحجر والرمْل والتراب، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص ، وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة ، يختلف به الحكم، ويُشبه أيضاً القسم الثاني من حيث أنَّه لامنافاة بينهما ^(٤).

قال الخطيب: ((مذهب الجمهور من الفقهاء وأهل الحديث أنَّ الزيادة من الثقة مقبولة إذا انفرد بها سواء كانت من شخص واحد بأن رواه مرة ناقصاً و أخرى زائداً ، أم كانت من غير من رواه ناقصاً، خلافاً لمن ردَّ ذلك مطلقاً من أهل الحديث ، ولمن ردَّها منه وقبلها من غيره))^(٥).

وإذا أسنده وأرسلوه ، أو وصله وقطعوه، أو رفعه ووقفوه فهو كالزيادة^(٦).

(١) أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة رقم [٥٢٢]، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٢) الكوفي، ثقة، مات في حدود سنة أربعين ومائة. تقريب التهذيب (٢٨٧/١)، ميزان الاعتدال (١٢٢/٢).

(٣) أخرجه: البخاري في التيمم ، رقم [٣٢٨]، من حديث جابر ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة ، رقم [٥٢٣] ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) علوم الحديث (٨٦)، وهذا القسم سكت ابن الصلاح عن بيان حكمه ، وهو الذي يكثر فيه اختلاف الفقهاء ، ذهب الجمهور إلى قبول الزيادة لأنها غير منافية لأصل الحديث ، لأنَّ أصله مطلق والزيادة مقيدة والمطلق يُحمل على المقيد ، وبالتالي فإنهم لا يُجيزون التيمم إلا بالتراب خاصة . انظر: المغني لابن قدامة (٢٤٨/١)، شرح المهذب للنووي (٢١٣/٢)، وذهب أبو حنيفة ومن وافقه: إلى ما دل عليه أصل الحديث بدون الزيادة ، لأنَّ الزيادة لما كانت تقتضي تغييراً للحكم فقد أصبحت من قبيل الزيادة المعارضة فلا تكون مقبولة ، فأجازوا التيمم بأي جزء من الأرض ، وقالوا إنَّ ذكر بعض أفراد العام لا يُخصَّص . انظر: المحصول لابن العربي (١٢٠) ، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (٣٧٨/٢). وانظر عند المحدِّثين: شرح علل الترمذي لابن رجب (٤١٨/١ - ٤٢٦) ، النكت لابن حجر (٦٨٧/٢) ، وفتح المغيِّث (٣٥/٢).

(٥) الكفاية (٩٥٧). والذي اختار الخطيب أنَّ الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه معمو لَّ بها إذا كان راويها عدلاً حافظاً ومتقناً ضابطاً . وهذا الاختيار يوافق جماعة من أئمة الفقه والأصول ، كالغزالي في المستصفى (٦٨/١). وجرى عليه النووي في مصنفاته [التقريب (٢٨٠/١) ، شرح مسلم (٣٢/١)] . ومشى عليه معظم أصحاب الحديث ، كابن حبان و الحاكم ، وبه قال ابن حزم ، وصرح به أحمد شاكر . انظر : الأحكام لابن حزم (٦٩٠/٢)، الباعث الحثيث لابن كثير ، تحقيق أحمد شاكر (٦٣)، نزهة النظر لابن حجر (٣٤).

(٦) والحاصل أنَّ الأقوال في زيادة الثقة:

أ- القبول مطلقاً : وهو مذهب الجمهور كما سبق ، ب- الرد مطلقاً : حُكي عن أبي الأبهري الم الكي (ت) (٣٧٥). انظر الكفاية (٥٩٨) ، فتح المغيِّث (٣١/٢) ، ج- تقبل إن زادها غير من رواه ناقصاً ، ولا تقبل ممن =

قيل :الإرسالُ نوعٌ قدحٌ في حديثِ الواصل^(١) ، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل^(٢).

ويُجاب عنه: بأن الجرح قُدِّمَ لما فيه من زيادة العلم، والزيادة ههنا مع من وصل^(٣).
الاعتبارُ:

وهو النظرُ في حال الحديث هل تفرَّد به راويه أم لا، وهل هو معروف أم لا.
وطريق الاعتبار في الأخبار أن يقال مثلاً : روى حماد بن سلمة^(٤) عن أيوب^(٥) عن ابن سيرين^(٦) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ^(٧). فإذا نظر أن حماداً رواه ولم يُتابع عليه ، فيُنظر هل

=رواه مرةً ناقصاً ، لأنَّ روايته ناقصاً أورثت شكاً في الزيادة ، وتقبل من غيره من الثقات . الكفاية (٥٩٧) ، النكت لابن حجر (٦٩٤/٢) . وانظر : الإحكام لابن حزم (٩٠/٢) ، الباعث الحثيث تحقيق أحمد شاكر (٦٣) .
والملاحظ أنَّ : تقسيم ابن الصلاح من أوضح الأقوال ، أظهر نظريته الثاقبة وتمكنه من علم الحديث ، فلم يردّها مطلقاً ، ولم يقبلها مطلقاً ، ومرجعه في ذلك القرائن والمرجحات ، فيقبل الراجح ويردُّ المرجوح .
وهذا ما حققه الحافظ ابن حجر حيث قال : ((واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً ، من غير تفصيل ، ولا يتأتى ذلك عن طريق المحدثين ، الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه ، والعجب ممن أغفل ذلك منهم ، مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الصحيح وكذا الحسن ، والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين : كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم ، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ، ولا يُعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة ، وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة مع أنَّ نص الشافعي يدلُّ على غير ذلك)) ١ هـ . نزهة النظر (٦٩-٧١) ، وانظر : الرسالة للشافعي (٤٦٣) .

ثم يسوق الحافظ ابن حجر في نكته (٦٨٨/٢-٦٩٠) نقولاً عن ابن خزيمة والترمذي والدارقطني وابن عبد البر ، ثم يقول : ((فأصل كلام هؤلاء الأئمة أنَّ الزيادة إنما تُقبل ممن يكون حافظاً متقناً ، حيث يستوي على من زاد عليهم في ذلك ، فإن كانوا أكثر عدداً منه ، أو كان فيهم من أحفظ منه ، أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقاً ، فإنَّ زيادته لا تُقبل ، وهذا مغاير لقول من قال : وزيادة الثقة مقبولة وأطلق والله أعلم)) .
وانظر التمهيد (٥/٦) ، علل الترمذي (٤٥٨/٩) ، فتح المغيث (٣٠/٢) . وكلام ابن حجر السابق موافق لما ذكره وذكر الزيلعي الحنفي كلاماً يوافق فيه ابن حجر فقال : ((والصحيح التفصيل : وهو أنَّها تُقبل في موضع دون موضع فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثبَتاً ، والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصصها ، ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط ، بل كل زيادة لها حكم يخصها)) ١ هـ .
نصب الراية لأحاديث الهداي (٣٣٦/١-٣٣٧) .

(١) ستأتي هذه المسألة [تعارض الوصل و الإرسال] لاحقاً فالأنسب دراستها هناك .

(٢) انظر : فتح المغيث (٣٧/٢) .

(٣) لأن الإرسال نقص في الحفظ، لما جُبل عليه الإنسان من النسيان . فتح المغيث (٣٧/٢) .

(٤) ابن دينار البصري ، أبو سلمة ، ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بآخره ، مات سنة سبع وستين ومائة . ميزان الاعتدال (٥٩٠/١) ، تقريب التهذيب (١٦٧/١) .

(٥) هو أيوب بن أبي تميمة السختياني ، أبو بكر البصري ، ثقة حجة ثبت من كبار الفقهاء العبَّاد ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة . تذكرة الحفاظ (١٣٠/١) ، تقريب التهذيب (٨٩/١) . =

روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين ، فإن لم يوجد ذلك فتقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ ، [١٣/ب] فأَيُّ ذلك وُجِدَ ، يُعْلَمُ به أنَّ للحديث أصلاً يُرجع إليه وتسمى هذه متابعه غير تامة.

وإذا نُظِرَ أنَّ هذا الحديث بعينه رواه أحد عن ^(١)أيوب غير حماد قيل: هذه متابعه تامة، وقد تسمى الأولى بالشاهد أيضاً.

فإن لم يُرو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه المذكورة لكن رُوي حديث آخر بمعناه ، فذلك الشاهد من غير متابعة ، فإن لم يُرو أيضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذٍ ^(٢).

مثال المتابعة والشاهد: حديث سفيان بن عُيينة ^(٣)، عن عمرو بن دينار ^(٤)، عن عطاء ^(٥)، عن ابن عباس ^(٦) في حديث الإهاب: «لو أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به» ^(٧)، ورواه ابن جريج ^(٨) عن عمرو ولم يذكر الدباغ ^(٩).

= ^(٦) هو محمد بن سيرين الأنصاري ، أبو بكر ابن أبي عمرة البصري ، ثقة ثبت عابد كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى، مات سنة عشر ومائة . تذكرة الحفاظ (٧٧/١)، تقريب التهذيب(٥٦٣).

^(٧) انظر: المنهل الروي (٥٩) ، تدريب الراوي (٢٧٥/١).

^(١) في (أ) أبي وهو خطأ

^(٢) انظر: فتح المغيب(٢٤/٢)

^(٣) هو ابن ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي ، ثقة، حافظ فقيه، إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره ، وكان ربما دلس لكن عن الثقات ، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة . سير أعلام النبلاء(٤٥٤/٨) ، تقريب التهذيب(٢٩١).

^(٤) المكي أبو محمد الأثرم الجُمحي ، ثقة ثبت ، أثبت الناس في عطاء ، مات سنة (١٢٦هـ). تقريب التهذيب(٤٩٠)، تهذيب التهذيب(٢٦٨/٣).

^(٥) ابن أبي رباح إمام القدوة المكي مُفتي أهل مكة ومحدثهم ، فصيحا كثير العلم ، مات سنة أربع عشرة ومائة . تذكرة الحفاظ (٧٤٨)، البداية والنهاية(٣٠٦/٩)

^(٦) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ابن عم رسول الله ﷺ صحابي جليل ، مات سنة ثمان وستين ، وقيل سنة إحدى وسبعين . الاستيعاب (٤٢٦)، أسد الغابة(٢٩١/٣)

^(٧) أخرجها مسلم : في الطهارة: باب طهارة جلود الميتة رقم [٣٦٣].

^(٨) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم ، المكي، ثقة فقيه فاضل ، وكان يُدلس ويُرسل ، مات سنة(١٥٠هـ). تقريب التهذيب (٤٢٦). تهذيب التهذيب (٦١٦/٢)

^(٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٦/١). هذه الرواية فيها ابن جريج كثير الإرسال والتدليس ، لكن صرح بالسماع في رواية أخرى عند أبي نُعيم في المستخرج (٤٠٠/١): عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أخبرنا عطاء بن أبي رباح منذ حين عن ابن عباس أخبرني ميمونة زوج النبي ﷺ أن شاة لهم ماتت فقال النبي ﷺ (ألا دبغتم إهابها فاستمتعتم به) .

فذكر البيهقي لحديث ابن عُيينة متابِعاً وشاهداً .

فالمُتابع: أسامةُ بن زيد^(١)، تابع عمرًا عن عطاء عن ابن عباس: «ألا نزعتم جلدَها فديعتموه فاستمتعتم به»^(٢)

والشاهد: حديث عبد الرحمن بن وَعْلَةَ^(٣) عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ»^(٤).

ثم اعلم أنَّه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يُحتجّ بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء^(٥).

و^(٦) في كتابي البخاري ومسلم جماعةٌ من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد^(٧)، وليس كلّ ضعيف يصلح لذلك ، فلهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء : ((فلان يُعتبر به وفلان لا يُعتبر))^(٨) .

(١) أسامة بن زيد الليثي مولا هم أبو زيد المدني ، صدوق يهم . مات سنة (١٥٣هـ) . تهذيب التهذيب (١/١٨٣) ، تقريب التهذيب (١/٩٨)

(٢) رواه الدارقطني في سننه (١/٤٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١/١٦) . فهذه متابعة ثانية لابن عُيينة في شيخه .

(٣) المصري السبائي ، تابعي ، من رجال الحديث الثقات . كان شريفاً بمصر ، شهد فتحها مع أبيه ، ثقة . وتوفي (٥٨هـ) . وَوَعْلَةُ: بفتح الواو وسكون المهملة . انظر : تهذيب التهذيب (٦/٢٩٣) ، تقريب التهذيب (٢١١) ، الأعلام للزركلي (٢/٣٠٦)

(٤) أخرجها أبو داود في اللباس ، باب في أهب الميتة ، رقم [٤١٢٣] . والترمذي في اللباس ، باب: ما جاء في جلد الميتة إذا دبغت ، رقم [١٧٢٨] . قال الترمذي: حديث "حسن صحيح" وقد روي من غير وجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحو هذا والنسائي في الفرع والعنبرة ، باب :جلود الميتة (٧/١٧٣) . ابن ماجه في اللباس ، باب لبس جلود الميتة إذا دُبِغَت ، رقم [٣٦٠٩] وانظر الناسخ والمنسوخ لابن شاهين (١١٣) .

وانظر: النكت لابن حجر (٢/٦٨٢-٦٨٥) ، فتح المغيب (٢/٢٤-٢٥) ، تدريب الراوي (١/٢٧٦) .

(٥) وإِثْمًا يفعلون هذا أي إدخال الضُعفاء في المتابعات والشواهد ، لكن المتابع لا اعتماد عليه ، وإِثْمًا الاعتماد على من قبله . شرح مسلم للنووي (١/٣٤) .

(٦) في (أ) ولا

(٧) بما أنَّ المقصود بالمتابعات والشواهد التقوية ، فإنَّ المحدثين يتساهلون فيقبلون فيها رواية من يُقارب الثقة وينزلون إلى الضعيف ، وهذا هو السبب في أنَّ البخاري ومسلماً خرَّجا أحاديث بعض الضعفاء في المتابعات والشواهد ، لأنَّ الاعتماد ليس على التابع والشاهد ، إنما هو الأصل الصحيح الذي أريد إلحاقه بالمتابعة أو الشاهد . وقد أجاب الحازمي عن هذا التساهل في شروط الأئمة الخمسة (٧٢-٧٤) : ما حاصله :

- أنَّ ضَعْف الرواة لم يبلغ حدًّا يَرُدُّ به حديثهم .

- لو كان ضَعْف هؤلاء الرواة قد ثبت عندهم لما خرَّجا حديثهم .

- بما أنَّ جهات الضعف متباينة متعددة وأهل العلم مختلفون في أسبابه ، والدليل على ذلك أنَّ أئمة النقل على اختلاف مذاهبهم واصطلاحاتهم يختلفون في أكثرها ، فَرُبَّ رَاوٍ موثوقٍ عند عبد الرحمن بن مهدي ومجروح عند يحيى بن سعيد القطان وبالعكس .

مختلف الحديث^(١):

وهو أن يوجد حديثان متضادان [١٤/أ] في المعنى في الظاهر فيُجَمَّع بينهما، أو يُرَجَّح أحدهما . وهو فنّ مهّم يضطر إليه جميع طوائف العلماء ، وإنما يملك القيام به الأئمة من أهل الحديث والفقه والأصول الغوّاصون على المعاني والبيان .

وقد صنّف الإمام الشافعي رحمه الله فيه كتابه المعروف به^(٢)، ولم يقصد استيعابه بل ذكر جملةً تُنبّه العارف على طريق الجمع بين الأحاديث في غير ما ذكره ، ثم صنّف فيه ابن قُتَيْبَة^(٣) فأحسن في بعض^(٤).

ومن جمع الأوصاف المذكورة لم يُشكَل عليه شيء من ذلك .

قال ابن خزيمة^(٥): ((لا أعرف حديثين صحيحين مُتضادّين ، فمن كان عنده فليأتني لأؤلّف بينهما))^(٦).

=- وأحياناً يحيد عن الطريق الأصح لنزوله، أو يسأم تكرار الطريق أو غير ذلك . وانظر منهج الإمام مسلم في روايته عن الضعفاء في شرح مسلم للنووي (٢٤/١)

^(٨) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١٠٧) ، سؤالات البرقاني للدارقطني (١٤).

^(١) كان الأنسب عدم الفصل بينه وبين الناسخ والمنسوخ ، فكل ناسخ ومنسوخ مُختلف ولا عكس . انظر: فتح المغيـث (٤٧٠/٣).

^(٢) هو من جملة كتابه الأم، وطُبِعَ مفرداً باسم " اختلاف الحديث " والشافعي أول من تكلم فيه، قاله: العراقي في شرح التبصرة والتذكرة (٣٠٢/٢) . وانظر: محاسن الاصطلاح (٤١٤)، فتح المغيـث (٤٧٠/٣)، تدريب الراوي (١٠٣/٢) .

^(٣) هو عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة بضم القاف ، وفتح التاء المثناة من فوقها أبو محمد الدِّينوري ، عالم كبير في القرآن والحديث واللغة، مات سنة (٢٧٦هـ) . انظر: تاريخ بغداد (١٧٠/١٠)، وفيات الأعيان (٤٢/٣) .

^(٤) وقَصُرَ باعُهُ في أشياء قَصُرَ فيها ، وكتابه هو : " تأويل مختلف الحديث " وهو مطبوع . انظر: علوم الحديث (٢٥٨)، محاسن الاصطلاح (٤١٤)، شرح التبصرة والتذكرة (٣٠٢/٢) .

^(٥) هو محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري الفقيه الشافعي ، شيخ ابن حبان ، إمام الأئمة أبي بكر ، ت (٣١١هـ) . المنتظم لابن الجوزي (١٨٤/٦-١٨٦)، تذكرة الحفاظ (٧٣٠/٣-٧٣١) .

^(٦) أخرجه بسند منقطع في الكفاية (٤٣٣).

فالحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٦١/١٠) : أوضح مسلكه في جمع أحاديث العدوى وذكر أنه أطنب في ذلك، وهذا ما انتقده الأئمة من ابن خزيمة كثرة توسعه ، مع وصفه بأنه من أحسن الناس كلاماً في مختلف الحديث . فتح المغيـث (٤٧٠/٣) .

والمختلف قسمان:

أحدهما: يمكن الجمع بينهما فيعين المصير إلى ذلك ويجب العمل بهما كحديث :

« لا عدوى »^(١)، وحديث : « لا يُورد مُمرضٌ ^(٢) على مُصِحٍّ »^(٣).

ووجه الجمع أنه ﷺ نفى في الأول : ما كان يعتقد الجاهلي من أن ذلك ^(٤) تعدى بطبعه ولهذا قال : فمن أعدى الأول^(٥).

وفي الثاني اعلم بأن الله جعل ذلك سبباً ^(٦)، لذلك حذر من الضرر الذي يغلب وجوده ، عند وجوده بفعل الله^(٧) .

والثاني: لا يمكن الجمع بينهما ^(٨)، فإن علمنا أن أحدهما ناسخ قدّمناه ^(٩)، وإلا عملنا

بالراجح^(١٠)منهما ، كالترجيح بصفات الرواة وكثرتهم في خمسين وجهاً من أنواع الترجيح

ذكرها^(١١)الحافظ الإمام أبو بكر الحازمي^(١٢)في كتابه " الناسخ والمنسوخ".^(١٣)

^(١) أخرجه البخاري في الطب، باب لا عدوى، رقم [٥٧٧٣] من حديث أبي هريرة ﷺ ولفظه بتمامه « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ، وفر من المجدوم كما نقر من الأسد ». والعدوى: ما يُعدي من جرب أو غيره. انظر : الصحاح (٢٤٢١/٦) ، النهاية (١٩٢/٣) .

ومسلم في السلام، باب لا عدوى ولا طيرة، رقم [٢٢٥] ، من حديث أبي هريرة ﷺ ولفظه : « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة » وكلها صحيحة. وانظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (١٦٧).

^(٢)مُمرضٌ: اسم فاعل من أمرض الرجل. انظر النهاية (٣١٩/٤)

^(٣) في (ز) صحيح: ومصح اسم فاعل من أصح . انظر النهاية (١٢/٣) أخرجه : البخاري في الطب ، باب: لا عدوى ، رقم [٥٧٧٤] ولفظه : « لا يُرد مُمرض على مُصح » مع حديث (لا عدوى ولا طيرة) . ومسلم في الموضع السابق .

^(٤) أي الأمراض من الجُذام والبرص ، فتح المغيث (٤٧٢/٣)

^(٥)جزء من حديث أخرجه البخاري في الطب ، باب لا هامة ، رقم [٥٧٧٥] . ومسلم في السلام، باب لا عدوى ولا طيرة، رقم [٢٢٢١] ، كلاهما من حديث أبي هريرة ﷺ.

^(٦) أي للإعداء، ثم قد يتخلف عن سببه كما في سائر الأسباب ، مما هو مشاهد في بعض المخالطين بل نشاهد من يجتهد في التحرز من المخالطة والممارسة يؤخذ بذلك المرض. فتح المغيث (٤٧٢/٣).

^(٧) أي أرشد إلى مجانبة ما يحصل بسببه الضرر عادة بقضاء الله وقدره . انظر : الإرشاد للنووي (٥٧٤/١) وهذا المسلك في الجمع سلكه : ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (١٠٢٩)، . إلى غير ذلك من المسالك التي سلكتها الأئمة في الجمع ، والأرجح: أن أحسنها مسلك ابن الصلاح . انظر علوم الحديث (٢٧٦، ٢٧٧) مشكل الآثار (٢٦٢/٢) ، شرح معاني الآثار (٣٠٣/٤) للطحاوي ، فتح الباري (١٥٩/١٠) ، نزهة النظر (٣٨) كلاهما لابن حجر .

^(٨) أي كون رواية أحدهما أتقن وأحفظ. تدريب الراوي (١٠٥/٢) وهو على ضربين كما سيأتي .

^(٩) على المنسوخ لأنه ثمة دلالة على النسخ، وهذا هو الضرب الأول.=

الناسخ والمنسوخ: (١)

الناسخ: كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابق .

ومنسوخه: كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر [١٤ / ب] عنه .

وهذا هو فنٌ صعبٌ مهمٌ (٢) وكان للشافعي فيه يدٌ طولى ، وسابقةٌ أولى (٣) ، وأدخل بعض أهل الحديث فيه ما ليس منه لخفاء معناه (٤) .

= (١٠) وهذا هو الضرب الثاني : أن لا تقوم دلالة على النسخ ، فيُعمل بالأرجح وهذا الضرب يدخل في الشاذ والمحفوظ . فإن تساويا ولم يمكن الجمع ولا الترجيح حكم بالاضطراب عليهما وضعفاً ، أما إذا كان أحدهما ضعيفاً فيثبوت من الحديث المنكر ولا يُلْتَفَتُ إليه . انظر (١) - (٢) - (٣) منهج النقد (٣٤٠-٣٤١) .

(١١) في (ز) و(ن) و(ت) جمعها

(١٢) هو محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن حازم ، من الأئمة الحفاظ العالمين بفقهِ الحديث ومعانيه ورجاله ، مات سنة (٥٨٤هـ) . البداية والنهاية (٣٣٢/١٢) ، تذكرة الحفاظ (١٣٦٣/٤) .

(١٣) واسمه كاملاً: " الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار " . وانظر المرجحات عند الحازمي في كتابه " الناسخ والمنسوخ " (٥٩-٩٠) ، أما عند غير الحازمي وصلت المرجحات إلى أكثر من مائة : أوردها جميعاً العراقي في نكته على ابن الصلاح . انظرها في التقييد والإيضاح (٢٨٦-٢٨٩) .

(١٤) والمصدر هو النسخ: تعريفه لغة: بمعنى الرفع والإزالة . واسم الفاعل (الناسخ) ، واسم المفعول (المنسوخ)

انظر : الصحاح (٤٣٣/١) ، القاموس المحيط (٢٧١/١) .

وأما شرعاً: فقد تنوعت الأقوال في حده سواء عند المحدثين أو الأصوليين وإن كان لمباحث الأصوليين أقرب ، كما قال ابن كثير : ((إنّه ليس من خصائص هذا الكتاب ، بل هو بأصول الفقه أشبه)) . اختصار علوم الحديث (١٦٤) . على أن الراجح في حده ما قاله ابن الصلاح ، لخلوه من الاعتراضات كما قال : ((إنّه حدٌ وقع لنا سالمٌ من اعتراضاتٍ وردّت على غيره)) . وتعريفه: رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر . علوم الحديث (٢٧٧) . وانظر: محاسن الاصطلاح (٤٠٥) ، فتح المغيبي (٤٤٤/٣) .

لذا قال الناجي السبكي : ((أقرب الحدود : أنّه ارتفاع الحكم الشرعي بخطاب)) . جمع الجوامع (١٣٢) ، وانظر: اللمع للشيرازي (٣٢) ، البرهان للجويني (١٢٩٣) .

(٢) (مهم) سقطت من ط . فقد مر علي ﷺ على قاضي ، فقال: ((أتعرفُ الناسخ من المنسوخ ؟ قال : لا ، قال: هلكت ، وأهلكت)) . أخرجه الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (٦٩) . انظر: غوامض الأسماء المبهمة (٢٥٨/١) .

(٣) اكتشف أسرارهِ واستنبط معانيهِ ، واستخرج دَفِينهِ ، ورتب أبوابهِ .

فقد قال الإمام أحمد لابن وارة ، وقد قَدِمَ من مصر ، كتبت كتب الشافعي؟ قال : لا ، قال: فرطت ، ما علمنا المُجملَ من المُفسّر ، ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي . الحازمي في الاعتبار (٥) .

انظر: المنهل الروي (٦١) ، فتح المغيبي (٤٤٤/٣) ، تدريب الراوي (٩٣/٢) .

(٤) لأنّه علمٌ جليلٌ ، ذو غموض دارت فيه الرؤوس ، وتاهت في الكشف عن مكمونه النفوس ، بحيث استعظمه الزهريُّ على مكانته في علم الحديث ، فقال : ((إنّه أعبى الفقهاء ، وأعجزهم أن يعرفوا ناسخَ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه)) . الاعتبار للحازمي (٤) ، وانظر: فتح المغيبي (٤٤٥/٣) .

وهذا النوع : منه ما يُعرف :

- ١ - بنص الرسول ﷺ^(١) مثل « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزوروها »^(٢) .^(٣)
- ٢ - ومنه ما عُرف بقول الصحابي^(٤) مثل : « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء ممّا مسّت النار »^(٥) .
- ٣ - ومنه ما عُرف بالتاريخ^(٦) كحديث : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ »^(٧) ، وحديث : « احتجّم وهو صائمٌ »^(٨) . بيّن الشافعي رحمه الله : أنَّ الأول كان سنة ثمانٍ والثاني سنة عشرٍ^(٩) .

= وهذا الشافعي السابق لهذا العلم الكاشف عن أسرارهِ : لم نر له فيه تصنيفاً مستقلاًّ إنّما يوجد في غضون الأبواب من كُتبه مفرقاً، وله في كتابه " الرسالة " منه أحاديث، انظر مثلاً: (١٠٦-١٤٦) من هذا المؤلّف .
انظر : فتح المغيبي (٤٤٦/٣)، تدريب الروي (٩٣/٢) .

^(١) وهذا أول شرط من شروط النسخ وهو أصْرَحُهَا . فتح المغيبي (٤٤٨/٣) .

^(٢) في (أ) فزرها

^(٣) الحديث أخرجه مسلم : في الجنائز ، باب استئذان النبي ﷺ في زيارة قبر أمه ، رقم [٩٧٧] ، من حديث بُريدة ابن الحُصيب . وانظر : الاعتبار للحازمي (٩٩-١٠٠) ، الناسخ والمنسوخ لابن شاهين (١٧٣) .

^(٤) وهذا ثاني شروط النسخ

^(٥) رواه أبو داود في الطهارة ، باب : ترك الوضوء ممّا مسّت النار ، رقم [١٩١] . والنسائي في الطهارة ، باب : ترك الوضوء ممّا غيّرت النار ، رقم [١٨٥] . وابن ماجه في الطهارة وسننها ، باب الوضوء ممّا مسّت النار رقم [٤٨٩] . جميعهم من حديث جابر بن عبد الله . وقال النووي في شرحه على مسلم (٤٣/٤) وهو حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي و غيرهما من أهل السنن بأسانيدهم الصحيحة . وانظر : الاعتبار في النسخ والمنسوخ للحازمي (٣٢) ، الفقيه والمتفقه للخطيب (١٢٨٩) . وشرط أهل الأصول في ذلك أن يُخبر بتأخره ، فإن قال : هذا ناسخ : لم يثبت به النسخ لجواز أن يقوله عن اجتهاد . الإحكام للآمدي (١٨١/٣) .

^(٦) وهذا هو الشرط الثالث من شروط النسخ ، ومحله في غير المتواتر ، أمّا إذا قال في أحد المتواتر : إنّه كان متقدماً على الآخر ففيه خلافٌ للأصوليين : الأكثرون على عدم قبوله لأنّه يتضمن نسخ المتواتر بالآحاد ، وهو غير واقع . والباقي قبوله ، لأنّ النسخ بالمتواتر ، وخبر الواحد مُعيّن للناسخ وليس هو ناسخ ، لأنّه علِمَ أنَّ أحدهما ناسخٌ والآخر منسوخٌ بدونه . فتح المغيبي (٤٤٩/٣)

^(٧) رواه أبو داود في الصوم ، باب في الصائم يحتجم ، رقم [٢٣٦٩] ، والنسائي في الكبرى ، رقم [٣١٤٥] . وابن ماجه في الصيام ، باب : ما جاء في الحجامه للصائم ، رقم [١٦٨٠] ، من حديث شداد بن أوس مرفوعاً . وقال الحاكم (٤٢٨/١) : نقلاً عن إسحاق بن راهويه : ((هذا إسنادٌ صحيحٌ تقومُ به الحجة ، وهذا الحديث قد صحَّ بأسانيد)) . وللتوسع في رواياته : انظر : صحيح ابن خزيمة (٢٢٦/٣) ، وفتح الباري (١٧٥/٤) ، الاعتبار للحازمي (١٠٦) .

^(٨) أخرجه البخاري في الصوم ، باب الحجامه والقيء للصائم ، رقم [١٩٣٨] . عن ابن عباس بلفظ : « احتجّم وهو صائمٌ » ، فالحديث ليس دال على أنَّ الحجامه لا تُفطر ، لأنّه ﷺ إنما احتجّم وهو صائمٌ مُحَرَّمٌ في سفر لا حَضَر ، فإذا كان للمسافر أن يأكل ويشرب ، فله أن يحتجّم ويُفطر . صحيح ابن خزيمة (٢٢٧/٣) . وانظر الاعتبار للحازمي (١٠٨) ، فتح الباري (١٧٧/٤) . =

- ومنه ما عُرف بالإجماع كحديث: « قتل شارب الخمر في الرابعة »^(١) .
عُرفَ نسْخُهُ بالإجماع على خلافه^(٢)، والإجماعُ لا يَنْسخُ^(٣)، وإنَّما يَدُلُّ على النسخ^(٤)

=^(٩) أخرجها الشافعي في اختلاف الحديث (١٤٣). وقال في (١٤٤): ((وحديث ابن عباس أمثلهما
إسناداً)) .

ثم قال الشافعي : ((ولا يُستدلُّ على الناسخ والمنسوخ إلا بخبرٍ عن رسول الله ﷺ أو بوقت يدلُّ على أنَّ أحدهما
بعد الآخر ، أو بقول من سَمِعَ الحديثَ أو العامة . وفَسَّرَ العراقي قوله : ((أو بقول من سَمِعَ الحديث)) يعني من
الصحابة وقوله " العامة " يعني الإجماع .

ورجَّح العراقي قول ابن الصلاح والشافعي ، فقال : ((إطلاق أهل الحديث أوضح وأشهر ، إذا النسخ لا يُصارُ
إليه بالاجتهاد والرأي، وإنَّما يُصار إليه عند معرفة التاريخ ، والصحابة أَوْزَعُ من أن يحكم أحدهم على حكم شرعيٍّ
بنسخٍ من غير أن يعرَفَ تأخر الناسخ عنه)) . انظر: علوم الحديث (٢٧٧)، شرح التبصرة والتذكرة (٢٩٢/٢) ،
فتح المغيث (٤٤٩/٣) ، تدريب الراوي (٩٥/٢) .

فحديث شداد بن أوس المرفوع: « أفطر الحاجم والمحجوم » منسوخاً بحديث ابن عباس: « إنَّه ﷺ احتجم وهو
صائمٌ مُحَرَّمٌ » لكون ابن عباس إنَّما صَحَبَهُ مُحَرَّمًا في " حجة الوداع " سنة عشرٍ وشَدَّادٍ قَيْدَ حديثه في بعض
طُرُقِهِ في " اختلاف الحديث " (١٤٣) . وأما " برمضان " كما في رواية أخرى: أخرجها: أبو داود في الصوم ، باب
في الصائم يحتجم ، رقم [٢٣٦٩] . ابن ماجه في الصيام ، باب ما جاء في الحجام ة للصائم رقم [١٦٨٠] . وأياً ما
كان فهو قبل حجة الوداع .

فأما الأول : واضح أنَّ حديث ابن عباس ناسخ لحديث شداد حسب رواية: «وكان سنة ثمان» .
وأما الثاني : فحجَّة الوداع لم يكن بعدها في حياة النبي ﷺ رمضان ، فاحتمال أن يكون ابن عباس تحمَّله عن
غيره من الصحابة .

وهذا تحليلٌ منطقيٌّ بارِعٌ من السخاوي . انظر : فتح المغيث (٤٥٠/٣) .

^(١) أخرجه أبو داود في الحدود : باب: إذا تتابع في شرب الخمر ، رقم [٤٤٨٢] عن معاوية بن أبي سفيان
والترمذي : في الحدود ، رقم [١٤٤٤] ، كلاهما عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، والنسائي في باب في
الحدود باب ذكر المغلطات في شرب الخمر ، (٣١٣/٨) عن ابن عمر وأبي هريرة وابن ماجه في الحدود ، باب
من شرب الخمر مراراً ، رقم [٢٥٧٢] . وانظر: الفقيه والمتفقه (١٢٥/١) ، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (١٥٨)
^(٢) قال النووي في شرح مسلم (٢١٧/١١) : ((دل الإجماع على نسخه وإن كان ابن حزم خالف في ذلك فخلافاً
الظاهرية لا يقدح في الإجماع)) . وانظر: المُلْحَى لابن حزم (٤١٨/١٣) وما بعدها) .

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧٥) : ((وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الخمر وأن لا قتل فيه)) .
^(٣) أي لا ينسخه شيء ولا ينسخ هو غيره . تدريب الراوي (٩٨/٢) . لأنَّ العلماء من المحدثين والأصوليين إنَّما رأوا
دلالة الإجماع على وجود ناسخٍ غيره أنَّ الإجماع يُستدلُّ على وجود خبرٍ معه يقعُ به النسخُ ، وعليه يُنزَّل نصُّ
الشافعي السابق بقوله : ((لا يُستدلُّ على الناسخ والمنسوخ إلا ... أو العامة)) يعني الإجماع كما بينا وسائر
المُطَلِّقِينَ ، لا أنَّهم رأوا النسخَ به ، لأنَّه لا ينسخ بمجرِّده ، لأنَّ الإجماع لا ينعقد إلا بعد وفاته ﷺ ، والنسخ لا
يكون إلا بعد موته ، وأما في حياته فالإجماع لا ينعقد بدونه بل يكون قولهم المخالف لقوله باطلاً .

انظر : الإحكام للأمدى (١٦١/٣) ، فتح المغيث (٤٥٠/٣) ، إرشاد الفحول (١٩٢) . =

غريب الحديث وفقهه:

أما غريبه: فهو ما جاء بالمتن من لفظ غامض بعيد الفهم لقلة استعماله .

وهو فنٌ مهمٌ يجب أن يُنبِت فيه أشدُّ تنبُّتٍ^(١)، وقد أكثر العلماء التصنيف فيه، قيل: أوّل من صنّف فيه^(٢) النّضر بن شُميل^(٣)، وقيل^(٤) أبو عُبَيْدة مَعمر^(٥)، وبعدَهما أبو عُبَيْد^(٦) القاسم^(٧) بن سَلّام ثم ابن قُتَيْبة^(٨) ما فاته،^(٩) ثم الخطّابي^(١٠) ما فاتهما. فهذه أمهاته^(١١)، ثم تبعهم غيرهم بزوائد وفوائد كالنهاية^(١٢) لابن الأثير^(١٣) فإنه بلغ النهاية.

=وهذا الإمام أبو بكر الصيرفيّ شارح رسالة الشافعي : لم يجعل الإجماع دليلاً على النسخ، بل جعله متردداً بين النسخ والغلط ، فإنه قال في كتابه : " الدلائل": ((فإن أجمع على إبطال حكم أحدهما فهو منسوخٌ و غ لطف الآخر ثابتٌ)) . وانظر: شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٩٥) ، التقويد والإيضاح (٢٨٢). وتوسط ابن قيم الجوزية فقال: ((لم ينسخ رسول الله ﷺ قتل شارب الخمر في الرابعة ، ولم يجعله حداً ، بل هو بحسب المصلحة إلى رأي الإمام)) . إعلام الموقعين (١١٦/٢).

^(٤) ولقد وردَ نسخ حديث: « قتل شارب الخمر في الرابعة » في السنة: كما قال الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن شرب الخمر فاجلدوه ، فإن شرب في الرابعة فاقتلوه، ثم أتى النبي ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله». أخرجه في الحدود ، باب ما جاء في شرب الخمر ، رقم [١٤٤٤]. ولأن الإجماع يدل على النسخ كما بينا قبل قليل ، وحكى الترمذي الإجماع على ترك العمل بحديث قتل شارب الخمر في الرابعة . في آخر جامعه (٥/٧٣٦) : حيث قال : ((جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمولٌ به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين)). وذكر منه هذا الحديث (شارب الخمر في الرابعة) .^(١) وقد سئل الإمام أحمد عن حرف من غريب الحديث قال : ((سلوا أصحاب الغريب ، فإنّي أكره أن أتكلّم في قول رسول الله ﷺ فأخطئ)). علوم الحديث (٢٧٢) . وهذا النوع هو خلاف " الغريب " الذي دُرِس سابقاً ، الذي يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية.

^(٢) قاله الحاكم في معرفة علوم الحديث (٨٨)، وانظر: فتح المغيـث (٣/٤١٥) ، تدريب الروي (٢/٨٦) .^(٣) هو الإمام أبو الحسن التميمي المازني النحوي البصري ، كان عالماً بفنون من العلم ، صدوقاً ثقة صاحب غريب وفقه وشعر ، ومعرفة بأيام العرب ، ورواية حديث ، توفي سنة (٢٠٤هـ) . وفيات الأعيان (٥/٣٩٧) ، العبر للذهبي (١/٣٤٢)

^(٤) قاله : ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ) في كتابه " النهاية في غريب الحديث والأثر " (١/٥) وكتابهما - أي النضر وأبو عبيد - صغيران لجريان العادة بذلك في المبتدئ ، وأكبرهما كتاب أوله ما وكلاهما مفقودين ، ووصف إبراهيم الحري (ت ٢٨٥هـ) صاحب كتاب " غريب الحديث " : أحاديث الكتاب الثاني أنّه لا يصح منها سوى أربعين حديثاً، وتعبه السخاوي : بأنه بالغ في قوله . انظر: فتح المغيـث (٣/٤١٥).

^(٥) معمر بن المثنى هو العلامة أبو عبيدة التيمي ، قال ابن قتيبة في كتاب المعارف: كان الغريب أغلب عليه ، توفي سنة (٢١٠هـ). المعارف (٥٤٣) ، وفيات الأعيان (٥/٢٣٥)، سير أعلام النبلاء (٩/٤٤٧) .

^(٦) في كتابه (غريب الحديث) مطبوع. وهو مشهور بين أهل العلم بموقع جليل وصار قدوة في هذا الشأن كما قال ابن الصلاح: ((تعب فيه جداً، وأقام فيه أربعين سنة، استقصى وأجاد بالنسبة لمن قبله)). حتى قال ابن كثير : ((إنّه أحسنُ شيءٍ وُضِعَ فيه)) . علوم الحديث (٢٧٣)، المنهل الروي (٦٢)، تدريب الراوي (٢/٨٦)

^(٧) هو الإمام شيخ البخاري، ابن سَلّام، بتشديد اللام، كان فاضلاً في دينه، وعالماً ريانياً متقناً في أصناف علوم الإسلام، حسن الرواية، صحيح النقل، توفي سنة (٢٢٤هـ). تاريخ بغداد (١٢/٤٠٣)، وفيات الأعيان (٤/٦٠) =

و"الفاثق"^(١) للزمخشري^(٢) فإنه فاق على كل غاية^(٣)، ونرجو أن يكون "الكاشف عن حقائق السنن"^(٤) قد أجاد في القبيلين، الغريب والفقه وأنعم في المعاني والدقائق .
وينبغي أن لا يقلد فيه إلا إمام جليل^(٥)، وأجود ما جاء فيه مفسراً في رواية أخرى^(٦)، [١٥/أ]
وأما فقهُه فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه ، وهذا دأب^(٧) الفقهاء الأعلام كالأنظمة الأربعة^(٨) رضي الله عنهم.

=^(٨) وكتابه " غريب الحديث " جعله ذيلًا على كتاب أبي عبيد فكان أكبر حجمًا منه ، وهو مطبوع. ونبه على كثير من أوهامه، وأفرد للاعتراض عليه كتاباً سماه "إصلاح الغلط". تاريخ بغداد (١٠/٦٤)، فتح المغيـث (٣/٤١٧) ، تدريب الراوي (٢/٨٦)

^(٩) في (ز) مافاته المصنفات

^(١٠) وكتابه (غريب الحديث) تتبّع فيه ما فات أبو عبيد وابن قتيبة ، نبّه على أغاليط لهما .انظر: المنهل الروي (٢/٨٦)

^(١١) أي: أصوله . تدريب الراوي (٢/٨٧)

^(١٢) " في غريب الحديث والأثر " ، وهو أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن ، وأكثرها تداولاً وقام بتلخيصها الإمام السيوطي فأضاف إليها زيادات حسنة . فتح المغيـث (٣/٤٢١)، تدريب الراوي (٢/٨٧).

^(١٣) مجد الدين المبارك بن محمد، أبي السعادات، المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ).

^(١) في "غريب الحديث" هذا الكتاب ، من أنفس الكتب لجمعه المتفرق في مكان واحد ، مع حسن الاختصار وصحة النقل، مرتب على حروف المعجم. فتح المغيـث (٣/٤٢٠)، تدريب الراوي (٢/٨٧) .

^(٢) محمود بن عُمر ، أبي القاسم للزمخشري ، صاحب الكشف في التفسير ، وصاحب المؤلفات في الحديث و النحو اللغة والأدب ، توفي (٥٣٨هـ). العبر للذهبي (٤/١٠٦)، لسان الميزان (٤/٤). وانظر الرسالة المستنيرة (١٥٤)

^(٣) لذلك اعتمد عليه الطيبي كثيراً في مؤلفاته: "كالتبيان في البيان" و"الكاشف عن حقائق السنن"

^(٤) للطيبي وهو شرح لكتاب: "مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي" ، كما تبين سابقاً في قسم الدراسة.

وهو من أفضل الشروح، أثنى عليه كثير من العلماء منهم : محمد بن إدريس الكاندهلوي في بداية كتابه: "التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح " فقال: ((... ولعمري ما ترى كتاباً أجمع تحقيقاً منه في بيان حقائق السنة ، ودقائقها، وإبراز لطائفها، كشف أسرارها وغوامضها، فيأله من شرح غزير المثال ، لم يَسْجِج ناسج فيما أظن على هذا المنوال)). انظر : التعليق الصبيح (١/٥) .

^(٥) لأن من لم يكن من أهله أخطأ في تصرفه، فهذا الأصمعي يقول : ((أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ ، ولكن العرب تزعم أن "السَّقْبَ" اللزيق)) أراد حديث « الجار أحق بسقّيه » السقب: شفعة الجار . فتح الباري (١١/٣٤٦). والسقب في اللغة: الجار القريب. مقاييس اللغة لابن فارس (٣/٦٤)

مع أن شعبة بن الحجاج قال : ((خذوها عن الأصمعي ، فإنه أعلم بهذا منّا)) ، فهذا الأصمعي ، فكيف بغيره. انظر: الكفاية (٢٥٦)، فتح المغيـث (٣/٤٢٢) ، تدريب الراوي (٢/٨٧).

^(٦) كحديث الصحيحين : في قوله ﷺ لابن صائد « خبأت لك خبيئاً » ، قال: فما هو؟ قال: الدُخ

أخرجه البخاري: في القدر ، باب: ما يحول بين المرء وقلبه ، رقم [٦٦١٨] . ومسلم في السنن وأشرط الساع ، باب ذكر ابن صياد ، رقم [٢٩٣٠] ، عن ابن عمر فالدُخ : في الحديث الدخان ، حكاه ابن دُرَيْد : في جَمهرة اللغة (١/٦٥). الجوهر في الصحاح (١/٤٢٠). والدخان ثبت عند أبي داود والترمذي عن ابن عمر رضي الله =

وفي هذا الفن مصنفات كثيرة "كمعالم السنن" ^(١) للخطابي، و"التمهيد" ^(٢) لابن عبد البر ^(٣)، فذلك ثمانية عشر نوعاً ^(٤).

والضرب الثاني فيما يختص بالضعيف الموقوف ^(٥):

وهو عند الإطلاق: ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو نحو ذلك ، متصلاً كان السند أو منقطعاً ^(٦). وقد يُستعمل في غير ذلك الصحابي مقيداً
مثل: وقفه معمر ^(٦) على همام ^(٧)، ووقفه مالك على نافع. وبعض الفقهاء يُسمي الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر ^(٨). وأما أهل الحديث فيطلقون الأثر عليهما ^(٩).

=عنهما، أن النبي ﷺ قال له: « إني خبأت لك خبأ » وخبأ له «يوم تأتي السماء بدخان مبين» [الدخان: ١٠].
رواه أبو داود في: الملاحم، باب: خبر ابن صائد، رقم [٤٣٢٩]. والترمذي في الفتن: باب: ما جاء في ذكر ابن صائد، رقم [٢٢٤٩]. وقال الترمذي: هذا "حديث حسن صحيح". والسر في كونه خبأ له الدخان ، أن عيسى عليه السلام يقتله بحبل الدخان، فهذا هو الصواب في تفسير الدُخ هنا. انظر: علوم الحديث (٢٧٤)، فتح المغيـث (٤٢٤/٣-٤٢٥) تدريب الراوي (٨٧/٢-٨٨).

^(٧) في (ز) آداب

^(٨) والحماديين، والسفيانيين، وابن المبارك، وابن راهويه، والأوزاعي، وخلق من المتقدمين والمتأخرين . فتح المغيـث (٤٢٨/٣).

^(٩) في شرح سنن أبي داود.

^(٢) واسمه كاملاً: " التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد " رتبته على أسماء شيوخ الإمام مالك وهو كتاب كبير الحجم في سبعين جزءاً غزير العلم لم يتقدمه أحد إلى مثله وقد قال (ابن حزم) : لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه. كشف الظنون (١٩٠٨/٢)، الرسالة المستطرفة (١١٢/١)، أبجد العلوم (١٥٠/٣).

^(٣) يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، أبي محمد النمري الأندلسي القرطبي ، الإمام حافظ المغرب ، كان إماماً ثقة . توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة. تذكرة الحفاظ (١١٢٨/٣)، سير أعلام النبلاء (١٥٧/١٨).

^(٤) أي من أنواع الحديث الضعيف وغيرها.

^(٥) وهذا هو القسم الثاني من القسمين الذي ذكرهما : ((وههنا عدة عبارات لمعاني شتى منها ما يشترك فيها الأقسام الثلاثة: أعني الصحيح والحسن والضعيف، ومنها ما يختص بالضعيف)). والعجب من الطيبي في جعل الموقوف ومن بعده المقطوع في هذا القسم ، فليس كل ما يُنقل عن الصحابي أو التابعي يجب أن يكون ضعيفاً بل إذا توفرت الشروط من حيث اتصال السند وصحة الإسناد ، كان صحيحاً وإلا ضعيفاً ، فهو يشبه بحكمه هذا كالمرفوع في كونه صحيحاً أحياناً وضعيفاً أحياناً بحسب وصف سنده . ظفر الأمانى (٣٢٥)

^(٦) تدريب الراوي (١٩٩/١)

^(٧) معمر بن راشد الأزدي، مولاها، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، توفي سنة (١٥٤) تهذيب الكمال (٣٠٣/٢٨) ، تقريب التهذيب (٩٦٢) =

قال ابن الأثير في الجامع: ^(١) ((الموقوف على الصحابي قلما يخفى على أهل العلم وذلك أن يُروى الحديث مسنداً إلى الصحابي فإذا بلغ إلى الصحابي قال إنه كان يقول : كذا وكذا ، وكان يفعل كذا وكذا ، و كان يأمر بكذا وكذا ونحو ذلك)).

فروع:

الفرع الأول:

قول الصحابي كُنا نفعل كذا ، إن أضافه إلى زمن النبي ﷺ فالصحيح أنه مرفوع ، وبه قطع الحاكم ^(٢) والجُمهور ^(٣) ، لأن الظاهر أنه ﷺ اطلع عليه وقرره ، فإن لم يُضِفْه إلى زمن النبي ﷺ فهو موقوف. ^(٤)

وقول الحاكم والخطيب في حديث المغيرة ^(٥) « كان أصحاب النبي ﷺ يقرعون بابَه بالأظافير » ^(٦) إنه موقوف ^(٧) ، ليس كذلك بل هو مرفوع في المعنى ولعل مرادهما أنه ليس مرفوعاً لفظاً ^(٨).

= ^(٧) همام بن منبه بن كامل الصنعاني ، أبو عقبة ، أخو وهب ، ثقة ، مات (١٣٢هـ) . تهذيب الكمال (٣٠/٢٩٨) تقريب التهذيب (١٠٢٤)

^(٨) منهم عبد الرحمن بن محمد الفوراني ، المروزي الشافعي ، أبو القاسم الطبراني (٤٦٠هـ). العبر للذهبي (٢٤٧/٣) ، طبقات ابن قاضي شعبة (٢٦٣/١) . وانظر قوله في : تدريب الراوي (١٩٨/١) ، فتح المغيث (١٨٧/١) . ومنهم الشافعي : حيث يقول في الرسالة (٢١٨) : وأما القياس فإنما أخذه استدلالاً بالكتاب والسنة والآثار .

^(٩) لأنه مأخوذ من أثرت الحديث ، أي رويته . علوم الحديث (٤٥٦) ، تدريب الراوي (١٩٩/١) .

^(١٠) أي جامع الأصول (٨٠/١)

^(١١) في معرفة علوم الحديث (٢٢) .

^(١٢) الخطيب في الكفاية (٥٩٥) ، النووي في التقريب (٩٩/١) ، شرح مسلم (٣٠/١) ، ابن حجر في

النكت (٥١٥/٢) . ومن الأصوليين : الغزالي في المستصفى (١٣١/١) ، الأسنوي في نهاية السؤل (٨٠٥/٣) .

^(١٣) وهو قول جمهور المحدثين وأصحاب الفقه والأصول . الكفاية (٥٩٣) ، شرح صحيح مسلم للنووي (٣٠/١) ، وأطلق الحاكم والرازي والآمدي أنه مرفوع . معرفة علوم الحديث للحاكم (١٩) ، المحصول للرازي (٦٤٣/١/٢) ، الإحكام للآمدي (٩٩/٢) .

^(١٤) ابن شعبة بن مسعود بن مُعْتَبِ الثَّقَفي ، صحابي مشهور ، أسلم قبل الحديبية ، وُلِّيَ إمارة البصرة ثم الكوفة ، مات سنة خمسين . تهذيب الكمال (٢٨/٣٦٩) ، تقريب التهذيب (٦٣١)

^(١٥) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٩) ، وفي الباب من حديث أنس ﷺ أخرجه الخطيب في

جامعه (٢٩١/٢) ، البخاري في الأدب المفرد (٥٢٩/٢) .

^(١٦) قاله الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٩) ، وأوضح أن هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مُسنداً ، يعني مرفوعاً - لذكر الرسول ﷺ فيه ، وليس بمسند بل هو موقوف . =

الفرع الثاني: تفسير الصحابي موقوف، ومن قال مرفوع^(١)، فهو [١٥/ب]، في تفسير يتعلق بسبب نزول آية كقول جابر^(٢): « كانت اليهود تقول كذا فأنزل الله كذا ونحو ذلك »^(٣).

الفرع الثالث: الموقوف وإن اتصل سنده ليس بحجة عند الشافعي وطائفة من العلماء ، وحجة عند طائفة^(٤).

المقطوع: وهو ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم^(٥). واستعمله الشافعي رحمه الله وأبو القاسم الطبراني في المنقطع^(٦)، وسيأتي بيانه.

=وأما قول الخطيب أن حديث المغيرة موقوف لم أجده في جامعه على ما عازه الحاكم له لكن وجدت له حديث القرع بالأظافير من حديث أنس ، يشير إلى أنه موقوف.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٩١/٢) . ووجدت من كلام البلقيني في محاسن الاصطلاح (١٢٧)، قوله: ((ما ذكر عن الخطيب أنه ذكر في جامعه ، نحو ما ذكر الحاكم ، لم أقف عليه في جامع الخطيب فليُنظر ..)) . والحديث ضعيف الإسناد كما ذكره في مجمع الزوائد للهيثمي (٤٣/٨)، وفيض القدير للمناوي (١٦٩/٥)

^(٨) في (ز) مطلقاً.

هذا ما تأوله ابن الصلاح ، - أي لفظاً - أنه ليس مرفوع لفظاً كغيره من العلماء - لأنَّ الحاكم مُعترف بكون ذلك من قبيل المرفوع ، لكونه أحرى بإطلاعه ﷺ ، علوم الحديث (٤٩). وحاصله: ((إنَّ له جهتين : جهة الفعل : وهو صادر من الصحابة رضي الله عنهم فيكون موقوفاً ، وجهة التقرير : وهي مضافة إلى النبي ﷺ من حيث أنَّ فائدة قرع بابيه أنه يعلم أنه قرع ، ومن لازم علمه بكونه قرع من عدم إنكار ذلك على فاعله التقرير على ذلك الفعل يكون مرفوعاً)) . علوم الحديث (٤٩)، النكت (٥١٩/٢) . فانتقى الإشكال والله أعلم.

^(١) قاله الحاكم في المستدرک على الصحيحين (٢٥٨/٢): ((ليعلم طالب الحديث ، أنَّ تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مُسند)) .

وذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية ، أو نحوه مما لا يمكن أن يُؤخذ ، إلا عن النبي ﷺ ولا مدخل للرأي فيه ، وغيره موقوف ، ثم قيّد كلامه في معرفة علوم الحديث وكذا يُقال في التابعي إلا أنَّ المرفوع من جهته مرسل. انظر : معرفة علوم الحديث (٢٠)، الجامع لأخلاق الراوي (٢٩١/٢)، تدريب الراوي (٢١٣/١).

^(٢) هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام ، صحابي جليل ، شهد العقبة الثانية مع أبيه ، توفي سنة أربع وسبعين أو سبع وسبعين . الاستيعاب (١١٤/١)، أسد الغابة (١٩٤/١).

^(٣) من أتى امرأته من دبرها في قُبُلها ، جاء الولد أحول ، فأنزل الله تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ٢٢٣] .

أخرجه: البخاري في التفسير : باب نساؤكم حرث لكم ، رقم [٤٥٢٨] ، ومسلم في النكاح : باب جواز جماعة امرأته في قُبُلها ، رقم [١٤٣٥] .

^(٤) ذهب بعض الحنفية والشافعي ، إلى أنه ليس بحجة لاحتمال أن يكون من اجتهاد الصحابي الخاص ، أو أن يكون سمعه من غير رسول الله ﷺ ، وذهب الرازي من الحنفية وفخر الإسلام والسرخسي والمتأخرون منهم و مالك وأحمد في إحدى روايته إلى أنه حجة ، لما أنَّ حال الصحابة كان العمل بالسنة وتبليغ الشريعة . الرسالة (٥٩٦) ، التقرير والتحبير (٣١٠/٢) ، ظفر الأماني (٣٢٦) . =

وكلاهما^(١) ضعيف ليس بحجة^(٢).

المُرسل:

وهو قول التابعي الكبير: قال رسول الله: كذا أو فعل كذا^(٣)، فهو مرسلٌ باتفاق^(٤).

وأما قول من دون التابعي قال رسول الله ﷺ فاختلفوا في تسميته، فقال الحاكم وغيره من أهل الحديث: ((لا يُسمَّى مُرسلاً))^(٥). قالوا: والمرسل يختص بالتابعي عن النبي ﷺ فإن كان الساقط واحداً سُمِّي منقطعاً، وإن كان اثنين سُمِّي مُعضلاً ومنقطعاً أيضاً^(٦).

والمعروف في الفقه وأصوله أنَّ كل ذلك يُسمَّى مُرسلاً^(٧)، وبه قطع الخطيب قال: ((إلا أنَّ أكثر ما يُوصف بالإرسال من حيث الاستعمال رواية التابعي عن النبي ﷺ))^(٨).

=^(٩) الجامع لأخلاق الراوي (١٩٠/٢)، المنهل الروي (٤٢)، تدريب الراوي (٢١٣/١) حتى أنَّ ابن حجر أدرج في المقطوع، ما جاء عن دون التابعين، من أتباع التابعين فمن بعدهم فيه. شرح نخبة الفكر (١١٩).

^(١) لأنَّ هذا اصطلاح خاص بهم، ولعل مرد ذلك أنَّ هذه المصطلحات لم تكن بعد مستقرة في عصرهما. والدليل على ذلك: أنَّ الشافعي قال في بعض الأحاديث "حسن" وهي على شرط الشيخين. انظر: فتح المغيث (١٩٢/١)، تدريب الراوي (٢١٤/١). وأفاد ابن الصلاح في علوم الحديث (٤٧): أنه أتى ذلك في كلام: الدارقطني والحُميدي وابن عبد البر، فالتعبير بالمقطوع في مقام المنقطع موجود في كلامه م. انظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٥٧/١٠)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢٤١)، النكت على ابن الصلاح (٥١٤/٢).

^(٢) أي المقطوع والمنقطع
^(٣) إلا إذا احتف بقرائن تفيد رفعه، فإنَّه يكون حكمه حكم المرفوع المرسل لسقوط الصحابي منه. انظر: ظفر الأمان (٣٤٢-٣٥٥).

^(٤) وهو الذي لقي عدداً كبيراً من الصحابة وأكثر روايته عنهم، مثل سعيد بن المسيب. وأما التابعي الصغير هو الذي لقي من الصحابة العدد اليسير، أو عدداً كبيراً لكن أكثر روايته عن التابعين الكبار، ولا يروي عن الصحابة مباشرة إلا عدداً يسيراً من الأحاديث، مثل ابن شهاب الزهري. علوم الحديث (٣٠٢).

^(٥) المحدثون وجماعة من الفقهاء والأصوليين، فمن المحدثين: الحاكم، وابن عبد البر، والخطيب، والنووي. انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (٣٢)، التمهيد لابن عبد البر (٢٠/١)، الكفاية (٥٤٦)، تدريب الراوي (٢١٤/١)، ومن الفقهاء والأصوليين: الماوردي والجويني والغزالي. انظر: البرهان (٦٣٢/١)، أدب القاضي للماوردي (٣٩٧/١)، المستصفى للغزالي (١٦٩/١).

^(٦) المحدثون: كالحاكم وابن عبد البر والخطيب وابن الصلاح والنووي. انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٥)، التمهيد (٢١/١)، جامع التحصيل للعلاني (٢٢-٢٤-٢٧).

^(٧) هذا قول المحدثين كما سبق، وحجَّتهم أنَّ صغار التابعين لم يلقوا من الصحابة، إلا الواحد أو الاثنين، فأكثر روايتهم عن التابعين، التمهيد (١٩/١)، فتح المغيث (٢٤٠/١). حتى أنَّ الشافعي لا يُطلقه فقط على التابعي الكبير، بل صرَّح بتسمية رواية من دون كبار التابعين مرسلّة بغض النظر على قبولها أولاً، وذلك في قوله في الرسالة (٤٦٥): ((ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة)) .

^(٨) العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى (٩٠٦/٣)، شرح مسلم (٣٠١) والمجموع (٦٠/١) للنووي =

فروع:

الأول: قيل يُحتَجّ بالمرسل مطلقاً^(١)، وردّه قومٌ مطلقاً^(٢).

والأولى إن صح مخرجه لمجيبه من وجه آخر مُسنداً من غير رجال الأول فهو حجة ، وعليه جماهيرُ العلماء والمحدثين^(٣).

ولذلك احتجّ الشافعي بمراسيل ابن المسيب لمّا أُجِدّت مسانيدٌ من وجوه آخر^(٤)، ولا يختص ذلك عنده بمراسيل سعيد كما يتوهمه [١٦/أ] بعض الفقهاء من أصحابنا^(٥).

= ^(٨) في الكفاية (٥٨) ، والفتاوى والمتفقه (١٠٣/١) . وممن أطلق المرسل على المنقطع أيضاً : أبو زرعة وأبو حاتم، ثم الدارقطني ، ثم البيهقي ، كما صرح به البخاري والترمذي وأبي داود . انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (٤٨١ و ٤٨٠)، العلل للدارقطني (١٦١/١) ، التاريخ الكبير للبخاري (٤٠٥/١) ، رسالة أبي داود إلى أهل مكة (٢٤)، جامع التحصيل (١٨)، فتح المغيث (٢٤٢/١).

والحاصل: أنَّ هذا اختلافٌ في الاصطلاح والعبارة لا في المعنى ، لأنَّ الكلَّ لا يُحتَجُّ به فالمحدثون خصوا اسم المرسل بالتابعي الكبير ، والفقهاء والأصوليون عَمَّوا . تدريب الراوي (٢١٥/١)، أو ان ذلك كان قبل أن تستقر المصطلحات.

^(١) وهو منقول عن الإمام مالك في المشهور عنده وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه . التمهيد (٢/١) ، إعلام الموقعين (٣/١) ، اختصار علوم الحديث (٤٨)، فواتح الرحموت (١٧٤/٢).

ونقله الغزالي عن الجماهير في المستصفى (١٦٩/١)، و أبو داود في رسالته إلى أهل مكة (٢٤)، والدليل على ذلك: أنَّ أهل تلك القرون غالب حالهم الصدق والعدالة ، فحيث لم يطلّع على ما يُجَرِّح الراوي فالظاهر أنه عدل مقبول الحديث . فتح المغيث (٢٥٤/١).

^(٢) وهذا قول جماهير المحدثين كمسلم وابن عبد البر والنووي ، والمشهور عند أهل العلم من الشافعية وأئمة الأصول. لأنَّ المروي عنه محذوف مجهول العين والحال ، مُحتمل أن يكون صحابياً أو تابعياً ، والتابعي قد يكون ثقة وقد يكون ضعيفاً ، والثقة يُحتمل أنه أخذ عن صحابي ، أو عن تابعي آخر وهكذا ...، وإن اتفق أن يكون المرسل لا يروي إلا عن ثقة فالتوثيق مع الإبهام غير كاف . انظر صحيح مسلم (١٢٢/١)، التمهيد (٥/١)، المستصفى للغزالي (١٦٩/١)، المجموع شرح المذهب (٦٠/١)، جامع التحصيل (٣١)، شرح العلل للترمذي (٢٧٥/١)، فتح المغيث (٢٥٧/١).

^(٣) انظر شرح علل الترمذي (٢٩٩-٣١٢).

^(٤) لذلك قال الشافعي: ((لا يحفظ له منقطعاً إلا وَجِد ما يدلُّ على تسديده)) . الأم في الرهن الصغير (١٨٨/٣).

^(٥) ورُبَّ سائل يقول : لما اختصه بكبار التابعين :

أجاب عنه الشافعي في الرسالة بقوله : ((فأما بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي

ﷺ، فلا أعلم منهم واحداً يُقبل مرسله لأمر: أحدهما: أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه

والثاني: أنهم توجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضَعف مخرجه . والثالث: كثرة الإحالة في الأخبار وإذا كثرت الإحالة

في الأخبار كان أمكن للوهم وضَعف من يُقبل عنه . انظر: الرسالة (٤٦١-٤٦٥) ، وشرح علل

الترمذي (٣٠٦-٣٠٨) . =

فإن قيل : إذا وجدَ المُسنَدُ فالعمل به لا بالمُرسل ^(١)، قلنا: المُرسل الذي يُعمل به ما كان راويه ثقةً مُتقناً ليس فيه إلا الإرسال، بخلاف المُسنَد فإن راويه ليس كراويه فجعلُ الأول أصلاً والثاني تابعاً أولى من عكسه.

ونقل البيهقي وغيره عن الشافعي: ((أن المُرسل إن أسنده حافظٌ بذلك الإسناد غير المُرسل ل وأرسله من غير شيوخ الحديث الأول ، أوعضده قول الصحابي أو فتوى أكثر العلماء ، أو عرف أنه لا يُرسل إلا عن عدل قبل)) ^(٢).

وقال الشافعي والبيهقي: ((تُقبل مراسيل كبار التابعين إذا انضم إليها ما يؤكدها ، ولا يقبلها إذا لم ينضم إليها ما يؤكدها ، سواء كان مُرسل ابن المسيب أو غيره)) ^(٣).

=فهذا نص صريح من الشافعي أنه لا يُقبل مُرسل صغار التابعين لأنها مردودة بالأمر السابقة ، ولو كانت سالمة من العوارض لقبها ، ولكن ببحثه واستقصائه لم يجد مُرسل واحد من صغار التابعين يُحتج به ، لذلك قيده الشافعي بكبار التابعين ، ولم يخصه كما ترى بسعيد بن المسيب ، فليس له خصوصية على غيره . والدليل: أن هناك مراسيل لابن المسيب لم يقبلها الشافعي ، حين لم ينضم إليها ما يؤكدها ، ومراسيل غيره قال بها حين انضم إليها ما يؤكدها . ذكرها ابن رجب في شرح علل الترمذي (٢٩٠/١) . وزيادة ابن المسيب في هذا على غيره أنه أصح التابعين إرسالاً على ما ذكر الحفاظ : كقول الشافعي ((مراسيل سعيد صحاح ، لا نرى أصح من مُرسلاته)) وقوله: ((وهي أحب إلي من مُرسلات الحسن)) . مناقب الشافعي للبيهقي (٣٢/٢) ، الكفاية (٥٧١) ، وانظر : الحسن البصري بين الإرسال والتدليس (٢٣١) في كتاب المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس للشريف حاتم بن عارف العوني . وقول الشافعي: ((إرسال ابن المسيب عندنا حسن)) . انظر : مختصر المزني مع الأم للشافعي (٧٨/٨) . اختلف فيه على قولين :

أحدهما: أنها حجة عنده ، بخلاف غيرها من المراسيل ، قالوا: لأنها فُتشت فوجدت مُسندة . ثانيهما: أنها ليست بحجة عنده ، بل هي كغيرها على ما ذكر ، قالوا: وإنما رجح الشافعي بمرسله ، والترجيح بالمرسل جائز . ورجح الخطيب القول الثاني : لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد بحال من وجه يصح . انظر : الفقيه والمتفقه (٢٢٧/١) ، الكفاية (٥٧١) ، اللمع للشيرازي (٤١) .

^(١) أجاب النووي في الإرشاد (١٧١/٢): أنه بالمُسند يتبين لنا صحة المرسل ، فيكون في المسألة حديثان صحيحان ، المُسنَد والمرسل الذي تقوى به فأصبحا دليلين ، فلو عارضهما حديث من طريق واحد وتعدر الجمع قدمناهما عليه وعملنا بهما دونه . وإنما يُنكر هذا من لا مذاق له في هذا الشأن .

^(٢) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٧٩/١)

^(٣) الرسالة (٤٦١-٤٦٥)

والحاصل: أن حكم المُرسل حكم الحديث الضعيف ، إلا إذا تقوى بوروده من وجه آخر ، كما سبق في نوع الحسن ، لهذا احتج الشافعي رضي الله عنه بمرسلات سعيد بن المسيب .

وقد وفق ابن رجب الحنبلي بين أقوال الفقهاء والمحدثين ، توفيقاً يُثلج الصدر فقال : ((واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المُعين إذا كان مُرسلاً ، وهو ليس بصحيح على طريقهم ، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث ، فإذا أعضد ذلك =

والثاني: إذا روى ثقة حديثاً مُرسلاً، ورواه غيره متصلاً^(١) كحديث: «لا نكاح إلا بولي»^(٢) رواه إسرائيل^(٣)، وجماعة^(٤)، عن أبي إسحق، عن أبي بردة^(٥)، عن أبي موسى^(٦) عن النبي ﷺ رواه الثوري وشعبة، عن أبي إسحق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ .
فقد حكى الخطيب عن أكثرهم أن الحكم للمرسل^(٧)، وهذا لا يقدح في عدالة الواصل وأهليته على الأصح وقيل يقدح فيهما^(٨).

=المرسل قرائن تُدلُّ على أنَّ له أصلاً قوي الظنُّ بصحة ما دلَّ عليه ، فاحتجَّ به مع ما احتجَّ به من قرائن . وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما....)). شرح علل الترمذي (٢٩٧/١).
(١) هذه مسألة تعارض الوصل والإرسال ، ولها علاقة وثيقة بمسألة زيادات الثقات ، فالوصل والإرسال في تعارضهما زيادة في السند، وهي إحدى أقسام زيادات الثقات، ولذلك كان الأجدر أن يُذكر مع زيادات الثقات.
(٢) هذا الحديث مدار إسناده على أبي إسحق السبيعي.

فرواه شعبة والثوري عنه، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ مرسلًا ، وروايتهما أخرجهما: الترمذي في النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم [١١٠٢]. ورواه عنه حفيده إسرائيل بن يونس وشريك وأبو عوانة بذكر أبي موسى موصولاً . وقال حسن صحيح، و رواية إسرائيل: أخرجهما: أبو داود في النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم [٢٠٨٥].
ورواية شريك: الترمذي: في النكاح : لا نكاح إلا بولي ، رقم [١١٠١]. و رواية أبي عوانة : ابن ماجه في النكاح: لا نكاح إلا بولي، رقم [١٨٨١] .

(٣) ابن يونس بن أبي إسحق السبيعي الهمداني ، أبو يوسف الكوفي ، ثقة، مات سنة (١٦٠هـ) . ميزان الاعتدال (٢٧٠/٣) ، تقريب التهذيب (١٣٢).

(٤) وهم: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي ، أبو عبد الله الكوفي القاضي ، صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ وُلِّي القضاء بالكوفة، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة . تقريب التهذيب (١٤٥).
وأبو عوانة وهو الوضاح بن عبد الله البشكري، الواسطي البزار، ثقة ثبت، مات سنة خمس وسبعين ومائة. تقريب التهذيب (٦٦٢) ، تذكرة الحفاظ (٢٣٦/١) .

(٥) هو ابن أبي موسى الأشعري ، قيل اسمه عامر ، وقيل الحارث ، ثقة، مات سنة أربع ومائة . ، تذكرة الحفاظ (٩٥/١) ، تقريب التهذيب (٧١٩).

(٦) هو عبد الله بن قيس اليماني، الفقيه المقرئ، صاحب رسول الله أسلم ثم هاجر إلى الحبشة، مات سنة (٤٤هـ).
تذكرة الحفاظ (٢٣/١) ، الإصابة (٣٥٩/٢) ، الكفاية (٥٨٠).

(٧) الكفاية (٥٨٠).
(٨) وتعبَّ ابن الصلاح بقوله : والحق أنَّ الزيادة مع الواصل ، وأنَّ الإرسال نقص في الحفاظ لما جُبِل عليه الإنسان من النسيان . علوم الحديث (٨٨). وهذا موافق لكلام الخطيب الذي رجح هو أيضاً رواية الوصل بقوله : ((ولعل المرسل مسنداً عند الذين رووه مرسلًا ، أو عند بعضهم ، إلا أنَّهم أرسلوه لغرضٍ أو نسيان ، والناسي لا يُقضى له على (الذاكر))) الكفاية (٥٨٠-٥٨١).

وأما القول الثاني: ترجيح الوصل على الإرسال ، وهو الراجح الذي عليه المحققون من أئمة هذا الفن ، واستقر عليه العمل، وسار عليه الخطيب في الكفاية (٥٨٠-٥٨١)، وابن الصلاح في علوم الحديث (٧٢) =

=وجزم به ابن الحاجب في منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل (٢٢٦)، واختاره أبو الحسن ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤٣٠/٥) وعزاه لاختيار أكثر الأصوليين ، كالجويني في البرهان (٦٤٠/١)، والرازي في المحصول (٦٦٢/٢). وانظر: شرح مسلم للنووي (٣٢/١)، النكت لابن حجر (٦٠٤/٢) . وحجتهم في ذلك: أن الوصل زيادة ثقة وهي مقبولة ، لكن ليس على إطلاقها كما تقدم في مسألة زيادة الثقات وهذا القول هو الصحيح ، لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له . الكفاية (٥٨٠-٥٨١)، وقال ابن الصلاح: ((وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله)) . علوم الحديث (٧١-٧٢) القول الثالث: الحكم للأكثر: لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد. هذا ما نقله الحاكم عن أئمة الحديث في المدخل في أصول الحديث (٩٥).

القول الرابع: المعتبر ما قاله الأحفظ . فتح المغيـث (٣٠٦/١) . القول الخامس : هو التساوي فيما لم يظهر ترجيح ، فالحكم دائر مع الترجيح ، قاله السبكي في جمع الجوامع (١١٣). وانظر: النكت لابن حجر (٦٠٤-٦٠٥). والراجح في هذه المسألة والله أعلم : أن هذه المسألة كيفية ، تدور مع الترجيح ، فتارة يترجح الوصل ، وتارة الإرسال، وتارة الصفة على الذات، وتارة العكس وذلك حسب القرائن التي ترجحه.

وهذا ما فعله البخاري في حديث: « لا نكاح إلا بولي » ، فحكم عليه بالوصل لأن الذي وصله عن أبي إسحاق سبعة منهم: إسرائيل بن يونس وهو ثقة ، وزيادة الثقة مقبولة ، هذا من وجه ، ومن وجه آخر لما انضم لذلك من قرائن رجحته وهي: أولاً: كون يونس ابن أبي إسحاق وابنه إسرائيل ، روهما عن أبي إسحاق موصولاً ، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم ، ولا سيما أن إسرائيل حفيد أبي إسحاق أثبت الناس في حديثه ، حتى قال ابن مهدي: أنه كان يحفظ حديث جده كما تحفظ سورة الحمد . انظر: الجرح والتعديل (٣٣١/١)، سنن الدارقطني (٢٢٠/٣) ، تاريخ بغداد (٢١/٧)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٢٩). وقال الدارقطني في السنن (٢٢٠/٣) يشبه أن يكون القول قوله. وقال في العلل (١٧٢/٣): الصواب عن أبي بردة، عن أبي موسى. ثانياً: الذين وصلوا الحديث سمعوه في مجالس متعددة ، كما جزم به الترمذي في سننه برقم [١١٠١]، وحكم بأن رواية الذين وصلوه أصح، وسماع شعبة وسفيان في مجلس واحد.

وهذا التفصيل على طريقة الأصوليين في قبول زيادة الثقة فإن تعدد المجلس الذي نُقِلَ فيه الحديث قبلت الزيادة ، وإن كان المجلس واحداً وكان الذي ترك الزيادة جماعة لا يجوز عليهم الوهم لم تقبل الزيادة . شرح علل الترمذي (٤٢٥/١). وهذا يوافق قاعدة المحدثين في أن التحمل بطريق السماع أرجح من العرض وشعبة وسفيان كان أخذهما للحديث عن أبي إسحاق عرضاً في مجلس واحد ، بدليل رواية الطيالسي في مسنده رقم [٥٢٣] قال: حدثنا شعبة، قال: سمعتُ سفيان الثوري، يقول لأبي إسحاق: أحدثك أبو بردة عن النبي ﷺ ...؟ فذكر: الحديث، فيجعا كأنه واحد، فإن شعبة إنما رواه بالسماع عن أبي إسحاق بقراءة سفيان..... والحاصل: أن هذا الحديث لم يحكم له البخاري بالوصل لمجرد أن الواصل معه زيادة علم ، بل لما انضم لذلك من قرائن رجحته وقد كُشِفَ الستارُ عنها، فانظر وتمعن .

ويتأيد ذلك بتقديم البخاري نفسه للإرسال في أحاديث أخرى ، لقرائن قامت عنده ، ومن تأمل كتاب البخاري تبين له ذلك. انظر: شرح علل الترمذي (٤٢٩). في مسألة زيادات الثقات.

وانظر الكلام عن هذا الحديث في: النكت (٦٨٧/٢)، تدريب الروي (٢٤٩/١-٢٥١).

والثالث: مرسل الصحابي^(١): وهو ما رواه ابن عباس وابن الزبير^(٢)، وشبههما من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعه منه^(٣).

فحكمه حكم المتصل ، لأن الظاهر أن تكون روايتهم تلك عن الصحابة ، والصحابة كلهم عدول^(٤).

وحكى الخطيب^(٥) وغيره^(٦) عن بعض العلماء: ((أنه لا يحتج به [١٦/ب]، كمرسل غيره، إلا أن يقول لا أروي إلا ما سمعته من رسول الله ﷺ، أو عن صحابي ، لأنه قد يروى عن غير صحابي^(٧)، وهذا هو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني^(٨))).

والصواب والمشهور أنه يحتج به مطلقاً ، لأن روايتهم عن غير الصحابة نادرة ، وإذا روي عن التابعي يثبوها^(٩).

(١) هذا نوع من أنواع المرسل عند الأصوليين ، أما المحدثون فلم يعدوه من أنواعه كما قال ابن الصلاح في علوم الحديث (٥٦).

(٢) هو عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي ، كان أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين ، وولي الخلافة تسع سنين، إلا أن قتله الحجاج، سنة ثلاث وسبعين. الإصابة (٣٠٩/٢) ، تجريد أسماء الصحابة (٣١١/١) .

(٣) إما لتأخر إسلامه أو لصغر سنه. انظر: علوم الحديث (٥٦)، المنهل الروي (٤٣)، تدريب الراوي (٢٣١/١)

(٤) وهذا الذي قطع به الجمهور والمحدثون . جامع التحصيل (٣٢)، النكت (٣٥٨/٢) ، المجموع شرح المذهب للنووي (٦٢/١) ، تدريب الراوي (٢٣١/١)

(٥) الخطيب في الكفاية (٥٦١)

(٦) كالنووي في شرح مسلم (٣٠/١)، والبلقيني في محاسن الاصطلاح (١٤٢) وابن حجر في النكت (٥٤٦/٢) و السيوطي في تدريب الراوي (٢٣١/١) ، .

(٧) انظر: جامع الأصول (١١٨/١)، المنحول للغزالي (٢٧٥)، اختصار علوم الحديث لابن كثير (٤٩)، النكت لابن حجر (٥٤٨/٢) .

(٨) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهدي بن مهران بن مهران الدين، الأصولي الشافعي، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة، مات سنة (٤١٨ هـ) . سير أعلام النبلاء (٣٥٣/١٧) ، البداية والنهاية (٢٤/١٢) انظر قوله في : جامع الأصول (١١٨/١)، المنحول للغزالي (٢٧٥) ، اختصار علوم الحديث لابن كثير (٤٩)، النكت لابن حجر (٥٤٨/٢) .

(٩) هذا مازجه النووي في الإرشاد (١٧٥/٢)، واختاره الطيبي وهو الراجح ، لأن روايتهم عن الصحابة ، والصحابة عدول لا تقدر فيهم الجهالة بأعيانهم ومن قال غير ذلك ، فقوله ضعيف لا يحتج به ، والذي يرويه = الصحابة عن التابعين، غالبه بل عامته إنما هو من الإسرائيليات ، وما أشبهها من الحكايات ، وكذا الموقوفات . انظر: جامع التحصيل (٣٢)، التقييد والإيضاح (٧٦)، النكت (٣٥٨/٢) .

المنقطع:

الصحيح عند الجمهور هو الذي لم يتصل إسناده على أي وجه كان ، سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد أو من (١) أوسطه أو من آخره (٢).
إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابعي عن الصحابي (٣)، كمالك عن ابن عمر (٤).
وقال الحاكم: ((هو ما اختل فيه قبل الوصول إلى التابعي رجل سواء كان محذوفاً كالشافعي عن مالك، عن ابن عمر، أو مذكوراً مبهماً كمالك، عن رجل، عن ابن عمر)) (٥).

(١) قوله: (من أول الإسناد أو من) سقطت من (ن).

(٢) هذا ما ذهب إليه الفقهاء والمحدثين أمثال الخطيب وابن عبد البر . الكفاية (٥٨)، التمهيد (٢١/١).

(٣) يعني بخلاف المرسل فأغلب استعماله فيما أضافه التابعي إلى رسول الله ﷺ . فتح المغيب (٢٧٧/١).

(٤) قاله الخطيب في الكفاية (٥٨)، وابن الصلاح في علومه (٥٨) .

(٥) في معرفة علوم الحديث (٢٧) . فظهر من تعريفه : أنه لم يحصر المنقطع في الساقط قبل الوصول إلى التابعي بل جعله نوعاً منه وهو كذلك، وإن كان يُسمّى ما أبهم فيه من هو في محل التابعي منقطعاً، فالأحرى أن يُسمّى كذلك مع إسقاطه .
فالتعريف مُنتَقَدٌ بما يلي:

أ- أن الصحيح أن يقول : ((قبل الوصول إلى الصحابي))، لأن ما سقط منه التابعي بين الصحابي وتابع التابعي يُسمى منقطعاً أيضاً، ومقتضى تعريف الحاكم أن مثل هذا لا يُسمى منقطعاً.

ب- وقوله: ((رجل سواء أكان محذوفاً أو مذكوراً مبهماً)) مخالفٌ لجمهور المحدثين ، فإنَّ السند الذي فيه راوٍ مبهم يُعد عندهم متصلاً في سنده راوٍ لم يُعرف من هو .

انظر: جامع التحصيل (٢٥)، التبصرة والتنكرة (١٥٥/١)، النكت (٥٧٣/٢)، تدريب الراوي (٢٣٢/١).

هذا هو النوع الثالث من المنقطع عند الحاكم، ولم يُفصح بالنوعين الأولين منهما، بل ذكر أن المنقطع على ثلاثة أنواع، ثم ذكر مثالين علماً منهما: فأولهما: رواية أبي العلاء بن الشخير ، عن رجلين من بني حنظلة ، عن شداد بن أوس عن رسول الله ﷺ: « اللهم إني أسألك الثبات في الأمر » .

ثانيهما: ما أتى فيه الإبهام في بعض الروايات، مع كونه مُسمّى في رواية أخرى.

وعكسه: ما يكون ظاهره الاتصال فتأتي رواية مُبَيَّنَّة لانقطاعه، ولا يقف عليه إلا العالم المُتبحر .

معرفة علوم الحديث (٢٧-٢٩).

وحكى الخطيب عن بعض العلماء ^(١): ((أن المنقطع هو ما روي عن التابعي ، أو من دونه موقوفاً عليه من قول أو فعل ^(٢))). وهذا غريب بعيد ^(٣).

ويُعرف الانقطاع بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر ، صُورته حديث واحد له إسناده في أحدهما زيادة رجل أو أكثر ، فإن عرفت أن ذلك الحديث لا يُتم إسناده إلا مع تلك الزيادة ، فالآخر منقطع، وإن لم يُعرف فيُحتمل أن يكون متصلاً ^(٤).

(١) وهو أبو بكر البرديجي (ت ٣٠١ هـ) انظر : النكت لابن حجر (٥٧٣/٢)، فتح المغيث (١٩٣/١)

(٢) الكفاية (٥٩)

(٣) استغريه ابن الصلاح في علومه (٥٩) لأنَّ المعروف أنَّ ذلك مقطوع على ما بيناهُ في مكانه ، لا منقطع. وانظر تدريب الراوي (٢٣٢/١).

(٤) هذا من المرسل الخفي والمزيد في متصل الأسانيد ، كان الأولى أن يدرجهما الطيبي في نوع مستقل لكنَّه أدرج المرسل الخفي مرة مع المنقطع ، ومرة مع المدلس وهذا حسن ، والأحسن أن نجمع صوره المتفرقة في زاوية واحدة فهذا أقرب لإدراكه وحل إشكاله.

وفصلهما آخرون مشيراً في كلِّ إلى علاقة الآخر به وهذا حسن أيضاً ، ولكن في أحدهما زيادة راو ، وهذا يشتبه على كثير من أهل الحديث ولا يُدرکه إلا الجهابذة النقاد ، فتارة تكون الزيادة راجحة ، بكثرة الراويين لها ، أو بضبطهم وإتقانهم وتارة يحكم بأن راوي الزيادة وهم فيها تبعاً للترجيح والنقد ، فإذا رُجحت الزيادة كان النقص من نوع الإرسال الخفي ، وإذا رُجح النقص كان الزائد من المزيد في متصل الأسانيد .

انظر : التبصرة والتنكرة (٣٠٧/٢)، والباعث الحثيث (١٧٨) . ونظراً للعلاقة بينهما : [سيتم إلقاء الضوء على كلِّ منهما].

فأما الانقطاع ينقسم إلى ظاهر وخفي : فالانقطاع الظاهر يشمل : المعلق والمرسل والمعضل والمنقطع وقد سبق الحديث عنهم . والانقطاع الخفي : يشمل المرسل الخفي والمدلس .

فالمرسل الخفي : هو الحديث الذي رواه الراوي عن عاصره ، ولم يسمع منه ، ولم يلقه . النكت لابن حجر (٦١٥/٢)، النزهة (٤٣)، جامع التحصيل (١٤٥)

ويُعرف بالأمر التالية :

١- أن يُعرف عدم السماع منه مطلقاً بنص إمام على ذلك ، أو نحوه كأن يُصرَّح الراوي نفسه بذلك . ومثاله : أحاديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود بأنه لم يسمع أباه . نبه عليه الترمذي في كتاب الزكاة ، باب زكاة البقر ، رقم [٧] ، فقد روى الترمذي : أنَّ عمرو بن مرة قال لأبي عبيدة : هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال : لا. وانظر : المراسيل لابن أبي حاتم (٢٥٦). والحديث ضعيف لأنه منقطع ، فأبو عبيدة لم يسمع أباه .

٢- أن يُعرف عدم اللقاء بينهما بوجه صحيح من البحث في تاريخ الرواة . مثل حديث رواه ابن ماجه : في الجهاد وباب التكبير في سبيل الله ، رقم [٢٤٦٩] من رواية عمر بن عبد العزيز ، عن عتبة بن عامر ، مرفوعاً : « رحم الله حارس الحرس... » . فإنَّ عمر لم يلق عتبة . وانظر تحفة الأشراف (٣١٤/٧).

و هذا مثال غير جيد للإرسال الخفي ، لأنَّ عمر بن عبد العزيز لم يُعاصر عتبة ، لأنَّ ولادة عمر بن عبد العزيز سنة (٦٠ هـ) و وفاة عتبة في (٥٨ هـ) أي قبل ولادة عمر بسنتين . فالحديث ضعيف لانقطاعه .

٣- أن يُعرف عدم اللقاء بنص بعض الأئمة على ذلك : مثل : قول أبي زرعة الرازي وعلي بن المديني =

= ((إنَّ الحسن البصري لم يلقَ علياً)) . انظر : المراسيل لابن أبي حاتم (٣١)، العلل لابن المديني (٥٤).

٤- أن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راوٍ يتوسط في السند بين الراويين اللذين كان يُظن الاتصال بينهما مُظهِرة للإرسال الخفي في الرواية التي لم يُذكر فيه.

* إن كان حذفه أي ذاك الاسم الزائد وقع بصيغة "عن" و"وقال" ونحوهما مما ليس صريحاً في الاتصال في السند الذي بدونه وَرَدَ فإنه حينئذ تكون الرواية الناقصة مُعَلَّةً بالإسناد الآتي بالزيادة مع التصريح بالتحديث ، أو نحوه، لأنَّ الزيادة من الثقة مقبولة. مثاله: حديث أبي ذر: «ثلاثة يحبهم الله، وثلاثة يبغضهم الله»

رواه الفريابي، وعبدُ الملك بن عمر وكلاهما عن الثوري عن منصور عن ربعي بن حراش عنه بالعنعنة.

ورواه شعبة عن منصور سمعتُ ربعياً يحدث عن زيد بن ظبيان رفعه إلى أبي ذر، وتُوبع شعبة عليه.

طريق الفريابي عن الثوري أخرجه : النسائي في الكبرى (٤٤/٢) ، وطريق عبد الملك بن عمرو : أخرجه أحمد (١٥٣/٥). ورواه شعبة عن منصور : سمعتُ ربعياً يحدث عن زيد بن ظبيان رفعه إلى أبي ذر.

أخرج هذا الطريق : الترمذي في صفة الجنة، رقم [٢٥٦٨] وقال صحيح. والنسائي في قيام الليل وتطوع النهار :

باب فضل صلاة الليل في السفر ، رقم [١٦١٥] وأحمد (١٥٣/٥) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٠٤/٤) والحاكم (٤١٦/١). وقد جاءت متابعة لشعبة من طريق جديد عن منصور ، أخرجه ابن حبان في موارد

الظمان (٢٠٨) .

فرواية: الفريابي وعبد الملك بن عمرو عن الثوري عن منص ور عن ربعي بن حراش مرسلّة وإن كان ربعي من كبار التابعين، فقد جزم الدارقطني ثم ابن عساكر بأنه لم يسمع من أبي ذر ، كما في تهذيب التهذيب (٢٣٧/٣). ولكن اقتصار ابن خزيمة وابن حبان والحاكم على إيراده في صحاحهم بإثبات الواسطة شهد لهم ، انظر : فتح المغيث (٤٨٠/٣) ، تدريب الراوي (١١٧/١)

أما المزيد في متصل الأسانيد هو : أن يزيد الراوي في الإسناد المتصل راوٍ لم يذكره غيره . انظر : الباعث الحثيث (١٧٦)، منهج النقد (٣٦٤) .

مثاله: ما رواه عبد الله بن سالم عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن حبيب مولى عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في قصة الحولاء بنت ثؤيت وكان من قصتها : أَنَّهُ ﷺ دخل على عائشة رضي الله عنها وهي عندها فقال : من هذه فقالت عائشة : هذه الحولاء بنت ثؤيت وزعموا أنها لا تتام الليل ، فقال : «عليكم من العمل ما تطيعون» . أخرجه البخاري في الإيمان : باب أحب الدين إلى الله أدومه ، رقم [٤٣] من طريق يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ومثله مسلم في صلاة المسافرين ، باب أمر من نفس في صلاته، رقم [٧٨٥]. وصوابه: رواية شعيب والحفاظ عن الزهري عن عروة بلا واسطة

ورواية شعيب : أخرجه أحمد (٢٤٧/٦)، ورواية الحفاظ: مثل يونس بن أبي إسحق عند مسلم . انظر : فتح المغيث (٤٨٢/٣)، إلا أَنَّهُ وُجِدَ رواية للزهري عن حبيب عن عروة ، أخرجه مسلم : في الإيمان : باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ، رقم [٨٤] فثبت سماع حبيبٍ من عروة : فعمل الزهري سمعه من حبيبٍ ثم سمعه من عروة. إذ لا مانع كما ذكر أَنَّهُ حَمَلَهُ عن كل من الراويين.

فوائد : أولاً: هذا النوع شديد الخطورة: وخطورته تكمن في :

١- أن يكون الراوي قد سمع من الشخص الزائد ثم سمعه ممن فوقه لطلب علو الإسناد ، ويمكن تلافي هذه الخطورة بأن نستأنس بالقرائن ، أو بأن الظاهر ممن وقع له ذلك كما قال ابن الصلاح : أن يذكر السماعيين ، فإن لم يذكرهما حُمِلَ على الزيادة المذكورة ، علوم الحديث (٢٨٨). =

=٢- أنه يمكن أن يتعارض مع المرسل الخفي في صورته الأخيرة بكونه من المزيد في متصل الأسانيد ، لا من المرسل الخفي ووجه ذلك أننا لم نعرف عدم السماع بدليل خارجي ، وإنما اكتشفناه بورود الوساطة بين الرجلين في الإسناد، فيمكن أن يكون قد التقيا وسمعا الراوي ممن فوق المحذوف ، فيكون السند متصلاً بهما ، ورواية الزيادة ، من باب المزيد في متصل الأسانيد. انظر : منهج النقد للدكتور نور الدين عتر (٣٨٩).

ويمكن حل الإشكال بملاحظة الفرق بينهما:

١- أن نلاحظ في المزيد في متصل الأسانيد ثبوت السماع تاريخياً بين الراويين المتواليين في الإسناد المحذوف ، أما المرسل الخفي ليس لدينا ما يثبت أنه قد وقع السماع بين الراويين اللذين حكمنا على رواية أحدهما عن الآخر بالإرسال.

٢- أن نلاحظ صيغة الأداء فإنها في المزيد في متصل الأسانيد تثبت سماع الراوي للحديث ممن فوقه في الإسناد الخالي من الزيادة صراحة ، أو القرائن الدالة على السماع ، أما صيغة الرواية في المرسل الخفي فإنها لا تثبت سماعه منه في الإسناد الناقص ، فإذا جاءت رواية بزيادة واسطة بينهما كان الحكم لهذه الزيادة . انظر : علوم الحديث (٢٨٨)، منهج النقد (٣٩٠) . أما عن حكم المرسل الخفي والمزيد في متصل الأسانيد : فالمرسل الخفي : حكمه حكم الحديث الضعيف والمعلول بعلّة قاذحة في السند ، لذلك من الممكن أن يصح الحديث إذا روي المتن من طريق آخر صحيحه.

أما المزيد في متصل الأسانيد، أيضاً هو من أنواع الحديث الضعيف، لأنه إدخال في الحديث ما ليس منه. وربما يكون صحيحاً أو حسناً إذا ورد من طرق أخرى يصح بها. واختار د: نور الدين عتر في منهج النقد (٣٦٥): أنه يمكن أن يدخل في نوع المُدرج [مُدرج السند] وفي المُعلل بعلّة غير قاذحة.

ثانياً: صنّف الخطيب في المزيد في متصل الأسانيد كتاباً سماه " تمييز المزيد في متصل الأسانيد " وقسمه إلى قسمين: الأول: ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها . والثاني: ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها . فانتقد العلماء صنيعة في هذا الكتاب ، وعابوا تصرفه فيه . فهذا ابن الصلاح وغيره يقول : في كثير منه نظر . انظر . علوم الحديث (٢٨٨)، تدريب الراوي (١١٦/٢)، وهذا ابن رجب الحنبلي يشير إلى أن : اختياره أن زيادة الثقة تقبل مطلقاً كما ذكر في كتابه " الكفاية " يخالف تصرفه في كتاب " تمييز المزيد " فعابه بعض محدثي الفقهاء ، وطمع فيه لموافقة لهم في كتاب " الكفاية". انظر الكفاية (٥١٠)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٢٨-٤٢٩) . وقد دفع الدكتور نور الدين عتر هذا النقد من العلماء بتحقيق جيد فقال : ((لا عيب على الخطيب في تصرفه في كتاب " تمييز المزيد في متصل الأسانيد " وذلك لأنه كتاب خاص بنوع من زيادة الثقة في السند لها حكم خاص . وهو أن يروي ثقة حديثاً بسند متصل سمع رجاله بعضهم من بعض ، ثم يروي ثقة آخر فيزيد في السند المتصل رجالاً ، فهذا قد يكون صحيحاً حيث يقع للثقة أن يسمع من راوٍ مباشرة، ويسمع منه حيناً آخر بواسطة وقد يكون خطأ . فصنف الخطيب كتابه القيم " تمييز المزيد " لبيان ما يحكم له بصحة الزيادة من هذه الأسانيد المتصلة، وما يحكم عليه بالوهم . انظر تعليق د : نور الدين في شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٢٨).

المُعْضَل:

يُؤَال: أَعْضَلُهُ فَهُوَ مُعْضَلٌ بِفَتْحِ الضَّادِ^(١)، وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنْ مَسْنَدِهِ اثْنَانِ فَصَاعِداً ، كَقَوْلِ مَالِكٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ : فَقَالَ ابْنُ عَمْرِو كَذَا^(٢).

وَعَنِ الْحَافِظِ أَبِي النَّضْرِ السَّجْزِيِّ^(٣): ((أَنَّ قَوْلَ الرَّائِي [١٧/أ] بَلَّغَنِي يُسَمَّى مُعْضَلًا^(٤) كَقَوْلِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥))).

فَرَع:

إِذَا وَقَفَ تَابِعُ التَّابِعِيِّ حَدِيثًا عَلَى التَّابِعِيِّ وَهُوَ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ عِنْدَ ذَلِكَ التَّابِعِيِّ ، فَقَدْ جَعَلَهُ الْحَاكِمُ نَوْعًا مِنَ الْمُعْضَلِ^(٦) نَحْوَ قَوْلِ الْأَعْمَشِ^(٧) عَنْ الشَّعْبِيِّ : « يَقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا »^(٨) الْحَدِيثُ.

-
- (١) انظر تهذيب اللغة للأزهري (١/٤٧٤) ، وقال أبو عبيد : هو من العضال الأمر الشديد الذي لا يقوم له صاحبه. غريب الحديث (٣/٢٨٢)
- (٢) وبعدم التقيد باثنين قال ابن الصلاح : ((إِنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِينَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبِيلِ الْمُعْضَلِ)) يعني كما قيل في المرسل والمنقطع ، وسواء في سقوطه اثنين هنا الصحابي والتابعي ، أو اثنين بعدهما من أي موضع كان ، كل ذلك مع التقييد بالرفع.
- فالمُعْضَلُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ : أَعْمُ مِنَ الْمَعْلُوقِ مِنْ نَاحِيَةٍ ، وَمُبَايِنٌ لِمَقْطُوعِ وَالْمَوْقُوفِ ، وَكَذَا لِلْمُرْسَلِ وَالْمَنْقَطِعِ ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِكَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ السَّابِقِ : ((إِنَّهُ لَقَبٌ لِنَوْعٍ خَاصٍّ مِنَ الْمَنْقَطِعِ)) . انظر: علوم الحديث (٥٩-٦٠) ، فتح المغيبي (١/٢٨١).
- (٣) هو عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَاتِمِ الْوَائِلِيِّ الْبَكْرِيِّ السَّجْزِيُّ أَبُو نَصْرٍ ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ ، صَاحِبُ الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ (ت ٤٤٤ هـ). المنتظم لابن الجوزي (٣١٠١٨)، تذكرة الحفاظ (٣/١١٨). وفي (ن) السنجري
- (٤) انظر: علوم الحديث (٦٠) ، تدريب الراوي (١/٢٣٨).
- (٥) بَلَّغَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ » رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْإِسْتِزْنَانِ ، بَابِ الرِّفْقِ بِالْمَمْلُوكِ ، (٢/٩٨٠) ، لَكِنْ هُنَا إِشْكَالٌ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ السَّاقِطُ وَاحِدًا ، وَأَجَابَ عَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّ : أَنَّ مَالِكًا وَصَلَهُ خَارِجُ "الْمَوْطَأِ" عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَعَرَفْنَا بِذَلِكَ سَقُوطَ اثْنَيْنِ مِنْهُ . انظر: معرفة علوم الحديث (٣٧)، النكت لابن حجر (٢/٥٨٢)، فتح المغيبي (١/٢٨٢).
- (٦) معرفة علوم الحديث (٣٧)
- (٧) هو سليمان بن مهران الكوفي ، الإمام الحافظ الثقة ، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة . تاريخ بغداد (٩/١١) ، تذكرة الحفاظ (١/١٥٤) .
- (٨) فيقول « ما عملته فيختم على فيه ... » الحديث أعضله الأعمش ، أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (٣٨) . وهو حديث ضعيف لفقد الاتصال.

فقد رواه الشعبي عن أنس ^(١)، وأعضله الأعمش، لأنَّ التابعي أسقط اثنين : الصحابي والرسول ﷺ ^(٢).

قلت: ((لا يجوز أن يُنسبَ هذا القول إلى التابعي ويُوقف ، لأنَّ مثل هذا لا يصدُرُ عن التابعي استقلالاً بل لا بدَّ فيه من السماع من صاحب الوحي صلوات الله وسلامه عليه)) ^(٣).

الشاذ والمنكر:

قال الشافعي رحمه الله الشاذ ((هو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الناس)) ^(٤).

وقال الخليلي ^(٥): ((وهو ما ليس له إلا إسناد واحد شدَّبه شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة فيُتوقف فيه ولا يُحتجَّ به)) ^(٦).

= ^(١) أخرجه مسلم موصولاً : في الزهد والرقاق ، رقم [٢٩٦٩] ، فقد وصله فضيل بن عمرو عن الشعبي عن أنس.

^(٢) قال ابن الصلاح في علوم الحديث (٦١): ((هذا جيد حسن لأنَّ هذا الانقطاع بواحد مضموماً إلى الوقف ، يشتمل على الانقطاع باثنين : الصحابي ورسول الله ﷺ فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى)).
والحاصل: أنَّ المعضل على قسمين: الأول: أن يكون مرفوعاً. والثاني: أن يكون موقوفاً أو مقطوعاً .
فأكثرهم يَخْصُونَهُ بالتعريف المذكور بالمرفوع ، ويحكمون بينه وبين كل من الموقوف والمقطوع بالتباين ، ويذكرون له قسماً آخر ، وهو أن يُحذفَ النبي ﷺ والصحابي ويُوقفَ المتن على تابع التابعين . ظفر الأمانى (٣٦٥).
فلئذ: قد يُطلق على الحديث الذي أُشكِلَ معناه أنَّه مُعضل وإنَّ لم يسقط من سنده شيء وهو بهذا المعنى من صفات الحديث باعتبار معناه. النكت (٥٧٥/٢) .

^(٣) هذا مارجحه الطيبي ، وهو الصحيح ، لأنَّ وقفَ المتن على تابع التابعين مشروط ما إذا عُلِمَ أنَّ المتن عنده مرفوع متَّصل وليس من قوله ، وإلاَّ فهو مقطوع ، ثم إنَّه قد يكون الحديث مُعضلاً ، ويأتي من غير طريق من أعضله متصلاً. انظر: فتح المغيث (٢٨٣/١) ، ظفر الأمانى (٣٥٦) .

^(٤) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٢٣٣)، الكفاية (٢٢٣)

فالشافعي قيَّد التفرد بغيرين : الثقة والمخالفة، وعلى هذا التعريف : لا يكون الذي رواه غير ثقة مخالفاً لما رواه الناس شاذاً، بل هو منكرٌ، وكذا لا يكون ما تفرد به ثقة من بين الناس من دون مخالفة شاذاً.

وانظر: المنهل الروي (٥١)، فتح المغيث (٥/٢)، تدريب الراوي (٢٦١/١) ، ظفر الأمانى (٣٥٧) .

^(٥) هو الخليل بن عبد الله بن أحمد الحنبلي القزويني ، أبو يعلى القاضي ، كان إماماً حافظاً من المصنِّفين وأحد أوعية العلم، برع في الحديث والفقه وتوفي (٤٤٦هـ). سير أعلام النبلاء (١٧ / ٤٥٨) ، معجم المؤلفين (٦٨٥).

^(٦) في كتابه " الإرشاد في معرفة علماء الحديث " (١٧٦١) . فاعتبر الخليلي في الشذوذ مطلق التفرد ، ولم يقيده بالمخالفة، فسوّى بين الفرد المطلق وبين الشاذ.=

وهذا يُشكل^(١) بحدِيث: «الأعمال بالنيات»^(٢).

إذ تفرد به يحيى عن التيمي^(٣)، والتيمي عن علقمة^(٤)، وعلقمة عن عمر^(٥)، وعمر عن النبي ﷺ وهو مخرج في الصحيحين.

قال ابن الصلاح: ((وما حاصله أنَّ الأولى التفصيل، فما خالف مُفْرَدُه أحفظ منه وأضبط فشاذ مردود، وإن لم يُخالف وهو عدل ضابط فصحيح، أو غير ضابط ولا يبيد عن درجة الضابط فحسن، وإن بُعد فشاذ منكر))^(٦).

قال القاضي ابن جماعة: ((هذا التفصيل حسن [١٧/ب] ولكن أخل في التقسيم الحاضر أحد الأقسام وهو حكم الثقة الذي خالفه ثقة مثله فإنَّه ما بين حكمه))^(٧).

أقول^(٨): ((قوله أحفظ منه وأضبط على صيغة التفضيل يدل على أنَّ المخالف إن كان مثله لا يكون مردوداً^(٩)، وقد عُلم من هذا التقسيم أنَّ المنكر ما هو))^(١٠).

= وأخص من تعريف الخليلي، هو تعريف الحاكم وهو ((الشاذ ما انفرد به ثقة، وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة)) باعتبار في الشاذ التفرّد، وكون المتفرد ثقة، ولم يعتبر المخالفة. انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (١١٩)، فتح المغيـث (٧/٢).

^(١١) قال في (ن) يشكل.

وهذا الإشكال يلزم منه أن تكون أفراد العدل الضابط الحافظ كحديث: «إنَّما الأعمال بالنيات» وغيره، غير صحيحة، إن فسّر بهذا المعنى للشذوذ الذي شرطوا في صحة الحديث السلامة من هـ، وإلا يلزم أن يكون بعض الشواذ صحيحة وهو خلاف ما صرحوا به العلماء من أنَّ الشذوذ مما يختص بالضعيف. ظفر الأمانى (٣٥٨)^(١٢) سبق تخريجه (٦٣).

^(٣) محمد بن إبراهيم بن الحارث، خالد التيمي، ثقة له أفراد، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري. سنة عشرين ومائة. تهذيب الكمال (٣٠١/٢٤)، تقريب التهذيب (٨١٩).

^(٤) هو علقمة بن وقاص الليثي المدني ثقة ثبت، أخطأ من زعم أن له صحبة، ولد في عهد النبي ﷺ ومات في خلافة عبد الملك. تهذيب الكمال (٣١٣/٢٠)، تقريب التهذيب (٤٦٤).

^(٥) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أبو حفص العدوي، الفاروق، قال فيه رسول الله ﷺ لو كان بعدي نبي لكان عمر، استشهد في آخر سنة ثلاث وعشرين. تذكرة الحفاظ (٥/١)، الإصابة (٥١٨/٢).

^(٦) علوم الحديث (٧٩). فظهر من هذا التفضيل: أولاً: الشاذ عند ابن الصلاح قسمان:

أ- قسم مقبول: وهو ما انفرد بروايته من تُقبل روايته، لتقته وضبطه، فإن كان تام الضبط فحديثه صحيح، وإن خف ضبطه فحديثه حسن.

ب- قسم مردود وهو: ما انفرد بروايته من لا يوثق بضبطه ومن لا يُقبل حديثه، وهذا هو المتروك.

علوم الحديث (٨١)

^(٧) المنهل الروي (٥١)

^(٨) هذا جواب الطيبي، تعقيباً على كلام ابن جماعة السابق، وموافقاً عليه، وكلامهما مُنتَقَد لأسباب سنذكرها =

=^(٩) ثم بعد ذلك دأب بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه ، والقرائن وطرق الترجيح . علوم الحديث (٧٩) الإرشاد للنووي (١٧٢/٢)

^(١٠) أي باعتبار تفصيل ابن الصلاح السابق : الذي دل على أنَّ الشاذ والمنكر عنده بمعنى واحد ، فتفصيل الشاذ معتبر في المنكر ، وهذا ما اختاره الطيبي ، ولا تُوافق عليه . وأما إطلاق المنكر عند باقي العلماء فقد اختلفت عباراتهم فيه : **فَجعل المنكر صفة للحديث** : أي عند قولهم حديث منكر .

١ - يطلقونه على أحد قسمي الشاذ وهو المردود .

٢ - وقد يطلقونه على الحديث الفرد الذي لا متابعة له ، خالف أو لم يخالف وهذا مقتضى كلام البريدي ومشي عليه أحمد والنسائي . علوم الحديث (٨٠) ، شرح علل الترمذي ابن رجب (٤٥٠/١) .

* وجعل المنكر صفة للراوي :

- يطلقونه على ما نفرد بروايته الراوي الضعيف ، فيقولون ((يروي مناكير)) ولا يقتضي بمجرد ترك روايته ، حتى تكثر المناكير في روايته عند ذلك يترك حديثه ويُقال فيه : ((مُنكر الحديث)) وهذا صنيع مسلم البخاري والذهبي (في ترجمة أحمد المروزي) . صحيح مسلم (٥٦/١) ، ميزان الاعتدال للذهبي ، النكت (٦٧٤/٢) - وأما قولهم : أنكر ما روى فلان : هذا لا يقتضي ضعفه ، بل قد يكون حسناً . انظر : فتح المغيبي (١٣/٢-٢٠) ، تدريب الراوي (٢٦٩-٢٧٣) .

والذي نرجحه من كل ما سبق هو التعريف الخالي من الإشكالات : فتعريف الخليلي : يلزم أن يكون في الشاذ ، الصحيح وغير الصحيح ، وتعريف الحاكم يلزم منه أن يكون في الصحيح ، الشاذ وغير الشاذ .

وعند ابن الصلاح الشاذ والمنكر سيان ، قد يكون مقبولاً ، وقد يكون مردوداً ، وقد غفل كل من سوى بينهما كما قال ابن حجر في شرح النخبة (٥٠-٥٣) فكل مصطلحه الخاص . فيشتركان في المخالفة ، ويفترقان بأن راوي الشاذ ثقة أو مقبول الرواية مُحْتَجَّ به وراوي المنكر ضعيف ، فإن خالف الثقة من هـ و أوثق منه فهو الشاذ المردود المقابل للمحفوظ ، وإن وقعت المخالفة مع كونه في نفسه ضعيفاً فهو المنكر ، ويُقابله المعروف ، وعلى هذا المنكر أسوأ حالاً من الشاذ المقبول ، وأيضاً من كل مُنكر مردودٍ وضعيفٌ ، وليس بمنقسم إلى مقبول ومردود ، لكون روايه ضعيفاً مخالفاً للثقات ، فتقسيم ابن الصلاح لم يكن حسناً كما قال ابن جماعة ، ووافقه عليه الطيبي ، ولم يُفلح كل من استحسنه واختاره النووي والسيوطي . انظر : تدريب الراوي (٢٦٤/٢) .

وأما تعريف الشافعي : أصاب فيه في اعتبار المخالفة وتقيد الثقة ، إلا أنه تسامح في قوله : ((لما رواه الناس)) بإطلاق يستلزم كون ما رواه ثقة مخالفاً لما رواه جمع من الضعفاء شاذاً أيضاً ، وليس كذلك فإن مدار الشذوذ هو مخالفة الثقة غيره من الثقات ، ولو روى ثقة مخالفاً ما رواه الضعفاء فالعبرة لروايته لا لروايتهم ، فلعل = المراد بالناس في قول الشافعي الثقات ، واللام الداخلة عليه للجنس فبطلت الجمعية . انظر ظفر الأمانى (٣٥٧) . فهذه الأقوال بين يديك وعليها من الانتقادات ما يخفى وما سلم فيها إلا تعريف الشافعي . فهو الراجح والأليق في تعريفه للشاذ : أنه ما رواه الثقة ، مخالفاً لما رواه الثقات " لأنَّ العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد ، وهو مشعَّر بأنَّ مخالفته للواحد الأحفظ كافية في الشذوذ ، وهذا ما عليه الجمهور . انظر فتح المغيبي (٥/٢) . وللتوسع انظر : الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين للدكتور عبد القادر المحمدي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ (١٤٢٦هـ) ، شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٥٨/١)

المُعَلَّل^(١):

اعلم أنَّ معرفة علل الحديث من أجلِّ علومه وأدقها^(٢)، وإنَّما يتمكن من ذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب^(٣).

وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه.

فالحديث المُعَلَّل: هو الذي أُطْلِعَ فيه على ما يَدَّح في صحته مع أنَّ ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً.

ويُستعان على إدراكها^(٤): بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره^(٥) له مع قرائن^(٦) تنبه العارف على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وأهم أو غير ذلك^(٧)، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد^(٨) فيتوقف فيه، فكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه من الحديث.

(١) حديث (مُعَلَّل) و(مَعْلُول) كلاهما منتقد، والأصح أن يقال: (مُعَلَّل) لأنه مشتق من أعله الرباعي. انظر:

القاموس المحيط (١/١٣٣٨)، تاج العروس (٤٧/٣٠)

(٢) لذلك قال عبد الرحمن بن مهدي: ((لأنَّ أعرف علّة حديث هو عندي أحبُّ إلى من أن أكتبَ عشرَ ينَّ ليس عندي)). علل الحديث لابن أبي حاتم (١/١٠)، الجامع للخطيب (٢/٤٥٢)، شرح علل الترمذي (١/٣٣)

(٣) كعلي بن المديني ويعقوب بن شيبه وأحمد والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني، وممن حدّثهم ممن أعطى الله له علماً ونظراً وإطلاعاً واسعاً على الأسانيد والمنتون.

المحدث الفاصل (١٧٩)، شرف أصحاب الحديث (٧٠)، جامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/١٠٨).

(٤) أي العلة. وشروطها: ١- أن تكون غامضة تحتاج إلى بحث وتقصي الطرق.

٢- أن تكون قاذحة فيستلزم ضعف الحديث.

(٥) هذا النوع هو ميدان العلل، لذلك قال الحاكم: ((وإنَّما يُعَلَّل الحديث من أوجه ليس للجرج فيها مدخل، فإنَّ حديث المجروح ساقط وإِ، وعلل الحديث تكثُر في أحاديث الثقات أن يُحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علته فيصير الحديث معلولاً "معرفة علوم الحديث" (١١٢). وقد نص ابن رجب على الاختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، فقال: ((من وجوه معرفة صحة الحديث وسقمه، معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع)). شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٤٦٧)

(٦) فيعلل الأحاديث بمتبوع القرائن، ويختلف باختلافها، لأنَّ لكل حديث ذوق ونقد خاص، وربما تُفَصِّر عبارة المُعَلَّل عن إقامة الحجّة على دعواه، كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم. قال ابن مهدي: ((معرفة علة الحديث إلهام، لو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قُلْتَ هذا؟ لم يكن له حجّة وكم من شخص لا يهتدي لذلك)). انظر: الجامع للخطيب (٢/٣٨٣)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٣٥٣)، فتح المغيب (٢/٤٩)، تدريب الراوي (١/٢٨٨).

(٧) أي براوية الحديث من طريقه فقط مع عدم المتابعة. فتح المغيب (٢/٤٩)

(٨) أي ممن هو أحفظ وأضبط وأكثر عدداً. فتح المغيب (٢/٤٩)

والطريقُ في معرفة علة الحديث أن تُجمَعَ طُرُقُه^(١) فينظر في اختلاف رُؤيته، وحفظهم وإتقانهم. وكثيراً ما يُعللون الموصول بالمرسل^(٢)، بأن يجيء الحديث بإسناد موصولاً، وبإسناد أقوى منه مُرسلاً فيؤهم أن الواصل غير ضابط.

واعلم أنه قد تقع العلة في الإسناد والمتن، والأول أكثر، فما وقع في الإسناد يُقدح في المتن، وما وقع في الإسناد يُقدح في الإسناد [١٨/أ] والمتن جميعاً^(٣)، كالتعليل بالإرسال والوقف. وقد يُقدح في الإسناد خاصةً كحديث **يَعْلَى بن عُبَيْد**^(٤)، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر عن النبي ﷺ: « **البيعان بالخيار**..»^(٥) فهذا إسناد متصل عن العدل الضابط، فهو

(١) فالباب إذا لم تُجمَعَ طُرُقُه، لم يَتَبَيَّن خطؤه. تدريب الراوي (٢/٢٨٩).

(٢) لأن بعض المحدثين قد توسع في إطلاق (العلة) ليشمل كل قادح في الحديث سواء أكانت العلة خفية أم ظاهرة. فالقوادح الخفية لا يمكن حصرها، وهي التي تُخرج الحديث من حال الصحة إلى الضعف، كالشدوذ والنعارة والتدليس والإدراج والاضطراب والتصحيف والقلب..... الخ.

وأما القوادح الظاهرة: كالانقطاع والإرسال وضعف الراوي... الخ. وهذا على مقتضى لفظ العلة في الأصل، فيُعللون الموصول بالمرسل الأقوى. ويُعلنون المرفوع بالموقوف الأقوى، وذلك لمزيد ضبط وكثرة عدد. لذلك نجد في كثير من كتب علل الحديث الإعلال بالانقطاع والإرسال والإدراج وجرح الرواة.

انظر: فتح المغيب (٢/٦٤-٦٥)، تدريب الراوي (١/٩٥)، ظفر الأمانى (٣٦٤).

(٣) هذا تقسيم ابن الصلاح في علوم الحديث (٩١)، ثم فصل ابن حجر وذكر أن الأقسام ستة:

١- ما وقعت العلة في السند ولم تقدح مطلقاً: كنعنة مُدلس في أحد طرق الحديث، ويُصرح بالسماع في طريق أخرى.

٢- ما وقعت العلة في السند وتقذح فيه دون المتن: كإبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقة، كحديث « **البيعتان بالخيار**...» وهم فيه يعلى بن عبيد عن الثوري، وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة.

٣- وإن أبدل راوٍ ضعيف براوٍ ثقة وتبين الوهم فيه، استلزم القدح في المتن، إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة.

٤- ما وقعت العلة فيه في المتن دون السند ولا تقدح فيهما كاختلاف الألفاظ في أحاديث الصحيحين إذا أمكن ردّ الجميع إلى معنى واحد.

٥- ما وقعت العلة فيه في المتن واستلزم القدح في السند، وهذا يدخل في باب الرواية بالمعنى.

٦- ما وقعت العلة فيه في المتن دون السند كحديث نفي قراءة البسمة أو الجهر بهما في الصلاة، المروي عن أنس وهو يدخل في باب (الرواية بالمعنى). انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧٤٧). وقد أوضح الطيبي من الأقسام: الثاني والسادس كما سيأتي.

(٤) يعلى بن عبيد بن أمية الكوفي، أبو يوسف الطنافسي، ثقة إلا في حديثه عن الثوري فيه لين، مات سنة (٢٠٩هـ). الثقات لابن حبان (٧/٦٥٣)، تهذيب التهذيب (١١/٤٠٢).

(٥) تقدم تخريجه باختصار، ونورده هنا مفصلاً للكشف عن العلة في السند:

أخرج هذه الرواية: النسائي في البيوع، باب ذكر الاختلاف على عبد الله بن دينار، رقم [٤٤٧٧]. من طريق مَخْلَد بن يَزِيد، عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار.

مُعَلَّل غير صحيح، والمُتَن صحيح والعلة في قوله: ((عمرو بن دينار))، إنما هو أخوه عبد الله بن دينار^(١).

وهكذا رواه الأئمة^(٢) من أصحاب الثوري عنه، فوهمَ يعلَى، وابنا دينار ثقتان. ومثال العلة في المتن : ما انفرد مسلم بإخراجه^(٣) في حديث أنس من اللفظ المُصرَح بنفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم فعَلَّ قوم هذه الرواية^(٤) بأنَّ نفيَ مسلم البسملة صريحاً ، إنما نشأ من

(١) عبد الله بن دينار العدوي مولا هم ، أبو عبد الرحمن المدني ، مولى ابن عمر ، ثقة، مات سنة سبع وعشرين ومائة. انظر: أعلام النبلاء (٢٥٣/٥) ، تقريب التهذيب (٣٥٨)

(٢) كأبي نُعيم : الفضلُ بن دُكين ومحمد بن يوسف الفريابي وقتيبة بن سعيد ومُخلد بن يزيد. أبي نُعيم هو الفضلُ بن دُكين : مولى آل طلحة ، الكوفي ، الأحول ، الحافظ العلم واسم دُكين عمرو بن حماد بن زهير التميمي ، وهو من كبار شيوخ البخاري ، ت (٢١٩هـ) .. تذكرة الحفاظ (٣٧٢/١) ، أعلام النبلاء (١٧٦/٢) ، تقريب التهذيب (٥١٩)

* ومحمد بن يوسف واقد بن عثمان الضبي مولا هم ، الفريابي ، ثقة فاضل ، يُقال أخطأ في شيء من حديث سفيان ، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين. انظر: أعلام النبلاء (١١/١٠) ، تقريب التهذيب (٦٠٠) .

* قتيبة بن سعيد بن جَحيل ، أبو رجاء البَغْلاني ، ثقةٌ ثبت ، مات سنة أربعين ومائتين . أعلام النبلاء (٥٩٦/٢) ، تقريب التهذيب (٥٢٩)

* ومُخلد بن يزيد القرشي الحَراني ، صدوق له أوهام ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائتين . تقريب التهذيب (٦٠٩) ، تهذيب التهذيب (٤٢/٤) .

فراوه عن سفيان عن عبد الله بن دينار كل من :

- أبي نُعيم : البيهقي (٢٦٩/٥)

- محمد بن يوسف الفريابي : البخاري في البيوع : باب إذا كان البائع بالخيار ، رقم [٢١١٣].

- قتيبة بن سعيد : النسائي في البيوع ، باب ذكر الاختلاف على عبد الله بن دينار ، رقم [٤٤٨٠]

مُخلد بن يزيد : النسائي في الكبرى ، رقم [٦٠٦٩].

ورواه: عن عبد الله بن دينار كلا من :

- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير : أخرجه مسلم في البيوع : باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ، رقم [١٥٣١]

والحديث له متابعات : من طريق نافع أخرجه : البخاري : في البيوع : باب كم يجوز الخيار ، رقم [٢١٠٧] رقم [٢١١١] ، مسلم في البيوع : باب ثبوت خيار المجلس ، رقم [١١٦٤].

وله شواهد عديدة : من حديث حكيم بن حزام وعبد الله بن عمر بن العاص غيرهم . وانظر : نصب الرأية للزيلعي (٣-٢/٤).

فالحديث كما ترى : إسناده متصل إلى النبي ﷺ عن العدل الضابط وجميع رواته ثقاتٌ ، فعبد الله بن دينار وعمر بن دينار كلاهما ثقة ، لهذا لا يكون المتن مُعَلَّاً بهذا ، ولا يضر إبدال أحدهما بالآخر .

مع ثبوت المتن من طريق نافع ، ومن حديث غير ابن عمر ، وانظر : علوم الحديث (٩١) ، تدريب الراوي (٢٩٠/١) . =

قوله: « كانوا يفتتحون بالحمد لله ». فذهب مسلم إلى المفهوم وأخطأ^(١)، وإنما معنى الحديث : « كانوا يفتتحون بسورة يذكر فيها الحمد كما يقال قرأت البقرة ».

ثم انضم إلى هذا أمور منها أنه ثبت عن أنس « أنه سئل عن الافتتاح بالبسملة فذكر أنه لا يحفظ فيها شيئاً عن رسول الله »^(٢).

أقول^(٣): ((في قول ابن الصلاح : "فعل قوم هذه الرواية"^(٤) إشارة إلى أنه غير راضٍ عن تخطئهم مسلماً^(٥) وذلك أن المذكور في المتفق عليه عن أنس قال : « صليت مع رسول الله وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم »^(٦)، وفي رواية « أن

=^(٣) أخرجه من طريق : الوليد بن مسلم قال : حدثنا الأوزاعي : عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك ، أنه حدثه ، قال : صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان . مسلم في الصلاة ، باب حجة من قال : لا يُجهر بالبسملة ، رقم [٣٩٩].

^(٤) المراد بالقوم : الدارقطني ، فإنه السابق إلى ذلك ، فقال : إن المحفوظ عن قتادة من رواية عامة أصحابه عنه : « كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » ، قال : وهو المحفوظ عن قتادة وغيره من أصحاب أنس رضي الله عنه . وتبعه البيهقي وقال : وقد أورد الحافظ على كلام الدارقطني فقال : وفي قول الدارقطني نظر لأنه يستلزم ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى مع إمكان الجمع بينهما ، وكيف يُحكم على رواية عدم الجهر بالشذوذ وفي روايتها عن قتادة مثل شعبة . انظر : سنن الدارقطني (٣١٦/١) ، السنن الكبرى للبيهقي (٥١/٢) ، النكت لابن حجر (٥٤٥/٢-٥٤٦).

^(١) قوله : (فذهب مسلم إلى المفهوم وأخطأ) ، سقطت من ط . والعلة فيه ظن أحد رواته حين سمع قول أنس رضي الله عنه : « صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان رضي الله عنهم ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين » .

نفى البسملة ونقله بالمعنى الذي فهمه مصرحاً بما ظنه ، وقال ((لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ، في أول قراءة ولا في آخرها)) . انظر : علوم الحديث لابن الصلاح (٩٢).

^(٢) أخرجه الدارقطني في السنن وصححه (٣١٦/١) ، والحازمي في الاعتبار (٥٧) من طريق سعيد بن يزيد الأزدي أنه سأل أنساً : « أكان رسول الله ﷺ يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال : إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك » .

واستشهد به ابن الصلاح والطبري من عدم إعلال رواية مسلم ، ولم يذكرا وجه الاستدلال ولكن فهم منه : أن أنساً لم ير نفي البسملة ، وأن الذي زاد ذلك في آخر الحديث روى بالمعنى فأخطأ .

^(٣) القائل هو الطبري

^(٤) علوم الحديث (٩٢)

^(٥) وافق الطبري ابن الصلاح من عدم وجود علة في حديث مسلم ، فأخذ بظاهر النفي في حديث أنس ، وكلاهما منتقد كما سيأتي .

^(٦) أخرجه : البخاري في صفة الصلاة : ما يقوله بعد التكبير ، رقم [٧١٠] ، مسلم في الصلاة : باب حجة من قال : لا يُجهر بالبسملة ، رقم [٣٩٩].

النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر ؓ كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم [١/٨] في أول قراءة ولا في آخرها»^(١).

وروى الترمذي والنسائي وابن ماجه^(٢) عن عبد الله بن مغل^(٣) قال: «سمعت أبي وأن أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال: أي بُني مُحدث، إياك والحدث وقد صليت مع النبي ﷺ، ومع أبي بكر وعمر ومع عثمان، فلم أسمع منهم أحداً يقولها، فلا تقلها، إذا أنت صليت فقل الحمد لله رب العالمين»^(٤).

فأين العلة ولعلّ المعلّ مال إلى مذهبه، والإذعان للحق أحق من المراء^(٥).

^(١) البخاري في الأذان، باب ما يقوله عند التكبير، رقم [٧٤٣] بلفظ: «كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين». ومسلم في الصلاة: باب حُجة من قال: لا يُجهر بالبسملة، رقم [٣٩٩]. وأبو داود في الصلاة، باب من ير الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، رقم [٧٨٢]. والترمذي في الصلاة: ما جاء في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين، رقم [٢٤٦]. وقال "حسن صحيح". والنسائي في الافتتاح: باب البدء بفاتحة الكتاب قبل السورة (١٣٣/٢).

وابن ماجه في إقامة الصلاة: باب افتتاح القراءة، رقم [٨١٣]. جميعاً من طريق قتادة عن أنس بن مالك ؓ^(٢) هو محمد بن يزيد بن ماجه الربيعي بالولاء القزويني الحافظ المشهور، أبو عبد الله، مصنف كتاب السنن في الحديث؛ كان إماماً في الحديث عارفاً بعلومه وجميع ما يتعلق به، ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري للحديث. ت (٢٧٣هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢٠٨/٤)، تذكرة الحفاظ (٦٣٦/٢)^(٣) هو أبو عبد الرحمن المزني، صحابي، بايع تحت الشجرة، نزل البصرة، روى عن النبي ﷺ عدة أحاديث ومات بالبصرة سنة تسع وخمسين. أسد الغابة (٣٩٥/٣)، تقريب التهذيب (٣٨٤)^(٤) أخرجه: الترمذي في الصلاة: باب ما جاء في ترك الجهر بالبسملة، رقم [٢٤٤] عن ابن عبد الله بن مغل.

وقال حديث "حسن"

والنسائي في الصلاة: باب البداية بفاتحة الكتاب (١٣٣/٢). عن عبد الله بن مغل.

وابن ماجه في الصلاة: باب افتتاح القراءة، رقم [٨١٣]. عن عبد الله بن مغل

^(٥) وللتحقيق في هذه المسألة نقول:

إنّ حديث أنس معلول من وجوه كثيرة، خلافاً للطبيعي الذي نفى العلة فيه.

وهذه العلل لخصها السيوطي وهي:

١- تدليس التسوية من الوليد بن المسلم ٢- والكتابة

٣- جهالة الكاتب ٤- الاضطراب في لفظه

٥- الإدراج ٦- ثبوت ما يخالفه عن صحابه

٧- ومخالفته لما رواه عدد التواتر

تدريب الراوي (٢٩٤/١)، وانظر: القول في تفصيل هذه العلل في:

التمهيد (٢٢٨-٢٢٩)، نصب الراية للزيلعي (٣٢٣-٣٦٣)، التقييد والإيضاح (٩٨-١٠٢)، النكت لابن

حجر (٧٥٢-٧٧١)، فتح المغيبي (٦٣-٥٥/٢)، ظفر الأمان (٣٦٦-٣٧٠)

ولبيان علته نقول: إن هذا الحديث اختلف في ألفاظه اختلافاً كثيراً مضطرباً =

- ١- منهم من يقول: ((صليْتُ خلف الرسول ﷺ وأبي بكر، وعمر ومنهم يذكر عثمان)).
- ٢- منهم من يقتصر على أبي بكر وعمر وعثمان.
- ٣- منهم من قال: ((فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم)).
- ٤- ومنهم من قال: ((فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم)).
- ٥- ومنهم من قال: ((فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين)).
- ٦- ومنهم من يقول: ((فكانوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم)).
- ٧- ومنهم من لا يذكرها . انظر نصب الراية (١/٣٣٥ وما بعدها) ، التلخيص الحبير (١/٢٣٠-٢٣٥)
 الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (١/١٣٧-١٣٧)
- وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢/٢٣٠): وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد، ومما يدلُّ أنَّ أنساً لم يروِ نفي البسمة وإن زاد ذلك في آخر الحديث وروى بالمعنى فأخطأ عدة أمور : منها:
- ١- ما ورد في طريق سعيد بن يزيد الأزدي الذي استدل به الطَّبَّي وسبق الكلام عليه وتخريجه.
- ولو قيل أنَّ من حفظ عنه حجة على من سأله في حال نسيانه ، فقد أُجيب عليه بأنَّهما مسألَتان : فسؤال سعيد بن يزيد عن البسمة وتركها ، وسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة . انظر : الاعتبار للحازمي (٥٧) ، فتح الباري (٢/٢٢٨) ، تدريب الراوي (١/٢٩٣).
- وسعيد بن يزيد الأزدي: ويُقال الطاحي أبو مسلمة البصري القصير ، وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد والعجلي. تهذيب التهذيب (٤/١٠٠) ، تقريب التهذيب (١٢٧).
- ٢- ما قاله الشافعي في الأم (١/١٠٧-١٠٨) ونقله عنه الترمذي في جامع (١/١٣٥) من أنَّ المعنى أنَّهم يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يُقرأ بعدها ، لا أنَّهم يتركون البسمة أصلاً.
- ويتأيد قوله: ما رواه البخاري في فضائل القرآن ، باب مد القرآن رقم [٥٠٤٥] ، بحديث قتادة ، قال سئل أنس كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ قال: «كانت مداً، ثم قرأ: [بسم الله الرحمن الرحيم]»
- والحاصل: فطريق الجمع بين هذه الروايات ممكن بحمل نفي القراءة على نفي السماع ، ونفي السماع على نفي الجهر، فبان أنَّ كل ألفاظه ترجع إلى معنى واحد يصدق بعضها بعضاً.
- وعند ذلك يُجاب على قول أنس : لا أحفظ بأنَّ المُثَبَّت مُقَدَّم على النافي ، خصوصاً وقد تضمن النفي عدم استحضار أنس لأهمَّ شيء يستحضره ، وإمكانه نسيانه حين سؤال أبي سلمة له وتذكره بعد ، فإنه ثبت أنَّ قتادة أيضاً سأله أيقراً الرجل في الصلاة بسم الله ؟ فقال : «صليْتُ وراء رسول الله ﷺ وأبي بكر، وعمر فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم».
- انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧٥١)، فتح الباري (٢/٢٢٨) ، بلوغ المرام (١/٣٣٣) مع سبل السلام ، فتح المغيِّث (٢/٦٠-٦١).
- ومن ثمَّ اختلفت مذاهب العلماء في البسمة: فذهب المالكية إلى عدم قراءتها أخذاً بظاهر النفي في الرواية المتفق عليها، وقال الحنفية: ((يُسَنُّ قراءة البسمة))، وقال الشافعي وأحمد ((فرض لأنَّها عندهما آية من سورة الفاتحة، وقراءة الفاتحة ركن في الصلاة)).
- وخالف الطَّبَّي مذهبه الشافعي : مستدلاً بظاهر النفي في روايات حديث مسلم وسبق الكلام عليه ، وبحديث عبد الله بن مُغفل : الذي جاء عند النسائي فقط وليس كما قال الطَّبَّي عند الترمذي وابن ماجه =

واعلم أنَّه قد يُطلق اسم العلة على غير ما قدّمناه، كالكذب والغفلة وسوء الحفظ، ونحوها^(١).
وسمى الترمذي النسخ علة^(٢)، وأطلق بعضهم^(٣) اسم العلة على م خالفة لا تقدح كإرسال ما
وصله الثقة الضابط ، حتى قال ((من الصحيح ما هو صحيح معلل ، كما قال آخر : من
الصحيح ما هو صحيح شاذ^(٤)))^(٥) والله أعلم .

=بل وجدناه عند الترمذي وابن ماجه عن ابن عبد الله بن مُغفل ، وأيضاً في جامع الأصول (٢٣٦/٥) حيث قال
ابن عبد الله بن مُغفل مجهول.

واسمه يزيد : كذا وقع في مسند أبي حنيفة (٣١٦-٣١٧) وتقريب التهذيب (٣٢٥) وقال في تهذيب التهذيب
أيضاً (٢٦٢/٤) : ابن عبد الله بن مُغفل عن أبيه في ترك الجهر بالبسملة : قيل : اسمه يزيد وأيضاً في الدراية
لابن حجر (١٣٦/١). فالحديث ضعيف كما ترى لا يشهد للطبيي.
فنفي الطبيي العلة في حديث مسلم أخذاً بظاهر النفي فيه ، وفي الروايات الأخرى، وقد ثبت فيما سبق بأنه حديث
مُعل بما لا يدع مجالاً للشك.

وما أحسن تصرف ابن حجر عندما نفى العلة عن حديث مسلم ، ولكن بعد المقارنة بين الروايات المتعارضة
والتوفيق بينها.

فيقول في بلوغ المرام (١٧٢/١): ((وفي رواية لأحمد والنسائي وابن خزيمة : « لا يجهرن بسم الله الرحمن
الرحيم »، وفي أخرى لابن خزيمة « كانوا يسرون »، فبين انتفاء العلة عن رواية مسلم لإمكان الجمع بينها وبين ما
خالفها .

وقال في النكت (٥٥٠/٢) : اسم العلة : إذا أطلق على حديث لا يلزم أن يُسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً إذ
المعلول ما علته قاذحة خفية ، والعلة أعم من أن تكون قاذحة أو غير قاذحة . ولهذا قال الحاكم : ((إنما يُعل
الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل)) .

وهذا الحازمي يوافق الطبيي من أن حديث مسلم لا علة له ، لكنه نظر بعين الاعتبار للأقوال الأخرى فقال : ((
وأما أحاديث الإخفات فهي أمتن ، غير أن هناك دقيقة ، وذلك أن أحاديث الجهر وإن كانت مأثورة عن نفر من
الصحابة غير أن أكثرها لم يسلم من غوائل الجرح ، والاعتماد في الباب على رواية أنس لأنها أصح وأشهر ، ثم
الرواية عن أنس اختلقت من وجوه كلها صحيحة ، إلى أن قال : والصواب أن يقال هذا أمر متسع والقول
بالحصر فيه مُمتنع وكل من ذهب فيه إلى رواية فهو مصيب متمسك بالسنة والله أعلم)) اهـ . الاعتبار في
الناسخ والمنسوخ (٥٧-٨٦) . وهذا تحقيق مفيد وموفق من الحازمي .

^(١) لذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ، ونحو ذلك من أنواع الجرح .
علوم الحديث (٨٩)، انظر التمهيد (٥/١).

مثال ذلك : حديث البراء بن عازب ، قال : « رأيت رسول الله ﷺ حين افتتح الصلاة ، ثم لم يرفعهما حتى
انصرف » . فقد أعله الإمام أحمد بأن فيه ابن أبي ليلى وهو سيء الحفظ . انظر : العلل ومعرفة الرجال للإمام
أحمد (١١٦/١) . وأعل أبو حاتم حديث ابن عمر الذي يرويه سعيد بن راشد بن عطاء عن ابن عمر عن النبي
ﷺ : « من أذن فهو يقيم » . قال أبو حاتم : هذا حديث مُنكَرٌ ، وسعيدٌ ضعيفٌ الحديث ، وقال مرةً : متروكٌ
الحديث . علل الحديث لابن أبي حاتم (٣٣٦/١) . لذا صرح الحاكم بامتناع الإعلال بالجرح ونحوه ، فإن حديث
المجروح ساقطٌ، وإنما يُعل الحديث بما ليس للجرح فيه مدخل . معرفة علوم الحديث (١١٢) =

المُدَّلَّس:

ما أُخفي عيِّه^(١).

وهو قسمان: أحدهما: ما يَقَع في الإسناد^(٢): وهو أن يروي عن لقيه أو عاصره^(٣) مالم يسمعه منه مؤمهاً أنه سمعه منه.

=^(٢) فإن أراد أنه علة في العمل بالحديث فصحيح، أو في صحته فلا، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة، فتح المغيـث (٦٦/٢). وقال ابن رجب في شرح العـل (٤/١ - ٨): ((فإنما بيّن ما قد يُستدل به للنسخ، لا أنه بيّن ضعف إسنادهما)) . وانظر: علل الترمذي التي بآخر جامع (٤٣٣/٩).

وقال ابن دقيق العيد في الاقتراح: (١٨٦): ((إن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء)) . لأن المحدثين يردون الحديث بكل علة سواء أكانت قاذحة أم غير قاذحة. أما العلل التي تجري على أصول الفقهاء فهي العلل القاذحة . النكت لابن حجر (٢٣٥/١).

^(٣) كأبي يعلى الخليلي صاحب كتاب: "الإرشاد"

^(٤) وهو إذا ما تفرد به ثقة من غير مخالفة. انظر المستدرك للحاكم (١٠٨/١).

^(٥) انظر: الإرشاد لأبي يعلى (٨)

^(١) [عيِّه] كذا وقع في جميع النسخ. وليس كما قال اللكنوي في "ظفر الأمانى" شرح مختصر الجرجاني (٣٧٤) : ((عينه] كذا فسر به الطيبي في "خلاصته" وتبعه المصنّف ولا يخفى وهنه ، لأنّه يقتضي أن يكون المُدَّلَّس وصفاً للراوي الذي أخفاه المُدَّلَّس وليس كذلك فإنه إما وصف لإسناد الحديث أو للحديث ...)) . وهذا التعريف: اختص به الطيبي شاملاً المُدَّلَّس والمرسل الخفي.

^(٢) هذا ما يُسمّى تدليس الإسقاط اكتفى بذكره ابن الصلاح عن باقي أضرب تدليس الإسناد ، ولعل مراده في ذلك أنه أكثر أنواع الحديث انتشاراً، والضرب الثاني تدليس القطع، ثم التسوية ثم العطف. علوم الحديث (٧٣).

^(٣) واقتصر النووي على المعاصرة : انظر: تدريب الراوي (٢٥١/١)، وقيد ابن حجر التدليس بقسم اللقاء وجعل المعاصرة إرسالاً خفياً ، لأن الحفاظ أطلقوا على رواية المخضرمين مثل قيس بن أبي حازم وأبي عثمان النهدي وغيرهما عن النبي ﷺ من قبيل المرسل ، لا من قبيل التدليس . النكت لابن حجر (٤٠٠-٤٠٨) ، طبقات المدلسين لابن حجر (١١) .

وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤٩٣/٥) والفرق بينه وبين الإرسال هو أن الإرسال روايته عن لم يسمع منه، ولما كان في هذا أنه قد سمع ، كانت روايته عنه بما لم يسمع منه ، كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء ، فلذلك سُمي تدليساً . وقال الخطيب مؤيداً ابن القطان : ((هو تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلّسه عنه بروايته إياه، على وجه أنه سمعه منه، ويعدل عن البيان لذلك)) . انظر: الكفاية (٥١٠)

ورجح ابن حجر : هذا الحد لأنه المشهور بين أهل الحديث ، لكنه خالف شيخه العراقي في ارتضائه حد ابن الصلاح. انظر: التقييد والإيضاح (٩٨) ، النكت لابن حجر (٦١٥/٢)، فتح المغيـث (٣١٤/١).

و الراجح: إن ذكره بالصيغة الموهمة عن لقيه فهو تدليس، أو عن أدركه و لم يلقه فهو المرسل الخفي، أو عن لم يدركه فهو مطلق الإرسال . جامع التحصيل (١١٠) ، النكت لابن حجر (٤٠٠-٤٠٨) ، طبقات المدلسين لابن حجر (١١) .

ومن شأن من هو كذلك أن لا يقول حدثنا ولا أخبرنا وما أشبهها حتى يكون مُدَلِّساً ، بل يقول : قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك ، ثم قد يكون بينهما واحد فأكثر .

قال الخطيب: ((رُبَّما لم يُسقط المُدَلِّسُ شيخه ، لكن يسقط من بعده رجلاً ضعيفاً ، أو صغير السن ، يُحسِّن الحديث بذلك ، وكان الأعمش والثوري وغيرهما ^(١) يفعلون هذا النوع)) ^(٢) .

والثاني: ما يقع في الشيوخ وهو أن يروي عن شيخ حديث سمعه ، [١٩/١] فيُسميه أو يُكنيه أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف .

أما القسم الأول فمكروه جداً ذمَّ العلماء ^(٣) ، وكان شعبة من أشدهم ذمّاً ^(٤) له ، ثم اختلفوا في قبول رواية من عُرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفُقهاء مجروحاً ^(٥) بذلك وقالوا: لا نقبل روايته بين السماع أو لم يُبيِّن ^(٦) .

والصحيح التفصيل ، فما رواه بلفظ مُحتمَل لم يُبيِّن فيه السماع فحكمه حكم المرسل وأنواعه ، وما رواه بلفظ مُبيِّن للاتصال كسمعتُ وأخبرنا وحدثنا وأشباهاها فهو مقبول مُحْتَج به ^(٧) .

وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير ^(٨) جداً ، كقتادة ^(٩) والأعمش والسفيانين ^(١٠) وهُشيم ^(١١) وغيرهم .

^(١) كبقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي ، قال ابن حجر : صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، توفي سنة (١٩٧هـ) . تقريب التهذيب (١/١٠٥) ، الجرح والتعديل (٢/٤٣٤) .

^(٢) الكفاية (٥١٨)

^(٣) علوم الحديث (٧٤)

^(٤) جامع التحصيل للعلاني (١١٩)

^(٥) في (أ) مخروجا

^(٦) أي التدليس بعمومه ، حتى قال : ((التدليس أخو الكذب ، وقال : إنه أشد من الزنا ...)) . انظر : الكامل لابن عدي (١/٤٧) ، الكفاية (٥٠٨) ، التمهيد (١/١٦) ، وقال ابن الصلاح في علوم الحديث (٧٤) : وهذا منه إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه .

^(٧) الكفاية (٥١٠) ، النكت لابن حجر (٢/٦١٥) ، تدريب الراوي (١/٢٥٧)

^(٨) قال السيوطي في تدريب الراوي (١/٢٥٨) : ((وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العنونة على طريق التصريح بالسماع لكونه على شرطه دون تلك)) . انظر : الكفاية (٥١٥-٥١٦) ، التمهيد (١/٢٨) ، النكت لابن حجر (٢/٦٢٤) ، التبيين لأسماء المدلسين : لبرهان الدين الحلبي (٣٤٨) .

^(٩) هو قتادة بن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري ، حافظ ثقة ثبت لكنه مُدَلِّس ولد أكمه ، مات سنة بضع عشرة ومائة . ميزان الاعتدال (٣/٣٨٥) ، تقريب التهذيب (٢/١٢٣) .

^(١٠) سفيان الثوري وأما الثاني فهو سفيان بن عيينة الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ، ثقة فقيه إمام حجة حافظ إلا أنه تغير بآخرة ، وكان ربما دَلَّس لكن عن الثقات مات سنة ١٩٨ هـ . ميزان الاعتدال (٢/١٧٠) ، تقريب التهذيب (١/٣١٢) =

وهذا لأنّ التدليس ليس كذباً^(١)، ثم الحكم بأنّه لا يقبل من المُدلس حتى يُبيّن أجرأه الشافعي رضي الله عنه فيمن عرفناه دلس مرة^(٢).

قال الشيخ محي الدين: ((ما كان في الصحيحين ، وغيرهما من الكتب الصحيحة من التدليس بعن محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى ^(٣). وأما القسم الثلثي: فأمره أخف وفيه تضييع للمرروي عنه وتويعير لطريق معرفة حاله ، ويختلف الحال في كراهيته بحسب الغرض الحاصل عليه، فقد يحمله كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة ^(٤)، أو أصغر من الراوي عنه ، أو كونه كثير الرواية عنه ، فلا يجب الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحد دة، وسمح ^(٥) بهذا القسم الخطيب^(٦) [١٩/ب] أبو بكر وغيره من المصنفين))^(٧).

=^(١١) هو ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية ابن أبي حازم الواسطي ، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، مات سنة ١٨٣ هـ . ميزان الاعتدال (٣٠٦/٤)، تقريب التهذيب (٣٢٠/٢) طبقات المدلسين (٧٣).
^(١٢) وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ مُحتمَل ، لأنّ التدليس ليس بكذب حقيقة حتى يُجرَح به الراوي مطلقاً ، وإنما هو تحسين للإسناد متضمن للخداع فإذا رواه بلفظ دال على الاتصال زال ذلك الخداع والمفروض أنّ المُدلس ثقة ولا يتصور منه أن يكذب . التمهيد (١٣/١) ، جامع التحصيل (١١٢)، بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٤٣٥/٢)، المجموع للنووي (١٥٩-١٦٩) ، شرح مسلم (٣٣/١) ، النكت لابن حجر (٦٢٥/٢)
^(١٣) الرسالة (٣٧٩) ، مناقب الشافعي (٢٧/٢) .
^(١٤) إمّا لمجيئها من وجه آخر بالتصريح ، أو لكون المُعنعِن لا يُدلس إلا عن ثقة ، أو عن بعض شيوخه ، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المُعنعِن لها . فتح المغيبي (٣٣٨/١)
وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العنونة على طريق التصريح بالسماع لكونه على شرطه دون تلك . تدريب الراوي (٢٥٨/١).

^(١٥) فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء ، وهو شر هذا القسم وهو حرام ، إلا أن يكون ثقة عند فاعله فهو أسهل، والأصح أنه ليس بجرح. تدريب الراوي (٢٥٨/١)
^(١٦) في (ز) تسمح
^(١٧) فالخطيب يروي عن الحسن بن محمد الخلال وعن الحسن بن أبي طالب وعن أبي محمد الخلال ، والجميع عبارة عن واحد. فتح المغيبي (٣٣٤/١).
^(١٨) الإرشاد (٢١١/١)

فوائد: الأولى: الفرق بين المُدلس والمرسل الخفي:

بالنظر إلى تعريف المدلس والمرسل الخفي يتضح لنا الفرق بينهما :

١- فالمدلس: يختص برواية الراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغة موهمة للسماع.

والمرسل الخفي: يختص برواية الراوي عن من لم يسمع منه، سواء لقيه أو لم يلقه.

٢- والفرق الثاني: أنّ المدلس يفارق حال المرسل بإيهامه السماع لما لم يسمعه كما قيده ابن الصلاح وليس في الإرسال إيهام سماع لعدم وجود السماع أصلاً.=

المضطرب:

هو أن^(١) تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له^(٢). وإنما نُسِمَ مضطرباً إذا تساوت الروايتان، فإن ترجحت إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح^(٣) بأن يكون راويهما أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك، فالحكم للراجح ولا يكون حينئذ مضطرباً. والاضطراب قد يقع في السند^(٤) أو المتن^(٥)، إما من راو أو من رواية^(٦).

-
- = فلو بين المدلس أنه لم يسمع الحديث من الذي دلّسه عنه لصار الحديث مرسلًا لا مدلسًا، نبّه على ذلك النقاد المحققون كالخطيب البغدادي وابن عبد البر. انظر: الكفاية (٥١٠)، التمهيد (١٩٠-١٩١) للإيهام هو الفرق بين المدلس والمرسل الخفي عند ابن الصلاح والعراقي، فالمدلس عندهما هو أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه، أو عن عاصره لم يلقه موهمًا أنه قد لقيه وسمعه منه. أما المرسل الخفي: لم يقيد بذلك وإنما يُعرف فيه الإرسال: بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه أو عدم اللقاء. علوم الحديث (٢٨٩-٢٩٠)، التقييد والإيضاح للعراقي (٩٨).
- وانظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٤٩٣/٥)، النكت لابن الصلاح (٦١٤-٦١٥)، فتح المغيبي (٣١٤/١-٣١٥). وللتوسع انظر: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس للكاتب الشريف حاتم بن عارف العوني (٣٤ وما بعدها) الثانية: المرسلون مطلقاً على خمس مراتب بيّنها العلائي وابن حجر ونقل عنهما السخاوي:
- ١- من لم يوصف بذلك إلا نادراً كجحيى بن سعيد الأنصاري.
 - ٢- من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.
 - ٣- من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي.
 - ٤- من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد.
 - ٥- من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة. جامع التحصيل (١٣٠)، طبقات المدلسين (٧-٨)، فتح المغيبي (٧٥-٨٠).
- (١) قوله (أن) سقطت من الأصل
- (٢) فتح المغيبي (٨٠/١)، وأصل كلمة (اضطراب): ضرب: والموج يضطرب أي يضرب بعضه بعضاً. انظر: معجم مقاييس اللغة (٣٩٧/٣)، لسان العرب (٣٥/٨)، وحكمه: موجب لضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط. علوم الحديث (٩٤)، الاقتراح لابن دقيق العيد (٢١٩) التقييد والإيضاح (١٢٤)
- (٣) ووجوه الترجيح كثيرة لا تتحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، ولا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق. النكت لابن حجر (٥٥٦/٢).
- (٤) قال ابن حجر: الاختلاف الذي يقع في السند يتنوع أنواعاً: =

١- تعارض الوصل والإرسال ٢- تعارض الوقف والرفع ٣ - تعارض الاتصال والانقطاع ٤- أن يروي الحديث قوم مثلاً : عن رجل عن تابعي عن صحابي ، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي عن صحابي ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي عينه . ٥- زيادة رجل في أحد الإسنادين ٦- الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف ، أما إذا كان ثقة يحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرباً ، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة . النكت لابن حجر (٥٥٦/٢).

والاضطراب حيث وقع في السند أو المتن موجب للضعف ، لإشعاره بعدم ضبط رواته ويُعتبر علة في الحديث . فتح المغيث (٨٠/١)
(٥) ويرى ابن القطان أنَّ الاضطراب في السند ليس بعلة ، إذا كان من يروي عنه الحديث ثقة . أما الاضطراب في المتن فهو الذي يؤثر قدحاً في الحديث عنده . انظر : بيان الوهم والإيهام (٣٧٥/٣)
وقد أكثر الدارقطني في (كتاب العلل) والحافظ ابن حجر في كتابه (المقترَّب في بيان المضطرب) بذكر الأحاديث المضطربة.

وقد سبق ذكر أمثلة عن الاضطراب في السند عندما تكلمنا عن تعارض الوصل والإرسال ، ومثاله « لا نكاح إلا بولي » . أما الاضطراب في المتن : فمثاله : ما ذكر في نوع المعال عند التكلم عن حديث « ترك قراءة البسمة في الصلاة » وارتفع اضطرابه به عند من رجح.

وللتوسع انظر : نظرات جديدة في علوم الحديث للملياري (٢٢٨ وما بعدها).

(٦) في (ن) رواية.

المقلوب:

وهو نحو حديث مشهور عن سالم^(١)، وجُعِلَ عن نافع ليصير ذلك غريباً مرغوباً فيه^(٢). وكذلك ما روينا أنَّ البخاري قَدِمَ بغداد فاجتمع قوم من أصحاب الحديث وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدھا ، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر ، وإسناد هذا المتن لمتن آخر ، ثم حضروا مجلسه وألقوها^(٣) عليه فلما فرغوا من إلقائها التفت إليهم فردَّ كل متن إلى إسناده ، وكل إسناد إلى متنه فأذعنوا له بالفضل^(٤).

(١) هو ابن عبد الله بن عمر ، كان أشبه ولد أبيه به ، أبو عمر ، أحد الفقهاء السبعة ، كان ثبناً عابداً فاضلاً ، مات سنة ست ومائة . أعلام النبلاء (٤/٤٥٩) ، تهذيب التهذيب (٣/٤٣٧) ، تقريب التهذيب (٢٧٠) .
(٢) هذا تعريفُ بالمثال : وحقيقته : إبدال رواية من يُعرف برواية غيره ، عمداً أو سهواً . انظر : النكت (٢/٦٣٩) ، فتح المغيـث (٢/١٣٣٣)

(٣) في (ن) ألقوه

(٤) انظر هذه الحكاية مسندة في تاريخ بغداد (٢/٢٠) . وما العجب من معرفة البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث لا تساع معرفته وإنما يتعجب في هذا لكونه حفظ موالاة الحديث على الخطأ من مرة واحدة . النكت لابن حجر (٢/٦٤٤) . وقد يقع القلب في السند ، وقد يقع في المتن : أما القلب في الإسناد فإنه يقع على وجهين : الأول : أنَّ يُقدِّم الراوي ويُؤخِّر في اسم أحد الرواة ، واسم أبيه مثل أن يكون الأصل (عبد الله بن دينار) فيقول الراوي (دينارين عبد الله) .

ومثاله ما ذكر في نوع المعلل : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » وهم فيه يعلو بن عُبيد وهو مُعل بعلة القلب في السند . وهو حديث ضعيف لاختلال ضبط الراوي .

الثاني : أن يكون الحديث معروفاً عن راوٍ من الرواة ، أو معروفاً بإسناد من الأسانيد فيعمد أحد الوضعاء إلى هذا الراوي الذي اشتهر الحديث عنه ، فيغيِّره براوٍ آخر ، كأن يكون الحديث مشهوراً عن سالم بن عبد الله فيجعله الوضع عن نافع . وهو ما يُسمَّى بسرقة الحديث ، وهذا صنيع محرم يقدح في عدالة صاحبه . وأما القلب في المتن تحقيقه أن يُعطي أحد الشئيين ما اشتهر للآخر ، وهو الذي يكون على وجه فيقلب بعض لفظه على الراوي فيغيِّر م عنام .

وأمثله في المتن قليلة ، كحديث «حتى لا تعلم شماله ما تتفق يمينه» كما في الصحيحين فإنه جاء مقلوباً بلفظ " حتى لا تعلم يمينه ما تتفق شماله » عند مسلم .

الرواية المقلوبة : عند مسلم في الزكاة : باب فضل إخفاء الصدقة ، رقم [١٠٣١] ، من حديث أبي هريرة ؓ ، وقد أخرج ه على وجهه : البخاري في الآذان ، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ، رقم [٦٦٠] . قال ابن حجر : ((وليس الوهم فيه ممن دون مسلم ولا منه ، بل هو من شيخه زهير بن حرب ، أو من شيخ شيخه وهو يحيى القطان....)) فتح الباري (٢/١٩٠) .

وقال القاضي عياض : ((يشبه أن يكون الوهم فيه ممن دون مسلم لا من مسلم)) . إكمال المعلم (٣/١٦٧) . وانظر : فتح المغيـث (٢/١٣٤-١٤٧) ، تدريب الراوي (١/٣٧٧)

فوائد : الأولى : قد يقع القلب و يُراد به الإغراب فيكون كالوضع ، وقد يُفعل اختصاراً لحفظ الحديث ، كقصة البخاري ، أو لقبوله التلقين . =

الموضوع^(١):

وهو المختلق

اعلم أنَّ الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام^(٢):

١ يجب تصديقه: وهو ما نصّ الأئمة على صحته.

٢ وقسم يجب تكذيبه: وهو ما نصوا على وضعه.

٣ وقسم يجب التوقف فيه: لاحتماله الصدق والكذب كسائر الأخبار ، فإنه لا يجوز أن يكون كله كذباً لأنَّ العادة تمنع في الأخبار الكثيرة أن تكون كلها كذباً مع كثرة رواتها واختلافهم ، ولا أن تكون كلها صدقاً لأنَّ النبي ﷺ [٢٠/أ] قال: « سَيَكْذِبُ عَلَيَّ بَعْدِي »^(٣) ولأنَّ الأئمة كذبوا جماعة من الرواة ، وحذفوا أحاديث كثيرة علموا كذبها ، فلم يعملوا بها . فلا تحل رواية الموضوع لأحدٍ علِمَ حاله في أي معنى كان إلا إن كان مقروناً ببيان وضعه ، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة ، التي يُحتمل صدقها في الباطن ، حيث جاز روايتها في الترغيب على ما مرَّ^(٤).

وإنما يُعرف كون الحديث موضوعاً: بإقرار واضعه^(٥)، أو ما يُنزَل منزلة إقراره.

ويُفهم الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي^(٦)، فقد وُضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركائز ألفاظها ومعانيها^(٧).

=الثانية: قد يقع القلب غلطاً لا قصداً، كما يقع الوضع كذلك، وقد مثَّله ابن الصلاح بحديث أنس ؓ « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ». البخاري في الأذان ، باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة ، **رقم [٦١١]**، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب متى يقوم الناس للصلاة رقم [٦٠٤]. والحديث عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه وليس عن ثابت عن أنس. انظر : في علوم الحديث (١٠٢)، تدريب الراوي (٢٤١/١) الثالثة: شر الضعيف: الموضوع ثم المتروك ثم المُدرج ثم المقلوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم المعلل ، ثم المضطرب. وما ضُعف لعدم اتصاله فشُرّه : المُعضل ، ثم المُرتقع ، ثم المُدلس ، ثم المُرسَل. انظر: تدريب الراوي (٣٤٣/١) ، ونظرات جديدة في علوم الحديث للمليباري (٢١١)

(١) الموضوع: اسم مفعول من وُضِع ، ومنه الحديث الموضوع ، فيطلق عليه الحديث المُنحط أو المُسقط أو المُختلق. انظر : مقاييس اللغة (١١٧/٦) ، والمحكم لابن سيده (٢١٢/٢). ومن الجدير بالذكر أنَّ الحديث الموضوع ليس هو بحديث، لكنهم سموه حديثاً بالنسبة لزعم واضعه. انظر فتح المغيبي (٨٤/٢)

(٢) سقطت من (ط)

(٣) لم أجد له تخريجاً بهذا اللفظ . قال في تذكرة المحتاج لابن الملقن (٤٨/١) ، وفي كشف الخفاء للعجلوني (٤٥٦/١): ((لم أره كذلك)). وانظر: الموضوعات للصاغاني (٢٤ / ١)

(٤) أي عند الكلام عن الحديث الضعيف

(٥) إقرار الراوي بالوضع كاف في رده ، لكنه ليس بقاطع في كونه موضوعاً لجواز أن يُكذب في هذا الإقرار بعينه. الاقتراح (٢٣٤). وهذا كله مع التجرد أما إذا انضم إلى ذلك قرائن تقتضي صدقه لاطعناً به ، لا سيما إذا كان إخباره لنا بذلك بعد توبته. النكت (٦١٧/٢). =

قال ابن الصلاح: ((ولقد أكثر الذي جَمَعَ في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين ، فأودِعَ فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه ، وإنما حقُّه أن يُذكرَ في مُطْلَقِ الأحاديث الضعيفة))^(١).

قال الشيخ محي الدين: ((وهذا المذكور هو أبو الفرج ابن الجوزي))^(٢).

والواضعون للحديث أصنافٌ: وأعظمهم ضرراً قوم منتسبون إلى الزهد ، وضَعُوا الحديث احتساباً لزعمهم الباطل ، فيقبل الناس موضوعاتهم ثقةً بهم وركوناً إليهم ، ووضعت الزنادقة^(٣) أيضاً جُملاً ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ، ومحو عارها والحمد لله ، وقد ذهبت اللئامية^(٤) والطائفة المبتدعة إلى جواز وضع الحديث في الترغيب والترهيب ، وهو خلاف إجماع المسلمين الذي يعتد بهم في الإجماع. ثم إنَّ الواضع ربما صنع كلاماً [٢٠/ب] من عند نفسه فرواه مُسنداً ، وربما أخذ كلاماً من بعض الحكماء فرواه عن رسول الله ﷺ وربما غلط الإنسان فوقع في شبه الوضع من غير تعمد ، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد^(٥) في حديث « من كثرت صلاته في الليل حسنَ وجهه بالنهار »^(٦) قيل كان شيخ يحدث في جماعة فدخل رجلٌ حسن الوجه ، فقال الشيخ في أثناء حديثه: ((من كثرت صلاته بالليل إلخ)) ، فوقع لثابت بن موسى أنه من الحديث فرواه ، ورويناه^(٧) عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم^(٨) أنه قيل له من أين لك عن عكرمة^(٩) عن

=^(٦) والراجع كما قال ابن حجر في النكت (٦١٨/٢): الثاني لأنه هو الغالب وأما الأول فنادر .

^(٧) قال ابن حجر : إنَّ ركافة اللفظ لا تدل على الوضع ، حيث جُوزت الرواية بالمعنى لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بتغيير فصيح ، ثم إنَّ صرَّح الراوي بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب. النكت (٦٢٠/٢).

^(٨) علوم الحديث (٨٩).

^(٩) الإرشاد (٢٩٧/١). وابن الجوزي هو عبد الرحمن بن علي بن بكر ، البغدادي الحنبلي ، الإمام ، الحافظ المفسر ، عالم العراق وواعظ الآفاق ، توفي (٥٩٧هـ). أعلام النبلاء (٣٦٥/٢١) ، الأعلام للزركلي (٣١٦/٣).

^(٣) جمع زنديق وهو من الثنوية أو القائل بالنور والظلمة ، أو من لا يؤمن بالآخرة ، أو من يُبطن الكفر ويظهر الإيمان ، أو هو معرب " زن دين " أي دين المرأة . لسان العرب (١٤٧/١٠) ، القاموس المحيط (٢٤٢/٣): مادة زنق ، وقال في فتح الباري (٢٧١/١٢): الزنديق من يبطن الكفر ويظهر الإسلام .

^(٤) هذه طائفة منسوبة إلى محمد بن كزّام القائل : بأنَّ معبوده مستقرٌّ على العرش وأَنَّهُ جوهر . تعالى الله عن ذلك . القاموس المحيط (١٧٠/٤) ، وانظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (٢٠٢) ، المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى (٣٦١).

^(٥) ابن عبد الرحمن بن سلمة الضبي أبو يزيد الكوفي الضرير العابد ، ضعيف الحديث ، مات (٢٢٩هـ). الضعفاء للعقيلي (١٩٣) ، تهذيب الكمال (٣٧٧) ، تقريب التهذيب (١٦٥)

^(٦) رواه ابن ماجه: كتاب إقامة صلاة السنة فيها: باب ما جاء في قيام الليل: رقم [١٣٣٣] ، كما رواه الحاكم في المدخل (١٠٦) ، والخطيب البغدادي في تاريخه (٣٤١/١). وابن أبي حاتم في العلل (٧٤/١) وقال إنَّه موضوع ، وحزم ابن حبان في المجروحين (٢٠٧/١): أنَّه من نوع المدرج ، وكذا ابن حجر في النكت (٨٣٥/٢). وهو الراجح لأنَّ قاعدة الإدراج تنطبق عليه .

^(٧) رواه الحاكم في المدخل (٩١) ، وابن الجوزي في الموضوعات (٤١/١) . =

ابن عباس في فضائل القرآن سورة (١) فقال: ((إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن ،
وانشغلوا به وبفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق (٢) فوضعتُ هذه الأحايث حسبة)).

وهكذا حال الحديث الطويل (٣) الذي يُروى عن أبي بن كعب (٤) عن النبي ﷺ في فضل القرآن سورة
فسورة، بحث باحث (٥) عن مخرجه حتى، انتهت، إلى، من اعترف بأنه وجماعة وضعوه ، وإن أثر
الوضع بين عليه، ولقد أخطأ الواحدي (٦) المُفسر وغيره من المفسرين (٧) في إيداعه تفاسيرهم.
وروى مسلم في صحيحه (٨) بإسناده عن الأعمش عن أبي إسحاق قال : لما أحدثوا تلك الأشياء
بعد علي رضي الله عنه، قال رجل من أصحاب علي عليه السلام : « قاتلهم الله أي علم أفسدوا » .
قال الشيخ محي الدين رحمه الله: ((أشار بذلك إلى ما أدخله الشيعة في علم علي وحديثه [٢١/أ]،
وتقولوا عليه من الأباطيل وأضافوا إليه من الروايات المفتعلة والأقاويل المختلفة ، وخطوها
صححة عن فاسدة)) (٩).

= (٨) نوح بن أبي مريم ، أبو عصمة المروزي ، القرشي مولا هم مشهور بكنيته ، ويُعرف بالجامع ، لجمعه العلوم ، لكن
كذبه في الحديث ، وقال ابن المبارك : كان يضع ، مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين . الضعفاء للعقيلي (١٤٢٩) ،
تقريب التهذيب (٦٥٨).

(٩) مولى عبد الله بن عباس ، أبو عبد الله أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير ، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر
ولا تثبت عنه بدعة، مات سنة (١٠٤هـ). تقريب التهذيب (٣٩٧/١)، الكامل في الضعفاء (٢٦٦/٥).
(١) جامع الأصول (١٣٧/١)، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري لمؤلفه
الزليعي (٣٤٣/٤).

(٢) ابن يسار أبو بكر المطلبي المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يُدلس . مات سنة خمسين ومائة. تهذيب
سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٤٤/٣)، تقريب التهذيب (٥٤٦).
(٣) الموضوعات (٢٣٩/١)، اللآلئ المصنوعة (٢٢٦/١) .

(٤) الصحابي الجليل أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري الخزرجي ، أبو المنذر سيد القراء ، توفي سنة تسع
عشرة، روى له الجماعة . تجريد أسماء الصحابة للذهبي (٨/١)، الإصابة (١٩/١).
(٥) في الأصل (بعث باعث)

(٦) هو أبو الحسن بن حسن بن أحمد بن علي الواحدي ، عالم بالأدب ، وهو إمام علماء التأويل ، وهو صاحب
التفسير الثلاثة البسيط والوسيط والوجيز ، وكان شافعي المذهب مات بنيسابور سنة (٤٦٨هـ). سير أعلام
النبلاء (٣٣٩/١٨)، البداية والنهاية (١١٤/١٢)، وفيات الأعيان (٣٠٣/٣).

(٧) كالثعلبي أحمد بن محمد بن إبراهيم ، أبو إسحاق النيسابوري، له تصانيف مشهورة ، مات سنة ٤٢٧هـ.
اللباب (٢٣٨/١)، البداية والنهاية (٤٠/١٢). قال السيوطي : وَهَذَا الْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ الَّذِي رُوِيَ عَنْ أَبِي فِي
فَضَائِلِ الْقُرْآنِ سُورَةُ سُورَةٍ، وَقَدْ نَبَهَ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ وَحِفَاظُهُ وَنَقَادُهُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا عَ لَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، وَعَابُوا عَلَى مَنْ
أوردَهُ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ فِي تَفْسِيرِهِمْ، انْتَهَى . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : لَكِنْ حَدِيثُ هَذِهِ السُّورَةِ رَوَاهُ الْوَاحِدِيُّ فِي
تَفْسِيرِهِ الْأَوْسَطِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ . الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي اوي
للمناوي (٤٥٤/١). وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢٠٤/٣)، اللآلئ المصنوعة للسيوطي (٢٥٨/٢)، الفوائد
المجموعة للشوكاني (١٨٥).

(٨) في مقدمة صحيحه (١٤/١) =

قال ابن الأثير في الجامع^(١): ((ومن الواضعين جماعة وضعوا الحديث تقريباً إلى الملوك مثل غياث بن إبراهيم^(٢) ، دخل على المهدي بن المنصور^(٣) وكان يُعجبه الحمائم الطيارة الواردة من الأماكن البعيدة ، فروى حديثاً عن النبي ﷺ أنه قال: « لا سرق إلا في خُفٍّ أو حافرٍ أو نصلٍ أو جناحٍ »^(٤). قال: فأمر له بعشرة آلاف دينار أو درهم ، فلما خرج قال المهدي : أشهد أن قفاه قفا كذاب على رسول الله، ما قال رسول الله (جناح) ولكن هذا أراد أن يتقارب إلينا)). ومنهم قوم من السُّؤال والمكذِّبين يقفون^(٥) في الأسواق والمساجد فيضعون على رسول الله ﷺ أحاديث بأسانيد قد حفظوها فيذكرون الموضوعات بتلك الأسانيد .

قال جعفر بن محمد الطياليسي^(٦): ((صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة^(٧))، فقام بين أيديه ما قاصي فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال لا إله إلا الله يخلق من كلمة منها طائرٌ منقاره من ذهب وريشه من مرجان » ، وأخذ في قصة من عشرين ورقة ، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى بن معين ويحيى ينظر إلى أحمد ، فقال : أنت حدثته بهذا فقال والله ما سمعتُ إلا هذه الساعة قال : فسكتا جميعاً حتى فرغ ، فقال يحيى بيده أن تعال ف جاء فقال له يحيى من حدثك بهذا؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، فقال: أنا ابن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ فإن كان ولا بُدَّ من الكذب فعلى غيرنا ، فقال له: أنت يحيى بن معين ؟ قال : نعم : قال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ، وما علمت إلا هذه الساعة ، فقال له يحيى : وكيف علمت أني أحمق؟ قال : كأنه ليس في الدنيا

=^(٩) شرح النووي على مسلم (٨٣/١)

^(١) جامع الأصول (١٣٧/١)

^(٢) النخعي الكوفي ، أبو عبد الرحمن ، قال البخاري : تركوه ، واتهم بوضع الحديث . الضعفاء الصغير للبخاري (٩٣)، ميزان الاعتدال (٣٣٧/٣)

والحديث " لا سبق إلا في نصل أو خُفٍّ أو حافر : رواه أحمد في المسند (٤٧٤/٤) ، وأبو داود في الجهاد ، باب في سبق ، رقم [٢٥٧٤] . والترمذي في الجهاد ، باب ما جاء في الرهان والسبق ، رقم [١٧٠٠] وقال حديث حسن، والنسائي في الخيل باب سبق (٢٢٦/٦)، وابن ماجه في الجهاد ، باب سبق والرهان ، رقم [٢٨٧٨] ^(٣) أحمد بن عبد الله المنصور العباسي، أبو عبد الله، المهدي بالله ، من خلفاء الدولة العباسية في العراق ، كان محمود العهد و السيرة، محبباً إلى الرعية، وهو الذي بنى جامع الرصافة ، توفي (١٦٨هـ). انظر: تاريخ بغداد (٣٩١)، الأعلام للزركلي (٢٢١/٦)

^(٤) أسنده ابن حبان في المجروحين (٦٦/١) ، الحاكم في المدخل (٩٠) .

^(٥) في (الأصل) و(ط) والمكذِّبين يفتنون

^(٦) هو جعفر بن محمد بن أبي عثمان أبو الفضل الطياليسي البغدادي ، كان مشهوراً بالحفظ والإتقان والصدق مات سنة (٢٨٢هـ) . تذكرة الحفاظ (٢٦٢/٢)

^(٧) الرصافة : بضم أوله، وهو اسم جامع بناه الخليفة المهدي في الجانب الشرقي من بغداد الذي انتهى من بنائه سنة (٩٥١هـ). انظر: تاريخ بغداد (٨٢/١) ، معجم البلدان (٤٦/٣).

يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما ، كتبتُ عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا ، قال :
فوضع أحمد كُمة على وجهه وقال د عه يقوم فقام كالمستهزئ بهما . فهؤلاء الطوائف كذبة على
رسول الله ﷺ ومن يجري مجراهم^(١).

وقال الشيخ الحسن بن محمد الصَّغاني^(٢) في كتاب " الدرّ الملتقط في تبیین الغلط"^(٣) :
((قد وقع في كتاب " الشهاب " للقضاعي^(٤) كثير من الأحاديث الموضوعية مما هو ظاهر فمن
ذلك^(٥) :

* «الصُّبْحَةُ^(٦) تمنع الرزق»^(٧).

-
- (١) أخرجه في: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢٣٣/٤) ، وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (٣٣/١) ،
القصاص والمذكرين أبو الفرج القرشي (٣٠٤/١) ، تحذير الخواص للسيوطي (١٤٣/١) ، تنزيه الشريعة لابن
عراق (١٥/١)
- (٢) هو رضي الدين الحسن بن محمد الحسن العدوي الصَّغاني الأصل ، أو الصَّغاني ال هندي المولد ،
البغدادى الوفاة ، أبو الفضائل ، العلامة الفقيه المحدث اللغوي توفي سنة ٦٥٠ هـ .
له من المصنفات : شرح صحيح البخاري ، ورسالتان الأولى : " الدر الملتقط في تبیین الغلط " وهو في بيان أحاديث
موضوعية في كتابي " الشهاب للقضاعي " و "النجم المذيل على الشهاب " للإقليشي والثانية " موضوعات الصَّغاني "
وقد طبعتا في دار الكتب العلمية : بتحقيق عبد الله القاضي . معجم الأدباء (١٨٩/٩) ، النجوم الزاهرة (٢٦/٧) ،
شذرات الذهب (٢٥٠/٥) .
- (٣) (١٧) والكتاب قصد بتصنيفه بيان الموضوعات التي وقعت في كتاب الشهاب للقضاعي ، وفي ذيله (النجم)
للإقليشي ثم نبه على أشهر ما يدور على الألسنة من الموضوعات ، ونبه على كتب موضوعية كل ذلك بإيجاز
ودون تفصيل . انظر كشف الظنون (٧٣٢/١)
- (٤) هو محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم بن إبراهيم بن محمد بن مسلم القضاعي الشافعي (٤٥٤ هـ)
(هـ) الفقيه المحدث ، المؤرخ ، الواعظ ، من تصانيفه الإنشاء في الحديث ، شهاب الأخبار في الحكم .
انظر: سير أعلام النبلاء (٩٢/١٨) ، وفيات الأعيان (٢١٢/٤)
- وقد طبع مسند الشهاب : في مؤسسة الرسالة ، بتحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، وشرحه أبو الفتح
الأزدي (ت ٣٧٤ هـ) .
- (٥) انظر هذه الأحاديث في الدر الملتقط (١٧-٣٩) .
- (٦) الصبحة: بصاد مفتوحة أو مضمومة ثم باء موحدة تحتية ساكنة النوم أول النهار . الفائق في غريب الحديث (٢٧٧)
- (٧) مسند الشهاب للقضاعي (٧٣/١) . أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٧٣/١) في موضعين من طريق
إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، قال ابن سعد : كان كثير الحديث يروي أحاديث منكراً ولا يحتجون بحديثه ،
وقال البخاري : تركوه ، وقال ابن حجر : متروك ، وقال ابن الجوزي في الواهيات (٦٩٦/٢) : هذا حديث لا يصح
، أما ابن أبي فروة ، قال أحمد : لا يحل عندي الرواية عنه ، وقال يحيى : كذاب ، وقال والنسائي والدارقطني
متروك . انظر : الضعفاء والمتروكين للدارقطني (٨٤) ، المغني في الضعفاء للذهبي (٦٩) ، تقريب التهذيب
(١٢٩) ، تنزيه الشريعة لابن عراق (١٩٦/٢) .

- * «السعيد من وَعُظ بغيره ، والشقي من شَقِيَ في بطن أمه» (١) .
- * «الحجُّ جهادٌ كلٌّ ضعيفٍ» (٢) .
- * «الجنةُ دارُ الأسخياءِ» (٣) .
- * «المؤمنُ يسيرُ المؤنةَ» (٤) .
- * « شرف المؤمن قيامه بالليل وعزه استغناؤه عن الناس» (٥) .
- * «اليقين الإيمان كله» (٦) .

- (١) مسند الشهاب (٧٩/١) . أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن ، رقم [٤٦] والبيهقي في شعب الإيمان (٢٩٧/١٣) ، مصنف ابن أبي شيبة (١٦٩/١٩) ، وهو سند لا يُقال فيه موضوع بل ضعيف لجهالة عبيد بن ميمون القرشي ، قال أبو حاتم : مجهول ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطأ ، وقال ابن حجر : عبيد بن ميمون التيمي المدني المقرئ ، مستور . تقريب التهذيب (٤٤٢) ، وانظر : المقاصد الحسنة للسخاوي (٧٣/١) ، الفوائد المجموعة للشوكاني (٢٥٦/١) ، كشف الخفاء للعجلوني (٥٤٨/١)
- (٢) مسند الشهاب (٨٢/١) . وأخرجه ابن ماجه في المناسك ، باب الحج جهاد النساء ، برقم : [٢٩٠٢] ، وأحمد في مسنده (٢٩٤/٦) من طريق عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين عن أم سلمة بسند منقطع لعدم سماع أبي جعفر الباقر ﷺ من أم سلمة رضي الله عنها ورجاله ثقات . المقاصد الحسنة (١٨٥/١) . وقال في مصباح الزجاجة (١٨٥/٣) : هذا إسناد ضعيف . وعلى هذا إدخال هذا الحديث في الموضوعات لا يصح .
- (٣) مسند الشهاب (١٠٠/١) ، أخرجه الديلمي في مسند الفردوس (١١٥/٢) وقال هذا الحديث موضوع ، قال ابن عدي في الكامل (٣٢٠/٤) بعد أن ذكر الحديث : هذا الحديث عن بقية قد رواه غير جرحدر عن بقية وجرحدر يسرق الحديث ويروى المناكير . ثم قال : وهو بين الضعف جداً .. ، وقال ابن حبان في الثقات (٣٥/٨) هذا حديث منكر .. وقال الدارقطني : لا يصح هذا الحديث . وقال الذهبي : منكر ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١٨٥/٢) . وانظر : كشف الخفاء للعجلوني (٤٠٣/١) .
- (٤) مسند الشهاب (١٠٧/١) هذا حديث موضوع لا يصح عن رسول الله ﷺ والمتهم به محمد بن سهل . قال الدارقطني : كان يضع الحديث . الموضوعات (٢٨١/٢) ، وقال العجلوني في كشف الخفاء (٤٠٧/٢) موضوع ، ولكن م عناه صحيح ..
- (٥) مسند الشهاب (١٢١/١) . هذا جزء من حديث « عش ما شئت ... » أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٦٠/٤) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال المنذري رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن ، الترغيب والترهيب (٢٤٣/١) ، وكذا في مجمع الزوائد (٢١٩/١) .
- (٦) مسند الشهاب (١٢٦/١) . أخرجه البخاري في الإيمانيات ، باب : الإيمان وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ، رقم [١] . وأبو نعيم في الحلية (٣٣٤ / ٥) ، والبيهقي في شعب الإيمان (١٩٣/١٢)
- قال أبو نعيم تفرد به المخرؤمي عن سفيان ، وقال البيهقي : تفرد به يعقوب ، عن المخرؤمي ، والمخفوط عن ابن مسعود مِنْ قَوْلِهِ غَيْرَ مَرْفُوعٍ . وقال في العلل المتناهية (١٨٥/٢) تفرد بروايته محمد بن خالد عن الثوري ، ومحمد بن خالد مجروح ، وقال يحيى والنسائي : يعقوب بن حميد ليس بشيء . تغليق التعليق (٢٣/٢) ، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (٢١٨) .

* «الموت كفارة لكل مسلم» .^(١)

* «المرء كثير بأخيه» .^(٢)

* «الناس كأسنان المشط» .^(٣)

* «الغنى اليأس مما في أيدي الناس» .^(٤)

* «حبك الشيء يعمي ويصم» .^(٥)

(١) مسند الشهاب (١٧٣/١)، أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٢١/٣) ، والبيهقي في شعب الإيمان (١٧١/٧) ، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٤٧/١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢٠/٥١)، والدليمي في مسند الفروس (٢٣٩/٤) . هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وله طرق : أما الطريق الأول : فيه أبي بكر المفيد ضعيف جداً . قال أبو بكر الخطيب : مجهول . وأما الطريق الثاني : فيه مفرح بن شجاع واهي الحديث ، وهو في عداد المجهولين .

والحديث عن يزيد شاذ مع أنه قد روي عن نصر بن علي الجهضمي أيضاً عن أنس وليس بثابت عنه .
ورواه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي عن الحسن بن صالح عن عاصم الأحول، وإسماعيل كان كذاباً .
ورواه أصرم بن غياث عن عاصم، وأصرم لا تقوم به حجة، وأما داود بن المحبر فقال أحمد بن حنبل : شبه لا شيء . الموضوعات (٢١٨/٣) ، وقال العراقي في أماليه : ورد من طرق يبلغ بها رتبة الحسن ، ولم يصب ابن الجوزي في ذكره في الموضوعات وإن تبعه الصغاني ، فلا يتهياً الحكم عليه بالوضع مع وجود هذه الطرق ، ومع ذلك فليس على ظاهره، بل محمول على مخصوص إن ثبت الحديث . كشف الخفاء (٢٨٩/٢)
(١٣٣/١) وقال ابن عراقي في تنزيه الشريعة (٣٦٤/٢) : وجمع الحافظ زين الدين العراقي طرقه في جزء وقال : إنه يبلغ رتبة الحسن ، وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة (٢٦٨) : قال ابن حجر : لا يتهياً الحكم بوضعه مع هذه الطرق .

(٢) الشهاب (١٤١/١) . أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢٩٣/١٢)، ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٧/٢٧) .
هذا حديث فيه سليمان بن عمرو وهو كذاب على إسحاق . الكامل في ضعفاء الرجال (٢٤٨/٣)، ميزان الاعتدال (٢١٧/٢)، وأجمع العلماء على أنه كان يضع الحديث . انظر : كشف الخفاء (٢٨٢/٢) .

(٣) الشهاب (١٤٥/١)، أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في الأمثال في الحديث (٢٠٣/١) و الدليمي في مسند الفردوس (١٥٠/٥) . الحديث عن سهل بن سعد وإسناده ضعيف فيه بكار بن شعيب . انظر : الكامل لابن عدي (٢٤٨/٢)، اللآلئ المصنوعة (٢٤٦/٢)، كشف الخفاء (٤٥١/٢) .

(٤) الشهاب (١٤٦/١) . رواه عن ابن مسعود وسنده ضعيف . كشف الخفاء (٨٢/٢) . وقال في تذكرة الموضوعات (٢٠٤/١) والفوائد المجموعة (٢٦٠/١) موضوع .

(٥) الشهاب (١٥٧/١)، أخرجه أبي داود في سننه كتاب الأدب ، باب في الهوى رقم [٥١٣٢] . وأبو الشيخ الأصبهاني في الأمثال في الحديث (١٥٢/١)، الآداب للبيهقي (٢١٢/١) . وفي إسناده أبي داود في سننه بقية بن الوليد عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم وفي كل واحد منهما مقال . التذكرة في الأحاديث المشتهرة (٧٢/١) وقد بالغ الصغاني فحكم عليه بالوضع ، وكذا تعقبه العراقي وقال : إن ابن أبي مريم لم يتهمه أحد بكذب ، إنما سرق له حلي فأنكر عقله وقد ضعفه غير واحد ، ويكفيها سكوت أبي داود عليه ، فليس بموضوع بل ولا شديد الضعف فهو حسن . المقاصد الحسنة (٢٩٤/١)

- * « طاعة النساء ندامة ». (١)
- * « البلاء مُوكل بالقول ». (٢)
- * « دفن البنات من المكرمات ». (٣)
- * « السلام تحية لملتنا وأمان لذمتنا ». (٤)
- * « النظر إلى الخُصرة تزيد في البصر، والنظر إلى المرأة الحسناء تؤيد في البصر ». (٥)
- * « الأنبياء قادة، والفقهاء سادة ومجالستهم زيادة » (٦).

(١) الشهاب (١٦١/١). أخرجه ابن عساكر (١٤١/٥٣). رواه سليمان بن أبي كريمة عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة. وهذا لم يروه عن هشام إلا ضعيف. وحدث به عن هشام خالد بن الوليد المخزومي، وهو أضعف من ابن أبي كريمة، وابن أبي كريمة لم يتكلم المتقدمون فيه وهو ضعيف. وقال ابن عدي: (٢٦٢/٣) ما حدث بهذا الحديث عن هشام إلا ضعيف. وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة (٣٥٩): في إسناده عمر بن سليمان بن أبي كريمة، قال العقيلي حدث عن هشام ببواطيل لا أصل لها منها هذا الحديث. انظر: الموضوعات (٢٧٣/٢)، المقاصد الحسنة (٦٤٧)، كشف الخفاء (١٦٤٧).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٩٠/٨)، الخطيب في تاريخه (٢٧٩/١٣). هذا حديث لا يصح عن رسول ﷺ. تفرد به عبد الملك، وقال يحيى: هو كذاب.

وقال ابن حبان: يضع الحديث. الموضوعات (٨٤/٣). وانظر: المقاصد الحسنة (٣٤٠/١)، كشف الخفاء (٦٢٦)

(٣) الشهاب (١٧٢/١)، قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ تفرد به محمد بن معمر عن حميد بن حماد، وحميد تحدث عن الثقات بالمناكير. الموضوعات (٢٣٦/٣). فيه عثمان بن عطاء الخراساني راو ضعيف، وأبوه رديء الحفظ، وعراك بن خالد بن يزيد ليس بالقوي، ومحمد بن عبد الرحمن ضعيف يسرق الحديث، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب (٤٤٩): لين الحديث، وقال في تهذيب التهذيب (١٣٩/٧): ممن يكتب حديثه، ولا شك أن عثمان هذا ضعفه الدارقطني، والبخاري، ومسلم، وابن معين.

(٤) الشهاب (١٧٩/١)، قال في المنار المنيف (٢٤٠): ((خبر باطل)) تفرد به عصمة الكذاب. وانظر: كشف الخفاء (٤٣٩/٢)، والشوكاني في الفوائد المجموعة (٢١٧).

(٥) مسند الشهاب (١٩٣/١). وثقل ابن القيم عن شيخه ابن تيمية أنه سئل عن حديث «النظر إلى الوجه الجميل عبادة». فأجاب بأنه كذب باطل على رسول الله ﷺ ولم يروه أحد بإسناد صحيح، بل هو من الموضوعات. كشف الخفاء (٣١٧/٢)، تذكرة الموضوعات للفتي (١٦٢/١).

(٦) الشهاب (١٣٢/١)، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٥٢/١٣) والدارقطني في سننه (٨٠/٣). هذا إسناد ضعيف جداً لو هاء عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان. قال مسلم: ذاهب الحديث. وقال أبو داود: متروك الحديث وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. وقال البخاري وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. انظر: لسان الميزان (٢٩/٤)، الأسرار المرفوعة (٧٥/١)، الفوائد المجموعة (٨٤/١) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (٦١/١).

* «الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر، وبعده ينفي اللمم، ويصح البصر»^(١).
 * «من كنوز البر كتمان المصايب والأمراض والصدقة»^(٢).
 * «القاصُّ ينتظر المقتَّ والمستمعُ إليه ينتظر الرحمة ، والتاجرُ ينتظر الرزقَ والمحتكر ينتظر اللعنة»^(٣).
 * «من اشتاق إلى الجنة سارع إلى الخيرات ، ومن أشفق من النار لهى عن الشهوات ، ومن ترقب الموت لهى عن اللذات، ومن زهد في الدنيا هانت عليه المصيبات»^(٤).
 * «من أيقن بالخلف جاد بالعطية»^(٥).
 * «من كثر كلامه كثر سقطه . ومن كثر سقطه كثر ذنوبه . ومن كثر ذنوبه كانت النار أولى به»^(٦).

- (١) الشهاب (٢٠٥/١) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٣/٥) : فيه نهشل بن سعيد وهو متروك ، وحكم عليه الشوكاني في الفوائد (١٥٥) والعجلوني في كشف الخفاء بالوضع (٤٦٦/٢).
- (٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٧٦/١٢)
- قال ابن الجوزي في الموضوعات (١٩٩/٣): هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، تفرد به الجارود عن سفيان ، قال البخاري : هو منكر الحديث، وقال يحيى : ليس بشيء وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان: الجارود يروي عن الثقات ما لا أصل له .
- وحكم عليه العجلوني بالوضع في كشف الخفاء (١٤٣/٢) ، وقال السيوطي في اللآلئ (٣٢٩/٢) ولم يُتهم الجارود بوضع، وللحديث شواهد.
- (٣) الشهاب (٢٠٥/١)، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤٢٦/١٢) بسند ضعيف من طريق مجاهد عن العبادلة : عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر . انظر: تحذير الخواص من أكاذيب القصاص (١٧٦/١). ولا يصح فيه عبد الوهاب بن مجاهد وأبو محمد عبد الله بن أيوب القرني متروك .
- الموضوعات (١٤/٣)، المقاصد الحسنة للسخاوي (٧٥٤)، اللآلئ للسيوطي (١٢٣/٢)، تنزيه الشريعة لابن عراق (١٨٨/٢).
- (٤) الشهاب (٢٢٦/١). قال ابن الجوزي في الموضوعات : (١٨٠/٣) هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ . قال يحيى : عبيد الله بن الوليد ليس بشيء، وقال النسائي : متروك الحديث، وفيه الحارث كذاب . وانظر: المقاصد الحسنة (١٠٨٠)، اللآلئ (٣٠١/٢)، تنزيه الشريعة (٣٤١/٢) ،
- (٥) الشهاب (٢٣٣/١). أخرجه الديلمي في مسند الفردوس (٤٩٦/٣)، وانظر: المقاصد الحسنة (٦٢٩/١) ، كشف الخفاء (٢٣١/٢).
- (٦) الشهاب (٢٣٦/١)، أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣٧٠/٢). هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وإنما يروى عن عمر بن الخطاب بعض هذا . قال العقيلي : وعيسى مجهول ، وعمر إن كان ابن راشد فهو ضعيف، وإن كان غيره فهو مجهول ، وهذا حديث غير محفوظ، فعمر هو ابن راشد، قال أحمد: لا يسوي حديثه شيئاً، وقال يحيى يضع الحديث عن الثقات ، وحكم عليه الشوكاني بالوضع (٢٦١/١). وانظر: العلل المتناهية (٧٠٥/٢)، المقاصد الحسنة (١٠٧٦)، كشف لخباء (٢٧٤ / ٢)

* «من عزى مصاباً فله مثل أجره» .^(١)

* «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه في النهار»^(٢).

* «من أخلص لله أربعين صباحاً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه وعلى لسانه»^(٣).

* «من أسلم على يديه رجل وجبت له الجنة»^(٤).

(١) الشهاب (٢٣٩/١) . أخرجه: الترمذي في الجنائز : باب ما جاء في أجر من عزى مصاباً رقم [١٠٧٣] ، وابن ماجه في الجنائز : باب ما جاء في ثواب من عزى مصاباً ، رقم [١٦٠١] . قال أبو عيسى هذا حديث "غريب" لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم ، وروى بعضهم عن محمد بن سوقة بهذا الإسناد مثله موقوفاً ولم يرفعه ، ويقال أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهذا الحديث نقموا عليه .
وانظر: الضعفاء للعقيلي (١٧٦/١) ، الموضوعات لابن الجوزي (٤١١/٢) ، المصنوع في معرفة الموضوع للقياري (١٩٢) . والمشهور أنه من رواية علي بن عاصم وقد ضعف بسببه ، وقال البيهقي في شعب الإيمان: (٤٦٥/١١) تفرد به علي بن عاصم وهو أحد ما أنكره عليه . التلخيص الحبير (٣١٤/٢) وقال في الموضوعات (٢٢٣/٢) هذا حديث لا يصح . وانظر: اللآلئ المصنوعة (٣٥٢/٢)
(٢) سبق تخريجه .

(٣) الشهاب (٢٥٨/١) . أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٨٩/٥) وإسناده ضعيف . من حديث يزيد الواسطي عن الحجاج عن مكحول عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً . قال أبو نعيم : كذا رواه يزيد الواسطي متصلاً ، ورواه ابن هارون وأبو معاوية عن الحجاج فأرسله ، وهو عند أحمد مرسلًا بدون أبي أيوب الأنصاري . فالحديث مرسل ، ووصله لا يصلح . وقال في جامع الأصول (٥٥٦/١١) وسنده ضعيف فيه حجاج مجروح ، ويزيد بن يزيد الواسطي كثير الخطأ ، ومحمد بن إسماعيل مجهول ، ومكحول التابعي لم يصح سماعه من أبي أيوب . وحكم ابن الجوزي بوضعه وأقره عليه والحديث ضعيف جداً ، في إسناده راويان لا يعرفان ، وثالث مجهول ، ورابع متروك ، ويحيى بن أحمد بن علي الأذني ، لا يعرف ، وعامر بن سيار بن عبد الرحمن بن حازم الدارمي ، قال أبو حاتم : رجل مجهول ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أغرب ، وقال الذهبي : مجهول . وسوار بن مصعب الهمداني الكوفي أبو عبد الله الأعمى المؤذن ، قال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وقال : لم يكن بثقة ، وقال : ضعيف ، وقال الإمام أحمد : متروك الحديث ، وقال : ليس بشيء ، وقال البخاري : مثله الحديث ، انظر : الجرح والتعديل (٣٢٢/٦) ، الثقات لابن حبان (٥٠٢/٨) ، الموضوعات (٣٨٨/٣) ، اللآلئ للسيوطي (٢٧٧/٢) .
(٤) الشهاب (٢٨٨/١) . أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٨٥/١٧) والأوسط (٣٦/٤) ، والصغير (٢٦٧/١) وقال ابن الجوزي في الموضوعات (٢٠٣/١) هذا حديث موضوع عن علي ؑ لأنه أجل من أن يقول هذا ، والمتهم به محمد بن سعيد الهروي ، قال يحيى بن معين : ليس هذا الحديث بشيء ، ومحمد بن وثيق محمد بن معاوية هذا ، وقال أبو زرعة كان شيخاً صالحاً إلا أنه كان كلما لقن يتلقن وله متابع جليل .

انظر: اللآلئ المصنوعة (٤٨/١) ، تنزيه الشريعة (١٦١/١)

- * « من نزل على قوم فلا يصومون تطوعاً إلا بإذنهم » .^(١)
- * « من انتهر صاحب بدعة ملئ الله قلبه أمناً وإيماناً » .^(٢)
- * « رحم الله امرءاً أصلح من لسانه » .^(٣)
- * « أن يرزق عبده المؤمن إلا من حيث لا يعلم » .^(٤)

(١) الشهاب (٣١٨/١) أخرجه في ضعيف الترمذي (١٣٠)، ورواه سليمان بن أيوب صاحب البصري عن أيوب بن واقد بسنده سواء، وذكره ابن حبان في المجروحين (١٦٩/١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في الواهيات (٨٦٩). قال الترمذي: هذا حديث منكر ، لا نعرف أحداً من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة ، وقد روى موسى بن داود عن أبي بكر المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ نحواً من هذا ، وهذا حديث ضعيف أيضاً ، وأبو بكر ضعيف عند أهل الحديث ، وأبو بكر المدني الذي روى عن جابر بن عبد الله، اسمه : الفضل بن مبشر ، وهو أوثق من هذا وأقدم . وقال البخاري: (حديث منكر) . وقال ابن حبان في ترجمة أيوب بن واقد : كان يروي المناكير عن المشاهير ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان يعتمد لها ولا يجوز الاحتجاج بروايته . انظر: تذكرة الموضوعات (٦٧ / ١) ، الفوائد المجموعة (٨٥/١).

(٢) الشهاب (٣١٨/١). من حديث ابن عمر ، من طريق عبد العزيز بن أبي رواد ، وهو غريب من حديث عبد العزيز لا يتابع عليه وقال ابن حبان : كان يُحدث على التوهم فسقط الاحتجاج به . (وتعقب) بأن عبد العزيز وثقه يحيى وغيره ، وروى له أصحاب السنن الأربعة ، وذكر الذهبي قول ابن حبان فيه: روى عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة ثم قال هكذا قال ابن حبان بغير سند ، وذكر الحافظ ابن حجر أن الحمل في هذا الحديث على الحسين بن خالد يعني راويه عن عبد العزيز ، وأن الخطيب قال إنه تفرد به وغيره أوثق منه ، لكن تابعه عن عبد العزيز محمد بن منصور الزاهد . انظر: اللآلئ المصنوعة (٢٣٠/١) ، تنزيه الشريعة (٣١٤/١). وقال القاري: موضوع. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (١٧٦/١)، وانظر: كشف الخفاء (٢٢٨/٢).

(٣) مسند الشهاب (٣٨٨/١). أخرجه: الأجري في أخلاق حملة القرآن (٥٢/١)، البيهقي في شعب الإيمان (٢١١/٣)، الجامع لأخلاق الراوي (٢٣٤/٣). قال المقدسي في أطراف الغرائب والأفراد (١٢١/١): غريب من حديث الزهري عن سالم عن أبيه عن جده . تفرد به الحكم بن عبد الله بن سعيد الأيلي عنه ، وتفرد به عيسى بن إبراهيم عن الحكم. انظر: ابن عدي في الكامل (١٨٩١ / ٥) ، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٧٠٤/٢): هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، وقال يحيى بن معين : الحكم بن عبد الله ليس بشيء ، وقال أبو حاتم الرازي هو كذاب ، وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ، ثم قال ابن الجوزي : وقد روي لنا من طريق أصلح من هذا قد ذكرته في شرح الشهاب . وانظر: ذخيرة الحفاظ للمقدسي (٩٩٨/٢) ، المقاصد الحسنة (٢٨٥/١) تذكرة الموضوعات (٢٠٥)، الفوائد المجموعة (٨٠٠)،

(٤) أخرجه الديلمي (٨٠/١). من حديث عمر بن راشد عن عبد الرحمن بن حرمة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً بهذا، وابن راشد ضعيف جداً لا سيما وقد رواه القضاعي في مسنده من جهته ، فقال حدثنا مالك بن أنس عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ، قال اجتمع أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم فتماروا في شيء فقال لهم علي انطلقوا بنا إلى رسول الله فلما وقفوا عليه قالوا يا رسول الله جئنا = = نسألك عن شيء فقال : (إن شئتم فاسألوا وإن شئتم أخبرتكم بما جئتم له) فقال لهم : (جئتم تسألوني عن الرزق ومن أين يأتي وكيف يأتي أبي الله) وذكره =

* « كَانَ الْحَقَّ فِيهَا عَلَى غَيْرِنَا وَجِبَ ، وَكَأَنَّ الْمَوْتَ فِيهَا عَلَى غَيْرِنَا كَتَبَ ، وَكَأَنَّ الَّذِينَ نَشِيعُ مِنْ الْأَمْوَاتِ سَفَرُ عَمَّا قَلِيلٍ إِلَيْنَا عَائِدُونَ نُبَوِّئُهُمْ أَجْدَاثَهُمْ وَتَأْكُلُ تَرَاثَهُمْ كَانُوا مَخْلُودِينَ بَعْدَهُمْ . قَدْ نَسِينَا كُلَّ وَاعِظَةٍ ، وَأَمِنَّا كُلَّ جَائِحَةٍ ، طَوَّبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عِيُوبِ النَّاسِ ، وَأَنْفَقَ مِنْ مَالٍ اِكْتَسَبَهُ مِنْ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَخَالَطَ أَهْلَ الْفَقْهِ وَالْحِكْمَةِ وَجَانِبَ أَهْلِ الذِّلِّ وَالْمَعْصِيَةِ . طَوَّبَى لِمَنْ ذَلَّ نَفْسَهُ وَحَسَنَتْ خَلِيقَتُهُ وَأَنْفَقَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ وَوَسَّعَتْهُ السَّنَةُ وَلَمْ يَعُدَّهَا إِلَى بَدْعَةٍ»^(١)

* « زُرْ غَيًّا تَزِدُّ حُبًّا »^(٢)

=ولكن معناه صحيح ففي التنزيل ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ، ويرزقه من حيث لا يحتسب . وقال البيهقي ضعيف بالمرّة . كشف الخفاء (٣٤/١) قال ابن حبان : موضوع آفته أحمد بن داود . وقال ابن عبد البر هذا حديث غريب من حديث مالك ، وهو حديث حسن لكنه منكر عندهم عن مالك لا يصح عنه ، ولا أصل له في حديثه . اللآلئ المصنوعة (٥٩/٢) وقال أبو حاتم بن حبان : هذا حديث موضوع ، وأحمد بن داود كان يضع الحديث . وقال الدارقطني : هو متروك كذاب . وانظر : الموضوعات لابن الجوزي (١٥٣/٢) ، تنزيه الشريعة لابن عراق (١٥٣/٢) ، الفوائد المجموعة (٢٥٢/١) .

(١) الشهاب (٣٥٨/١) الأربعون الودعانية (٢٧) ، أخرجه : البزار في مسنده (٣٤٨/١٢) ، البيهقي في شعب الإيمان (١٤٢/١٣) . تَقَرَّدَ بِهِ أَبَانُ وَقَدْ رُوِيَ بَعْضُ أَلْفَاظِهِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ مِنْ حَدِيثِ رَكْبِ الْمَصْرِيِّ . قال ابن الجوزي هذا ليس من كلام رسول الله ﷺ ، وقال ابن حبان سمعه أبان من الحسن فجعله عن أنس وهو يعلم ، وقال يحيى : أبان ليس بشيء ، وقال شعبة يكذب على رسول الله ﷺ . العلل المتناهية (٨٢٨/٢)

وقد روي من طريق عصمة بن محمد عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة . قال يحيى : عصمة كذاب . انظر : الموضوعات لابن الجوزي (١٧٨/٣) ، اللآلئ المصنوعة (٣٠٠/٢)

(٢) الشهاب (٣٦٧/١) . أخرجه : البزار في البحر الزخار (٣٨٠/٩) ، معجم الطبراني الصغير (١٨٧/١) ، الطبراني في الكبير (١٢١/٤) ، مسند الشاميين (٣٥٨/٢) ، ابن حبان (٣٨٦/٢) ، مسند الطيالسي (٢٦٨/٤) ، قال ابن حبان : هذا الكلام لانعلمه يُروى عن أبي ذر إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم رواه عن أبي عمران إلا ابنه عُوبَدَ ، وَعُوبَدٌ لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ . وقال البزار ليس في « زُرْ غَيًّا » . حديث صحيح . هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ رَجُلٌ بِمَصْرَ يُقَالُ لَهُ : مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ الْجَعْفِيِّ ، عَنْ ضِمَامٍ ، عَنْ أَبِي قَبِيلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَدَّثَنَا بِهِ هَذَا الشَّيْخُ ، عَنْ ضِمَامٍ بِمَصْرَ ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ بِصَحِيحٍ ، إِنَّمَا يَرْوِيهِ ضِمَامٌ . علل الحديث لابن أبي حاتم (٧٦٠/١) . وقال ابن الجوزي في

الموضوعات (٧٤١/٢) : هذه الأحاديث ليس فيها ما يثبت عن رسول الله ﷺ . وكلها ضعيفة فابن أبي مريم وبقية ضعيفان ، العلل المتناهية (٧٢٣/٢) ، المقاصد الحسنة (٦٨/١) ، الآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة للزركشي (٧٣/١) ، وقال العجلوني في كشف الخفاء (٤٣٨/١) : وَرِدَ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَوْضِعاً مِنْ كَامِلِهِ كُلُّهَا مَعْلُومَةٌ .

* «أخبر تَقْلَهُ».(^١)

* «اسمح يُسمح لك».(^٢)

* «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه».(^٣)

* «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله».(^٤)

-
- (١) الشهاب (٣٦٩/١). أخرجه النزار (٤٠/١٠)، مسند الشاميين للطبراني (٣٥٨/٢)، أمثال الحديث لأبي الشيخ الأصبهاني (٤٤/١). الحديث رواه بقة بن الوليد عن أبي بكر بن أبي مريم عن عطية بن قيس عن أبي الدرداء وأبو بكر ضعيف. ذخيرة الحفاظ للمقدسي (٢٥٠/١). قال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وأبو بكر ليس بشيء. العلل المتناهية (٧٢٣/٢). وانظر: كشف الخفاء (٦٣/١)، الفوائد المجموعة (٢٥١/١)
- (٢) الشهاب (٣٧٦/١). أخرجه أحمد في مسنده (١٠٣/٤) والطبراني في الصغير (٢٨١/٢) وفي الأوسط (٢١١/٥) مصنف ابن أبي شيبة (٤٣٦/١)، عبد الرزاق في المصنف (١٧٧/١)
- الحديث من طريق الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء ابن عباس مرفوعاً . وفي رواية الطبراني تصريح الوليد بسماعه من ابن جريج ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف عن ابن جريج عن عطاء مرسلاً بلفظ « اسمعوا.... » وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٧٤/٣) فيه مهدي بن جعفر وهو الرملي شيخ أحمد وثقه ابن معين وغيره، وفيه ضعف، وبقة رجاله رجال الصحيح .
- وقال السخاوي (١١٤/١) في المقاصد رجاله ثقات وحسنه العراقي . وقال العجلوني في كشف الخفاء (١٢٧/١) أخطأ من حكم عليه بالوضع .
- (٣) مسند الشهاب (٣٨٤/١). أخرجه: عبد بن حميد في مسنده (٢٤٣/١)، وأبو يعلى (١٩٩/٨)، والطبراني في الأوسط (١٧٦/٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٧٦/٥)، أورده ابن الجوزي في الموضوعات (١٦٢/٢) ثم قال: موضوع. وقال الحافظ العراقي: وطرقه كلها ضعيفة . انظر: الضعفاء للعقيلي (٣٤٠/٣)، تاريخ بغداد (١٨٥/٤)، المقاصد الحسنة (١٤٧/١). وهو مشهور له طريق عن أنس وجابر وعائشة وابن عباس وابن عمر، وأصلح طرقه حديث عائشة وابن عباس. اللآلئ المصنوعة (٦٦٩/٢)، تنزيه الشريعة (١٣٣/٢)
- (٤) الشهاب (٣٨٧/١). أخرجه: الترمذي في التفسير : باب سورة الحجر . رقم [٣١٢٧]. عن أبي سعيد الخدري وأبو نعيم في الحلية (٩٤/٤). قال أبو عيسى هذا "حديث غريب" إنما نعرفه من هذا الوجه وقد روي عن بعض أهل العلم، ورواه ابن الجوزي في الموضوعات (١٤٧/٣) من حديث أبي هريرة وقال هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ . وله طرق لا تصح . في الأول: أحمد بن عمر اليمامي والفرات بن السائب متروك وفي الثاني : محمد بن كثير ضعيف جداً . وفي الثالث: عبد الله بن صالح ليس بشيء . وفي الرابع: سليمان بن أرقم متروك، والمحفوظ عن عمرو بن قيس الملابي قال : كان يقال اتقوا إلى آخره . وتعقب بأن حديث ابن عمر لم ينفرد به اليمامي بل أخرجه ابن جرير في تفسيره من وجه آخر عن الفرار ، فبرئ اليمامي من عهده . وحديث أبي سعيد لم ينفرد به محمد بن كثير بل تابعه مصعب بن سلام . ومن طريقه أخرجه البخاري في تاريخه والترمذي وغيرهما، ومصعب وثقه ابن معين في رواية ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ومحمد بن كثير قال ابن معين : لا بأس به فحديثه بالمتابعة حسن ، وورد أيضاً من حديث ثوبان ، انظر: المقاصد الحسنة (٥٩/١)، تنزيه الشريعة (٣٠٥/٢).

- * «اعتموا تزاد حباً وحلماً». (١)
- * «اعزوا النساء يلزمن الحجاب». (٢)
- * «الظوا بيذا الجلال والإكرام». (٣)
- * «اطلبوا الفضل عند الرحماء من أمتي تعيشوا في أكنافهم». (٤)
- * «استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان لها». (٥)

(١) أخرجه في: مسند أحمد (٣٨٦/٣٦)، المعجم الكبير للطبراني (١٩٤/١)، شعب الإيمان للبيهقي (٢٩٤/٨)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (٤٥/٣) وقال: هذا حديث لا يصح، قال أحمد بن حنبل: سعيد بن سلام كذاب كذاب، وقال علي: رميت حديثه. وقال يحيى: ليس بشيء. وقال البخاري: يذكر بوضع الحديث. وقال الدار قطني: متروك يحدث بالأباطيل. وأما عبيد الله بن أبي حميد فيكنى أبا الخطاب واسم أبي حميد غالب. قال أحمد والنسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: يستحق الترك، وهو الذي يروي عنه البصريون ويقولون: عبيد الله بن غالب حتى لا يعرف. وانظر: المقاصد الحسنة (٤٦٦/١)، اللآلئ المصنوعة (٢٢٠/٢)

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩٤/٤) والخطيب في تاريخه (١٩١/٣). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٣٨/٥): وفيه مجمع بن كعب لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات، وقال الشوكاني في الفوائد (١٣٥): لا أصل له. وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢١٢/٢)، المقاصد الحسنة (٧١٧)، تنزيه الشريعة لابن عراق (٢١٣/٢)

(٣) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب منه، برقم [٣٥٢٤]، والنسائي في الكبرى (٤٧٩/٦)، وأحمد في المسند (٧٧/٤) وأبو يعلى (٤٤٥/٦). قال الترمذي: هذا حديث "غريب وليس محفوظ"، وإنما يروى هذا عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن النبي ﷺ وهذا أصح. ومؤمل غلط فيه فقال عن حماد عن حميد عن أنس ولا يتابع فيه. وقال أبو يعلى: إسناده ضعيف. قال أبو يعلى الموصلي: غلط فيه المؤمل. والصحيح: ما رواه أبو سلمة ثنا حماد عن ثابت وحميد عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا.

(٤) الشهاب (٤٠٦/١). أخرجه: الطبراني في الأوسط (٧٦/٥)، وابن حبان في المجروحين (٢٨٦/٢)، وقال الطبراني لم يرو هذا الحديث عن داود بن أبي هند إلا محمد بن مروان تفرد به موسى بن محمد وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (١٥٨/٢) وقال هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وقال العقيلي: لا يتابع على هذا الحديث، ولا يعرف من وجه يصح. الضعفاء الكبير (٩٥٧/٣) وقال في تذكرة الموضوعات (٦١/١): فيه محمد بن عبد الرحمن السدي الصغير المعروف بالكذب لكنه توبع عن داود بن أبي هند، وورد من حديث علي وصححه الحائثم، وذكر ابن حجر له طرقاً وشواهد. وانظر: اللآلئ المصنوعة (٦٤/٢)، الفوائد للشوكاني (٦٦).

(٥) الشهاب (٤١٢/١). أخرجه الطبراني في الصغير (١٤٩/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٩٦/٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥٦/٨). وجاء في العلل لابن أبي حاتم (٧٨٦/١) هذا حديثٌ مُتَكَرِّرٌ، كان سببه سعيد بن سلام. وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (٥٠٥/٢).

- * « تجافوا عن ذنب السّخي فإن الله آخذه بيده كلما عثر ». (١)
- * « أكرموا الشهود فإنّ الله يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم ». (٢)
- * « ارحموا ثلاثة غني قوم افتقر، وعزيراً ذل، وعالماً يلعب به الحمقى والجُهال ». (٣)
- * « تعشوا ولو بكف من حشف فإنّ ترك العشاء مهزمة ». (٤)

(١) الشهاب (٤٢٣/١). أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣٩٧/٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٠٤/١٣) الطبراني في الأوسط (٣٣/٦) والخطيب في تاريخه (٣٣٥/٨)، قال البيهقي: في هذا الإسناد مجاهيل قال في التلخيص الحبير (٢١٩/٤): رواه الطبراني في "الأوسط" بإسناد ضعيف، وقال السيوطي أخرجه البيهقي وقال: هذا إسناد ضعيف. وقال العقيلي: حدّث عبد الرحيم عن الأعمش بما ليس من حديثه. قال ابن عدي: حدث به جَحْدَر عن بقية، وجَحْدَر يسرق الحديث ويروي المناكير ويزيد في الأسانيد، وقال الدارقطني: لا يصح هذا الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. ولم ينفرد به بل تابعه محمد بن حميد العتكي أخرجه الطبراني، وورد من حديث أبي هريرة، قال الحافظ العراقي: حديث ابن عباس رواه الطبراني في الأوسط بسند يشبه أن يكون حسناً إذ ليس فيه متهم بكذب فيما أعلم ولا مجروح إلا ليث بن أبي سليم ومحمد بن عبد الله الحضرمي شيخ الطبراني وليث روى له مسلم متابعاً، والبخاري تعليقاً ومحمد بن عبد الله الحضرمي وهو مطين أحد الحفاظ الثقات ولا الثقات إلى كلام محمد بن أبي شيبة فيه. تنزيه الشريعة (١٤٠/٢). وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (١٨٥/٢)، اللآلئ المصنوعة (٨٠/٢)

(٢) الشهاب (٤٢٦/١). البدر المنير (٦١٨/٩). له طرق كلها ضعيفة مضطربة، وبعضها أشد في الضعف من بعض. قال السخاوي: ولا يتهياً عليه الحكم بالوضع، و له شاهد عن عائشة رضي الله عنها، وقال في الأسرار المرفوعة (١٠٧/١) غير محفوظ، وصرّح الصّغاني بأنه موضوع. وقال الخطيب تفرد بروايته عبد الصمد بن موسى وقد ضعفوه، وقال العقيلي هذا الحديث غير محفوظ. انظر: العلل المتناهية (٧٦١/٢)، تذكرة الموضوعات (١٨٦/١)، الفوائد المجموعة (١٠٢/١)

(٣) الشهاب (٤٢٧/١). هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ. له شواهد منها حديث ابن عباس: فيه وهب بن مُنْبه كان أكذب الناس. وأما حديث أنس: ففي الطريق الأول سمعان وهو مجهول لا يُعرف. وفي الثاني عيسى بن طهمان. قال ابن حبان: يتفرد بالمناكير عن المشاهير لا يجوز الاحتجاج به. انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢٣٧/١)، الفوائد المجموعة (٨٧٦)، و له شاهداً من حديث أبي هريرة وأجود طرق هذا الحديث طريق عيسى بن طهمان فإنه من رجال الصحيحين، وثقل توثيقه عن أحمد وابن معين. تنزيه الشريعة (٢٦٣/١).

(٤) الشهاب (٤٢٨/١). أخرجه الترمذي في الأُطعمة، باب: ما جاء في العشاء، رقم [١٨٥٦] وقال: هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه، عنبة يُضعف في الحديث، وعبد الملك بن غلاق: مجهول. قال أبو زرعة: هذا حديثٌ ضعيفٌ. وقال الترمذي هذا "حديث منكر" لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبة ضعيف في الحديث وعبد الملك بن غلاق مجهول. وقال السيوطي: ورد من حديث جابر، ووجدتُ لحديث أنس طريقاً آخر كلاهما من طريق عنبة بن عبد الرحمن. اللآلئ المصنوعة (٢١٦/٢). وانظر: ابن أبي حاتم في العلل (١١/٢) =.

* «أحبب حبيبك هوناً ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما ، وأبغض بغيضك هوناً ما عسى أن يكون حبيبك يوماً ما».(١)

* « عش ما شئت فإنك ميت وأحبب من أحببت فإنك مفارقة واعمل ما شئت فإنك مجزى به».(٢)

=وقال ابن الجوزي : أما عنبسة فقال يحيى : ليس بشيء، وقال النسائي : متروك، وقال أبو حاتم الرازي : كان يضع الحديث، وقال ابن حبان : لا أصل لهذا الحديث . انظر: الموضوعات (٣/٣٦) ، السيوطي في اللآلئ (٢/٢٥٥) ، وابن عراق في تنزيه الشريعة (٢/٢٥٩) .

(١) الشهاب (١/٤٣٠) . أخرجه: الترمذي في البر والصلة ، باب: الاقتصاد في الحب والبغض ، رقم [١٩٩٧] عن أبي هريرة، وقال عنه غريب، وقال العراقي: رجاله ثقات رجال مسلم لكن الراوي تفرد في رفعه . المغني عن حمل الأسفار (١/٤٨٠) . الخطيب في تاريخ بغداد (١١/٤٢٨) .

وقال الدارقطني في العلل (٨/١١٠) يرويه الحسن بن دينار ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . ورواه أيوب السختياني ، واختلف عنه ؛ فرواه سويد بن عمرو ، عن حماد بن سلمة ، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ، قاله أبو كريب عنه ، وليس غير أبي كريب ، وخالفه الحسن بن أبي جعفر رواه، عن أيوب، عن حميد الحميري، عن علي بن أبي طالب ، وقال هارون بن إبراهيم الأهوازي عن ابن سيرين ، عن حميد الحميري، عن علي يرفعه كلهم ، ولا يصح رفعه، والصحيح عن علي موقوفاً .

ورواه الحسن بن دينار وهو متروك الحديث عن ابن سيرين عن أبي هريرة . العلل المتناهية (٢/٧٣٥) . وقال الذهبي في الميزان (٢٥٣): إنما هو من قول علي ، وذكره ابن حبان في المجروحين (١/٣٥١) وقال: كان يقلب الأسانيد الصحاح بالمتون الواهية لا يجوز الاحتجاج به بحال .

(٢) الشهاب (١/٤٣٥) . أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (٢/٢٠) ، الطبراني في المعجم الأوسط (٤/٣٠٦) ، البيهقي في شعب الإيمان (١٣/١٢٥) . هذا حديث لا يصح في طريق سهل بن سعد فيه سليمان بن عمرو هو أبو داود النخعي، قال أحمد: هو كذاب يضع الحديث، وكذلك قال يحيى: قد رواه مدرك بن عبد الرحمن الطفاوي عن حميد الطويل عن أنس ، ومدرك يروي ما لا يتابع عليه قال ابن حبان : والحديث ليس بصحيح و محمد بن حميد قد كذبه أبو زرعة وابن داود، وقال ابن حبان : ينفرد عن الثقات بالمقلوبات . وفيه زافر بن سليمان لا يتابع على عامة ما يرويه . انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/١٠٨) ، العلل المتناهية (٢/٢٨٦) . وأما طريق أبي هريرة فالمتهم به داود . قال العقيلي: لأصل لهذا الحديث مسنداً، وإنما يروي عن الحسن وغيره من قولهم، وداود كان يحدث عن الأوزاعي وغيره بالبواطيل . الموضوعات لابن الجوزي (٢/١٠٨) ، وحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٢١٩) وقال في (٢/٢٥٢): وفيه زافر بن سليمان وثقه أحمد وابن معين وأبو داود وتكلم فيه ابن عدي بما لا يضر، وأخرجه الحاكم (٤/٣٢٥) : وقال صحيح الإسناد ولم يتعقبه الذهبي .

وقال الحافظ ابن حجر في أماليه : تفرد بهذا زافر وماله طريق غيره ، وهو شيخ بصري صدوق سيء الحفظ كثير الوهم، والراوي عنه محمد بن حميد فيه مقال لكنه توبع . قال وقد اختلف فيه فسلكا فيه طريقين متقابلين فصحه الحاكم في المستدرک، ووهاه ابن الجوزي، فأخرجه في الموضوعات واتهم به محمد و زافر ، ومحمد توبع وزافر =

* «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه»^(١).

* «لا هم إلا هم الدين، ولا وجع إلا وجع العين»^(٢).

* «لا تصلح الصنعة إلا عند ذي حسب أو دين ، كما لا يصلح الرياضة إلا في النجيب»^(٣).

* «لا مهدي إلا عيسى بن مريم»^(٤).

* «لا خير في صحبة من لا يرى لك من الحق مثل الذي ترى له»^(٥).

=لم يهتم بالكذب والصواب أنه لا يحكم عليه بالوضع ولا له بالصحة ولو توبع لكان حسناً . انظر: اللالكئ المصنوعة(٢٧/٢).

(١) مسند الشهاب (٤٤٣/١). سنن ابن ماجه: في الأدب. باب إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه . رقم [٣٧١٢]، مسند الزيار (١٨٨/١٢)، السنن الكبرى للبيهقي (١٦٨/٨)، المعجم الأوسط للطبراني (٢١٦/٥). قال في التلخيص الحبير (٢٥٦/٤) في إسناده سعيد بن مسلمة وهو ضعيف وانظر: مصباح الزجاجة(١١/٤). وقال الدارقطني في العلل (٤٤٤/١٣) : يرويه طارق بن عبد الرحمن ، واختلف عنه ؛ فرواه الثوري، عن طارق، واختلف عنه ؛ فرواه عباد بن موسى ، عن سفيان ، عن طارق ، عن الشعبي ، عن جرير . وخالفه يحيى القطان ، وأبو نعيم ، وغيرهما رَوَوْهُ ، عن الثوري ، عن طارق ، عن الشعبي مُرسلاً . ورواه شعبه ، عن طارق ، واختلف عنه ؛ فرواه يوسف بن بحر ، عن عبد الملك بن سعيد السنجاري ، عن شعبه ، عن طارق ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، وغيره يرويه عن شعبه مُرسلاً، وهو الصواب. وانظر: تاريخ بغداد (٣٩/١٢) ، الموضوعات (٢٩٣/٣) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥/٨) : وفيه عون بن عمرو القيسي وهو ضعيف . وقال العجلوني (٧٧-٧٨): وبهذه الطرق يتقوى ، وإن كانت مفرداتها ضعيفة ، وقال ابن عراق في تنزيه الشريعة (٢٩٧/٢) : الحديث ورد من رواية أكثر من عشرة من الصحابة ، فهو متواتر على رأي من يكتفي في التواتر بعشرة.

(٢) الشهاب(٤٥/٢). أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١٥٤/٦) المعجم الصغير (٩٩/٢) لا يرويه عن محمد بن المنكر إلا ابن أبي ذئب ، تفرد به سهل بن قرين ، وسهل بن قرين كذاب ، وقال الذهبي في الميزان (٣٨٨/٤) موضوع . وقال المقدسي في ذخيرة الحفاظ(٢٦٨٨/٥) وهذا منكر باطل، وعن أحمد أنه لا أصل له. انظر: ميزان الاعتدال(٢٤٠/٢)، لسان الميزان(١٢٢/٣)، وقال في اللالكئ المصنوعة (١٢٦/٢):حديث منكر . وانظر:ابن الجوزي في الأحاديث الواهية (٢٤٤/٢). و ابن عراق في تنزيه الشريعة (١٩٣/٢).

(٣) الشهاب(٥٤/٢). وفي اللالكئ المصنوعة(٥٨/٢) : قال العقيلي لا يصح في هذا المتن شيء ، وفيه يحيى وضاع، وقال السيوطي: له متابعون، وللحديث شاهد عن أبي أمامة وعن جابر رفعه ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (١٦٧/٢) وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وقال النسائي: يحيى بن هاشم متروك الحديث ، وقال ابن عدي : كان يضع الحديث ويسرق ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث عن الثقات .

(٤) الشهاب(٦٨/٢). قال الذهبي في الميزان (٥٣٥/٣) : قال الأزدي: منكر الحديث ، وقال الحاكم مجهول ، وأورده ابن القيم في المنار المنيف (٥٣). وقال في تذكرة الموضوعات(٢٢٣/١): أجمعوا على وضعه

(٥) الشهاب(٧٣/٢) وقال في تذكرة الموضوعات (٢٠٤/١)، الفوائد المجموعة (٢٦٠/١): أجمعوا على وضعه.

- * «لا تظهر الشماتة لأخيك فيعافيه الله ويبتليك» .^(١)
- * «إنَّ لجواب الكتاب حقاً كردّ السلام» .^(٢)
- * «إنَّ في المعارض لمدوحة عن الكذب» .^(٣)
- * «إنَّ لكل شيء معدناً، ومعدن التقوى قلوب العارفين» .^(٤)
- * «تحب السماحة ولو على تمرات: وتحب الشجاعة ولو على قتل حية» .^(٥)
- * «إنَّما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل» .^(٦)
- * «ما من عمل أفضل من إشباع كبد جائع» .^(٧)

(١) الشهاب (٧٧/٢). أخرج هـ في: المعجم الأوسط (١١٠/٤)، المعجم الكبير (٥٣/٢٢)، مسند الشاميين (٢١٤/١). الحديث رواه سعيد بن يعقوب في الصحابة بسند ضعيف عن عبد الله بن الصعق عن أبيه، وسنده ضعيف لا سيما وقد قال سعيد لا أدري للصعق صحبة أم لا . كشف الخفاء (٣٥٨/٢) وانظر: الموضوعات (١٧٥٥/٣) المقاصد الحسنة (٧٦٩/١).

(٢) الشهاب (١١٩/٢). أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٣٨/١٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٤/٩)، والدليمي في مسند الفردوس (٢٠٥/١)، وقال: ليس بالقوي يعني إسناده، وليس بثابت رفعه، بل المحفوظ وقفه . وقال القضاعي: ليس بالقوي . وانظر: الموضوعات (٢٧٦/٣)، المقاصد الحسنة (١٩٦/١)، كشف الخفاء (٢٧٠/١).

(٣) الشهاب (١١٩/٢). أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢٧٩/١)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٥/١٣)، السنن الكبرى للبيهقي (١٩٩/١٠) . قال البيهقي: رواه داود بن الزريقان عن عمران مرفوعاً وموقوفاً، والصحيح الموقوف عن عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وانظر: كشف الخفاء (٢٣٣/١) . وقال في تذكرة الموضوعات للفتي (١٧٠/١): هو للبخاري موقوفاً، ولغيره مرفوعاً، والموقوف هو الصحيح، قال: روي من وجه آخر مرفوعاً، وقد حسن العراقي هذا الحديث، وردَّ على الصغاني حكمه بوضعه .

(٤) الشهاب (١٢٩/٢). أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير (٣٠٣/١٢)، البيهقي في شعب الإيمان (٣٦١/٦) . قال في لسان الميزان (٢٥١/١) هذا الحديث موضوع . وقال في تنزيه الشريعة (١٩٤/١): في سنده محمد بن رجاء متهم بالوضع والله أعلم . وانظر: اللآلئ المصنوعة (١١٤/١).

(٥) الشهاب (١٥٢/٢). أخرجه في الزهد الكبير للبيهقي (٤٧٠/٢)

(٦) الشهاب (١٩٢/٢). أخرجه ابن عساكر (٣٣٤/٢٦)

هذا حديث موضوع من طريقين، في أحدهما: محمد بن زكريا الغلابي، وفي الأخرى: أحمد بن نصر الذارع قال ابن الجوزي: والظاهر أن الغلابي وضعه وأن الذارع سرقه منه . وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٣٣٢/١) : في سنده مجاهيل، فيه محمد بن زكريا الغلابي متروك . قال الدارقطني: ومحمد بن زكريا الغلابي كان يضع الحديث، قال: والذارع كذاب دجال، و قال ابن عساكر : فيه الفيض بن وثيق عن زكريا بن منظور وهما ضعيفان . وانظر: تنزيه الشريعة (٣٥٩/١)، المقاصد الحسنة (١٨٥/١).

(٧) الشهاب (٢٥٠/٢). أخرجه الدليمي في مسند الفردوس (١١١/٤). وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٢/١٧٢) وأعله بزري راويه عن أنس، قال ابن حبان : زري منكر الحديث، يروي عن أنس ما لا أصل له، وقال ابن حجر: زُرِّي: بفتح أوله وسكون الراء، و ابن عبد الله الأزدي أبو يحيى البصري، ضعيف. تقريب التهذيب =

* « حبذا المتخللون من أمتي ». (١)

* « لولا أن السؤال يكذبون ما قدس من ردهم ». (٢)

* « يا دنيا اخدمي من خدمني واتعبي يا دنيا من خدمك ». (٣)

ووقع في كتاب "النجم المذيل على الشهاب" (٤) للإقليشي (٥):

* « من مات في طريق مكة حاجاً لم يعرضه الله ولم يحاسبه ». (٦)

= (٢٥٧)، وقال البخاري: زربي في حديثه نظر . ذخيرة الحفاظ (٢٠٢٩/٤). وقال ابن عدي: زربي أحاديثه وبعض متون أحاديثه منكورة. الكامل (٢٣٩/٣)، اللآلئ المصنوعة (٧٤/٢) .

(١) الشهاب (٢٦٧/٢)، أخرجه في: المعجم الأوسط للطبراني (١٥٩) وقال فيه: لم يرو هذا الحديث عن رقبة إلا محمد ولا عن محمد إلا عفيف تفرد به محمد . وقال الصَّغاني: وضعه ظاهر وفسره بتخليل الأصابع واللحية في الموضوع. انظر: كشف الخفاء (٣٤٤/١) ، واعترضه القاري (١٨٣/١): بأن وضعه غير ظاهر لثبوت الأحاديث في تخليل اللحية ويحتمل أن يراد ما يشمل تخليل الأسنان من الطعام . وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (٣/٢٠٠)، تذكرة الموضوعات (٤٥/١)

(٢) الشهاب (٣١١/٢)، أخرجه في: شعب الإيمان للبيهقي (٨٠/٥).

(٣) الشهاب (٢٣٥/٢) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٤٤/٨) عن ابن مسعود، والحديث له طريقين مدارهما على الحسين بن داود . قال الخطيب: نفوذ بروايته الحسين عن الفضيل وهو موضوع ، ورجاله كلهم ثقات سوى الحسين بن داود . وقال في الموضوعات (١٣٦/٣) والفوائد المجموعة (٢٣٨/١): موضوع لأن في إسناده الحسين بن داود البلخي . وانظر: اللآلئ المصنوعة (٢٧٠/٢).

(٤) واسمه كاملاً "النَّجْم من كلام سيد العرب والعجم" . انظر الرسالة المستطرفة (١٤٨).

عارض به كتاب "الشهاب" للقضاعي، وضمنه من الأحاديث والآداب مالم ييس في كتاب الشهاب . نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للتلسماني (٥٩٩/٢)، كشف الظنون (١٥٢٣/٢)، وقد شرحه الكازورني (ت ٧٥٨هـ)، وقد طبع سنة (١٣٠٢هـ) في القاهرة

(٥) هو أبو العباس أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل الأندلسي المالكي (٥٥٠هـ). سير أعلام النبلاء

(٣٥٨/٢٠) ، الديباج المذهب (٢٤٦/١)، وانظر هذه الأحاديث في الدرالمستطرفة (٣٩-٤١)

(٦) أخرجه: في شعب الإيمان للبيهقي (١٤/٦) وقال: هذا حديث لا يصح ، والمتهم به إسحق بن ظهير وقد كذبه ابن أبي شيبه وغيره، وقال الدارقطني في العلل: (١١١/١٥) هو في عداد من يضع الحديث يرويّه عائذ بن نُسَيْر العجليّ ، واختلف عنه ؛ فَرَوَاهُ يحيى بن يَمَانٍ ، ومحمد بن الحسن الهمدانيّ ، ومحمد بن صُبَيْح بن السَّمَاكِ ، قال يحيى بن معين: عايد ضعيف روى أحاديث مناكير .

وقال ابن عدي: تفرد به عايد عن عطاء . الكامل لابن عدي (٣٥٤/٥)، وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ لا

يُحتج بما انفرد به . وانظر: ميزان الاعتدال (٣٦٣/٢)، الموضوعات (٢١٧/٢)، وفي اللآلئ قال السيوطي:

والذي أَسْتَخِير الله في الحكم لمتن الحديث بالحسن لكثرة شواهد . وانظر: تذكرة الموضوعات (٧٢/٢).

- * «من حج البيت ولم يَزِرْني فقد جفاني».(١)
- * «من قاد أعمى أربعين خطوة غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه».(٢)
- * «من عَيَّ أخاه بذنب لم يَمُتْ حتى يعملهُ».(٣)
- * «إنَّ الأذنان سهل سمح فإن كان آذانك سهلاً سمحاً وإلا فلا تؤذَن».(٤)
- * «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد».(٥)
- * «أربع ملاحم من ملاحم الجنة بدرٌ وأحد والخندقُ وخنيثٌ».(٦)

- (١) أخرجه: مالك في الموطأ (٤٤٨/٣)، الديلمي في مسند الفردوس (٢٣٩/٥)، البدر المنير لابن الملقن (٢٩٩/٦)، قال الدارقطني: الطعن في هذا الحديث من محمد بن محمد بن النعمان، وقال ابن حبان: النعمان يأتي عن الثقات بالطامات. المجروحين لابن حبان (٧٣/٣)، وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢١٧/٢)، الفوائد المجموعة (٤٢)، تنزيه الشريعة (٢٠٩/٢).
- (٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٥٨/٣) والخطيب في تاريخه (١٠٥/٥) عن ابن عمر مرفوعاً، وفيه علي بن عروة وهو كذاب، وساقه الذهبي في الميزان (٤٥٩/٤) وقال هو وضاع، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٣٨/٣) قال: وفيه يوسف بن عطية الصفار وهو متروك. وقال ابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة (١٣٨/٢): وفيه يوسف بن عطية الصفار ضعيف. وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (١٧٤/٢).
- (٣) أخرجه: الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب منه. رقم [٢٥٠٥]، والطبراني في المعجم الأوسط (١٩١/٧)، قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل، ورؤي عن خالد بن معدان أنه أدرك سبعين من أصحاب النبي ﷺ ومات معاذ بن جبل في خلافة عمر بن الخطاب، و خالد بن معدان روى عن غير واحد من أصحاب معاذ عن معاذ غير حديث.
- وقال في الموضوعات (٨٢/٣): هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، والمتهم به محمد بن الحسن، وقال أحمد ابن حنبل: ما أراه يساوي شيئاً، وقال يحيى: كان كذاباً. وقال النسائي: متروك الحديث. انظر: المجروحين (٢٧٧/٢)، لسان الميزان (٧٢/٤)، وقال في بلوغ المرام (٥٨٧/١) في سننه محمد بن الحسن الهمداني وهو كذاب، وانظر: المقاصد الحسنة (٦٦٠/١)، اللآلئ المصنوعة (٢٤٨/٢).
- (٤) أخرجه الدارقطني في السنن (٨٦/٢). قال الصَّغَانِي موضوع وقال ابن حبان: لا أصل له فيه إسحاق لا تحل الرواية عنه. انظر: المجروحين (١٣٧/١)، وقال ابن الجوزي في الموضوعات (٣٧٠/٢): رجع ابن حبان عنه وذكره في الثقات، وفي إسناده إسحاق بن أبي يحيى الكعبي، يروي نحو عشرة أحاديث متأكير، قاله أبو أحمد بن عدي. انظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٣٤٧/٣)، لسان الميزان (٣٨٠/١).
- (٥) أخرجه في: سنن الدارقطني (٤١٩/١)، السنن الكبرى للبيهقي (٥٧/٣)، مصنف ابن أبي شيبة (١٩٥/٣).
- قال ابن حجر في تلخيص الحبير (٧٧/٢) ضعيف ليس له إسناده ثابت، وذكره ابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة (١٠٠/٢)، وقال في المقاصد الحسنة (٧٢٦/١) والشوكاني في الفوائد المجموعة (٢٢): إسناده ضعيف. وقال في العلل المتناهية (٤١٠/١). هذا حديث لا يصح.
- (٦) أخرجه الطبراني (١٨/١٧) وابن عساكر (٣٤٦/٢)، رواه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده. وكثير ضعيف. انظر: ذخيرة الحفاظ للمقدسي (٣٨٣/١)، وابن عدي في الكامل (٥٩/٦).
- وقال ابن الجوزي في الموضوعات (٢٢٢/١): هذا حديث لا يصح عن رسول ﷺ.

- * « الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان ». (١)
- * « رب دائق حران يعدل عند الله سبعين حجة مبررة » (٢)
- * « القرآن كلام الله غير مخلوق » (٣)
- * « يُحْشَرُ أولادُ الزنا في صورة القردة والخنازير ». (٤)
- * « صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب القدرية والمرجئة ». (٥)

= قال أحمد بن حنبل : كثير بن عبدالله منكر الحديث ليس بشيء . وقال يحيى : لا نكتب حديثه . وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث . وقال الشافعي : هو ركن من أركان الكذب . وقال ابن حبان : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب و لا الرواية عنه إلا على جهة التعجب . (١٤٨/١) . وانظر : اللآلئ المصنوعة (٨٦/١) .

(١) أخرجه : ابن ماجه في الإيمان ، باب منه (٦٥) . إسناده هذا الحديث ضعيف لاتفاقهم على ضعف أبي الصلت الهروي . انظر : مصباح الزجاجة (١٢/١) ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (١٢٩/١) وقال : هذا حديث موضوع لم يقله رسول الله ﷺ ، وقال الدارقطني : المتهم بوضع هذا الحديث أبو الصلت الهروي وابن عبد السلام بن صالح . وقال أبو حاتم الرازي : لم يكن عندي بصدوق ، وضرب أبو زرعة على حديثه ، وقال ابن عدي : متهم ، وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به . انظر : اللآلئ المصنوعة (٣٧/١)

(٢) الحديث في إسناده أحمد بن محمد بن محمد بن الصلت قال ابن حبان : كان أحمد بن محمد يضع الحديث . وقال ابن عدي : ما رأيت في الكذابين أقل حياء من أحمد بن محمد بن الصلت . انظر : الموضوعات (١١٨/٣) ، اللآلئ المصنوعة (٢٥٥/٢) ، الأسرار المرفوعة (٢١٤) .

(٣) أخرجه في : السنن الكبرى للبيهقي (٢٠٧/١٠) ، المعجم الأوسط (٨٥/٤) . الحديث أورده ابن علق في تنزيه الشريعة (١٣٥/١) وقال في سنده أحمد بن جعفر الدوري ، وهو مشهور بالوضع ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (١٥٣/١) . وانظر : اللآلئ المصنوعة (١٥/١) ، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (١٢٩/١)

(٤) أخرجه في المطالب العالية لابن حجر (٤١/٩) . الحديث سنده ضعيف ، لضعف علي بن زيد بن جُدعان . انظر : الموضوعات (٣٢٥/٣) ، تنزيه الشريعة (٢٢٠/٢) ، الفوائد المجموعة (٢٠٤) .

(٥) أخرجه الترمذي في كتاب القدر ، باب القدرية رقم [٢١٤٩] عن ابن عباس ، قال الترمذي : " غريب حسن صحيح " ، وابن ماجه كتاب الإيمان ، باب منه ، رقم [٦٢]

قال في مصباح الزجاجة : (١٣/١) هذا إسناده ضعيف ، نزار بن حيان الأسدي قال ابن حبان : يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه حتى يسبق القلب أنه المتعمد ، لذلك لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وعبد الله بن محمد الليثي مجهول قاله الذهبي .

وقال في العلل للدارقطني (١٠١/١٣) : يرويه ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر وحديثه به علي بن ثابت الجزري ، واختلف عنه ؛ فرواه محمد بن الصباح الجرجرائي عن علي بن ثابت الجزري عن إسرائيل عن ابن أبي ليلى وخالفه الحسن بن عرفة فرواه عن علي بن ثابت عن إسماعيل بن أ بي إسحاق - وهو أبو إسرائيل الملائي ، عن ابن أبي ليلى وهو الصواب .

* «الأربعاء يوم نحس مستمر»^(١).

هذا آخر ما جاء في الكتابين المذكورين^(٢).

ومما يجري في كلام الناس^(٣) معزواً إلى النبي ﷺ قولهم:

* «إذا رويتم عني حديثاً فأعرضوه على كتاب الله فإن وافق فاقبلوه وإن خالف فردوه»^(٤)

=وقال ابن الجوزي هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، علي بن نزار والقاسم بن حبيب وسلام كلهم ليسوا بشيء ، وقد رواه إسماعيل بن أبي إسحاق أبو إسرائيل الملائي عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . قال يحيى بن معين : أصحاب الحديث لا يكتبون حديث إسماعيل ، وقال الدارقطني : ضعيف الحديث . العلل المتناهية (١٥٨/١) . وانظر : الموضوعات (١٩٥/١) ، اللآلئ المصنوعة (٤١/١) ، تنزيه الشريعة (١/١٥٠) . المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (١٠٧/١) .

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٧٧/١٠) ، مسند أبي عوانة (٧٥/٤) .

قال في الموضوعات (٧٤/٢) : هذه الأحاديث لا تصح عن رسول الله ﷺ . أما حديث ابن عباس ففي طريقه الأول والثاني : مسلمة بن الصلت ، قال أبو حاتم الرازي : هو متروك الحديث ، وفي طريقه الثالث : الابراري كذاباً . وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فقال ابن حبان : وكان عثمان بن مطر يروي الموضوعات عن الأثبات : لا يحل الاحتجاج به . وأما حديث جابر فلم يروه غير إبراهيم . قال الدارقطني : وهو متروك . وانظر : اللآلئ المصنوعة (٤٤٢/١) .

(٢) أي ما جاء في كتاب "الشهاب" للقضاعي ، وكتاب "النجم المذيل" على كتاب "الشهاب" للإقليشي .

(٣) هذا من الموضوعات المشهورة على الألسنة أورده في الدر المنلقط (٤٣) .

(٤) قال بوضعه : يحيى بن معين كما حكاه عنه الذهبي على أن في هذا الحديث الموضوع نفسه ما يدل على رده لأننا إذا عرضناه على كتاب الله عز وجل خالفه ، ففي كتاب الله ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ [الحشر: ٧] انظر : الفوائد المجموعة (٢١٩/١) ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (٤٢٠/١) ، وأعله بأشعث بن بزار بأن له حديث غير منكر ، وقال يحيى : هذا الحديث وضعته الزنادقة . كشف الخفاء (٨٦/١) ، وانظر : موضوعات الصغاني (١٣٥) .

وقال في تذكرة المحتاج لابن الملقن (٢٧/١) : هَذَا الْحَدِيثُ لَهُ طَرَقٌ أَحَدُهَا : مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ (٢٨٧/٤) مِنْ رِوَايَةِ جَبَّارَةَ بْنِ الْمُغْلَسِ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ زُرِّ عَنْ عَلِيٍّ رَفَعَهُ

الثَّانِي : مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ ، رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي أَكْبَرِ مُعَاجِمِهِ (٣١٦/١٢) مِنْ حَدِيثِ الْوُضَيْيْنِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعاً .

الطَّرِيقُ الثَّلَاثُ : مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (٩٧/٢) أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ رِبْعَةَ ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ ، عَنْ ثَوْبَانَ مَرْفُوعاً : وَيَزِيدُ هَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ : أَحَادِيثُهُ مَنَاقِيرٌ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ : مَثْرُوكٌ .

قال الخطابي في كتاب معالم السنن ^(١): ((هذا حديث وضعت الزنادقة ، ويدفعه قوله ﷺ* «إني قد أوتيت الكتاب وما يعدله^(٢)»، ويروى* «أوتيت الكتاب ومثله معه»^(٣))). ومنه قولهم :* «عليكم بدين العجائز»^(٤)
 * «عليكم بحسن الخط فإنه من مفاتيح الرزق»^(٥)
 * «المستحق محروم»^(٦)
 * «العلم علما علم الأديان وعلم الأبدان»^(٧)
 * «العنب دود»^(٨)
 * «من بشرني بخروج صفر بشرته بالجنة»^(٩)
 * «لا تسافروا والقمر في العقرب»^(١٠)
 * «سراج أمتي أبو حنيفة»^(١١)
 * «من صام يوم الشك فقد عصا أبا القاسم»^(١٢) (هذا كلام عمار بن ياسر) .

^(١) في شرح سنن أبي داود (٩/٧)

^(٢) سنن الدار قطني (٢٨٧/٤)، السنن الكبرى للبيهقي (٣٢٣/٩)

^(٣) أخرجه أبي داود : في السنة : باب لزوم السنة رقم [٤٦٠٦]، عن المقدام بن معد يكرب ، ومسند أحمد (٤١٠/٢٨)، وانظر: بيان الوهم والإيهام (٢٥٨/٣)، الفوائد المجموعة (١٩٢/١)،

^(٤) أخرجه في جامع الأصول (٢٩٣/١)، الديلمي في مسند الفردوس (٢٥٦/١).

هذا اللفظ تداوله العامة ولم يُوقف له على أصل يُرجع إليه من روائي صحيحة ولا سقيمة إلا حديث لمحمد بن عبد الرحمن بن البيهقي عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ (إذا كان آخر الزمان واختلفت الأهواء فعليكم بدين أهل البادية والنساء) فإن ابن البيهقي له عن أبيه عن ابن عمر نسخة كان يُتهم بوضعها .

انظر: إحياء علوم الدين (١١٧/٤) المغني عن حمل الأسفار لأبي الفضل العراقي (٧٤٥/٢)، المقاصد الحسنة (٤٦٤/١) موضوعات الصَّغاني (٥٢/١)، الألباني في الضعيف (٦٠٣/١)

^(٥) قال الصَّغاني في الموضوعات (٤٠/١) وكشف الخفاء (٧١/٢)، والشوكاني في الفوائد (١٤٧/١) موضوع.

^(٦) حكم عليه العجلوني في كشف الخفاء (٢٠٥/٢) بالوضع .

^(٧) حكما على هذا الحديث العجلوني في كشف الخفاء (٨٩/٢) والشوكاني في الفوائد (٢٨٤) بالوضع. وانظر:

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (١٢٣/١)

^(٨) قال في المقاصد الحسنة (١٧٨/٢) هو مشهور بين الأعاجم ولا أصل له. المقاصد الحسنة (٤٦٦/١)

^(٩) قال القاري في الموضوعات تبعاً للصَّغاني : لا أصل له . انظر: موضوعات الصَّغاني (٦٦/١)، الأسرار المرفوعة (٣٢٧/١).

^(١٠) كذب مختلق باتفاق أهل الحديث وحكم عليه الشوكاني في الفوائد (٤٣٨) بالوضع

^(١١) قال العجلوني في كشف الخفاء (٣٤/١): هو موضوع باتفاق المحدثين . وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (٣٠٥/٢)، موضوعات الصَّغاني (٦١/١).

ومن الموضوع : * « خير خلكم خل خمركم » .^(١)

* « عالم قريش ملأ الأرض علماً »^(٢) ، يعنون به الشافعي محمد بن إدريس .

والحديث الذي يُروى عن أبي بن كعب وهو منه بريء في فضائل القرآن سورة سورة^(٣) ، وقُلَّ تفسير خلا منها إلا من عصمه الله تعالى منه .

قولهم :

في حق علي عليه السلام * « أنه لا يحل أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك »^(٤) ، وفي حق أبي بكر عليه السلام * « ما صبَّ الله في صدري شيئاً إلا وصببته في صدر أبي بكر »^(٥) .

=^(١١) البخاري تعليقا ، رقم [١٩٠٦] باب قول النبي ﷺ « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا » .
والترمذي في الصوم ، باب : كراهية صوم يوم الشك ، رقم [٦٨٦] وقال : "حسن صحيح" ، وانظر : تعليق التعليق
(١٣٩/٣) ، وقال ابن عبد البر هذا مسند مرفوع لا يختلفون في ذلك ، وزعم أبو القاسم الجوهري أنه موقوف ورواه
إسحاق بن راهويه عن وكيع عن سفيان عن سماك عن عكرمة قوله . وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه ابن عدي
في ترجمة علي القرشي ، وهو ضعيف . انظر : تذكرة الموضوعات (٧١) ، الفوائد المجموعة (٩١/١)

(١) البيهقي في السنن (٣٨/٦) ، معرفة السنن والآثار للبيهقي (٢٢٩/٨) . هذا حديث ضعيف ، في سننه المغيرة
بن زياد وهو صاحب مناكير وقد وثق ، والراوي عنه حسن بن قتيبة . قال الدارقطني متروك ، وزعم الصغاني في
الموضوعات (٥٤/١) أنه موضوع وكذا في كشف الخفاء للعلوني (٤٨٠/١) ، وقال ابن الجوزي في التحقيق لا
أصل له . وانظر : التلخيص الحبير (٩٣/٣) .

(٢) قال في كشف الخفاء (٦٨/٢) : في سننه الجارود ضعيف ، وقال الصغاني موضوع ، وتعبه العراقي بأنه
ليس بموضوع . الأسرار المرفوعة (٢٤٣/١) . وانظر : المقاصد الحسنة (٧٧١/١) ،

(٣) قال السيوطي في تدریب الراوي (٢٨٨ / ١) : ((ومن الموضوع الحديث الطويل عن أبي بن كعب مرفوعاً
في القرآن في سوره من أوله إلى آخره ، فروينا عن المؤمل بن إسماعيل قال : حدثني شيخ فقلت للشيخ : من
حدثك؟ فقال : حدثني رجل بالمدائن وهو حي ، فصرْتُ إليه فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً فإذا فيه قوم من المتصوفة
ومعهم شيخ ، فقال هذا الشيخ : حدثني فقلت يا شيخ من حدثك؟ فقال : لم يحدثني أحد؟ ولكننا رأينا الناس قد
رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن)) . وانظره في الدر المنلقط (٥١) .

(٤) أخرجه الترمذي في المناقب ، باب مناقب علي بن أبي طالب رقم [٣٧٢٧] ، وقال : هذا حديث "حسن غريب"
لا نعرفه إلا من هذا الوجه . والطبراني (٣٧٢/٢٣) ، البحر الزخار (٢٣٧/١٣) ، وأبو يعلى (٣١١/٢) . وهذه
الوصية لعلي بن أبي طالب عليه السلام . انظرها : في الكشف الحديث لبرهان الدين الحلبي (٣٤٥) .

قال أبو يعلى : إسناده ضعيف . وقال في اللآلئ المصنوعة (٣٢٢/١) والموضوعات (٣٦٨/١) . هذا حديث لا
صحة له وفيه آفات ، أما عطية فاجتمعوا على تضعيفه ، وقال ابن حبان : كان يجالس الكلبي فيقول : قال رسول
الله ﷺ ، فيروي ذلك عنه ويكنيه أبا سعيد ، فيظن أنه أراد الخُدري لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب ، وأما كثر
فضعه الرازي والنسائي ، وقال ابن عدي : كان مغالياً في التشيع مفرطاً فيه . وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلم
رواه عن هشام بن حسان عن محمد ، عن أنس إلا محمد بن سلمة ، وهو غريب عن محمد ، عن أنس ولم يكن
بالبصرة . =

قال الشيخ^(١): ((وقد صُنفت كتب في الحديث ، وجميع ما احتوت عليه موضوع منها : "الأربعون" المسماة "بالودعانية" ^(٢)))

ومنها "الوصايا المنسوبة إلى النبي ﷺ" ، أوصى بها علياً ﷺ كلها موضوع ما خلا الحديث الأول وهو : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي » ^(٣) .
قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية ^(٤) : ((ما يروى أنَّ « أول ما خلق الله العقل فقال له أقبل ، فقال له أدبر فأدبر فقال : وعزتي ما خلقت خلقاً أكرم منك ، فيك آخذ ، وبك أعطي ولك الثواب عليك العقاب » ^(٥) .

=^(٥) هذا ما وضعه جهلة المنتسبين إلى ال سنة في فضل الصديق . الأسرار المرفوعة للقاري (٤٧٦/١) ، المنار المنيف (١١٥/١) قال ابن الجوزي : وقد تركت أحاديث كثيرة يروونها في فضل أبي بكر ، فمنها صحيح المعنى لكنه لا يثبت منقلاً ، ومنها ما ليس بشيء ، وما أزال أسمع العوام يقولون عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ما صب الله في صدري شيئاً إلا وصيبته في صدر أبي بكر وإذا اشتقت إلى الجنة قَبَلْتُ شبيهة أبي بكر ، وكنت أنا وأبو بكر كفرسي رهان سبقتني فاتبعني ولو سبقني لاتبعته » . في أشياء ما رأينا لها أثراً في الصحيح ولا في الموضوع ولا فائدة في الإطالة بمثل هذه الأشياء . الموضوعات (٣١٩/١) .

(١) الصَّغَانِي في كتابه الدر الملتقط (٤٧)

(٢) هي أربعون حديثاً جمعها القاضي أبو نصر محمد بن علي بن ودعان الموصلي (ت ٤٤٩ هـ) وقد تلقاها الناس بالقبول لترصيفها وحسن عبارتها . أعلام النبلاء (١٦٤/١٩) ، البداية والنهاية (١٦١/١٢) .

ولقد حذر عدد كبير من العلماء من هذه الأربعين وبينوا حالها منهم :

- علي القاري في "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" (٢٣٣)

- الشوكاني في "الفوائد المجموعة" (٤٢٢)

- الصَّغَانِي في "خطبة المشارق" كما في كشف الظنون (٧١٥/١) .

- ابن حجر في "لسان الميزان" (٣٠٦/٥) ويبيِّن أنها مسروقة سرقها ابن ودعان والذي وضعها أولاً وهو زيد بن رفاعة الهاشمي ، فسرقها ابن ودعان وركب لها أسانيد ، فتارة يروي عن رجل عن شيخ الذي يروي عنه الهاشمي ، وتارة يروي عن رجل آخر عن الشيخ الذي يروي عنه الهاشمي ، وعامتهم مجهولون لا يعرفون ، وقد طُبعت في بيروت ضمن مجموعة أربعين الأربعين للنبيهاني سنة ١٣٣٩ هـ .

فإن كان الكلام فيها حسناً ومواعظها بليغة فليس لنا أن ننسب حرفاً كذباً على رسول الله ﷺ

(٣) البخاري في فضائل الصحابة ، باب : مناقب علي بن أبي طالب ، برقم [٣٧٠٦] ، بلفظ « أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى » . ومسلم في فضائل الصحابة باب : من فضائل علي بن أبي طالب ، برقم [٢٤٠٤] . بنفس لفظ الحديث ، وانظر : اللآلئ المصنوعة للسيوطي (٣٧٤/٢)

(٤) هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحداني ، أبو العباس ، تقي الدين ، مات (٧٢٨ هـ) . تاريخ الإسلام للذهبي (٩٢/٤٩) ، البداية والنهاية (١٢١-١١٧/٤٠)

(٥) رواه الطبرانی في الكبير (٨٠٨٦/٨) وقال : ضعيف جداً .

ويسمونه أيضاً القلم موضوع ، كما ذكر أبو جعفر العقيلي^(١) ، وأبو حاتم البستي^(٢) ، وأبو حسن الدار قطني وابن الجوزي وغيرهم^(٣) .

فذلك اثنا عشر نوعاً يختص بالضعيف^(٤).

(١) هو محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، من حفاظ الحديث، له مصنفات عديدة، ثقة جليل القدر، عالم بالحديث مُقدم بالحفظ، توفي بمكة سنة (٣٢٢هـ)، أعلام النبلاء (٢٣٦/١٥)، شذرات الذهب (١١٧/٤)

(٢) ابن حبان بكسر المهملة ثم موحدة، محمد التيمي البستي، الحافظ الفقيه القاضي، كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال، ت (٣٥٤هـ). سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٢)، ميزان الاعتدال (٥٠٦/٣)

(٣) انظر: مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي (٤٥٠/١)، اللآلئ المصنوعة (١٢٠/١)، تنزيه الشريعة لابن عراق (٢٠٣/١)، الفوائد المجموعة للشوكاني (٤٧٧)، الآثار المرفوعة للكنوي (٤٣/١).

قال ابن الجوزي في الموضوعات (١٧٥/١) هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وسعد وعمر وأبو غالب مجهولون، لا يتابع أحد منهم على حديثه. وقد روى هذا الحديث من حديث علي وأبي هريرة وليس فيه شيئاً يثبت. قال أحمد بن حنبل: هذا الحديث موضوع ليس له أصل. وقال العقيلي: لا يثبت في هذا المتن شيء. وقال ابن حجر (٢٨٩/٦) ليس له طريق ثابت. وقال في المنتخب من علل الخلال (٧/١): هذا موضوع ليس له أصل. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (٢٢١/١): ابن المحبر كذاب، وانظر: المصنوع في معرفة الحديث للقراري (١٣٧/١).

(٤) وهي: ١- المُدرج، ٢- المعضل، ٣- المرسل، ٤- المنقطع، ٥- المتصل، ٦- الشاذ، ٧- المنكر، ٨- المُعلل، ٩- المُدلس، ١٠- المُضطرب، ١١- المقلوب، ١٢- الموضوع.

ويمكن أن نلخص الحكم على أنواع علوم الحديث بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام من حيث القبول والرد إلى:

١ - قسم مقبول: ويندرج تحته: المتواتر والصحيح والحسن.

٢ - قسم مردود: ويندرج تحته هذه الأنواع:

- ماضعف لاختلال العدالة: الموضوع
 - ماضعف لاختلال الضبط: الضعيف، المنكر، المضطرب، المصحّف، المقلوب، المدرج.
 - ماضعف لفقد الاتصال: المنقطع، المرسل، المعضل، المعلق، المرسل الخفي.
 - ماضعف لفقد شرط عدم العلة: المعلل
- ٣ - المشترك بين المقبول والمردود: ويندرج تحته المرفوع، الموقوف، المقطوع، المتصل، المسند المعنن، المؤنن، المسلسل، العالي، المزيد في متصل الأسانيد، الغريب، الفرد، العزيز، المشهور، زيادة الثقة.

الباب الثاني: معرفة أوصاف

البر والاة ومن يقبل روائه ومن لا

يقبل:

وهي من أجل أنواع الحديث وأهمها^(١)، وهي التي تُمَيِّز بين الصحيح والضعيف.

وفيها تصانيف كثيرة منها:

ما أُفرد في الضعفاء: ^(٢) ككتاب البخاري والنسائي والدارقطني.

وما أُفرد في الثقات: ^(٣) ككتاب الثقات لابن حبان.

ومنها مُشترك: ^(٤) كتاريخ: البخاري، وابن أبي خيثمة^(٥)، وابن أبي حاتم^(٦).

وجوّز الجرح والتعديل صيانةً للشريعة، ويجب على المتكلم التثبت^(٧) فيه، فقد أخطأ غير واحد بجرّحهم بما لا يُجرح.

(١) لذلك نبّه العلماء على أهمية هذا النوع ، فهذا ابن الصلاح يقول : ((من أجل نوع وأفخمه ، فإنّه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه)) . علوم الحديث (٣٨٧)

(٢) ككتاب " الضعفاء الكبير " و " الضعفاء الصغير " للبخاري ، و " الضعفاء والمتروكون " للنسائي ، والضعفاء والمتروكون للدارقطني . وجميع هذه الكتب مطبوعة . انظر : فهرسة ابن خير الإشبيلي (١ / ١٧٥) ، فتح المغيـث (٤٣١/٤) ، تدريب الراوي (٣٣١/٢) ، أبجد العلوم (٣٥٢/٢) ، منهج النقد (١٢٩-١٣٢) .

(٣) ككتاب الثقات لابن حبان فإنّه ذكر من هو ثقة بما يشمل اصطلاحه الخاص به ، وهو أنّ الراوي إذا خلا أن يكون مجروحاً أو فوّقه في السند مجروح أو دونه مجروح ، ولم يرد منكرًا فإنّه يُقبل حديثه . فتح المغيـث (٤٣٣/٤) (٤) في (ت) و(ن) ما مشترك ، والمشارك هو "تاريخ البخاري" وهو مطبوع .

و"التاريخ الكبير" لابن أبي خيثمة ووصف كتابه ابن الصلاح في علوم الحديث (٣٨٨) : بأنّه غزير الفوائد .

وطبع لأول مرة بتحقيق : صلاح بن فتحي هلال ، ط: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م . وانظر : فهرسة ابن خير الإشبيلي (١٧٤/١) . و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم . انظر : الرسالة المستطرفة (٢٨/٥) .

(٥) هو أحمد بن أبي خيثمة بن زهير بن حرب ، أبو بكر البغدادي البغدادي ، ثقة عالم متقن ، أخذ علم الحديث عن ابن حنبل وابن معين ، وهو صاحب " التاريخ الكبير " مات سنة (٢٧٩هـ) . انظر : تاريخ بغداد (١٦٢/٤) ، العبر للذهبي (٦١/٢) .

(٦) هو عبد الرحمن ابن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ، أبو محمد ، الحافظ ، أخذ العلم عن أبيه وأبي زرعة ، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال ، توفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة . تذكرة الحفاظ (٨٢٩/٣) ، معجم المؤلفين (١٠٩/٢) .

(٧) في (أ) التثبت

وفيه فصول:

الأول:

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه والأصول على أنه يُشترط فيمن يُحتج بحديثه العدالة والضبط .
فالعدالة^(١) فيه أن يكون: مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق^(٢)، وخوارم المروءة^(٣).
والضبط^(٤) أن يكون: مُتَيْقِظاً حافظاً إن حَدَّثَ من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حَدَّثَ منه عارفاً بما
يُحيل^(٥) به المعنى إن روى به .

ولا يُشترط^(٦) الذكورة^(٧) والحرية [٢٤/ب] ولا العلم بفقهه^(٨) وغريبه^(٩)، ولا البصر ولا العدد .

(١) العدل: يُطلق ويُراد به أهلية قبول الشهادة والرواية عن النبي ﷺ . الإحكام للآمدي (١/٢٦٣) . وانظر مشارق الأنوار (٢/٨٨)

(٢) وهو ارتكاب كبيرة وإصرار على صغيرة. فتح المغيث (٢/١٥٩)

(٣) ويرجع في معرفتها إلى العرف ، فلا يتعلق بمجرد الشرع ، لأنَّ الأمور العرفية قلما تُضبط بل هي تخ تلف باختلاف الأشخاص والبلدان ، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمورٍ لو باشرها غيرهم تعدَّ خرقاً للمروءة . انظر: فتح المغيث (٢/١٦٠) ، القاموس المحيط (١/٦٦) .

(٤) وهو عبارة عن احتياط في باب العلم وله طرفان : العلم عند السماع ، والحفظ بعد العلم عند التكلم ، حتى إذا سمع ولم يعلم لم يكن شيئاً مُعبراً ، كما لو سمع صياحاً لا معنى له ، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة لم يكن ضبطاً ، وإذا شك في حفظه بعد العلم والسماع لم يكن ضبطاً . والضبط نوعان: ظاهر: وهو ضبط معناه من حيث اللغة ، وباطن: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به وهو الفقه .

ومطلق الضبط الذي هو شرط في الراوي، هو الضبط ظاهراً عند الأكثر ، ولأنَّه يجوز نقل الخبر بالمعنى .. مقدمة جامع الأصول (١/٧٢) .

(٥) في باقي النسخ يختل

(٦) زاد في (ن)

(٧) خلافاً لأبي حنيفة واستثنى فقط أخبار السيدة عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما ، نقله الماوردي ثم قال : وهذا فاسد من وجهين : أحدهما: لو كان نقص الأنوثة مانعاً لعم . والثاني: أنَّ قبول قولهن في الفتيا يُوجب قبوله في الأخبار لأنَّ الفتيا أغلظ شروطاً . الحاوي الكبير (١/٣٨٥)

(٨) وأيضاً خلافاً لأبي حنيفة الذي شرط فقه الراوي إنَّ خالف القياس وهذا خلاف الجمهور ، وحجتهم: قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [الحجرات : ٦] . فمقتضاه: أنه لا يثبت في غير خبر الفاسق، ولو لم يكن عالماً . انظر: فتح المغيث (٢/١٦٢) .

(٩) في (ت) غرائب

الثاني:

تُعرفُ العدالةُ بتنصيبِ عدلين^(١) عليها أو بالاستقاضة^(٢) ، فمن اشتهرت عدالتُهُ بين أهل النقل أو غيرهم من العلماء أو^(٣) شاع الثناء عليه بها كفى ، كمالك والسفيانين^(٤) والأوزاعي^(٥) والشافعي وأحمد وأشباههم .

ويُقبل تعديل المرأة والعبد إذا كانا عارفين به ، كما يُقبل خبرهما . قاله الخطيب^(٦) .

ويُعرف ضبطُهُ بأن يُعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وافقهم غالباً وكانت مخالفته^(٧) نادرة عرفنا كونه ضابطاً ثبثاً ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم يُحتج بحديثه^(٨) .

الثالث:

التعديلُ مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور ، لأنَّ أسبابه يُصعبُ ذكرها . وأما الجرح فلا يُقبل إلا مُفسراً مُبينَ السبب^(٩) ، لاختلاف الناس فيما يُوجب الجرح .

(١) لأنَّ التركيبة صفة فيحتاج في ثبوتها إلى عدلين: كالرشد والكفاءة وغيرهما . قال الخطيب : ((قال كثير من أهل العلم يكفي في تعديل المحدث المزكي الواحد والي نستحبه أن يكون من يزكي المحدث اثنين للاحتياط فإن اقتصر على تركية واحد أجزأ)). الكفاية (١٦٣)

(٢) أي الشهرة: وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي ، وعليه الاعتماد في أصول الفقه . الكفاية (١٤٧) ، علوم الحديث (١٠٥) ، تدريب الراوي (٣٤٩/١)

(٣) في (ت) وأشاع

(٤) أي سفيان الثوري وابن عُيينة .

(٥) هو أبو عمر بن عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي ، الإمام الجليل ، فقيه أهل الشام وإمامهم ، وقد كان المنصور يعظمه ويص غي إلى وعظه ، مات سنة (١٥٧ هـ) . تذكرة الحفاظ (١٧٨/١) ، البداية والنهاية (١١٥/١٠) .

(٦) في الكفاية (١٦٢) . واستدل الخطيب على القبول بسؤال النبي ﷺ بريرة عن عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك . أخرجه البخاري في الشهادات : باب تعديل النساء بعضهن بعضاً ، رقم [٢٦٦٢] ، ومسلم في التوبة ، باب في حديث الإفك ، رقم [٢٧٧٠] . وانظر : المحصول للرازي (٤٠٩/٤) ، فتح المغيث (١٦٥/٢) .

(٧) في (ت) مخالفة

(٨) وإلى ذلك أشار الشافعي فيمن تقوم به الحجّة ، وإذا شَرَكَ أهلَ الحفظ في الحديث وافق حديثهم ، ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصلٌ لثقاب صحيح لم يُقبل حديثه . الرسالة (٤٦٣) .

ويُعرف الضبط أيضاً بالامتحان ، كما تقدم في الحديث المقلوب عند امتحان الإمام البخاري . =

ولهذا احتج البخاري في صحيحه بعكرمة مولى ابن عباس ، وإسماعيل بن أبي أويس ^(١) ، وعاصم بن علي ^(٢) وغيرهم .

ومسلم: بسويد بن سعيد ^(٣) وغيره، وكل هؤلاء سبق الطعن فيهم، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا مفسراً السبب ^(٤) .

فإن قيل ^(٥) : إنما يعمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على كتب الجرح والتعديل ، وقل ما يتعرضون فيه لبيان السبب ، بل يقتصرون على قولهم : فلان ضعيف ، فلان ليس بشيء ، ونحو ذلك ^(٦) ، وهذا حديث ضعيف ، أو غير ثابت ، ونحو ذلك ، فاشترط بيان السبب ، يُفضي ^(٧) إلى [٢٥/١] تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب؟ فالجواب ^(٨) : أن ذلك وإن لم نعتدّه في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه ^(٩) في توقف قبول حديث من قالوا فيه ذلك ، لأن ذلك أوقع

= ^(٩) اختار ابن حجر : أن التجريح المجل المبلهم يُقبل في حق من خلا عن التعديل ، وصار في حيز المجهول ، وإعمال قول المجرّح أولى من إهـ ماله في حق هذا المجهول ، أما في حق من وثق وعدل فلا يُقبل الجرح المجل .، مشيراً إليه بأنه تحقيقٌ مُستحسنٌ وتدقيقٌ حسن . انظر : التبصرة والتذكرة (٣٠٢/١) ، نزهة النظر (٧٣) .
^(١) هو إسماعيل بن عبد الله بن أويس بن مالك ابن أبي عامر الأصبحي ، أبو عبد الله ، صدوق ، وضعفه النسائي ، وقال أبو حاتم مغل . مات سنة ست وعشرين ومائتين . تقريب التهذيب (٧١/١) ، الكاشف الذهبي (١١٩/١) .

^(٢) عاصم بن علي بن عاصم بن صُهِيب الواسطي ، أبو الحسن التيمي مولا هم ، صدوق ربما وهم ، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين . الكامل لابن عدي (١٨٧٥/٥) ، تقريب التهذيب (٣٨٤/١) .
^(٣) هو سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ، ثم الحدثاني ، بفتح المهملة والمثناة ، أبو محمد ، صدوق في نفسه ، إلا أنه عُمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول ، مات سنة أربعين ومائتين . تقريب التهذيب (١٤٠) ، تهذيب التهذيب (٤٥٢/٢) .

^(٤) قال الجمهور من أهل العلم ، إذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك ، ولم يُوجبوا ذلك على أهل العلم ، كما لا يجب استفسار المعدل عما صار عنده المُزكي عدلاً . انظر : الكفاية (١٧٨) ، البرهان للجويني (٦٢١/١) ، المستصفى للغزالي (١٦٢/١) . وقال البلقيني : ((قد يقال لا يلزم ذلك ، بجواز أن يكون لم يثبت عندهم الجرح وإن فُسر ، هذا هو الأقرب ، فإن المذكورين ما من شخصٍ منهم إلا ونُسب إلى أشياء مفسرة من كذب وغيره ، يعرفها من يُراجع كتب القوم ، ولكنهم لم تثبت عند من أخذ بحديثهم ، ووثقهم ، وروى عنهم)) . محاسن الاصطلاح (٢٢٠) . والراجح أنه كل أحد ثبت عدله لم يُقبل فيه جرح أحد حتى يُبين الأمر بسبب منطقي . وانظر المزيد من الأقوال في فتح المغيث (١٨٦/٢) وما بعدها ، وتدريب الراوي (٣٥٤/١) .

^(٥) القائل هو ابن الصلاح في علوم الحديث (١٠٧)

^(٦) في باقي النسخ (ونحوه) .

^(٧) في (أ) يقتضي ، وفي (ت) يقضي

^(٨) انظر المنهل الروي (٧٧) ، محاسن الاصطلاح (٢٢٢)

^(٩) في (ت) اعهدناه

عندنا^(١) فيهم ربيبة قوية، ثم من انزاحت عنه تلك الريبة بحثنا عن حاله بحثاً أوجب الثقة بعدالته فقبلنا حديثه^(٢) ولم نتوقف، كالذين احتج بهم صاحبنا لصحيحين وغيرهما^(٣) فيما^(٤) تقدم فيهم الجرح.

الرابع:

يثبُّ الجرح والتعديل في الرواة بقول واحد على الصحيح، لأنَّ العدد لم يُشترط في قبول الخبر، فلم يُشترط في جرح راويه وتعديله.

وإنَّ اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح مُقدِّم^(٥)، وإنَّ تعدَّد المُعدِّل على الأصح^(٦)، لأنَّ المُعدِّل يُخبر عما ظهر من حاله، والجرح يُخبر عن باطن خفي عن المُعدِّل.

الخامس:

إذا قال **حدَّثني ثقة**: إنَّ قصد به التعديل لا يُجزئ، إذ لا بُدَّ من تعيين المُعدِّل وتسميته، وذلك لأنَّه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جرح^(٧) عنده^(٨)، بل إضرابه عن تسميته مُريبٌ وقع في القلوب^(٩).

(١) ممن تقدم فيهم الجرح

(٢) في ز (روايته)

(٣) قال د نور الدين عتر: ((فاحفظ هذه الفائدة الهامة في باب الجرح المبهم . ولا تبادر تقليداً لمن لا يعرف الحديث وأصوله إلى تضعيف الحديث وتوهينه بمجرد الأقوال المبهمة، والجروح غير المفسرة)). منهج النقد (٩٩)
(٤) في باقي النسخ (عما)

(٥) لأنَّ مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليها المُعدِّل . الكفاية (١٧٥) . وهو الصحيح، وكذا صححه الأصوليون . انظر: المحصول للرازي (٥٨٨/٢)، الإحكام للأمدى (٨٧/٢) . لكن ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح بما إذا فُسِّر، وأما إذا تعارضاً من غير تفسير فالتعديل هو الأولى . فتح المغيب (١٩٠/٢).

(٦) قاله الخطيب في الكفاية (١٧٧)، خلافاً لمن قال: إنَّ الكثرة تقوي الظنَّ، والعمل بأقوى الظنَّين واجب كما في تعارض الحديثين . فإنَّ مع المُعدِّل زيادة قوة بالكثرة، ومع الجرح زيادة قوة بالإطلاع على الباطن كما أشار إليه ابن الحاجب في مختصر ابن الحاجب، (٦٥/٢)، وانظر المزيد في تدريب الراوي (٣٥٩/١) .

(٧) في (ن) خارج

(٨) كما وقع للشافعي في إبراهيم بن أبي يحيى فقال النووي : ((إنَّه لم يوثقه غي ره وهو ضعيف باتفاق المحدثين)) ١هـ . تهذيب الأسماء واللغات (١٠٤/١) . وإبراهيم بن أبي يحيى هو محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، أحد العلماء الضعفاء، مات سنة (١٨٤) . الضعفاء للعقيلي (٦٢/١)، ميزان الاعتدال (٥٧/١)

(٩) واستثنى إمام الحرمين الجويني التعديل لمن أبهم، إذا صدر من عالم كمالك، والشافعي ونحوهما من المجتهدين والمُقلِّدين في حق من قلده في مذهبه، فكثيراً ما يقع للأئمة ذلك . فحيث روى مالك عن الثقة عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، فالثقة مخرمة ولده . وبُكير بن عبد الله بن الأشج أبو عبد الله المدني، ثقة، مات سنة عشرين ومائة . تقريب التهذيب (٤٧)، تهذيب التهذيب (٣٦٨)، ومخرمة بن بُكير بن الأشج، ضعفه ابن معين، وقال النسائي : ليس به بأس، مات سنة إحدى أو تسع وخمسين ومائة . تقريب التهذيب (٣٣١)، تهذيب =

وإن قصد مجرد الإخبار من غير تعديل وسمّاه لم تُجعل روايته عنه ^(١) تعديلاً منه له ، لأنّه يجوز أن يروي عن غير عدل ، نعم إذا قال العالم : كل من روي عنه فهو ثقة ، ثم روى عن من لم يُسمّه فإنّه يكون مُركباً له ، غير أنّ لا نعمل بتزكيته هذه لما مر .

وليس عملُ العالم أو فتياه على وفق حديثٍ حكماً بصحته ، [٢٥/ب] ولا مخالفته له جرحاً في روايته. ^(٢)

قال القاضي: (العالم الذي من شأنه اشتراط العدالة في الرواية ، إذا عمل بخير لا شاهد له ولا متابع يكون تعديلاً له إذا لم يكن عمله من باب الاحتياط)) ^(٣).

وذلك أن يُعمل بالحديث الضعيف مخافة أن يكون صحيحاً في نفس الأمر يجب العمل به ^(٤).

=تهذيب (٣٧٠/٥) . وحيث روى الشافعي عن الثقة عن ابن أبي ذئب فهو ابن أبي فديك . وابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني ، ثقة فقيه فاضل ، مات سنة ثمان وخمسين ومائة . تقريب التهذيب (٣٠٨) ، تهذيب الكمال (٤٤٠/٣٤) ، وابن أبي فديك : هو محمد بن إسماعيل بن أبي فديك الديلي ، مولاهم ، وثقه ابن معين وابن حبان ، مات سنة مائتين . تهذيب الكمال (٤٨٥) ، تقريب التهذيب (٥٤٧) ، وانظر المزيد في : فتح المغيب (١٩٣/٢) ، تدريب الراوي (٣٦٠/١) ^(١) قوله : (وسمّاه لم يجعل روايته عنه) ضرب عليها في الأصل .

^(٢) لأنّه يُحتمل أن يكون ترك العمل بالخبر لخبر آخر يُعارضه ، أو عموم أو قياس ، أو لكونه منسوخاً عنده ، أو لأنّه يرى أنّ العمل بالقياس أولى منه ، وإذا احتمل ذلك لم نجعله قدحاً في روايته ، وبه قطع ابن كثير وهذا رأي الغزالي والآمدي أيضاً . وقد روى مالك حديث الخيار ولم يعمل به ، وزعم أنّه رأى أه ل المدينة على العمل بخلافه ، فلم يكن تركه العمل به قدحاً في نافع روايه . انظر : الكفاية (١٨٦) ، المستصفى (١١٦٣/١) ، الإحكام (٨٩/٢) ، اختصار علوم الحديث (٩٧)

وانظر تخريج حديث الخيار عند مالك في الموطأ : كتاب البيوع : باب بيع الخيار (١٦١/٢)

^(٣) المنهل الروي لانس جماعة (٦٥)

^(٤) كما تقدّم عن أبي داود أنّه كان يرى الحديث الضعيف إذا لم يرد في الباب غيره ، وهو عنده أولى من رأي الرجال ، وعن الإمام أحمد أنّه كان يقدّم الحديث الضعيف على القياس . انظر : التقييد والإيضاح (١٢١) ، فتح المغيب (١٩٨/٢) .

السادس:

الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل:

أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب^(١):

الأولى:

أنْ يقال هو ثقة أو متقن ، أو ثبت أو حجة ، أو يقال في العدل حافظ أو ضابط^(٢) ، فهو ممن يُحتج بحديثه .

الثانية:

صدوق أو محله الصدق^(٣) ، أو لا بأس به^(٤) ، فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه ، لأن هذه العبارات لا تُشعرُ بالضبط فيُنظر ليعرف ضبطه ، وقد تقدم بيان الاعتبار .
وعن ابن مهدي^(٥) قال: ((حدثنا أبو خُذْه^(٦) ، فقليل له : كان ثقة؟ قال : كان صدوقاً ، وكان مأموناً وكان خيراً الثقة شعبة وسفيان))^(٧).

(١) قد رتبها أبو محمد د عبد الرحمن بن أبي حاتم ، فأجاد وأحسن في كتابه الجرح والتعديل (٣٧/٢) . وانظر: الإرشاد للنووي (٣٢٠/٢).

(٢) لأن مجرد الوصف بالحفظ والضبط غير كاف في التوثيق ، بل بين العدالة وبينهما الحفظ والضبط - عموم وخصوص من وجه ، لأنها -العدالة- توجد بدونهما ، ويوجدان بدونها ، وتوجد الثلاثة ، ويدل لذلك أن ابن أبي حاتم سأل أبا زرعة عن رجل ، فقال : حافظ ، فقال له : أهو صدوق؟ والظاهر أن مجرد الوصف بالإتقان كذلك قياساً على الضبط إذ هما متقاربان ، لا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره لمزيد الضبط ، وصنيع ابن أبي حاتم يُشعر به فإنه قال : إذا قال للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت ، فإنه ممن يُحتج بحديثه ، حيث أُرْدِف المتقن (ثبت) مقتضى العدالة .

وكلام الأئمة يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة ، ولهذه النكتة قدمها الخطيب حيث قال : أرفع العبارات أن يقال : حجة أو ثقة . الجرح والتعديل (٣٧/٢) ، الكفاية (٢٢) ، فتح المغيث (٢٨٠/٢)

(٣) قال العراقي : سوى ابن أبي حاتم بين قولهم : صدوق وبين قولهم : محله الصدق . التبصرة والتذكرة (٤/٢)

(٤) زاد الذهبي في الألفاظ هذه المرتبة : ليس به بأس ، والعراقي : مأمون وخيار الخلق . مقدمة الميزان (٤/١) ، التبصرة والتذكرة (٤/٢)

(٥) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري ، أبو سعيد ، الحافظ الكبير ، الإمام العلم الشهير اللؤلؤي ، ولد سنة خمس وثلاثين ومائة ، قال ابن المديني : لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني لم أر مثله . مات سنة ثمان وتسعين ومائة . تذكرة الحفاظ (٣٢٩/١) ، طبقات علماء الحديث ابن عبد الهادي الدمشقي (٢٩٤/٤)

(٦) هو خالد بن دينار التيمي السعدي ، أبو خُذْه بفتح المعجمة وسكون اللام ، مشهور بكنيته ، البصري - الخياط ، صدوق . مات (١٥٢هـ) . تهذيب التهذيب (٥١٨/١) ، تقريب التهذيب (٢٨٥) .
وانظر قوله مسنداً في كتاب الجرح والتعديل (٣٧/٢) ، في الكفاية (٥٩) .

قال د: نور الدين عتر : ((هذا نص واضح حاسم من ابن الصلاح في مرتبة الصدوق ولا بأس به ، يُرد على من زعم أنه يُحتج بهذه المرتبة بإطلاقه دون حاجة للنظر في حديثه ، ويُرد عليه زعمه أنه معنى قولهم هنا : يُكتب حديثه ويُنظر فيه ، أنه يُنظر فيه لئلا يكون خالف الثقات ، فقد فسره ابن الصلاح ، وأئمة الاختصاص من بعده باختيار الضبط مما لا يدع مجالاً لقائل)) . علوم الحديث بتحقيق د: نور الدين العتر (١٢٣) .

(٧) أخرجه في : الكفاية (٥٩) ، وانظر التاريخ الكبير (١٣٥/٢)

الثالثة:

إذا قيل : هو شيخ فهو يُكتب حديثه ويُنظر فيه^(١)، قيل: وقريب منه روى عنه الناس .

الرابعة:

صالح الحديث فإنه يُكتب حديثه للاعتبار ، قيل: ومثله هو وسط . وسمع ابن مهدي في حق رجل ضعيف الحديث، هو رجل صدوق فقال: رجل صالح الحديث.
وألفاظ الجرح أيضاً على مراتب:

الأولى:

هو لين الحديث: فهذا يُكتب حديثه، ويُنظر اعتباراً.
قال الدار قطني : ((إذا قلتُ : لين الحديث فلا يكون ساقطاً ولكن مجروحاً بشيء لا يُسقط العدالة، قيل: ومثله مُقارب الحديث، أو مُضطرب الحديث أو لا يحتج به أو مجهول)).^(٢)
الثانية:

هو ليس بالقوي: فهو بمنزلة الأولى، يُكتب حديثه^(٣) إلا أنه دونه في القوة.
قيل: ومثله [٢٦/أ] ليس بذلك القوي.

الثالثة:

ضعيف الحديث: هو دون الثاني لا يُطرح بل يُعتبر^(٤).

الرابع:

هو متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب: فهو ساقط لا يُكتب حديثه.

السابع:

لا تُقبل رواية من عُرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن ينام حالة السماع أو يشتغل عنه، أو يُحدّث لا من أصل مصحح^(٥) أو من عُرف بقبول التلقين^(٦) في الحديث، من

(١) زاد الذهبي في ألفاظ هذه المرتبة : محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وزاد ابن الصلاح بعده : وشيخ وسط وحسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح. وزاد العراقي: جيد الحديث، وإلى الصدق ما هو، وأرجو أنه ليس به بأس، وروى عنه الناس، ومقارب الحديث. وزاد ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، وصدوق يهيم، أوله أو هام، أو صدوق سخط وتغير بآخره ومن رمي ببذعة. وزاد السخاوي يُعتبر بحديثه، ويُكتب حديثه، وما أقرب حديثه . انظر: مقدمة ميزان الاعتدال (٤/١)، التبصرة والتذكرة (٥/٢)، تقريب التهذيب (٤/١)، فتح المغيث (٢٨٣/٢).

(٢) قول الدار قطني مسنداً في الكفاية (٢٣)، وانظر: سؤالات الحاكم للدار قطني (٢١٧)، سؤالات السهمي للدارقطني (٧٢).

(٣) في (ن) في كتب الحديث

(٤) الجرح والتعديل (٢٧/٢).

(٥) في (ز) صحيح مصحح، وفي (ن) و(ت) مصحح.

(٦) قال في (ز) النقلين. والتلقين في اللغة: التفهيم وفي العرف: إلقاء كلام إلى الغير في الحديث، إسناداً أو متناً، فبادر إلى التحديث بذلك ولو مرة لدلالته على مجازفته، وعدم تثبته وسقوط الوثوق بالمتصف به. انظر: لسان العرب (٣٩٠/١٣)، فتح المغيث (٢٧٣/٢).

غير كتب وحفظ ، أو بكثرة السهو في رواياته إذا لم يُحدِّث من أصل صحيح ^(١) ، أو من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه ^(٢) .

قال ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدي ^(٣) وغيرهم: ((من غلط في حديثه فبُيِّن له غلظه فلم يرجع وأصر على غلظه سقطت روايته)) ^(٤) .

قال ابن الصلاح: ((وهذا الذي قالوه لعله إذا ظهر منه ذلك على وجه العناد ^(٥) ، فإن لم يكن عناداً بأن يكون على وجه التنفير في البحث ففيه نظر)) ^(٦) .

ولا بأس بأدنى نَعاس لا يختل معه فهم الكلام ^(٧) ، وكان بعضهم إذا كتب طبقة السماع كتب وفلان وهو ينعس وفلان وهو يكتب .

^(١) ومن ذلك من كان يُحدِّث بعد ذهاب أصوله ، واختلاف حفظه كابن لهيعة . فتح المغيـث (٢٧٣/٢) ردَّ العلماء رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يُحدِّث من أصل صحيح ، أمَّا إذا حدَّث من أصل صحيح فالسماع صحيح وإنْ عُرِف بكثرة السهو ، لأنَّ الاعتماد حينئذ على الأصل لا على حفظه . التبصرة والتذكرة (١ / ٣٤٥) .

^(٢) وأمَّا من لم يكثر شذوذه ولا مناكيره أو كثر مع تمييزه له وبيانه فلا ، وكذا إذا حدَّث سيء الحفظ عن شيخ عرف فيه بخصوصه بالضبط والإتقان ، كإسماعيل بن عياش حيث قُبِل في الشاميين خاصة دون غيرهم ، على أنَّ بعض المتأخرين توقف في رد من كثرت المناكير وشبهها في حديثه لكثرة وقوع ذلك في حديث كثير من الأئمة ولم ترد روايتهم . فتح المغيـث (٢٦٨/٢) .

^(٣) في (ن) حميد . والحميدي هو : محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي بالتصغير ، نسبة لجده الأعلى حميد أبو عبد الله ، الحافظ الأندلسي القرطبي ، مات سنة ثمان ثمانين وأربعمائة . المنتظم لابن الجوزي (٢٤٢/٨) ، وفيات الأعيان (٧٥/١) .

^(٤) أخرجه في : الكفاية (٢٢٨) .

قال الشافعي: ((من كثر غلظه من المحدثين ، ولم يكن له أصل كتاب صحيح ، لم تقبل حديثه ، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل شهادته)) . الرسالة للشافعي (٣٨٢) .

ويشهد لذلك قول شعبة بن الحجاج حين سأله ابن مهدي : من الذي تُترك الرواية عنه ؟ فأجاب : إذا تمادى في غلطٍ مُجمع عليه ، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم ، أو رجلٌ يتهم بالكذب . الكفاية (٢٢٩) .

ومثله قول ابن حبان : ((من تبَيَّن له خطؤه وعَلِم فلم يرجع وتمادى في ذلك كان كذاباً)) . المجروحين (٦٦/١) .

^(٥) لأنَّ المعاند كالمستخف بالحديث بترويح قوله بالباطل ، وأمَّا إذا كان عن جهل فأولى بالسقوط ، لأنَّه ضم إلى جهله إنكاره الحق . فتح المغيـث (٢٧٤/٢) .

^(٦) علوم الحديث (١٢٠) .

^(٧) لاسيما من الفطن ، فقد كان الحافظ المزي ربِّما ينعس في حال إسماعه ، ويغلط القارئ ، أو يزل ، فيبادر للرد عليه . فتح المغيـث (٢٦٧/٢) .

الثامن:

من خلط لخرفه^(١) أو ذهاب بصره أو لغير ذلك فيقبل ما روي عنه قبل الاختلاط ، ويرد ما بعده وما شك فيه أيضاً فمنهم عطاء بن السائب^(٢)، احتجوا برواية الأكابر عنه كالثوري وشعبة . قال ابن القطان : ((إلا حديثين سمعها شعبة بآخره عن زاذان))^(٣) .^(٤) ومنهم: عبد الرحمن بن ع بد الله^(٥) بن عتبة بن عبد الله بن مسعود في أيام المهدي ، ومنهم: ربيعة الرأي^(٦) شيخ مالك في آخر عمره^(٧)، ومنهم: سفيان بن عيينة قبل موته بسنتين^(٨) .

^(١) الخرف بالتحريك: فسراد العقل من الكبر، وقد خرف الرجل بالكسر، فهو خرف . الصحاح (١٣٤٩/٤) ، لسان العرب (٣/٣٣٨)

^(٢) هو عطاء بن السائب بن مالك من الكوفيين ، أحد علماء التابعين ، روى عن: أنس بن مالك وسعيد بن جبير وعنه: الحمادان والسفيانان وشعبة ، قال البخاري أحاديث عطاء القديمة صحيحة ، وقال الدارقطني : اختلط ولم يحتجوا به في الصحيح ، ولا يحتج من حديثه إلا بما رواه الأكابر شعبة والثوري ، وأما ابن علية والمتأخرون ففي حديثهم عنه نظر ، ت(١٣٦هـ) . تاريخ ابن معين (٤٠٣/٢) ، نهاية الاغتباط (٢٤١) ، الجرح والتعديل (٣٣٣/٣) ،

فالحاصل من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري وشعبة وزهيرا وزائدة وحماد بن زيد وأيوب في الرواية عن عطاء صحيح، ومن عداهم يتوقف فيه، إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم ، والظاهر أنه سمع منه مرتين، مرة مع أيوب كما يومي إليه كلام الدارقطني ، ومرة بعد ذلك لما دخل عليهم البصرة . شرح علل الترمذي (٥٥٥/٢) ، التقيد والإيضاح (٤٤٢) ، نهاية الاغتباط (٢٤١/١) .

^(٣) هو زاذان . بزاي وذال معجمتين (والكندي) بكسر كاف وسكون نون وبمهملة ، أبو عبد الله ويقال : أبو عمر الكندي، مولا هم الكوفي الضرير البزار ، وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي والخطيب ، مات سنة اثنتين وثمانين . تاريخ بغداد (٤٨٧/٨) ، تهذيب التهذيب (٣٠٢/٣) ، وانظر قول ابن القطان في شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٥٧/٢) .

^(٤) انظر قوله في شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٥٧/٢)

^(٥) المسعودي : صدوق اختلط قبل موته ، ومن سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط ، مات سنة ستين ومائة ، وفي العلل: جعل ابن معين المسعودي اختلط في بعض الشيوخ دون بعض . قال عنه ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث إلا أنه اختلط في آخر عمره ، ورواية المتقدمين عنه صحيحة . تاريخ ابن معين (٣٥١/٢) ، شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٧١/٢) ، نهاية الاغتباط (٢٠٥) ، تقريب التهذيب (٤٠٤) .

^(٦) ابن أبي عبد الرحمن ، التيمي مولا هم ، أبو عثمان المدني ، فقيه أهل المدينة أحد الأئمة الثقات ، وعنه أخذ مالك الفقه . قال أبو زرعة والعجلي وأبو حاتم والنسائي ثقة ، مات (١٣٦هـ) . انظر: المختلطين للعلائي (١٣٢/١) ، تهذيب الكمال (١٢٣/٩)

^(٧) قال العجمي في نهاية الاغتباط : ((ربيعة أحد الأئمة الثقات وأحد الفقهاء ، روى له أصحاب الكتب الستة كلهم، ولم يتكلم فيه أحد من قبل اختلاطه غير ابن الصلاح ، إنما تكلموا فيه لإفراطه في الرأي . نهاية الاغتباط (١٢١) . وقد تعقب الحافظ العراقي كلام ابن الصلاح في نسبته إلى التغي ر والاختلاط فقال : ((وما حكاه من تغير ربيعة في آخر عمره لم أره لغيره ، وقد احتج به الشيخان ، ووثقه أحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي ويحيى بن سعيد والنسائي وابن حبان وابن عبد البر وغيرهم ...)) . التقيد والإيضاح (٤٥٥)

وقال ابن عبد البر في التمهيد : ((وقد ذمه جماعة من أهل الحديث لإغراقه في الرأي ، وكان سفيان بن عيينة والشافعي وأحمد بن حنبل لا يرضون عن رأيه....)) . التمهيد (٢٥٠/٣) =

التاسع:

في رواية المجهول: وهو أقسام ثلاثة:

- أحدهما: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، فلا يُقبل عند الجماهير^(١).

- ثانيهما: مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً^(٢) وهو المستور^(٣)، والمختار قبوله.

وقطع به سليم الرازي^(٤)، وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة، فيمن تقدم عهدهم وتعدت معرفتهم، لأن أمر الإخبار مبنٍ على حسن الظن بالراوي المُسَلَّم، ونشر الأحاديث مطلوب كل واحد، ومعرفة الباطن مُتَعَذِّرٌ بخلاف الشهادة، فإنها تكون عند الحُكَّام ولا يتعدَّر عليهم ذلك، فاعتُبر فيها العدالة في الظاهر والباطن^(٥).

وثالثهما: مجهول العين:

وهو كل من لم يعرفه العلماء ولم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد. قاله: الخطيب^(٦).

قال ابن الصلاح: ((من يُقبل رواية مجهول العين لا يقبل رواية مجهول العدالة))^(٧)

=^(٨) قال يحيى القطان: أشهد أنه اختلط سنة (١٩٧هـ)، وقد ذكره ابن الصلاح فيمن اختلط، وقد استبعد ذلك الذهبي في ميزانه فقال: وأنا استبعده وأعدّه غلطاً من ابن عمار، فإن القطان مات في صفر سنة (٩٨هـ) وقت قدوم الحاج، ووقت تحدّثهم عن أخبار الحجاز فمتى تمكن يحيى بن سعيد أن يسمع اختلاط سفيان ثم يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به، ثم قال: فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع. قال: د: نور الدين عتر في شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٧٢/٢-٥٧٣) هذا مثال جيد لموانع قبول الجرح.

وتعقّب العراقي ابن الصلاح بقوله: ((ما ذكره- ابن الصلاح- من عند نفسه كونه بقي في الاختلاط نحو سنتين وهم في وفاته، فإنّ المعروف أنه توفي بمكة يوم السبت أول شهر رجب سنة ثمان وتسعين)).

التقييد والإيضاح (٤٥٨). وانظر: ميزان الاعتدال (٧٠٩/٢)، الاغتباط فيمن رمي بالاختلاط (١٤٨).

^(١) انظر: اختلاف الحديث للشافعي (٥٨٧/٨)، الكفاية (١٥٠)، المستصفى للغزالي (١٥٨/١)

^(٢) في ز [ظاهراً أو باطناً]

^(٣) انظر البرهان في أصول الفقه (٦١٤/١)، رزقه النظر (٥٠)

^(٤) هو سليم بن أيوب بن سليم الرازي، أبو الفتح، الفقيه الشافعي الأديب، كان مُشاراً إليه في الفضل والعبادة،

مات سنة (٤٤٧هـ)، طبقات الشافعية للسبكي (٣٨٨/٤)، وفيات الأعيان (٣٩٧/٢).

^(٥) انظر: البحر المحيط للزركشي (٢٨١/٤).

^(٦) الكفاية (١٥٠)

^(٧) علوم الحديث (١١٢)، وهذا القول سقط من (ط)

وقال ابن عبد البر: ((من لم يُرو عنه إلا واحداً فهو مجهول عندهم، إلا أن يكون مشهوراً بغير حمل العلم، كمالك بن دينار^(١) في الزهد ، وعمرو بن معدي كرب^(٢) بالنجدة))^(٣).

قال الخطيب: ((وأقل ما يرفع الجهالة أن يروى عنه اثنان من المشهورين بالعلم))^(٤). قال [٢٧/أ] ابن الصلاح رداً على الخطيب : ((قد خرج البخاري في صحيحه ^(٥) : عن مزداس الأسلمي، لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم، ومسلم^(٦) عن ربيعة بن كعب الأسلمي^(٧) لم يرو عنه غير أبي سلمة^(٨)، وذلك مُصَيِّر كل منهما إلى خر وجهٍ عن هذه الجهالة برواية واحد ، والخلاف في ذلك كالاختلاف في الاكتفاء بتعديل واحد))^(٩).

قال الشيخ محي الدين مجيباً عنه : ((الصواب ما ذكره الخطيب فهو لم يقله عن اجتهاده بل نقله عن أهل الحديث . وردَّ الشيخ عليه بما ذكره عجب : لأنَّ الشرط في المجهول أن لا يعرفه العلماء، وهذان معروفان عند أهل العلم بل مشهوران : فمزداس من أهل بيعة الرضوان ، وربيعه من أهل الصفة، والصحابة كلهم عُذول فلا تضر الجهالة بأعينهم لو ثَبَّتَتْ))^(١٠).

^(١) هو أبو يحيى مالك بن دينار البصري ، كان عالماً وزاهداً كثير الورع ، وكان يكتب المصاحف بالأجرة ، وله مناقب عديدة، مات سنة ثلاثين ومائة. تاريخ الثقات للعجلي (٤١٨) ، وفيات الأعيان (١٣٩/٤)

^(٢) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي، أبو ثور، كان بالمدينة شجاعاً مشهوراً ، مات سنة (٢١هـ) تجريد أسماء الصحابة (٤١٨/١)، اللباب (٦٠/٢)

^(٣) قول ابن عبد البر حكاة ابن الصلاح في علوم الحديث (٣٢١)، قال: ((بلغني عن أبي عمر ، ابن عبد البر ، وجادة)).

^(٤) الكفاية (١٥٠) والمعتمد أنه لا يُقبل حديثُ المجهول إلا بأحد أمرين ذكرهما الحافظ ابن حجر : الأول: أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح . الثاني: وكذا أي الأصح إذا زكاه من يتفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك أي إذا كان هذا المتفرد من أئمة الجرح والتعديل ، ثم زكى من انفرد بالرواية عنه ، قبل حديثه . شرح النخبة (١٠٢).

^(٥) في المغازي: باب غزوة الحديبية، رقم [٤١٥٦]. وفي الرقاق: باب ذهاب الصالحين ، رقم [٦٤٣٤].

^(٦) في صحيحه : كتاب الصلاة: باب فضل سجود الصلاة ، رقم [٤٨٩].

^(٧) هو ربيعة بن كعب بن مالك بن يعمر ، أبو فراس الأسلمي ، صحابي من أهل الصفة ، روى له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأصحاب الكتب الأربعة ، مات سنة ثلاث وسبعين بعد الهجرة . تجريد أسماء الصحابة (١٨١/١)، الإصابة (٥١١/١)

^(٨) هو عبد الله أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهري المدني ، ثقةٌ مُكثَر ، مات سنة أربع وتسعين . تاريخ الثقات للعجلي (٤٩٩)، تقريب التهذيب (٧٤٥).

^(٩) علوم الحديث (١٠٢).

^(١٠) الإرشاد (٢٩٧، ٢٩٨) قال العراقي : ((هذا الذي قاله النووي متَّجه إذا ثبتت الصُّحبة ، ولكن بقي الكلام في أنه هل تثبت الصحبة برواية واحد عنه، أو لا تثبت إلا برواية اثنين عنه ، وهو محل نظر واختلاف بين أهل العلم)) . التقيد والإيضاح (١٢٥) =.

أقول ^(١): ((هذا الجواب ^(٢) مُسَلَّم في حق الصحابة، وليت شعري كيف يدفع قوله ، والخلاف كـالخلاف في الاكتفاء بتعديل واحد ، وقد تقرر أنَّ العدد لم يُشترط في قبول الخبر ولا في جرح الراوي وتعديله على المذهب الصحيح، وكذا ^(٣) لا يُشترط في رفع الجهالة)) ^(٤)

فرع:

يُقبل من عُرفت عينه وعدالته وإن جُهل اسمه ونسبه ^(٥)

العاشر:

المُبتدع الذي لم يُكفر ببدعته ^(٦) فيه ثلاثة أقوال:

١ - قيل: لا تُقبل روايته مطلقاً لفسقه ^(٧)، فكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول ، يستوي في الفسق المتأول وغيره.

= وأجاب السيوطي في تدريب الراوي (٣٧٠/١) : ((إن كان معروفاً بذكره في الغزوات ، أو في من وفد من الصحابة ، أو نحو ذلك ، فإنه تثبت صُحبته، وإن لم يروي عنه إلا راوٍ واحد ، و"مزداس" من أهل الشجرة و" ربيعة " من أهل الصفة، فلا يضر انفيلاد راوٍ واحدٍ عن كلٍّ منهما)).

(١) القائل هو الطيبي .

(٢) أي جواب ابن الصلاح السابق .

(٣) في جميع النسخ (فكذلك).

(٤) هذا رأي الطيبي، وهو الراجح لأنه لا يحتاج إلى رفع الجهالة عن الصحابة بتعدد الرواة .

(٥) لأنَّ الجهل باسمه لا يخل العلم بعدالته . الكفاية(٣٧٥)

وفي الصحيحين من ذلك كثير ، كقولهم: ابن فلان ، أو والد فلان، وقد جزم بذلك الخطيب في الكفاية (٣٧٥) ومثاله: حديث ثُمَامَةَ بن حَزْن القُشَيْرِي: « سألتُ عائشةَ عن النبيذِ ، فقالت هذه خادم رسول الله ﷺ لجارية حبشية - فسألها ... ». الحديث. أخرجه مسلم في الأشربة، باب إباحة النبيذ الذي لم يشد ولم يصر سكرًا، رقم[٢٠٠٥].

(٦) البدعة: هي ما أُحدث على غير مثالٍ سابق . انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢/٢٤٠) ، مشارق الأنوار للقااضي عياض (١/١٠٨). والبدعة تشمل المحمود والمذموم ، ولكنها خُصت شرعاً بالمذموم ، مما هو خلاف

المعروف عن النبي ﷺ . فالمبتدع: من اعتقد ذلك لا بمعاندة، بل بنوع شبهة. فتح المغيث (٢/٢٢١)

(٧) هذا القول للإمام مالك وجزم به ابن الحاجب : لأنَّ الكافر والفاسق بالتأويل بمثابة الكافر المعاند والفاسق العامد ، فيجب أن لا يُقبل خبرهما ولا تثبت روايتهما . انظر: المدخل للحاكم (٩٦) ، الكفاية (١٩٨) ، مختصر ابن الحاجب (٢/٦٢)

٢- وقيل : إن لم يستحل الكذب لنصره مذهبه قُبِل ، وإن استحلّه كالحطّابية^(١) [٢٧/ب] من الروافض^(٢) لم يُقبل، ويُعزى هذا إلى الشافعي^(٣).

٣- وقيل: إن كان داعيةً لمذهبه لم يُقبل، وإلا يُقبل، وهذا الذي عليه الأكثر^(٤).
وقال بعض أصحاب الشافعي: ((اختلف أصحاب الشافعي في غير الداعية ، واتفقوا على عدم قبول رواية الداعية))^(٥).

قال أبو حاتم بن حبان : ((لا يجوز الاحتجاج بالداعية عند أئمتنا قاطبة لا خلاف بينهم في ذلك))^(٦).

والمذهب الأول ضعيف جداً^(٧)، ففي الصحيحين وغيرهما من كتب أئمة الحديث الاحتجاج بكثير من المبتدعة غير الدعاة^(٨).

(١) هم أصحاب أبي الخطاب الأسدي ، قالوا: الأئمة أنبياء ، وأبو الخطاب نبي ، وهؤلاء يستحلون شهادة الزور ، وقالوا: الجنة نعيم الدنيا ، والنار آلامها. التعريفات للجرجاني (٩٩) ، التقرير والتحبير لمحمد بن محمد بن أمير الحاج الحنبلي (١٥٩/٤).

(٢) التشيع محبة علي ﷺ وتقديمه على الصحابة ، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه ، ويُطلق عليه رافضي وانظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢/٧٣٤)، الفرق بين الفرق للبغدادي (٢٢)، المعتمد في أصول الدين (٣٠).

(٣) لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم . انظر: الأم للشافعي (٦/٢٠٦) ، مختصر المزني (٨/٣١٠) مع الأم. (٤) وهذا ما جزم به ابن الصلاح في علوم الحديث (١١٥): واستنكر القول الأول لأنَّه بعيد عن الشائع عن أئمة الحديث، فإنَّ كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة . انظر الاقتراح (٣٣٦)، شرح النخبة (١٠٢) (٥) انظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/٤٦٨)، فتاوى ابن الصلاح (١/٢٠٨) ، روضة الطالبين للنووي (١/٣٥٥). (٦) المجروحين (١/٦٨)، الثقات (٦/١٤٠) ، قال ابن حجر: ((دعوى الاتفاق من ابن حبان على قبول غير الداعية من غير تفصيل غريب)) . نزهة النظر (٥٠).

ودافع السخاوي قائلاً: ((دعوى ابن حبان ليس صريحاً في الاتفاق ، لا مطلقاً ولا بخصوص الشافعية ، ولكن الذي اقتصر ابن الصلاح في العزو له الشق الثاني ، فقال: قال ابن حبان : ((الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به)))) . فتح المغيث (٢/٢٢٧) .

(٧) وقد فصل ابن دقيق العيد تفصيلاً حسناً حيث قال : ((إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه ، وهو إجماداً لبدعته ، ومن عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تُذكر محاسنه ، وإن لم يُوافقه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي أن تُقدّم مصلحة تحصيل ذلك ال حديث ، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته)) . الاقتراح (٣٣٦). والقول الفصل لابن حجر حيث أشار إلى أنه لا يُردّ كل مكفر ببدعته ، لأنَّ كل طائفة تدعي أنَّ مخالفيها مبتدعة ، والمعتمد أنَّ الذي تُرد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، فإذا لم يكن كذلك مع ضبطه وورعه فلا مانع من قبوله . شرح النخبة (١٠٤).

(٨) سزد السيوطي أسماء من رُمي ببدعته ، ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما . تدريب الراوي (١/٣٨٤). وذكر الحافظ ابن حجر أسماء من رُمي من رجال البخاري بطعن في الاعتقاد ، فبلغ عددهم تسعة وستين رجلاً. مقدمة فتح الباري (٤٥٩) ، انظر فتح المغيث (٢/٢٢٨) .

الحادي عشر:

التائب من الكذب و غيره من أسبا ب الفسق : تُقبل روايته ، إلا التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ فلا تُقبل روايته أبداً وإن حَسُنَتْ توبته^(١).

كذا قاله أحمد بن حنبل والحميدي شيخ البخاري^(٢)، والصيرفي الفقيه الشافعي^(٣).

وأطلق الصيرفي^(٤) فقال: ((كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدنا ه عليه لم نعد لقبوله بتوبة يُظهرها ، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك ، قال : وذلك مما افتترقت فيه الرواية والشهادة)).^(٥)

وقال أبو المظفر السمعاني^(٦): ((مَن كَذَبَ في خبر واحد وجب إسقاطُ ما تقدّم من حديثه)).^(٧)

(١) تعليلاً لما ينشأ عن صنيعه من مفسدة عظيمة . انظر الكفاية (١٩٠)، شروط الأئمة الخمسة (٤٠)، تدريب الراوي (٣٨٦/١)

(٢) زاد في (أ) و(ت) الصيرفي الفقيه الشافعي ، وهي زيادة غير مناسبة لأن بعد ذلك قال : ((وأطلق الصيرفي فقال)).

(٣) قوله: (والصيرفي الفقيه الشافعي) سقطت من ط .

(٤) هو محمد بن عبد الله الصيرفي البغدادي ، أبو بكر ، كان من أئمة الشافعية ، وكان أعلم الناس بالأصول ، وهو أول من شرح الرسالة للشافعي ، مات سنة (٣٣٠هـ). انظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٦٩/٢) ، وفيات الأعيان (٣٣٧/٣) .

(٥) أخرجه في: الكفاية (١٩١) ، وانظر: شرح التبصرة والتذكرة (٣٣٤/١) .

أراد الصيرفي: أن الشاهد يُقبل توبته بشرطها، وأيضاً : فالشاهد إذا حَدَّثَ فسفه بالكذب أو غيره لا تسقط شهادته السالفة قبل ذلك ، ولا ينقض الحكم بها. فتح المغيبي (٢٣٨/٢)

(٦) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المروزي الحنفي ثم الشافعي ، جد صاحب الأنساب، مات سنة (٤٨٩) . العبر للذهبي (٣٢٦/٣) ، الأنساب للسمعاني (٢٩٨/٣)

(٧) انظر قوله في: قواطع الأدلة للسمعاني (٣٠٤/٢) .

كما صرح به الماوردي عم لا بقوله ﷺ « إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ ككَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ » . أدب القاضي للماوردي (٤٠٦/١) . والحديث أخرجه : البخاري في الجنائز ، باب ما يكره من النياحة على الميت ، رقم [١٢٩١]

ومسلم في المقدمة (٧٠/١)، عن المغيرة بن شعبه .

الثاني عشر:

إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ورجع المروي عنه فنفاه فإن كان جازماً بنفيه بأن قال : ما رويته ، أو كذب عليّ ، أو نحوه ، وجب ردّ ذلك الحديث ، ولا يقدح ذلك في باقي روايته^(١) ، وإن قال : لا أعرفه أولاً أذكره أو نحوه ، لم يقدح ذلك في هذا الحديث أيضاً على المختار^(٢) . ومن روى حديثاً ثم نسيه لم يسقط العمل به عند جمهور المحدثين والفقهاء والمتكلمين^(٣) ، وقال بعض أصحاب أبي حنيفة^(٤) : ((يجب إسقاطه)) . وبنوا عليه ردهم حديث :

« إذا نُكحت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها باطل »^(٥) .

وحديث أبي هريرة « في القضاء بالشاهد واليمين »^(٦) .

(١) لأنّ الراوي والشيخ قد تعارضا في دعواه ما ، إذ الشيخ قطع بإنكار المروي ، والراوي قطع بالنقل ، ولكل منهما جهة ترجيح ، أما الراوي فلكونه مثبتاً ، وأما الشيخ فلكونه نفى ما يتعلق به في أمر يقرب من المحصور غالباً ، وليس قبول جرح كل منهما أولى من الآخر ، لأنّ الجرح لا يثبت بغير مرجح . الكفاية (٢٢٠) ، تدريب الراوي (٣/١) (٣٩١/١) ، جمع الجوامع للسبكي (١٦٤/٢) ، نزهة النظر (٦١)

(٢) وإليه ذهب معظم المحدثين والفقهاء والمتكلمين وصححه غير واحد ، منهم الخطيب وابن حجر ، لأنّ الغرض أنّ الراوي ثقة جزماً فلا يطعن فيه بالاحتمال ، إذ المروي عنه غير جازم بالنفي ، بل جزم الراوي عنه وشكه قرينة نسيانه . الكفاية (٢٢٠) ، نزهة النظر (٦١) ، فتح المغيبي (٢٤٢/٢) .

(٣) انظر : الكفاية (٢٢١) ، فتح المغيبي (٢٤٦/٢) .

(٤) نسبه النووي في شرح مسلم للكرخي منهم ، بل حكاه ابن الصباغ في " العدة " عن أصحاب أبي حنيفة . الإحكام للأمدى (١٠٦/٢) ، وانظر : وكشف الأسرار (٦/٣) ، أصول السرخسي (٣/٢) ، تيسر التحرير (١٠٧/٣) .

(٥) أخرجه أبو داود في النكاح ، باب في الولي ، رقم [٢٠٨٣] ، والترمذي في النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي رقم [١١٠٢] ، وابن ماجه في النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي رقم [١٨٧٩] . وقال الترمذي : هذا حديث "حسن" والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ . والحديث من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى ، عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ ... الحديث . وذكر عن يحيى بن معين أنه قال : لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم ، وسماح إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذلك . سنن الترمذي (٢٦٦/٣) .

وسبب تضعيف الحديث بالنسبة للحنفية كما ذكره الترمذي والعراقي : أنّ ابن جريج ، قال : ثم لقيتُ الزهري فسألته فأنكره ، فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا . سنن الترمذي (٤٠١/٣) ، وانظر نصب الراية (٣٤٢/٣)

(٦) أخرجه أبو داود في الأقضية : باب القضاء باليمين والشاهد : رقم [٣٦٠٨] . والترمذي في الأحكام : باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ، رقم [١٣٤٣] وقال "حسن غريب" ، وابن ماجه في الأحكام باب القضاء بالشاهد واليمين ، رقم [٢٣٦٨] . كلهم من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن بن سهيل بن أبي سهيل عن أبي صالح عن أبيه هريرة ﷺ وقال الترمذي : هذا حديث "حسن غريب" وسبب رد هذا الحديث من الأصناف : الدراوردي ، قال : لقيتُ سهيلاً فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه . قال عبد العزيز : وقد =

والصحيح قول الجمهور، لأنَّ المروي عنه بصدد النسيان والراوي عنه ثقة جازم ، فلا تُرد روايته بالاحتمال.

وقد روى كثيراً من الأكابر أحاديث نَسو ها، فحدثوا بها عن سمعها منهم ، فيقول أحدهم ^(١): حدثني فلان عني أي حدثته.

وجمع الخطيب ذلك في كتابه المعروف ^(٢) ولهذا كره الشافعي وغيره من العلماء الرواية عن الأحياء ^(٣).

الثالث عشر: اختلفوا فيمن أخذ على التحديث أجراً فقال قوم: ((لا تُقبل روايته)) ^(٤).

وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ^(٥) وأبي حاتم الرازي ^(٦)، لأنَّ ذلك يَخرم المروءة عرفاً ^(٧)، ويَطرُق إليه تهمة ^(٨).

= كان أصابت سهيلاً علة أذهبت بعض عقله ، ونسري بعض حديثه، فكان سهيل =بعد ذلك يقول : حدثني ربيعة عني عن أبي، ويسوق الحديث. فتح المغيث (٢٤٦/٢)، تدريب الراوي (٣٣٥/١).

^(١) في (ن) واحدهم

^(٢) وهو "أخبار من حدث ونسي". انظر : النكت (٤١٥/٣)

وللسيوطي كتاب مختصر من كتاب الخطيب أسماء : "تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي" وهو مطبوع

طبع: الدار السلفية، الكويت، سنة (١٤٠٤هـ) بتحقيق صبحي السامرائي.

^(٣) قال الشافعي : ((لا تحدث عن حي ، فإنَّ الحي لا يؤمن عليه النسيان)) . انظر مناقب الشافعي (٣٨/٢)

الكفاية (٢٢٢). لكن قيَّد بعض المتأخرين الكراهية بما إذا كان له طريق آخر سوى طريق ال حي، أما إذا لم يكن

له طريق سواها، وحدث واقعة فلا معنى للكراهية ، لما في الإمساك من كتم العلم ، وقد يموت الراوي قبل موت

المروي عنه إذا لم يُحدِّث به غيره فيضيع العلم ، وهو حسن إذ المصلحة متحققة والمفسدة مظنونة . فتح

المغيث (٢٥١/٢).

^(٤) انظر : فتح المغيث (٢٥٢/٢).

^(٥) هو الإمام الحافظ الكبير أبو يعقوب التيمي الحنظلي المروزي ، نزيل نيسابور وعالمها ، شيخ أهل المشرق

يُعرف بابن زَاهُوِيَه، وتوفي (٢٣٨هـ) . تذكرة الحفاظ ٢ (٤٣٣/٢)، شذرات الذهب (٨٩/٢).

^(٦) هو الإمام محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران ، أبو حاتم الحنظلي ال رازي، أحد الأئمة الحفاظ

المتوفى سنة سبع وسبعين ومائتين . العبر للذهبي (٥٨/٢) وانظر أقوالهم في الكفاية (٢٤١) فتح المغيث

(٢٥٢/٢).

^(٧) أي لكونه شائعاً بين أهله التخلق بعلو الهمم ، وطهارة الشيم ، وتنزيه العرض عن مد العين إلى شيء من

العرض. فتح المغيث (٢٥٢/٢).

ورخص في ذلك أبو نعيم الفضل بن دكين^(١)، وعلي بن عبد العزيز المكي^(٢) وآخرون^(٣) قياساً على أجرة تعليم القرآن.

وكان أبو الحسين^(٤) الناقور^(٥) يأخذ الأجرة على الحديث ، لأنَّ الشيخ أبا إسحاق الشيرازي^(٦) أفقاه بجوازها، لكون أصحاب الحديث كانوا يمنعونه الكسب لعياله^(٧) .

الرابع عشر: أعرض الناس في هذه الأعصار [٢٨/ب] عن مجموع الشروط المذكورة^(٨)، واكتفوا عن عدالة الراوي بكونه مستوراً ، ومن ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط موثق به وروايته من أصل موافق لأصل شيخه.

واحتج البيهقي لذلك بأنَّ الحديث الصحيح وغيره قد جُ مع في كتب أئمة الحديث ، فلا يذهب شيء منه^(٩) عن جميعهم^(١٠) وإنَّ جاز ذلك في بعض^(١١).

=^(٨) إنما منعوا من ذلك تنزيهاً للراوي عن سوء الظن ، لأنَّ بعض من كان يأخذ الأجر على الرواية عثر على تزيده وادعائه ما لم يسمع لأجل ما كان يعطى ، ولهذا روي عن شعبة أنَّه قال : لا تكتبوا عن الفقراء شيئاً ، فإنَّهم يكذبون لكم، واكتبوا عن زياد بن مخرق فإنه رجل مُوسر لا يكذب. الكفاية (٢٤١)، فتح المغيـث (٢٥٢/٢).
^(١١) أخرج قوله في الكفاية (٢٤٣).

^(٢) هو الإمام الحافظ الصدوق ، أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور البغوي ، شيخ الحرم ومصنّف المسند . قال الذهبي : كان يأخذ على الحديث ولاشك أنَّه كان فقيراً مجاوراً ، مات سنة ست وثمانين ومائتين . تذكرة الحفاظ (٦٢٢/٢) . وانظر قوله في : الكفاية (٢٤٤).

^(٣) كعفان بن مسلم أحد الحفاظ الأثبات ، من شيوخ البخاري ، توفي سنة عشرين ومائتين . انظر : فتح المغيـث (٢٥٦/٢).

^(٤) في (ن) أبو الحسن
^(٥) هو أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي البزار ، مسند العراق، المحدث الصدوق، مات سنة سبعين وأربعمائة . تاريخ بغداد (٣٨١/٤) . شذرات الذهب (٣٣٥/٣)

^(٦) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الشافعي ، المتوفى سنة ست وسبعين وأربعمائة . تهذيب الأسماء واللغات (١٧٢/١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢٥١/١)، وانظر قوله: في الإرشاد للنووي (٣١٥/٢).
^(٧) ويشهد له جواز أخذ الأجرة من مال اليتيم إذا كان فقيراً، أو اشتغل بحفظه عن الكسب من غير رجوع إليه .
والراجح في ذلك ما قال السخاوي : بعد ذكر الأقوال في جواز الأجرة على التحديث وعدمه ، هو القياس على القرآن فقد جُوز أخذ الأجرة على تعليمه ال جمهور لقوله ﷺ في الحديث الصحيح : « أحق ما أخذ تم عليه أجرأ كتاب الله » . أخرجه : البخاري في الطب : باب : الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب رقم [٥٤٠٥] ، عن ابن عباس مطولاً .

وخصوصاً أنَّ الأحاديث الواردة في الوعيد على ذلك لا تنهض بالمعارضة ، إذ ليس فيها تصريح بالمنع على الإطلاق، بل هي وقائع محتملة للتأويل . فتح المغيـث (٢٦٤/٢)، وانظر : محاسن الاصطلاح (٢٣٥) ، توضيح الأفكار (٣٥٣/٢) . فتح الباري (٤٥٣/٤)، تدريب الراوي (٣٩٦/١).

^(٨) قال الذهبي : العمدة في زماننا ليس على الرواة ، بل على المحدثين والمفيدين ، الذين عُرفت عدالتهم وصدقهم، في ضبط أسماء السامعين . ثم من المعلوم أنَّه لا بد من صون الراوي وستره . التبصرة والتذكرة (٣٤٨/١).

^(٩) انظر مناقب الشافعي للبيهقي (٣٢١/٢)

^(١٠) في (ن) جمعهم =

أقول^(١): ((إِنَّ الْبَخَارِيَّ جَمَعَ فِي كِتَابِهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ وَلَمْ يَسْتَوْعِبْهَا ، فَذَكَرَ بَعْدَهُ مُسْلِمٌ مَا صَحَّ عَنْهُ وَزَادَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ بَعْدَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ ، ذَكَرُوا مِنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ مَا ذَهَبَ عَنْهُمَا ، وَذَلِكَ أَنَّ أَئِمَّةَ الْحَدِيثِ مُحْفُوظُونَ أَنْ يَذْهَبَ شَيْءٌ مِنَ الْإِحْتِيَاظِ عَنْ جَمِيعِهِمْ ، فَيَفُوتَ شَيْءٌ مِنَ الصَّاحِحِ عَنْ جَمِيعِهِمْ لِضَمَانِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ حِفْظُهَا ، وَالْقَصْدُ بِالسَّمَاعِ بَقَاءَ سُلْسَلَةِ السَّنَدِ^(٢) الْمَخْصُوصِ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى))^(٣).

= ^(١) والحاصل أنه لما كان الغرض أولاً معرفة التعديل والتجريح ، وتفاوت المقامات في الحفظ والإتق ان، ليتوصل بذلك إلى التصحيح والتضعيف ، حصل التشدد بمجموع تلك الصفات . ولما كان الغرض آخرًا الاقتصار في التحصيل على مجرد وجود السلسلة السندية اكتفوا بذلك . فتح المغيـث (٢٧٦/١).

^(١) القائل هو الطيبي.

^(٢) في (ن) و(ت) الإسناد

^(٣) وهو الراجح. فالأحاديث الصحيحة أو الحسنة أو الضعيفة قد دُونت وكُتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث، وهي محفوظة بحفظ الله تعالى، فلا يجوز أن يذهب شيء منها. فالحمد لله الذي جعل الإسناد من خصائص هذه الأمة وأكرمها بعلماء حفظوا سنة نبيها محمد ﷺ فصنفوا في هذا العلم: الجوامع والمسانيد والهنن والمعاجم والمستدركات والمستخرجات فُميز الصحيح من السقيم.

الباب الثالث : في فضل

الحديث وطرق فقه وخطبه

وروليه

الفصل الأول: في أصله التحصيل

الفصل الثاني: في طرق تحصيل الحروف

الفصل الثالث: في الأسماء والصفات

والألقاب

الفصل الأول: في أهلية التحمل

يصح التحمل قبل الإسلام وقبل البلوغ ، ومنع الثاني قوم^(١) وأخطؤوا، لاتفاق الناس على قبول رواية الحسن^(٢) والحسين^(٣) وابن عباس ، وابن الزبير والنعمان بن بشير^(٤) وغيرهم، ولم يزل الناس يُسمعون الصبيان .

واختلف في الزمن الذي يصح فيه سماع الصبي:

فقال القاضي عياض^(٥): ((حدّد أهل الصنعة في ذلك خمس سنين وهو سن محمود بن الربيع^(٦) [٢٩/١] الذي ترجم البخاري فيه متى يصح سماع الصغير^(٧)، وقيل: كان ابن أربع سنين ، وهذا الذي استقر عليه عمل المتأخرين، يكتبون لابن خمس ولمن دونه حَضَرَ أو أَحْضَرَ)).^(٨)

(١) فلم يقبلوا من تحمّل قبل البلوغ ، لأنّ الصبي مَظَنَّة عدم الضَّبْط ، وهو وجه للشافعية ، وكذا كان عبد الله بن المبارك يتوقف في تحديث الصبي . انظر : نهاية المحتاج للرملي (٢٧٧/٨)، الأشباه والنظائر (٦٥٥) وقال الخطيب في الكفاية (١٣٤): ((قَلَّ من كان يكتب الحديث على ما بلغنا في عصر التابعين وقريباً منه إلا من جاوز حدّ البلوغ، ثم صار بعد ذلك من أهل مجالسه العلماء وسؤالهم)).

(٢) هو ابن علي بن أبي طالب ، حفيد رسول الله ﷺ ابن السيدة فاطمة رضي الله عنها ، أبو محمد ، سيد شباب أهل الجنة وريحانة رسول الله ﷺ ، ولد بعد أحد بسنة ، وتوفي سنة ثمان وخمسين . انظر : معرفة الصحابة لأبي نعيم (٦٥٤/٢)، الاستيعاب (١١٣/١)

(٣) الحسين بن علي بن أبي طالب ، أبو عبد الله ريحانة النبي ﷺ ، وهو سيد شباب أهل الجنة ، ولد بعد الحسن في سنة أربع ، أمه فاطمة بنت رسول الله ﷺ سيدة نساء العالمين ، توفي سنة إحدى وستين . انظر : الاستيعاب (١١٦/١)، أسد الغابة (٢٦٣/١)

(٤) ابن سعد بن ثعلبة الأنصاري ، من بني كعب بن الحارث بن الخزرج ، صحابي جليل ، وُلد قبل وفاة النبي ﷺ بثمان سنين ، أمه عمرة بنت رواحة ، أخت عبد الله بن رواحة . الاستيعاب لابن عبد البر (٧٢٣)، أسد الغابة (٣١٠/٥)

(٥) هو عياض بن موسى اليحصبي السبتي، أبو الفضل المالكي ، عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته ، استبحر من العلوم، وجمع وألف، وسارت بتصانيفه الركبان . ت (٥٤٤هـ). انظر : أعلام النبلاء (٢١٤/٢٠)، وفيات الأعيان (٤٨٣/٣)

(٦) هو ابن سُرَاقَة الأنصاري الخزرجي ، أبو نعيم، روى عن النبي ﷺ وشهد صفين وقاتل فيها ، توفي سنة تسع وتسعين . معرفة الصحابة (٢٥٢٣/٥)، الاستيعاب (٤٢٩/١)، أسد الغابة (٩٩٣/١)

(٧) في كتاب العلم ، باب: متى يصح سماع الصغير ، رقم [٧٧]، ومسلم في المساجد باب: الرخصة في التخلف عن الجماعة، رقم [٢٦٥]

(٨) الإلماع (٦٢)، وهو قول الجمهور . انظر : فتح المغيث (٣١٣/٢).

وقيل: الصواب أن يعتبر كل صغير بحاله ، فمتى كان فهمًا للخطاب ، وردَّ الجواب، صححنا سماعه، وإن كان له دون خمس^(١)، ونُقل نحو ذلك عن أحمد بن حنبل، و موسى الحمال^(٢)، وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه وإن كان ابن خمسين^(٣).

ونُقل أن صبيًّا ابن أربع سنين حُمِلَ إلى المأمون ، قد قرأ القرآن ونظر في الرأي^(٤)، غير أنه إذا جاع يبكي^(٥).

وحاصله: أن القاضي^(٦) اعتبر تحديد السنِّ .
وبعضهم: اعتبر الحالة، وهو الصحيح^(٧).

فلا يرد حديث محمود إشكالاً على القول الصحيح ، لأنه يدل على إثبات سماع من هو مثله في السن والذكاء، ولا يدل على نفي سماع من كان دونه في العمر وله ذكاء وفطنة .

(١) قال الحافظ ابن حجر : ((مقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس بشرط في التحمل ، وذكر القاضي عياض أن بعض الروايات أنه كان ابن أربع سنين ، وحكاها أيضاً ابن عبد البر)) . فتح الباري (٢٠٥/١) ، الإلماع (٦٣) ، الاستيعاب (١٣٧٨/٣) .

(٢) في ط أبو موسى الحمال ، والصحيح موسى الحمال ، وهو موسى بن هارون بن عبد الله الحمال ثقة حافظ كبير ، إمام وقته في حفظ الحديث وعلمه ببغداد . مات سنة أربع وتسعين ومائتين . تاريخ بغداد (٥/٣) العبر للذهبي (٩٩/٢)

وسئل أحمد بن حنبل عن سماع الصبي ، ، فقال: إن كان ابن عربي فابن سبع ، وإن كان ابن أعجمي فإلى أن يفهم . اختصار علوم الحديث (١٠٨) ، المنهل الراوي (٨٩) .

(٣) في (ط) خمس سنين

(٤) قال في الأصل: أي بلغ مبلغاً يتكلم في القياس .

(٥) انظر : الكفاية (٣٠٥/٢)

(٦) أي القاضي عياض في الإلماع (٦٤) .

(٧) وهو الصواب: إذ ليس في حديث محمود سنة متبعة ، إذ لا يلزم منه أن يُميز كل أحد تمييز محمود ، بل قد ينقص عنه وقد يزيد ، ولا يلزم منه ألا يعقل مثل ذلك وسنه أقل من ذلك ، فالأمور العظيمة التي يعظم وقوعها ويندر حصولها ربما حُفظت في حال الصغر بخلاف الألفاظ، ولعل المحدثين إنما أرادوا أن هذا الشيء أقل ما يحصل به الضبط، وأقل ما يُسمع، وإلا فمرجوع ذلك للعادة، ورُبَّ بليد الطبع غبي الفطرة لا يضبط شيئاً فوق هذا السن وذكي القريحة يعقل دون هذا السن . المحدث الفاصل (١٨٦-١٨٨) . وانظر: الإلماع (٦٤) . التبصرة والتذكرة (٢٠/٢) ، توضيح الأفكار (٢٩٢/٢) .

قال أبو عبد الله الزبيري ^(١): ((يُستحب كَتَبُ الحديث بعد عشرين سنةً ، لَأَنَّها مجمع العقل)) ^(٢) وقال موسى بن هارون : ((أهل البصرة يكتبون لعشر ^(٣) ، وأهل الكوفة لعشرين ، وأهل الشام لثلاثين)) ^(٤).

والصواب في هذه الأزمان أن [يُكر بإسماع الصغير] ^(٥) من أول زمان يصح فيه سماعه ، لأنَّ الملحوظ الآن إبقاء سلسلة الإسناد فحسب ، وأنَّ يشتغل بكتب الحديث وتقييده من حين تأهله لذلك.

ولا ينحصر التأهيل في سن مخصوص لاختلاف ذلك باختلاف الأشخاص .

فرع:

تجوز رواية الأكابر [٢٩/ب] عن الأصاغر ^(٦) ، فلا يُتوهم كون المروي عنه أكبر وأفضل لأنَّه الأغلب.

وهو على أقسام ^(٧):

الأول: أن يكون الراوي أكبر سناً ، وأقدم طبقة كالزهري عن مالك ^(٨) ، أو [كالأزهري] ^(٩) عن الخطيب ^(١٠).

الثاني: أن يكون أكبر قدراً من المروي عنه ، بأن يكون حافظاً عالماً ، والراوي عنه شيخاً راوياً ، كمالك عن عبد الله بن دينار .

^(١) هو الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله الزبيري ، الإمام البصري الشافعي ، قديم بغداد وحدث بها ، وكان ثقة صحيح الرواية ، ضريراً ، مات سنة (٣١٧ هـ) . تاريخ بغداد (٤٧١/٨) ، طبقات الشافعية (٢٢٤/٢)

^(٢) المحدث الفاصل (١٨٧) ، الكفاية (١١٦) ، الإلماع (٣٥)

^(٣) زاد في (ز) و(ن) و(ت) و(ط) سنين

^(٤) المحدث الفاصل (١٨٧) ، الكفاية (١٠٦) ، الإلماع (٦٥)

^(٥) جاء في الأصل وفي جميع النسخ : (أن يستكثر سماع الحديث بأسماع الصغير) وهو كلام غير منسجم مع بعضه .

^(٦) وهو نوع مهم تدعو لفعله إليه مم العليَّة والأنفس الزكيَّة . فتح المغيٲ (١٢٤/٤) ، ولذلك قيل : ((لا يكون الرجل مُحَدَّثاً حتى يأخذَ عن فوقه ، مثله ودونه)) . الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢١٨/٢)

^(٧) انظر : فتح المغيٲ (١٢٤/٤) ، تدريب الراوي (١٦٤/٢)

^(٨) انظر رواية الزهري عن مالك في ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (٢٥٤/١)

^(٩) والأزهري : هو عبيد الله بن أبي الفتح أحمد بن عثمان الصيرفي ، ويعرف بالأزهري وبابن الشواذي ، مات سنة (٤٣٥ هـ) . انظر تاريخ بغداد (٣٨٥/١٠)

^(١٠) ما بين المعقوفين سقطت من ط ، وفي الأصل (الزهري عن الخ طيب) ، وفي باقي النسخ الأزهري وهو الصحيح ، فهو يروي عن تلميذه الخطيب البغدادي .

الثالث: أن يروي العالم الشيخ عن صاحبه أو تلميذه كعبد الغني^(١) عن الصوري^(٢)،
وكالبرقاني^(٣) عن الخطيب.

ومنه رواية الصحابة عن التابعين، كالعبادلة^(٤) وغيرهم، عن كعب الأحرار^(٥).

-
- (١) هو عبد الغني بن سعيد بن علي أبو محمد الأزدي المصري ، الحافظ الكبير ، المحدث الفقيه ، مات سنة تسع وأربعمائة. العبر (١٠٢/٣) ، أعلام النبلاء (٦٠/١١)
- (٢) هو الإمام الحافظ محمد بن علي بن عبد الله ، كان دقيق الخط ، صحيح النقل ، كتب صحيح البخاري في سبعة أطباق من الورق البغدادي، مات سنة (٤٤١). تاريخ بغداد (١٠٣/٣) ، أعلام النبلاء (٦٢٩/١٧) .
- (٣) الحافظ الفقيه أحمد بن محمد الخوارزمي البرقاني ، عالم بالحديث والفقه والنحو ، صنّف التصانيف ، وخرّج الصحيحين ، مات سنة (٤٥٢هـ). تاريخ بغداد (٣٧٤/٤) ، طبقات الفقهاء للشيرازي (١٢٧)
- (٤) وهم عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، كذا عدهم أحمد بن حنبل ، فقليل له: فابن مسعود ، قال: ليس هو من العبادة.
- قال البيهقي: وذلك لأنّ ابن مسعود تقدّم موته ، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم ، ويلتحق بابن مسعود في هذا سائر الصحابة الذين يسمون عبد الله وهم نحو مائتين وعشرين . انظر: التقييد والإيضاح (٣٠٣) ، التبصرة والتذكرة (٢١٧/٣) ، فتح المغيث (٣٢٥/٣)
- (٥) هو كعب بن ماته الحميري ، اليماني ، أبو إسحاق العلّامة الحبر ، كان يهودياً فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ ثقة ، مُخضرم ، كان من أهل اليمن فسكن الشام ، مات آخر خلافة عثمان سنة أربع وثلاثين بحمص ، توفي سنة اثنتين وثلاثين . انظر: المعارف لابن قتيبة (٤٣٠) ، سير أعلام النبلاء (٤٨٩/٣) . تقريب التهذيب (٥٣٨).

الفصل الثاني: في طرق محمد الحارثي

وهي ثمانية:

الطريق الأول: السماع من لفظ الشيخ

سواء أكان إملاء أم تحديثاً^(١)، وسواء كان من حفظه أو من كتابه.

وهذه أرفع الطرق عند الجماهير.

قال الخطيب: «أرفع العبارات في ذلك سمعتُ^(٢) ثم حدثنا، وحدثني، فإنه لا يكاد أحد يقول: "سمعتُ" في أحاديث الإجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمعه، وكان بعض أهل العلم يقول فيما أُجيز له حدثنا»^(٣).

وروي عن الحسن أنه كان يقول ((حدثنا أبو هريرة ويتأول أنه حدث أهل المدينة، وكان الحسن إذ ذاك بها إلا أنه لم يسمع منه شيئاً))^(٤).

ثم يتلو ذلك قول: أخبرنا، وهو كثير في استعمال الحفاظ، حتى أن جماعة من أهل العلم كانوا لا يكادون يستعملون فيما سمعوه من لفظ من حدثهم إلا أخبرنا.

وذكر الخطيب: كان عبد الرزاق^(٥) يقول: ((أخبرنا فيما سمع، حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فقالا له: قل حدثنا))^(٦).

وقال ابن الصلاح: ((هذا [٣٠/أ] الاختلاف كله قبل أن يشيع تخصيص أخبرنا بما قرئ على الشيخ، فحينئذ يكون فوق حدثنا))^(٧).

(١) في ط (حدثاً)

لكنه في الإملاء أعلى لما يلزم من تحري الشيخ والطالب، إذ الشيخ مشغول بالتحديث والطلبة بالكتابة عنه، فهما لذلك أبعد عن الغفلة وأقرب إلى التحقيق، وتبيين الألفاظ مع جريان العادة بالمقابلة بعده. انظر: الإلماع (٦٩)، فتح المغيث (٣٢٥/٢)، منهج ذوي النظر (١٤٣).

(٢) قوله "سمعت" سقطت من ط

(٣) الكفاية (٤١٥).

(٤) وحاصله: أنه لم يصح عن الحسن التصريح بالتحديث، وذلك محمولٌ من روايه على الخطأ أو غيره. فتح المغيث (٣٢٥/٢).

(٥) عبد الرزاق بن همام بن نافع الجيمري، أبو بكر الصنعاني، أحد الأئمة الحفاظ مات سنة (٢١١)

العبر للذهبي (٣٦٠/١)، الأنساب للسمعاني (٥٥٦/٣).

(٦) الكفاية (٤١٥)

(٧) علوم الحديث (١٣٥)

قال الخطيب: ((ثم يتلو قول: أخبرنا، أنبأنا ونبأنا، وهو قليل في الاستعمال))^(١)

قال القاضي ابن جماعة: ((ولا سيما بعد غلبته في الإجازة))^(٢)

قال ابن الصلاح: ((حدثنا وأخبرنا أرفع من "سمعت" من جهة أخرى، وهي أنه ليس في "سمعت" دلالة على أن الشيخ روى له الحديث وخاطبه به ، وفي حدثنا وأخبرنا دلالة على أنه خاطبه به ورواه له))^(٣).

قال القاضي ابن جماعة: ((وقد يُردّ هذا ^(٤) بأن "سمعت" صريح في سماعه ، بخلاف أخبرنا لاستعماله في الإجازة عند بعضهم))^(٥).

أقول: ((عيّد هذا الردّ بأن مقصود الشيخ من قوله من جهة أخرى ليس على اصطلاح الحديث بل بحسب اللغة والعرف ، ألا ترى إلى قوله : كان أبو القاسم ^(٦) مع ثقته وصلاحه عسيراً في الرواية، فكان البرقاني يجلس حيث لا يراه أبو القاسم ، ولا يعلم بحضوره، فيسمع منه ما يحدث به غيره، فلذلك يقول : "سمعت" ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا ، لأن قصده بالرواية غيره، وأما قال لنا فلان، أو ذكر لنا فمن قبيل حدثنا ، لكنه بما سمع في المذاكرة في المجالس والمناظرة بين الخصمين أشبه وأليق من حدثنا.

وأوضح العبارات: قال فلان ، ولم يقل لي ولنا ، ومع ذلك فهو محمول على السماع ^(٧) إذا تحقق لقاؤه ، لا سيما ممن عُرف أنه لا يقول ذلك إلا فيما سمعه ، وخصص الخطيب حمل ذلك على سماع بمن عرف من عاداته [٣٠/ب] أنه لا يقول ذلك إلا فيما سمعه ، والمحفوظ المعروف أنه ليس بشرط ^(٨) والله أعلم)).

(١) الكفاية (٤١٥)

(٢) المنهل الروي (٨٠)

(٣) علوم الحديث (١٣٥)

(٤) أي قول ابن الصلاح

(٥) المنهل الروي (٨٠)

(٦) هو عبد الله بن إبراهيم بن يوسف الجرجاني ، أبو القاسم ، الإمام الحافظ ، المتوفى سنة ثمان وستين وثلاثمائة .

تاريخ جرجان (٢٩٢) ، تذكرة الحفاظ (٩٤٣/٣)

(٧) قال أبو عبد الله بن منده : إن البخاري حيث يقول : قال لي فلان فهو إجازة ، وحيث قال : قال فلان فهو تدليس ، وهو كلام مردود عليه بقول ابن حجر في النكت (٦٠١/٢): واستقرينا ذلك فوجدناه في بعض ما قال فيه ذلك يُصرّح فيه بالتحديث في موضع آخر . انظر : فتح المغيث (٣٣٨/٢) ، تدريب الراوي (٤١٦/١)

(٨) إن الطيبي رجح ما قاله الشيخ ابن الصلاح ، واستدل بقصة أبي القاسم من كون "حدثنا" و"أخبرنا" أرفع من "سمعت" ، والراجح: إن لكل منهما جهة ترجيح : فأما "حدثنا" و"أخبرنا" فيه دلالة على أن الشيخ روى الحديث وخاطبه به فيهما، وأيضاً "سمعت" أسهل من "حدثنا" و"أخبرنا" لأن الرجل قد يسمع ولا يُحدث ، وبالمقابل فإن "سمعت" لها جهة الترجيح المذكورة سابقاً من قول الخطيب وابن جماعة . =

الطريق الثاني: القراءة على الشيخ

ويُسميها أكثر قدماء المحدثين عَرْض^(١)، لأنَّ القارئ يعرضه على الشيخ سواء قرأ هو أو غيره وهو يسمع، وسواء قرأ من كتاب أم حفظ، وسواء كان الشيخ يحفظه أم لا إذا كان يمسك أصله هو أو ثقة غيره، وهي رواية صحيحة باتفاق، خلافاً لبعض من لا يُعتد به^(٢).
واختلفوا في أنَّ القراءة على الشيخ مثل السماع من لفظه في المرتبة، أو فوقه، أو دونه، فنقل عن أبي حنيفة ومالك وغيرهما ترجيحُ القراءة على الشيخ^(٣)، ويروى عن مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة أنَّهما سواء، وهو مذهب مُعظم علماء الحجاز^(٤) والكوفة^(٥) والبخاري^(٦).
والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ^(٧)، وهو مذهب الجمهور من أهل المشرق^(٨).

أقول^(٩): ((لعل الوجه فيه أنَّ الشيخ حينئذ خليفة رسول الله وسفيره إلى أمته ، والأخذ منه كالأخذ منه صلوات الله عليه)).

=والراجح هو التوفيق بين القولين : وهو أنَّ " حدثنا " أرفع إنَّ حدثه على العموم ، وسمعتُ " إنَّ حدثه على الخصوص والله أعلم .

(١) أدرج فيه بعضهم عرض المناولة، والتحقيق عدم إطلاقه فيه . فتح المغيـث (٣٤٠/٢)، وسيأتي ذلك في بحث المناولة.

(٢) المحدث الفاصل (٤٢٠)

(٣) انظر الكفاية (٤٠٠) ، فكان أبو حنيفة يقول: ((قراءتك على المحدث أثبت وأؤكد من قراءته عليك ، إنَّه إذا قرأ عليك فإنَّما يقرأ على ما في الصحيفة، وإذا قرأت عليه فقال: حدِّث عني ما قرأت فهو تأكيد)).

واحتمج مالك: بأنَّ الشيخ لو سها لم يتهياً للطالب الرُّدُّ عليه ، إما لجهالته، أو لهيئة الشيخ، أو لظنِّه فيما يكون فيه المحلَّ قابلاً للاختلاف أنَّ ذلك مذهبه . انظر: الإلماع (٧٤) ، جامع بيان العلم (١٧٥/٢)

(٤) كابن عيينة. فتح المغيـث (٣٤٣/٢)

(٥) كالثوري. فتح المغيـث (٣٤٣/٢)

(٦) انظر: صحيح البخاري (١٤٨/١)

(٧) لأنَّ المستمع غالباً أقوى على التدبُّر ونفسه أخلَى وأنشط لذلك من القارئ ، لاشتغاله بالقراءة وأحكامه . انظر الكفاية (٤٠١)

(٨) فذهبوا إلى أنَّ القراءة درجة ثانية ، وأبو من تسميتها سماعاً ، وسمَّوها عرضاً ، وأبو من إطلاق حدثنا فيها . انظر: الإلماع (٧٣)، فالسماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه ، وهذا هو المشهور الذي عليه

الجمهور . انظر: فتح الباري (١٥٠/١)

(٩) القائل هو الطَّبَّي.

فرع:

الأول: العبارة في الرواية بهذا الطريق على م راتب أحوطها أن يقول : قرأتُ على فلان ، أو قرئ عليه وأنا أسمع ، فأقر الشيخ به ، ويتلوه قول : حدثنا أو أخبرنا مقيداً بقراءة عليه ونحو ذلك . واختلفوا في جواز استعمال حدثنا وأخبرنا مطلقين ، فمنع ابن المبارك وأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم^(١) ، وجوزهما الزهري ومالك وسفيان بن عيينة وغيرهم ، وهو مذهب البخاري^(٢) .
والمذهب الثالث: [أ/٣١] أنه يجوز إطلاق أخبرنا ولا يجوز إطلاق حدثنا ، وهو مذهب الشافعي وأصحابه ، ومسلم وجمهور أهل المشرق وهو الشائع^(٣) الغالب الآن ، لأن حدثنا فيه إشعار بالنطق والمشافهة بخلاف أخبرنا .

ومن أحسن ما يُحكى فيه أن أبا حاتم قرأ على بعض الشيوخ ممن سمع من **الفريري**^(٤) قراءة عليه صحيح البخاري ، وكان يقول له في كل حديث حدثكم **الفريري** ، فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر أنه إنما سمع الكتاب من **الفريري** قراءة عليه لا سماعاً منه ، فأعاد أبو حاتم قراءة الكتاب كله ، وقال له في جميعه أخبركم **الفريري**^(٥) .

الثاني: يُستحب أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ حدثني ، وفيما سمعه وسمع غيره حدثنا ، وفيما قرأ عليه بنفسه أخبرني ، وفيما قرأ عليه وهو يسمع أخبرنا ، ورؤي نحوه عن **ابن وهب**^(٦) ، واختاره الحاكم وحكاه عن أكثر مشايخه وأئمة عصره^(٧) ، فإن شك فالمختار أنه يقول حدثني أو

(١) الكفاية (٣٣٤)

(٢) الإلماع (٧١)

(٣) واستشهد له : بأنه قال : من أخبرني بكذا فهو حرٌ ولا نية له ، فأخبره بذلك بعض أرقائه بكتاب أو رسول أو كلام عتق ، بخلاف ما لو قيل : من حدثني بكذا ، فإنه لا يُعتق إلا إن شافهه ، وأيضاً [حدثنا] يعني في العرض بعيد من الوضع اللغوي بخلاف [أخبرنا] فهو صالح لما حدث به الشيخ ، ولما قرئ فأقر به ، فلفظ الإخبار أعم من التحديث ، فكل تحديث إخبار ولا ينعكس . المحدث الفاصل (٥١٩) ، الاقتراح (٢٢٧) .

(٤) محمد بن يوسف بن مطر **الفوري** ، نسبة إلى قرية في بخارى ، أبو عبد الله ، المحدث الثقة العالم ، وأصح رواية لصحيح البخاري هي روايته ، توفي سنة عشرين وثلاثمائة . العبر للذهبي (١٨٣/٢) ، الأنساب للسمعاني (٣٥٩/٤)

(٥) الكفاية (٤٣٦) والحاصل : أنه اصطلاح منهم أرادوا به التمييز بين النوعين ، ثم خصص أولهما بالتحديث ، لقوة إشعاره بالنطق والمشافهة ، ويقال : إن ابن وهب أول من أحدث التفرقة بين اللفظين لا مطلقاً ، بل بخصوص مصر . الإلماع (١٢٥) ، فتح المغيبي (٣٥٣/٢) .

(٦) انظر : علل الترمذي التي بآخر جامع (٤٥٠/٩) .

(٧) في معرفة علوم الحديث (٢٥٧) .

أخبرني، ورُقِلَ عن يحيى القطان ما يقتضي جواز حدثنا وأخبرنا ، فإن قال لم اسم ع وحده حدثنا وأخبرنا، ولم اسم ع في جماعة حدثني وأخبرني جاز. (١)

الثالث: إذا قرأت على الشيخ وقلت أخبر ربي فلان، أو قلت أخبرنا فلان، وهو مُصغ فاهم غير منكر ولا منكره (٢) صحَّ السماع وجازت الرواية به (٣)، وإن لم ينطق الشيخ على الصحيح ، وشرط بعض الشافعية كسليم (٤) وأبي إسحاق الشيرازي (٥) وابن الصباغ (٦) وبعض الظاهرية نطقه ، وشرط بعض الظاهرية إقراره به عند تمام [٣١ / ب] السماع (٧).

قال ابن الصباغ : ((وله أن يعمل به وأن يرويّه قائلًا : أن فلاناً قرئ عليه وهو يسمع ، وليس له أن يقول حدثني)) (٨).

وإذا كان أصل الشيخ حالة السماع في يد موثق به مُراعٍ لما يقرأ أهل لذلك ، كان كإمساك الشيخ، سواء كان الشيخ يحفظ ما يقرأ أم لا ، هذا هو الصحيح ، وقيل: إن لم يحفظه الشيخ لم يصح السماع، [وهو مردود لعمل المحدثين على خلافه، فإن كان الأصل بيد القارئ وهو موثق بدينه ومعرفته فأولى بالصحة ، وإن لم يكن الأصل بيد موثق به ولم يحفظه الشيخ فلا يُعتدّ به] (٩).

(١) انظر: الكفاية (٤٢٣)

(٢) في (ن) و (ت) فكره

(٣) انظر، الإحكام للآمدي (١٠٠/٢)، معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٥٩)، الإلماع للقاضي عياض (٧٨) المستصفى للغزالي (١٩١٩)

(٤) انظر قوله في: الإبهاج شرح المنهاج (٣٧٠/٢)

(٥) انظر قوله في: اللمع في أصول الفقه (٤٥)

(٦) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي أبو نصر بن الصباغ ، فقيه الشافعية بالعراق ، المتوفى سنة سبع وسبعين وأربعمائة . طبقات ابن قاضي شهبة (٢٦٩/١) ، شذرات الذهب (٣٥٥/٣). وانظر قوله في : في الإبهاج شرح المنهاج (٣٧٠/٢)

(٧) الإلماع (٧٨) ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٦٩/٢) .

(٨) انظر: الإحكام للآمدي (١٠٠/٢) ، المستصفى للغزالي (١٩١) ، الإبهاج شرح المنهاج للسبكي (٣٧٠/٢).

(٩) مابين المعقوفين سقطت من (ن).

الرابع: لا يجوز في الكتب المؤلفة إذا رُويت إبدال حدثنا بأخبرنا ولا عكسه ، ولا سمعت بأحدهما ولا عكسه ، لاحتمال أن يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما ^(١) ، وإن كان يرى ذلك فالإبدال عند التسوية مبني على الخلاف المشهور في رواية الحديث ، هل يجب أداء ألفاظه أو يجوز نقل معناه، فمن جَوَزَ أداء المعنى من غير نقل اللفظ جَوَزَ إبدال حدثنا بأخبرنا وعكسه . ومن لم يجوِّز لم يجوِّز الإبدال ^(٢) ، وعلى هذا التفصيل ما سمعته من لفظ الشيخ .

الخامس: يستحب للشيخ أن يُجيز للسامعين رواية جميع الكتاب الذي سمعوه وإن كتب لأحدهم خطّه كتبَ سمعه مني، وأجزت له روايته عني، كما كان بعض الشيوخ يفعل .

وقال ابن عتّاب الأندلسي ^(٣) : ((لا غناء في السماع عن الإجازة ، لأنّه قد يغلط القارئ ويغفل الشيخ [٣٢/أ] ، أو يغلط الشيخ إن كان القارئ ويغفل السامع، فينجبر له ما فاتته بالإجازة)) ^(٤) .

وإذا عظم مجلس المُحدِّث فبلَّغ عنه المُستملي فهل يجوز لمن سمع المُبلِّغ دون المُملي أن يروي ذلك عن المُملي ؟ . ذهب جماعة من المتقدمين وغيرهم إلى جواز ذلك ، ومنع ذلك المحققون وهذا هو الصواب ^(٥) .

السادس: يصح ممن هو وراء حجاب إذا عُرف صوتُه إن حدّث بلفظه، أو عرف حضوره إن قرئ عليه، ويكفي في تعريف ذلك خبر ثقة، هذا هو الصواب .

(١) الكفاية (٤٢٢)، فتح المغيـث (٣٦٦/٢) ، تدريب الراوي (٤٢٨/١)

(٢) انظر الأقوال في هذا الخلاف في الكفاية (١٦٧ ومابعد)، فتح المغيـث (١٢٠/٣)

(٣) في الأصل ابن عتّاب : بفتح العين المهملة والتاء المثناة من فوق ، وهو الإمام محمد بن عتّاب الجذامي مولاهم المالكي ، أبو عبد الله ، مفتي قرطبة عالمها ومحدّثها ، توفي سنة (٤٢٦هـ) . الديباج المذهب (٢٤١/٢) ، شذرات الذهب (٣١٣/٣) .

(٤) الإلماع (٩٢) . وكلام ابن عتّاب إلى الوجوب أقرب ، وهو الظاهر من حاله فإنّه كثير الاحتياط والورع . فتح المغيـث (٣٧٦/٢) .

(٥) قال العراقي : هذا هو الذي عليه العمل ، أي أنّ من سمع المُستملي دون سماع لفظ المُملي جاز له أن يرويه عن المُملي كالعرض سواء ، لأنّ المُستملي في حكم من يقرأ على الشيخ ، ويعرض حديثه عليه ، ولكن يشترط أن يسمع الشيخ المُملي لفظ المُستملي كالقارئ عليه ومن هذا فليس من لم يسمع لفظ المُملي أن يقول : سمعتُ فلاناً ، ولكنّ الأحوط أن يبيّن حالة الأداء أنّ سماعه لذلك أو لبعض الألفاظ من المُستملي . التبصرة والتذكرة (٥٥/٢) ، التقبيد والإيضاح (١٧٨) . وانظر : فتح المغيـث (٣٨٢/٢)

وقد كانوا يسمعون من عائشة ؓ وغيرها من أزواج رسول الله ﷺ من وراء حجاب ، ويروونه عنهنّ اعتماداً على الصوت ، واحتجوا بقوله ﷺ « إن بلالاً ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم^(١) ». ^(٢)

السابع: إذا قال الشيخ بعد السماع لا تروي عني ، أو رجعت عن إخبارك به ، أو نحو ذلك ، ولم يسنده إلى خطأ أو شك أو نحوه ، بل منعه من روايته عنه مع جزمه بأنّه حديثه وروايته فذلك غير مُبطل لسماعه ، ولا مانع له من روايته عنه^(٣) .

[ولو خص بالسماع قوماً فسمع غيرهم بغير علمه جاز له أن يرووه عنه]^(٤) .

وعن النسائي: ما يؤذن بالتجاوز منه .

ولو قال الشيخ: أخبركم ولا أخبرنا فلاناً لم يضره وجاز له روايته^(٥) .

الطريق الثالث: الإجازة

قال ابن فارس^(٦): ((الإجازة مأخوذة من جواز الماء الذي يسقاه الماء من الماشية والحرث ، يقال منه استجزت فلاناً فأجازني إذا سقاك ماء لماشيتك ، أو أرضك ، فكذا طالب العلم [٣٢/ب] يَسْتَجِيز العالم علمه فيجيزه له فيقول : ((أجزت فلاناً مسموعاتي)).

(١) هو عبد الله الأعمى القرشي العامري ، واسم أمه أم مكتوم عاتكة بنت عبد الله ، كان ممن قديم المدينة مع مصعب بن عمير ، استخلفه النبي ﷺ على المدينة في أكثر غزواته ، وكان يؤذن لرسول الله . تاريخ بغداد (٥/٣) ، الاستيعاب (٣٠٦/١) ، العبر للذهبي (٩٩/٢)

(٢) البخاري في الأذان ، باب أذان الأعمى ، رقم [٦١٧] . ومسلم في الصيام ، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ، رقم [١٩٢] . وانظر تدريب الراوي (٤٣٥/١)

زاد في (ز) و(ن) و(ت) فعلى هذا يجوز أن يُعدى الفعل بغير حرف جر ولا ذكر رواية .

ولكنّ الجمهور احتجوا بحجة أقوى أنّ السلف كان يسمعون من عائشة وغيرها من أمهات المؤمنين ، وهن يحدثن من وراء حجاب . التبصرة والتذكرة (٥٨/٢) ، توضيح الأفكار (٣٠٨/٢)

(٣) وبه صرح غير واحد من الأئمة منهم ابن خلد في المحدث الفاصل وتبعه عياض فقال : ((وما قاله صحيح ، لا يقتضي النظر سواء لأنه قد حدثه وهي شيء لا يرجع فلا يؤثر منعه)) المحدث الفاصل (٤٥٢) الإلماع (١١٠)

(٤) ما بين المعقوفين سقطت من (ط)

(٥) قاله أبو إسحاق الإسفراييني جواباً لسؤال الحافظ أبي سعيد النيسابوري عن ذلك . تدريب الراوي (٤٣٦/١) .

(٦) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب ، أبو الحسين ، علماً من أعلام اللغة والأدب في عصره مشارك في علوم شتى ، صاحب مقاييس اللغة توفي سنة (٣٩٥ هـ) . طبقات النحويين واللغويين (٩٧) ، المنتظم (١٠٣/٧) ، الأعلام (١٩٣/١)

في مجمل اللغة (٢٠٢/١) مادة جَوَزَ . وانظر: الكفاية (٣١٢)

وقيل: الإجازة إذن ؛ فعلى هذا يقول : ((أجزتُ له رواية مسموعاتي))، وإذا قال : أجزتُ له مسموعاتي فهو على حذف المضاف.

والإجازة أنواع:

الأول: إجازة مُعَيَّن لمُعَيَّن

كأجزتك كتاب البخاري مثلاً ، أو أجزتُ فلاناً جميع ما اشتملت عليه فهرستي ونحو ذلك ، فهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة عن مناولة كتاب^(١) .

والصحيح عند الجمهور^(٢) من العلماء والمحدثين والفُقهَاء جواز الرواية بالإجازة مطلقاً وادعى أبو الوليد الباجي^(٣) الاتفاقَ عليه^(٤)، وحكى الخلاف في العمل بها غلط فيما حكاه من الاتفاق، لما منعه جماعة^(٥) من أهل الحديث والفقه والأصول ، وهو إحدى الروايتين عن الشافعي، وقطع به من أصحابه القاضيان حسين^(٦) و الماوردي^(٧)، ومن المحذنين إبراهيم الحربي^(٨)، وأبو الشيخ الأصفهاني^(٩)، واحتج المُجيز^(١٠) بأنها إخبار بمروياته جملةً فصيح، كما لو أُجيز به تفصيلاً، وإخباره لا يفتقر إلى النطق صريحاً كالقراءة عليه .

(١) قال في حاشية الأصل : قوله : عن مناولة كتاب، يريد أنه إذا أجاز لمُعَيَّن كتاباً معيناً من غير مناولة إياه، فهو على أنواع الإجازة ، فإذا ناوله ذلك الكتاب كان هذا أعلى من ذلك .

(٢) انظر الإلماع (٨٨) ، تدريب الراوي (٤٣٧/١)

(٣) هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث ، فقيه مالكي كان من علماء الأندلس وحفاظها وقضاتها ، قدم بغداد وروى عن الخطيب ، وروى عنه الخطيب (٤٧٤ هـ) . وفيات الأعيان (٢/٤٨٠) ، شذرات الذهب (٣/٣٤٤)

(٤) في كتابه الإشارات (٦٠) يقول : ((يجب العمل مما نُقل على وجه الإجازة، وبه قال العلماء)) .

(٥) حكاه الآمدي في الأحكام (٣٢٥/٢) عن أبي حنيفة وأبي يوسف، ونقله القاضي عبد الوهاب عن مالك في " شرح تنقيح الفصول " (٣٧٨) . وانظر فتح المغيـث (٣٩٣/٢) ، تدريب الراوي (٤٣٧/١) .

(٦) هو الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاضي الفقيه المَرُورُودي ، شيخ الشافعية في زمانه توفي (٤٦٢ هـ) . اللباب (٣/١٩٨) ، ، وفيات الأعيان (٢/١٣٤) ، طبقات الشافعية (٣/١٥٥)

(٧) هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن المعروف بالماوردي ، الإمام الجليل، صاحب الحاوي والإقناع، وهو منسوب إلى بيع ماء الورد ، توفي (٤٥٠ هـ) . اللباب (٣/١٥٦) ، طبقات الشافعية (٣/٣٠٣)

(٨) إبراهيم بن إسحاق بن بشر ، أبو إسحاق الحربي ، الإمام الزاهد ، صاحب المصنفات ، توفي ٢٨٥ هـ . صفة الصفوة لابن الجوزي (٢ / ٢٢٨) ، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٨٦)

(٩) عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري ، أبو محمد ، الإمام، يُعرف بأبي الشيخ ، وقد يُسمَّى الأصفهاني لأنَّ اسم البلدة بالعجمية (أسبهان) بالباء تعرب تارة باء وتارة فاء ، حافظ أصبهان، ومُسند زمانه، توفي (٣٦٩ هـ) . الأنساب للسمعاني (١/١٧٥) ، تذكرة الحفاظ (٣/٩٤٥) ، شذرات الذهب (٣/٦٩)

(١٠) قال في حاشية الأصل اللام للعهد ، والمعهود هو الجمهور المُقدَّم ذكرهم، لأنَّه ليس في الإجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها . الأحكام لابن حزم (٢/٢٥٦) ، فتح المغيـث (٢/٣٩٧) ، تدريب الراوي (٤٣٧/١)

وقال بعض أهل الظاهر : ((هو كالمرسل ، يجوز الرواية بها ، ولا يجوز العمل بها ، وهو مردود عليهم^(١))).^(٢)

الثاني: إجازة مُعَيَّن في غير مُعَيَّن: كقول الشيخ أجزتك مسموعاتي ، أو مروياتي ، والجُمهور على جواز الرواية بها [٣٣ / أ] ووجوب العمل بها^(٣).

الثالث: إجازة الغُموم

كقوله: أجزتُ للمسلمين أو لمن أدركتُ زمانِي أو ما أشبهه ، واختلفوا في هذه ، فجوزها الخطيب مطلقاً^(٤) ، فإن قُيِّدَ بوصفٍ خاصٍّ فأولَى بالجواز^(٥) ، وجوزها القاضي أبو الطيب^(٦) لجميع المسلمين الموجودين عند الإجازة^(٧) .

الرابع: إجازة المعدوم:

كقوله: أجزت لمن يولد لفلان ، وفيها خلاف ، فأجازه الخطيب وحكاه عن ابن الفراء الحنبلي^(٨) ، وابن عَمْرُوسٍ^(٩) المالكي لأنها إذن ، وأبطلها القاضي أبو الطيب ، وابن الصباغ ، وهو الصحيح لأنها في حكم الإخبار ، ولا يصح إخبار معدوم^(١٠).

(١) لأنه ليس في الإجازة ما يقدح في الاتصال والثقة بها .تدريب الراوي (٤٣٧/١)

(٢) انظر : الإرشاد للنووي (٣٧٢/١) ، فتح المغيـث (٤٠٥/٢) ، تدريب الراوي (١ / ٤٣٩)

(٣) انظر : تـديـب الراوي (٤٣٩/١)

(٤) في الكفاية (٤٠٨) ، وانظر الإجازة للمجهول والمعدوم للخطيب (٨٠) .

وهذا توسع غير مرضي لأنَّ الإجازة الخاصة المعينة في صحتها اختلافاً قوياً عند القدماء ، وإن كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين ، فكيف إذا كانت بهذا التوسع فإنها تزداد ضعفاً . شرح نخبة الفكر (١٤٣)

(٥) وهذا ما عليه الكثير من العلماء أمثال ابن الصلاح وابن حجر والقاضي عياض ، فهذا ابن الصلاح مثلاً : يميل إلى منعها ، لأنَّ الإجازة ضعيفة وتزداد بهذا التوسع ضعفاً كثيراً ، وهذا ما قاله أيضاً ابن حجر في كلامه السابق ، ثم نرى ابن الصلاح يميل إلى الجواز ، ولكن بوصفٍ حاصر أون حوه بقوله : ((فإن كان ذلك مقيداً بوصفٍ حاصر أو نحوه فهو إلى الجواز أقرب)) . علوم الحديث (١٥٣-١٥٤)

وهذا ما فعله ابن الصلاح عندما أجاز رواية " علوم الحديث " من تصنيفه عنه لمن ملك منه نسخة . الإلماع (١٠٠) ، فتح المغيـث (٤٢١/٢) ،

والراجح كلام ابن الصلاح لأنَّه وقف موقفاً وسطاً فها هو يترك العمل بالإجازة العامة المطلقة ، وهو الأحوط . لما دُكر سابقاً ونراه يُجيز الرواية المقيدة بنوع خاص للفائدة ، والله أعلم .

(٦) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري ، أبو الطيب ، القاضي الإمام أحد حملة المذهب الشافعي ، توفي سنة (٤٥٠ هـ) . تاريخ بغداد (٣٥٨/٩) ، طبقات الشافعية (١٧٦/٣)

(٧) الإلماع (١٠٣) ، فتح المغيـث (٤٢٧/٢)

(٨) محمد بن الحسين بن محمد خلف البغدادي ، أبو يعلى ابن الفراء شيخ الحنابلة ، كان أحد فقهاء الحنابلة ، ت (٤٥٨ هـ) . تاريخ بغداد (٣٣٩/٢) ، شذرات الذهب (٢٩٠/٣)

(٩) قال في الأصل " عمروس " بضم العين ، وهو أيضاً بفتح أوله ، وآخره سين مهملة ، أبو الفضل محمد بن عبيد المالكي البزار الفقيه ت (٤٥٢ هـ) . تاريخ بغداد (٣٣٩/٢) ، المنتظم لابن الجوزي (٢١٨٩/٨) .

(١٠) انظر الكفاية (٤٦٥) ، الإجازة للمعدوم والمجهول (٧٩) ، واحتج الخطيب : بإجازة المعدوم قياساً على صحة الإجازة ، فإن أصحاب مالك وأبي حنيفة أجازوا الوقف على المعدوم ، وإن لم يكن أصله موجوداً ، =

وقولهم: إِنَّهَا إِذْنٌ وَإِنْ سَلَّمْنَاهُ ، فلا يصح أيضاً كما لا تصح الوكالة للمعدوم ، أما لو عطفه على الموجود، فقال: أجزت لفلان ولمن يُولد له أو أجزت لك ولعقبك ونسلك ، فقد جَوَّزه ابن أبي داود^(١) وهو أولى بالجواز من المعدوم المجرد عند مَنْ أجازَه^(٢) .

وأجاز أبو حنيفة^(٣) ومالك في الوقف القسمين^(٤)، وأجاز الشافعي الثاني دون الأول^(٥). والإجازة للطفل الذي لا يَحْيِي صحیحة، قطع به القاضي أبو الطيب^(٦).

قال الخطيب: ((وعليه عهدنا شيوخنا يُحيزون الأطفال الغُيِّ، ولا يسألون عن أسنانهم وتميزهم ، ولأنَّها إباحة للرواية، والإباحة تصح للعاقل وغير العاقل))^(٧).

= وإن قيل: كيف يصح أن يقول: ((أجازني لي فلان))، ومولده بعد موته ؟ يقال كما يصح أن يقول: وقف على فلان ومولده بعد موته. فأجاب: لأنَّ بُعْدَ الزمانين من الآخر كبعد أحد الوطنين من الآخر . ولكن كلامه فيه نظر فإنَّ عُدَمَ الاجتماع في الزمان يلزم في المكان ولا عكس ، وكأنه نظر إلى أنَّ المقصود بلوغ الخبر بالإذن، وهو حاصل فيهما.

والذي نرجحه: قول أبي الطيب وابن الصباغ لأنَّ ولو سلَّمنا أنَّ الإجازة إذن لا ي صح ذلك أيضاً ، كما لو حاله للمعدوم، لوقوعه في حالة يتعذر فيها المأذون فيه من المأذون له . انظر: فتح المغيـث (٤٣٢/٢) ، تدريب الراوي (٤٤٦/١)

(١) عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، أبو بكر بن أبي داود ، الحافظ العلامة، قدوة المحدثين، كان إمام أهل العراق، ورحل مع أبيه رحلة طويلة، وشاركه في شيوخه بمصر والشام وغيرهما، واستقر وتوفي ببغداد (٣١٦هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (٢٣٦/٢)، الأعلام للزركلي (٩١/٤)

(٢) يُحتمل أنَّ ذلك وقع منه على سبيل المبالغة ، وتأكيـد الإجازة لا أنَّه أراد حقيقة اللفظ . محاسن الاصطلاح (٢٧١).

(٣) الإمام الأعظم فقيه العراق ، النعمان بن ثابت التيمي ، كان إماماً ورعاً ، عالماً عاملاً متعبداً ، قال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، ت (١٥٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٣٩٠/٦)، تذكرة الحفاظ (١٦٨/١)

(٤) انظر: الإجازة للمعدوم والمجهول (٨١)، قوانين الأحكام الفقهية لابن جزيء (٤٠٠) ، شرح فتح القدير لابن الهمام (٧١/٥) ، فتح المغيـث (٤٠٨/٢)

(٥) حيث صح فيما كان معطوفاً على موجود ، كما قال به أصحاب الشافعي ، وكذا بالوصية عن الشافعية نفسه فإنَّ في وصيته في كتابه " الأم " أوصى فيها أوصياء على أولاده الموجودين، ومن يُحدثه الله من الأولاد : أما الوقف على المعدوم ابتداء كعلى من سيولد لفلان فليس على المذهب ، لأنه منقطع الأول . انظر الأم للشافعي (١٢٩/٤)، نهاية المحتاج للرملي (٣٦٦/٥) ، المنهاج للنووي (٣٨٢/٢)

(٦) انظر الكفاية (٤٦٦)

(٧) الكفاية (٣٢٥) ، الإجازة للمعدوم والمجهول (٨٠) .

فالقاضي أبو الطيب فرَّق بينه وبين السماع ، بأنَّ الإجازة أوسع وتصح للغائب بخلاف السماع . والإباحة عند الخطيب تصح لغير المميز بل وللمجنون لعدم افتراقهما في غالب الأحكام ، فتح المغيـث (٤٣٦/٢). وكأنهم رأوا الطفل أهلاً لتحمُّل هذا النوع الخاص ليؤدي به بعد حصول أهليته ، حرصاً على توسيع السبيل لبقاء الإنسان التي اختصت به هذه الأمة . علوم الحديث (١٦٠).

الخامس: إجازة المجاز

كقول الشيخ: أجزت كل مجازاتي، أو أجزت لك ما أُجيزَ لي .
والصحيح الذي عليه العمل جوازه ، وبه قطع الحفاظ الأعلام^(١)، وكان أبو الفتح^(٢) يروي بالإجازة عن الإجازة، [٣٣/ب] وربما وإلى في روايته بين إجازاتٍ ثلاثٍ^(٣).
وينبغي لمن يروي أن يتأمل كيفية إجازة شيخ شيخه ، لئلا يروي ما لم يَدرج تحتها^(٤)، فإذا كانت صورة إجازة شيخ شيخه أجزت له ما صح عنده من سماعي فرأى سماع شيخ شيخه فليس له أن يرويّه عن شيخه، حتى يستبين أنّه ممّا كان قد صحّ عند شيخه، كونه من مسموعات شيخه الذي تلك إجازته، وهذه دقيقة حسنة والله أعلم .

فرعان:

الأول: إنّما تُسنَحَسُنُ الإجازة إذا كان المُجيز عالماً بما يُجيزه والمُجاز له من أهل العلم ، لأنّها توسع يحتاج إليه أهل العلم، وشرطه بعضهم، وحُكي ذلك عن مالك^(٥).
وقال ابن عبد البر : ((الصحيح أنّه لا يجوز إلا لماهر في الصناعة وفي مُ عيّ لا يُشكّلُ إسناده))^(٦).

الثاني: ينبغي للمُجيز بالكتابة أن يتلفظ بها ، فإن اقتصر على الكتابة مع قصد الإجازة صحت^(٨)، كما أنّ سكوته عند القراءة عليه إخبارٌ وإن لم يتلفظ لكنها دون الملفوظ بها .

(١) كالدار قطني وأبي نُعيم الأصبهاني . تدريب الراوي (٤٥١)

(٢) نصر بن إبراهيم بن داود المقدسي النابلسي الزاهد شيخ الشافعية بالشام، كان إماماً علامّة، مُفتياً مُحَدِّثاً كبير القدر، توفي (٤٩٠هـ) . طبقات الشافعية (٢٧/٤) ، شذرات الذهب (٣٩٥/٣)

(٣) انظر قوله في علوم الحديث (١٤٤)، التبصرة والتذكرة (٨٣/٢)

(٤) ربما قيدها بعضهم بما صحّ عند المجاز له، أو بما سمعه المجيز ونحو ذلك. تدريب الراوي (٤٥١/١)

(٥) انظر الإلماع (٩٤)

(٦) جامع بيان العلم وفضله (١٨٠/٢). وكلمة (إسناده) سقطت من من ط.

(٨) لأنّ الأفعال تقوم مقام الأقوال ، وهو مذهب الحنفية . بداية المجتهد لابن رشد (٢١٩٣)، فتح المغيـث

(٤٦١/٢).

الطريق الرابع: المناولة^(١) وهي نوعان:

أحدهما: المقرونة بالإجازة^(٢):

وهي أعلى ثلاثة أنواع الإجازة كما تقدّم، ثمّ لها صور

منها: - أن يدفع إليه أصل سماعه أو فرعاً مقابلاً به ، ويقول هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني، أو أجزت لك روايته ثم يُبقيّه في يديه تمليكاً ، أو إلى أن ينسخه .

ومنها: - أن يناول الطالب الشيخ سماعه ، فيقابل به وهو عارف متيقظ ، ثم يناوله الطالب ، ويقول: هو حديثي أو سماعي أو روايتي فارو عني، وسمّي غير واحد من أئمة [٣٤/أ] الحديث هذا عرضاً، وقد تقدّم أنّ القراءة على الشيخ تُسمّى عرضاً أيضاً ، فليُسمَّ هذا عرض المناولة وذلك عرض القراءة

وهذه المناولة كالسماع في القوة عند الزُّهري وطائفة^(٣).

وقال الثوري وجماعة^(٤): ((إنّها منحة عن السماع وهو الصحيح))^(٥).

وقال الحاكم ((وعليه عهدنا أئمتنا وإليه نذهب))^(٦).

^(١) وهي إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مروياته مع إجازته به صريحاً أو كناية. فتح المغيث (٤٦٣/٢) والأصل فيها: ما علقه البخاري في العلم : باب ما يُذكر في المناولة وكتابة أهل العلم بالعلم إلى البلدان ، أنه ﷺ كتب لأمر السرية كتاباً ، وقال له : « لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا ، فلما بلغ المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي ﷺ » .

قال العيني في عمدة القاري (٢٧/٢): ((وجه الاستدلال به أنّه جاز له الإخبار عن النبي ﷺ بما فيه، وإن كان النبي ﷺ لم يقرأه، ولا هو قرأه عليه، فلولاً أنّه حجة لم يجب قبوله)) . وقد وصله الطبراني في الكبير ، رقم [١٦٧]، البيهقي في السنن الكبرى (١١/٩)

^(٢) نقل القاضي عياض في الإلماع (٨٠): الاتفاق على صحتها ، وهي رواية صحيحة عند معظم الأئمة والمحدثين .

^(٣) كمالك والشعبي وابن عيينة ، وحكاه الحاكم عن طائفة من مشايخه . معرفة علوم الحديث (٢٥٧) ، الكفاية (٣٢٧) ، الإرشاد للنووي (٣٩٤/٢) .

ونقل ابن الأثير في جامع الأصول ل (٨٥/١) أنّ بعض أصحاب الحديث جعلها أرفع من السماع ، لأنّ الثقة بكتاب الشيخ مع إذنه فوق الثقة بالسماع منه، لِمَا يدخل من الوهم على السامع والمُسمع.

^(٤) والأوزاعي وابن المبارك والشافعي وأحمد . تدريب الراوي (٤٥٨/١)

^(٥) وهذا ما رجحه النووي في الإرشاد (٣٩٦/٢) لأنّ ذلك منقط من درجة التحديث لفظاً والإخبار قراءة .

^(٦) معرفة علوم الحديث (٢٦٠) ، واحتج لذلك بقوله ﷺ « نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها حتى يؤديها إلى من لم يسمعها » . وهذا الحديث متواتر أورده السيوطي في حديث (١٦) صحابياً . انظر: تدريب الراوي (٥٢٢/١)، أخرجه أبو داود في العلم ، باب فضل نشر العلم ، رقم [٣٦٦] . والترمذي في العلم ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ، رقم [٢٦٥٧] . قال الترمذي: "حديث حسن صحيح" وابن ماجه : باب من بلغ علماً - المقدمة - رقم [٢٣٠] . وانظر: الكاشف عن حقائق السنن (٣٨٨/١)، رقم [٢٣٠] =

ومنها:- أن يناوله الشيخ سماعه ويجيزه ثم يمسكه الشيخ^(١) وهو دون ما سبق ، فإذا وجد ذلك أو مقابلاً به موثقاً بموافقة جاز له روايته ، ولا يظهر في هذه كثير مزية على الإجازة المجردة في مُعَيّن ، صرّح بذلك جماعة من أهل الفقه والأصول^(٢) ، وأما شيوخ الحديث قديماً وحديثاً فيروون لها مزية معتبرة^(٣).

ومنها:- أن يأتيه الطالب بنسخة ويقول : هذه روايتك فناولني وأجزني روايتك ، فيجيب إليه من غير نظرٍ وتحقيقٍ لروايته ، فهذا باطل ، فإن وَثِقَ بخبر الطالب ومعرفته اعتمده ، وصحت الإجازة كما يعتمد قراءته ، ولو قال له : حدّث عني بما فيه إن كان روايتي مع براءتي من الغلط كان جائزاً^(٤).

الثاني: المجردة عن الإجازة:

وهو أن يناوله كتاباً ويقول : هذا سماعي مقتصرٌ عليه ، فالصحيح أنّه لا يجوز الرواية بهما . وبه قال الفقهاء وأهل الأصول وعابوا من جوزه من المحدثين^(٥).

=كما احتجوا بقوله ﷺ « وتسمعون ويسمع منكم » فرواه أبو داود في العلم ، باب فضل نشر العلم ، رقم [٣٦٦١] ، عن ابن عباس ، وحجته أنّه لم يذكر فيهما غير السماع فيدل على أفضليته .

(١) في الأصل (وغيره).

(٢) انظر الإلماع (٨٣) ، لأنّه ليس شيء زائد على الإجازة للشيء المُعَيّن من التصانيف ولا فرق بين إجازته إياه ، أن يحدّث عنه بكتاب " الموطأ " وهو غائب أو حاضر ، إنّما المقصود تعيين ما أجازته .

(٣) فإنّ كل نوع من أنواع التحمل كيف ما كان لا يصح الرواية به ، إلا من الأصل أو المقابل به مقابلة يُوفق بمثلها ... الإلماع (٨٣) ، الباعث الحديث (١٢٤) ، فتح المغيـث (٤٧٢/٢) ،

(٤) وممن نقله مالك ، فإنّ ابن وهب قال : كنا عنده فجاءه رجل بكتـبٍ هكذا على يديه فقال : يا أبا عبد الله هذه الكتب من حديثك أحدث بها عنك ، فقال له مالك : إن كانت من حديثي فحدّث بها عني . الكفاية (٣٩٢)

(٥) وبه قال العراقي ، التبصرة والتذكرة (٩٦/٢) ، وقال الخطيب : ((لم نر أحد فعله)) . الكفاية (٣٤٦)

ولعدم التصريح بالإذن فيها فلا يجوز الرواية بها . فتح المغيـث (٤٧٦/٢)

وقال الغزالي : ((مجرد المناولة دون قوله حدّث به عني فقد سمعته من فلان فلا معنى له ، وإذا وجد هذا القول فلا معنى للمناولة ، فهو زيادة تكلف أحدثه بعض المحدثين بلا فائدة)) . المستصفى (١٦٦/٢)

بل أطلق النووي وقال : لا يجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول . تدريب الراوي (٤٦١/١) . وحقق السيوطي في تدريب الراوي (٤٦١/١) هذه المسألة تحقيقاً حسناً ، فإن كانت المناولة جواباً

لسؤال ، كأن قال له : ناولني هذا الكتاب لأرويّه عنك ، فناوله ولم يصّرّح بالإذن صحّت وجاز له أن يرويّه ، وإذا قال له : حدّثني بما سمعت من فلان فقال : هذا سماعي من فلان فيصح وما عدا ذلك لا .

فرع:

جَوَزَ الزهري^(١) ومالك^(٢) إطلاقَ حَدَّثْنَا وأخبرنا في المناولة ، وهو لائق بمذهب من يجعل عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعاً ، وعن [٤٣/ب] أبي نُعَيْمٍ الأصفهاني والمَرْزُبَانِي^(٣) وغيرهما جوازه في الإجازة المجردة عن المناولة^(٤) ، [٤٣/ب] والصحيح الذي عليه الجمهور^(٥) وأهل التحري المنع من ذلك ، وتخصيص ذلك بعبارة تشعر بالإجازة ، كحَدَّثْنَا إجازة ، أو مناولة ، أو إنشأ ، أو أجازني ، أو ناولني ، وشبه ذلك ، فاصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق أنب أنا في الإجازة واختاره قوم^(٦) ، ومال إليه البيهقي ، وقال ابن حمدان^(٧) كل قول البخاري قال لي فهو عرض ومناولة.

الطريقُ الخامسُ: المكاتبَةُ

وهي أن يكتب مسموعه لغائب ، أو حاضر ، بخطه أو يأذن بكتابه له وهي أيضاً ضربان:

- مقرونة بالإجازة: بأن يكتب إليه أجزت لك ما كتبتك إليك أو لك ، أو كتبت به إليك ونحوه من العبارات ، وهذه في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة .
- ومجردة عنها: بأن يكتب إليه الشيخ قال حدثنا فلان ، وقد منع الرواية بها قوم^(٨) ، وأجازه كثير من المتقدمين والمتأخرين ، وهو الصحيح المشهور^(٩) ، وبذلك عندهم معدود في المسند الموصول.

(١) انظر قول الزهري مسنداً من طريق مالك في الكفاية (٣٢٩)

(٢) قول مالك مسنداً من طريق ابن وهب ، الكفاية (٣٣٣). وانظر: فتح المغيث (٤٨٥/٢)، تدريب الراوي (٤٦٢/١).

(٣) محمد بن عمران بن موسى بن عُبَيْدِ المَرْزُبَانِي بفتح الميم وسكون الراء وضم الزاي وفتح الباء ، نسبة لجد له ، اسمه المَرْزُبَان ، والمَرْزُبَانِي أبو عبيد الله ، صاحب أخبار وروايه ، مات سنة (٣٨٤هـ). تاريخ بغداد (١٣٥/٣)، الأنساب للسمعاني (٢٥٦/٥)، معجم الأدباء (٢٦٨/١٨).

(٤) انظر قولهما في فتح المغيث (٤٨٥/٢)

(٥) فتح المغيث (٤٨٦/٢)

(٦) أبو العباس الوليد بن بكر العَمْرِي ، صاحب كتاب " الوجازة في تجويد الإجازة ". الإلماع (١٢٧) وانظر: تدريب الراوي (٤٦٦/٢)

(٧) أحمد بن حمدان بن علي أبو جعفر النيسابوري الحيري ، أحد الحفاظ الزهاد ، توفي سنة ٣١١ هـ . العبر (٣/٣) ، لسان الميزان (٣٨/٥) . وانظر قوله في فتح المغيث (٤٩٥/٢).

(٨) منهم ابن القطان والماوردي والآمدي . انظر: إحكام الأحكام للآمدي (٢٨١/١) ، الحاوي الكبير للماوردي (٩٠/١٦)، بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥٣٨/٢).

(٩) واستدل له البخاري في صحيحه بنسخ عثمان المصاحف . أخرجه في العلم باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل بالعلم إلى البلدان وانظر: المحدث الفاصل (٤٣٩) ، معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٦١)، الكفاية (٤٩٠)

وفيها إشعار قوي بمعنى الإجازة ، فهي وإن لم تقترن ^(١) بالإجازة لفظاً ، فقد ضُمَّرت معنى ، ويكفي في معرفته خط الكاتب ، وشرط بعضهم البيّنة وهو ضعيف ^(٢).

الطريق السادس: الإعلام

وهو أن يُعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته أو سماعه مقتصر علىه ، غير قائل أرويه أو شبهه.

فجوز الرواية به كثير من أهل الفقه والحديث والأصول [٣٥/أ] وأهل الظاهر ^(٣) ، منهم ابن جريج وابن الصباغ ، حتى زاد بعض الظاهريّة فقال : ((لو قال له الشيخ هذه روايتي لا تؤدها ^(٤) عني جاز له روايتها عنه)) ^(٥) ، كما تقدم في السّماع.

والصحيح أنّه لا يجوز الرواية لمجرد الإعلام ، وبه قطع بعض الشافعية ^(٦) واختاره المحققون ^(٧) ، لأنّه قد يكون الكتابُ سماعاً ولا يأذن في روايته لخلل يعرفه ، لكن يصح العمل به إذا صح سنده عنده.

الطريق السابع: الوجادة:

وهي مصدر وجَدَ ^(٨) يَجِدُ ، مُؤَلَّ غير مسموعٍ من العرب.

ومثالها: أن تقف على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يرويها ذلك الشخص ولم يسمعها منه هذا الواجد ولا له منه إجازة ولا نحوها ، فله أن يقول وجدتُ أو قرأتُ بخط فلان ، ويذكر الباقي ، ويسوق باقي الإسناد والمتن ، أو يقول وجدتُ أو قرأتُ بخط فلان عن فلان هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً ، وهو من باب المرسل ، غير أنّه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: وجدت بخط فلان.

وربّما دلّس بعضهم فذكر الذي وجد بخطه ، وقال فيه عن فلان أو قال فلان ، وذلك تدليس قبيح إن أوهم سماعه منه.

^(١) في (ز) تقرن

^(٢) لأنّ ذلك نادر ، والظاهر أن خط الإنسان لا يشتبه بغيره ولا يقع فيه التباس وهناك أحاديث كثيرة للمكاتبة نذكر منها :- عن ابن عون قال : « كتبتُ إلى نافع فكتب إليّ أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق » الحديث. أخرجه: البخاري في العتق ، باب من ملك من العرب رقيقاً رقم [٢٥٤١] . مسلم في الجهاد ، باب جواز الإغارة على الكف ، رقم [١٧٣٠] .

^(٣) انظر قولهم في الإلماع (١٠٨) ، المحصول (٦٤٨/٢)

^(٤) في (ز) و (ن) لاتروها

^(٥) انظر المحدث الفاصل (٤٥١)

^(٦) منهم الغزالي: انظر المستصفى (١٦٥/١) ، ظفر الأمانى (٤٩١)

^(٧) منهم ابن القطان و الماوردي. علوم الحديث (١٧٥)

^(٨) انظر مصادر وجد: في تهذيب اللغة للأزهري (١٦٠/١١).

وجازف^(١) بعضهم فأطلق في هذا حدثنا وأخبرنا، وأنكر هذا على فاعله.^(٢)

فرعان:

الأول: إذا وجد^(٣) حديثاً في تأليف شخص وليس بخطه فله أن يقول ذكر فلان، أو قال فلان .
أخبرنا فلان وهذا منقطع لم يأخذ شوباً من الاتصال ، هذا كله إذا وثق بأنه خط المذكور [٣٥/ب] أو كتابه، فإن لم يكن كذلك فليقل: بلغني عن فلان، أو وجدت عن فلان ونحوه^(٤)، أو قرأت في كتاب أخبرني فلان أنه بخط فلان^(٥)، وإذا أردت أن ينقل من كتاب منسوب إلى م صرّف فلا يقل قال فلان كذا، إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلها هو أو ثقة بأصول متعددة^(٦)، كما تقدّم في النوع الأول، فإن لم يوجد ذلك ولا نحوه فليقل : بلغني عن فلان كذا ، ووجدت في نسخة من الكتاب الفلاني ونحوه.

وقد تسامح أكثر الناس في هذه الإعصار بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرٍ وتثبت ، فيطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى م صرّف، ويقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلًا^(٧): قال فلان كذا ، فإن كان الم طالع^(٨) عالماً فطناً لا يخفى عليه في الغالب الساقط والمحوّل من جهته، رجونا أن يجوز له إطلاق اللفظ الجازم في هذا .
والى هذا استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس .

(١) في (الأصل) جازت

(٢) ولم يجوز ذلك أحدٌ يُعتمد عليه . تدريب الراوي (١/٤٧٥)

(٣) الوجادة ليست من باب الرواية ، وإنما هي حكاية عما وجده في الكتاب ، وإنما ذكر العلماء الوجادة في هذا الباب إلحاقاً به ، لبيان حكمها وما يتخذه الناقل في سبيلها . اختصار علوم الحديث (١٢٨) ، الباعث الحثيث (١٣٠) . الإرشاد للنووي (٤١٨)

(٤) (ونحوه) سقطت من ز

(٥) زاد في (ز) و(ن) و(ت) أو في كتاب ظننت أنه بخط فلان ، أو في كتاب ذكر كاتبه أنه فلان أو في كتاب قيل أنه بخط فلان .

(٦) في (ن) معتمدة

(٧) فمن أراد العمل أو الاحتجاج بحديث من كتاب فعليه أن يأخذه من نسخة معتمدة قد قابلها هو أو ثقة ، بأصول صحيحة مروية بروايات متنوعة . الإرشاد للنووي (١٣٥)

(٨) في (ط) العالم

الثاني:

العملُ اعتماداً على الوجدادة^(١)، نُقل عن معظم المحدثين أنه لا يجوز ، وعن الشافعي وطائفة من نُظار أصحابه جوازه ، وقطع بعض المحققين من الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة ، وهذا هو الصحيح^(٢) الذي لا يتجه غيره^(٣) في هذه الأزمان ، لأنه لو وقف العمل على الرواية^(٤) لا نسد بابه ، لتعدّر شرط الرواية.

الفصل الثالث: في كيفية رواية الحديث

وفيه أنواع:

الأول: شَذَّ قَوْمٌ في الرواية فأفراطوا ، وتساهل [أ/٣٦] آخرون ففراطوا ، فقال بعض المتشددين : لا حجة إلا فيما رواه مَنْ حفظه ، رُوي ذلك عن أبي حنيفة^(٥) ومالك^(٦) والصيدلاني^(٧). وقال بعضهم: ((يجوز من كتابه إلا إذا خرج من يده))^(٨). ويقول بعض المتساهلين^(٩): تجوز الرواية من نُسَخٍ غير مقابلة بأصولهم. فجعلهم الحاكم مجروحين^(١٠)، وهذا كثير ، وتعاطاه قهَم من أكابر العلماء والصلحاء . وما عليه الجمهور^(١١) : هو التوسط بين الإفراط والتقريط ، فإذا قام في التَحْمُلِ والضَّبْطِ والمقابلة بما تقدّم جازت الرواية منه ، وكذا إن غاب عنه الكتاب إذا كان الغالب سلامته.

(١) انظر البرهان (٦٤٨/١)

(٢) رجه النووي في الإرشاد (٤٢٣/٢) ، وانظر : التبصرة والتنكرة (١١٥/٢) .

(٣) سقطت في (ز) و(ن) و(ت) وجاءت بعد كلمة الأزمان.

(٤) زاد في (ز) لأنه لو وقف العمل على الرواية.

(٥) كان أبو حنيفة يقول : لا يحدث الرجل إلا بما يعرف ويحفظ . الكفاية (٢٣١) ، وهو بسند متصل عند الحاكم في المدخل إلى الإكلیل (٢٣) .

(٦) سئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح ، أيؤخذ عنه الأحاديث ، فقال : لا يؤخذ منه .

الكفاية (٢٢٧) ، الإلماع (١٣٦)

(٧) هو محمد بن داود الصيدلاني ، أبو بكر المعروف بالداودي ، الإمام الجليل ، كان من عظماء تلامذة القفال

المروزي ، توفي سنة (٤٢٧هـ) . طبقات الشافعية (٣١/٤) ، معجم المؤلفين (٢٩٨/٩)

(٨) بالإعارة أو ضياع أو غير ذلك ، وهذا أيضاً تشديد . تدريب الراوي (٥١٣/٢) ، فتح المغيـث (١١١/٣)

(٩) انظر فتح المغيـث (١١١/٣) . ومن المتساهلين عبد الله بن لهيعة ، صدوق ، خلط بعد احتراق كتبه ، توفي سنة

(١٧٤هـ) ، انظر : لسان الميزان (٤٧٥/٢) ، تقريب التهذيب (٤٤٤/١) .

(١٠) في المدخل إلى الإكلیل (١٠٩) ، معرفة علوم الحديث (١٦)

(١١) الكفاية (٢٣٦)

مَنْ التَّغْيِير^(١)، وَلَا سِيماً إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ تَغْيِيرُهُ غَالِباً^(٢).

الثاني: الضرير إذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان بثقة في ضبطه وحفظ كتابه واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغير صحت روايته .
قال الخطيب: ((والبصير الأمي كالضرير))^(٣) .

الثالث: لو وجد في كتابه خلاف حفظه ، فإن حفظ منه رجع إليه ، وإن حفظ من فم الشيخ اعتمد على حفظه فإن لم يتشكك فحسن إن يذكرهما معاً ، فيقول: حفظي كذا ، وفي كتابي كذا ، وإن خالفه فيه غيره قال: حفظي كذا وقال فلان: كذا ولو وجد سماعه في كتاب ولم يذكره .
فعن أبي حنيفة وبعض الشافعية^(٤) لا يجوز روايته^(٥) ، ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي يوسف^(٦) ومحمد^(٧) جوازها وهو الصحيح^(٨) ، بشرط أن يكون السماع بخطه ، أو بخط من يوثق به ، والكتاب مَصُونٌ عن الظن سلامته من [٣٦/ب] ، التغير بحيث تسكن إليه نفسه والله أعلم .

(١) في الأصل (التعيين) وهو خطأ .

(٢) وهذا هو الراجح لأن الاعتماد في باب الرواية على غالب الظن ، فإذا حصل أجزاً ، ولم يُشترط مزيدٌ عليه .
انظر: تدريب الراوي (١/٥١٤) .

(٣) الكفاية (٢٢٨) ، بل قال ابن الصلاح : الخلف في الضرير أقوى وأولى منه في البصير . علوم الحديث (٢١٣) ، وأيضاً فقد تُمنع الأولوية من جهة تقصير البصير ، فيكون الأعمى أولى بالجواز ، لأنه أتى باستطاعته .
محاسن الاصطلاح (٣٢٨)

(٤) كالصيدلاني والقاضي عياض

(٥) انظر: الكفاية (١٣٣٣) ، الإلماع (١٣٩)

(٦) هو ابن يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حنيس الأنصاري ، القاضي ، صاحب أبي حنيفة ، مات سنة (١٨٢هـ) . أخبار القضاة لوكيع (٣/٢٥٤) ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي سالم بن أبي الوفاء (٦١١/٣)

(٧) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولاهم ، أبو عبد الله ، صاحب أبي حنيفة وإمام أهل الرأي ، مات سنة (١٨٩) . تاريخ بغداد (١٧٢/٢) ، البداية والنهاية (٢٠٢/١٠)

(٨) فإن المعتمد عند العلماء العمل بما يوجد من السماع والإجازة مكتوباً في الطباق التي يغلب على الظن صحتها ، وإن لم يتذكر السماع ولا الإجازة ، ولم تكن الطبقة محفوظة عنده . تدريب الراوي (١/٥١٧)

الرابع: قال في شرح السنة ^(١): ((ذهب قوم إلى إتباع لفظ الحديث منهم : ابن عمر ، وهو قول القاسم ^(٢) بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة ^(٣) ومالك بن أنس وابن عيينة وعبد الوارث ^(٤) ويزيد بن زريع ^(٥) ووهيب ^(٦)، وبه قال أحمد ويحيى ، وذهب جماعة إلى الرخصة في نقله بالمعنى منهم الحسن ^(٧) والشعبي والنخعي ^(٨)))
قال ابن سيرين: ((كنت أسمع الحديث من عشرة ، اللفظُ مختلف والمعنى واحد)) ^(٩).
وقال سفيان الثوري: ((إن قلتُ إن حدثتكم كما سمعتُ فلا تصدقون، فإنما هو المعنى)) ^(١٠).
وقال وكيع : ((إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس)) ^(١١).

^(١) للبغوي (١٦٣/١)

^(٢) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديقي، أبو محمد النيمى المدني ، أحد الفقهاء السبعة . مات سنة ثمان ومائة . حلية الأولياء (١٨٣/٢) ، تذكرة الحفاظ (٩٦/١)

^(٣) رجاء بن حيوة ، بفتح المهملة وسكون التحتانية وفتح الواو الكندي أبو المقدم ، ويُقال أبو نصر الفلسطيني ، ثقة فقيه، مات سنة اثنتي عشرة . تاريخ الثقات للعجلي (١٦٠) ، تقريب التهذيب (٢٥٠)

^(٤) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري، مولا هم، أبو عبيدة التتوري ، بفتح المثناة وتشديد النون البصري، ثقة ثبت، مات سنة ثمانين ومائة . تاريخ الثقات للعجلي (٣١٤) ، تقريب التهذيب (٤٣٠)

^(٥) يزيد بن زريع بنقذ يم الزاي مصغر ، البصري، أبو معاوية، ثقة ثبت، مات سنة اثنتين وثمانين . تقريب التهذيب (٦٩٦) ، تهذيب التهذيب (٢٨٤٤/١١)

^(٦) وُهب بن التصغير ابن خالد بن عجلان الباهلي مولا هم، أبو بكر البصري، ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً ، مات سنة خمس وستين . تقريب التهذيب (٦٧٩) ، تهذيب الكمال (١٦٤/٣١)

^(٧) هو الحسن بن أبي الحسن البصري ، واسم أبيه يسار ، ثقة فاضل مشهور ، مات سنة (١١٠هـ) . الكاشف للذهبي (٢٦٢/٢) ، تقريب التهذيب (١٩٤)

^(٨) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ، أبو عمران الكوفي الفقيه ، ثقة، إلا أنه يرسل كثيراً ، مات سنة ست وتسعين ، الكاشف (٨٠/١) ، تقريب التهذيب (١٢٠)

^(٩) أخرجه في: المحدث الفاصل (٥٣٤)، الكفاية (٢٤٢)، شرح العلل للترمذي (١٤٥/١) ، تدريب الراوي (٥٢٠/١).

^(١٠) الكفاية (٢٤٢)، الجامع لأخلاق الراوي (٣٢/٢) ، شرح العلل للترمذي (١٤٦/١).

^(١١) أخرجه الترمذي في العلل مع السنن (٧٤٧/٥).

وقال ابن الصلاح: ((ومن ليس عالماً بالألفاظ ومقاصدها ، ولا خبيراً بما يخل بمعانيها ، لا يجوز له الرواية بالمعنى بالإجماع ، بل يتعين اللفظ الذي سمعه ، وإذا كان عالماً بذلك فقد منعه قوم من أصحاب الحديث والفقه والأصول ، وقالوا : ((لا يجوز إلا بلفظه ، وقال قوم: لا يجوز في حديث النبي ﷺ ويجوز في غيره)).^(١) .

وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف^(٢) يجوز في الجميع ، إذا قطع بأداء المعنى وهذا في غير المصنّفات، أما المصنّف فلا يجوز تغيير لفظه أصلاً وإن كان بمعناه^(٣).

أقول: ((من ذهب إلى التفصيل هو الصحيح ، لأنّه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد ، وفي تراكيبه أسرار ودقائق لا يُوقف عليها إلا بها وكما هي ، فإنّ لكل تركيب من التراكيب معنى ، بحسب الفصل والوصل^(٤) [أ/٣٧] والتقديم والتأخير^(٥)، ولو لم يُراع ذلك لذهب مقاصدها ، بل لكل كلمة مع صاحبها خاصية مستقلة ، كال تخصيص والاهتمام وغيرهما ، وكذا الألفاظ التي تُرى مشتركة أو مترادفة ، إذ لو وضع كل موضع لآخر لفات المعنى الذي قُصد به ، ومن ثم قال صلوات الله عليه وسلم « نَضَرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاها ، ثُمَّ بَلَّغَهَا مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا ، فَرَبَّ حَامِلٍ فَقَهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرَبَّ حَامِلٍ فَقَهٍ لَا فَقَهَ لَهُ ». رواه أبو داود والترمذي عن ابن مسعود^(٦). كفى بهذا الحديث لفظاً ومعنى ، شاهد صدق على ما نحن بصدد ، فإنّك إن أقيمت مقام كل لفظة ما يشاكلها أو يرادفها اختل المعنى وفسد ، فإنّك لو وضعت موضع نضر الله ، رحم الله ، أو غفر الله وما شاكلها أبعدت المرمى ، فإنّ من حفظ ما سمعه وأداه من غير تغيير فإنّه جعل المعنى غصاً طرياً ، ومن بدّل وغير فقد جعله مبتذلاً ذاوياً، وكذا لو أثبت^(٧) أمره مناب

(١) قال القرطبي هو الصحيح من مذهب مالك . وانظر: الكفاية (١٧٣-١٨٨) ، فتح المغيث (١٢٣/٣) . وإليه ذهب ابن سيرين وأبو بكر الرازي من الحنفية، ورؤي عن ابن عمر رضي الله عنهما . تدريب الراوي (٥١٨/١)
(٢) منهم الأئمة الأربعة. انظر: ابن دؤيب العبد في الاقتراح (٢٤٥)، وقاله مالك فيما رواه عنه البيهقي والخطيب وغيرهما ، الكفاية (١٨٨-١٨٩) ، جامع بيان العلم (٨١/١)

(٣) علوم الحديث (٢١٤) ، ومنع ابن الصلاح خاص بالمصنّفات أما في غيره فلا ، والدليل على ذلك ما قاله : ((إنّ هذا الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين ، فكثيراً ما كانوا يَنْقُلُونَ معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذاك إلا لأنّ مُقُولهم كان على المعنى دون اللفظ)) .

وأما المصنّفات فلا يجوز تغيير شيء من تصنيف وإبداله بلفظ آخر ، وإن كان بمعناه قطعاً ، لأنّ الرواية بالمعنى جائزة لما كان عليهم في ضبط الألفاظ من الحرج ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه الكتب ، فإذا كان يملك تغيير لفظه، فليس يملك تغيير تصنيف غيره. انظر: تدريب الراوي (٥٢٢/١)

(٤) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١٧/١)، سر الفصاحة (٥٩/١)

(٥) سر الفصاحة (٦٥/١)

(٦) هذا الحديث من المتواتر سبق تخريجه (٢٠٦)

(٧) في (ن) أثبت

العبد فات المعنى، لأنَّ العبودية الاستكانة والمُضيُّ لأمر الله ورسوله بلا امتناع ولا استتكَاف من أداء ما سمع إلى من هو أعلم منه ، وخُصت المقالة بالذكر من بين الكلام والخبر لأنَّ حقيقة القول^(١) هي المُرْكبة^(٢) من الحروف المبرزة ، ليذللَّ على وجوب أداء اللَّفظ المسموع ، وإرداف^(٣) وعاءها، وحفظها مشعر بمزيد التقرير ، لأنَّ الوعيَ إدامة الحفظ وعدمُ النسيانِ ، وفي رواية أخرى فأدَّاهَا كما سمِعَهَا أو ترادَّاهَا على رواها وبَلَّغَهَا ونحوه^(٤)، [٣٧/ب] دلالة على أنَّ تلك المقالة مستودعة عنده، واجبٌ أدائها إلى من هو أحقُّ بها وأهلُّها غير مغَيِّرة ولا متصرِّف فيها ، وكذا تخصيص ذكر الفقيه دون العلم للإيذان بأنَّ الحامل غير عار من العلم ، إذ الفقه علم بدقائق مستنبطة من الأقيسة والنصوص ولو غير عالم لزم جهله ، وكذا تكرير رُبِّ ، وإناطة كل معنى يخصه، فإنَّ السامع أحد رجلين إما أن لا يكون فقيهاً فيجب عليه أن لا يُغَيِّره ، لأنَّه غير عارف بالألفاظ المشاكلة فيخطئ فيه ، أو يكون عارفاً بها لكنَّه غير بليغ ، فربما يضع أحد المترادفين موضع الآخر لا يقف على رعاية المناسبات بين لفظٍ ولفظٍ ، فإنَّ المناسبة لها خواصٌّ ومعانٍ، لا يقف عليها إلَّا ذو دُرْبَةٍ^(٥) بأساليب النظم، كما قرَّره في شرح التبيان^(٥) في قسم الفصاحة والله أعلم)).

(١) في (ن) المقالة

(٢) في (ن) هو المركب

(٣) الإرداف هو أن يريد المتكلم معنى ولا يعبر عنه بلفظه الموضوع له ، ولا بدلالة الإشارة . الكليات لأبي البقاء الكفومي (١٢١٥/١) . وانظر سر الفصاحة (٢٣٠/١) .

(٤) في (ط وت) دراية

(٥) هذا الكتاب للمؤلف الطَّبَّيِّي ذكر في مؤلفاته سابقاً في قسم الدراسة ، انظر التبيان (١٥٥)، ط دار الجيل ، الكاشف عن حقائق السنن (٣٨٨/١) ، رقم [٢٣٠] .

التفصيل الذي ذهب إليه الطَّبَّيِّي : إن كان الراوي بموجبه عالماً جاز ، لأنَّ المَعُول على معناه، وإلَّا يجب مراعاة اللفظ، أما إذا لم يكن عالماً لم يجز .

وقد اتضح ذلك عن بيانه لمدلول حديث « نضر الله... »، فهو يقول: ((فإنَّ السامع أحد رجلين : إما أن يكون فقيهاً فيجب عليه أن لا يغيِّره ... أو يكون عارفاً بها لكنه غير بليغ ... فإنَّ المناسبة لها خواصٌّ ومعانٍ، لا يقف عليها إلَّا ذو دراية ...)) . والأحوط سد باب الراوية بالمعنى ، حتى لا يتسلط كل من لا يُحسن ذلك ، وهو أسلم وأفضل، لكن بالمقابل يجب مراعاة التيسير ورفع الحرج الذي يؤدي إلى تعطيل كثير من الأحاديث ، ورسول الله ﷺ يقول : « يسروا ولا تعسروا » .

فيجوز بالمعنى في جميعه إذا قطع بأداء المعنى ، لأنَّ ذلك هو الذي تشهدُ به أحوال الصحابة والسلف ، ويذللُّ عليه روايتهم للقصة الواحدة بألفاظ مختلفة ، وقد استدلل الشافعي بذلك بحديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه » . أخرجه البخاري في استتابة المرتدين ، باب ما جاء في المتأولين ، رقم [٦٥٣٧] . ومسلم في صلاة المسافرين، باب بيان أنَّ القرآن على سبعة أحرف، رقم [٨١٨] .

قال ابن الصلاح: ((وقد روينَا أَنَّ بعض أصحاب الحديث رُوي ^(١) في المنام وكأنه ^(٢) قد مرَّ من شفته أو لسانه شيء ^(٣) ، فقليل له في ذلك ، فقال: لفظه من حديث رسول الله ﷺ غَيْرُهَا برأبي ففعل بي هذا)). ^(٤)

فرع:

إذا جوزنا الرواية بالمعنى فينبغي للمحدِّث أن يفرِّق بين مثله ونحوه ، فلا يحل له أن يقول مثله إلا بعد علمه أن الحديثين اتفقا لفظاً ، ويحل له أن يقول إذا كان بمعناه **قاله أبو حاتم** ^(٥) .

الخامس: ينبغي لمن روى حديثاً بالمعنى إذا اشتبه عليه اللفظ أن يتبعه بلفظه أو كما قال ، أو نحو هذا أو ما [٣٨/أ] أشبه ذلك من الألفاظ ، روي ذلك عن **ابن مسعود** ^(٦) و**أبي الدرداء** ^(٧) وأنس ^(٨) رضي الله عنهم .

قال الخطيب: ((والصحابة أرباب اللسان ، وأعلم الخلق بمعاني الكلام ، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفاً من الزلل ، لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر)) ^(٩)

= فإذا كان الله برأفته في خلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف علماً منه بأنَّ الحفظ قد نزل لتحلَّ لهم قراءته وإنَّ اختلف معظمهم فيه ، وما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى ، كان ما سوي كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يُخل بمعناه . الرسالة للشافعي (٢٧٤) .

فالحديث روي بألفاظ مختلفة كلها صحيحة لا يقدح ذلك في المعنى ، فلو لم يكن المعنى واسعاً لهلك الناس لأنَّ منهم العالم وفيهم دون ذلك .

ثم نحنُ نغذره في تشدده في هذا الموقف ، كيف لا وهو علامة في الفصاحة والبيان ، ولا عجب ولا غرابة في أنَّه يحيط إحاطة كاملة بمدلولات الألفاظ ، ويحللها تحليلاً علمياً ذكياً .

^(١) في (ت) رأى

^(٢) في (ن) فإنه

^(٣) سقطت من (ن)

^(٤) علوم الحديث (٢١١)

^(٥) انظر قوله في: علوم الحديث (٢٣٢)

^(٦) روى ابن ماجه: عن ابن مسعود أنَّه قال يوماً : « قال رسول الله ﷺ فاغرورقت عيناه وانتفخت أوداجه : ثم قال : أو مثله ، أو نحوه. ، أو شبيه به» .

ابن ماجه في المقدمة: باب التوقي في الحديث عن الرسول ﷺ ، رقم [٢٣] . قال في مصباح الزجاجة (٧/١): هذا إسناد صحيح ، احتج الشيخان بجميع رواته . وانظر: الكفاية (٢٤١) ، تدريب الراوي (٥٢٣/١)

^(٧) وفي مسند الدارمي ، رقم [٢٦٨] ، عن أبي الدرداء : أنه إذا كان حدَّث عن رسول الله ﷺ ، قال أو نحوه ، أو شبهه . وانظر: الكفاية (٢٤١)

^(٨) روى ابن ماجه وأحمد ، عن أنس بن مالك: أنَّه كان إذا حدَّث عن رسول الله ﷺ ففرع قال: أو كما قال ﷺ

أحمد رقم [١٢١١] ، وابن ماجه في المقدمة ، باب التوقي في الحديث ، رقم [٢٤] .

^(٩) في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣٤/٢)

قال ابن الصلاح : ((وإذا اشتبه على القارئ فيما يقرأ لفظه، فقرأها على وجه يُشرك فيه، ثم قال : أو كما قال، فهذا حسن وهو الصواب في مثله، لأنَّ قوله أو كما قال، يتضمن إجازةً مَن الراوي، وإذاً للطالب في رواية، صوابها عنه إذا بان))^(١).

السادس: اختلف في جواز اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه :

فمنهم: من منعه^(٢) مطلقاً بناءً على منع الرواية بالمعنى^(٣)، ومنهم: من منعه مع تجويز الرواية بالمعنى، إذا لم يكن قد رواه هو، أو غيره على النقص، ومنهم: من جوزه^(٤) مطلقاً. قال مجاهد: ((انقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه))^(٥).

والصحيح التفصيل: أنَّه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه غير متعلق^(٦) بما رواه بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة بما نقله بترك ما تركه، فيجوز هذا وإن لم يجز الرواية بالمعنى، لأنَّ المروي والمتروك كخبرين متصلين^(٧)، ولا فرق بين أن يكون قد رواه قبل على التمام أو لم يروه، هذا إذا كان رفيع المنزلة بحيث لا يُتهم، أما من رواه على التمام فخاف إن رواه ثانياً ناقصاً أن يُتهم بزيادة أولاً أو نسيان، ثانياً: لقلة ضبطه وغفلته فلا يجوز له النقصان^(٨) والله أعلم.

وأما تقطيع المصنف الحديث في الأبواب للاحتجاج^(٩) فهو إلى الجواز أقرب، قد فعله مالك والبخاري، [٣٨/ب] ومن لا يُحصى من الأئمة^(١٠). قال ابن الصلاح: ((ولا يخلو^(١١) من كراهة))^(١٢).

(١) علوم الحديث (٢١٥)

(٢) لأنها تقطع الخبر وتغيره، فيؤدي ذلك إلى إبطال معناه وإحالاته، أما إذا كان لشك فهو سائغ، فكان مالك يفعله كثيراً بل كان يقطع إسناد الحديث إذا شك في وصله. انظر: الكفاية (١٨٩)، اختصار علوم الحديث لابن كثير (١٤٤)

(٣) انظر الكفاية (١٩٠)، التبصرة والتذكرة (١٧١/٢)

(٤) الكفاية (١٩٠)، التبصرة والتذكرة (١٧١/٢)

(٥) أسنده الخطيب في الكفاية (١٨٩).

(٦) انظر الكفاية (١٩٠-١٩٢)، المستصفى (١٦٨/١)

(٧) جاء في (ت) و(ن) كخبرين متصلين

انظر مقدمة صحيح مسلم (٤٨/١)

(٨) انظر الكفاية (١٩٣)، المستصفى (١٦٨/١)

(٩) في (ن) للاحتجاج، وفي (ت) للاجتماع

(١٠) كالإمام أحمد وأبي داود والنسائي وعلى هذا المذهب جمهور الناس قديماً وحديثاً.

انظر: الكفاية (١٩٣)، التبصرة والتذكرة (١٧٣/٢)، تدريب الراوي (٥٢٥/١).

(١١) زاد في (ز) ذلك

(١٢) علوم الحديث (٢١٧)

قال الشيخ محي الدين: ((وما أظنه يُوافق عليه))^(١)
أقول^(٢): ((أي لا يوافقه أحدٌ في هذه الكراهة ^(٣) ، لأنه قد استمر في جميع الاحتجاجات في العلوم إيراد بعض الحديث احتجاجاً واستشهاداً ، سواء كان مستقلاً أو لا ، كاستشهاد النحويين وغيرهم))^(٤).

السابع: لا يُروى بقراءة لَحَانٍ ^(٥) أو مُصَحَّفٍ ، وطريق السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه ذوي ^(٦) المعرفة والتحقيق ، فإن كان ^(٧) في الرواية لحن أو تحريف ^(٨) ، قال ابن سيرين وغيره: ^(٩) ((يرويه كما سمعته))^(١٠).

والصواب: تقريره في الأصل على حاله مع التضييب عليه وبيان صوابه في الحاشية إذا كان التحريف في الكتلب ، وأما في السماع: فالأولى أن يقرأه على الصواب ثم يقول : وفي روايتنا ، أو عند شيخنا ، أو في طريق فلان كذا ، وله أن يقرأ ما في الأصل ، ثم يذكر الصواب .
وأحسن الإصلاح إصلاحه بما جاء في رواية أخرى ، أو حديث آخر ، وإذا كان الإصلاح بزيادة شيء قد سقط فإن لم يغير ^(١١) معنى الأصل فعلى ما سبق ، وإن كان الإصلاح بزيادة يشتمل على معنى مغاير لما وقع في الأصل تأكد فيه الحكم ، بأن يذكر ما في الأصل مقروناً بالنتبيه على ما سقط ، ليسلم من معرة الخطأ ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل .
وإن عُلِمَ أن بعض الرواة أسقطه [٣٨/ب] وأن من فوقه أتى به اللحق ^(١٢) الساقط في نفس الكتاب مع كلمة "يعني" .

^(١) التقريب للنووي (١٠٥/٢) . والتحقيق: إن قطعاً بأنه لا يخل المحذوف بالباقي فلا كراهة ، وإن نزل عن هذه المرتبة ترتبت الكراهة بحسب مراتبه في ظهور ارتباط بعضه ببعض وخفائه . فتح المغيث (١٤٢/٣)

^(٢) القائل هو الطيبي وهو الراجح

^(٣) أي كلام ابن الصلاح

^(٤) كالبخاري .

^(٥) اللحن: الخطأ في الإعراب ، من باب قطع ، ويقال: فلان لَحَّانٌ ، أي يخطئ . مختار الصحاح (٥٩٤)

^(٦) في (ز) أهل

^(٧) زاد في (ز) و(ن) و(ت) وقع .

^(٨) التحريف: هو تغيير حرف أو حروف من الكلمة بالنسبة إلى النقط مع بقاء صورة الخط . نزهة النظر (٤٧)

^(٩) ورجاء بن حيوة والقاسم بن محمد ونافع مولى عمر ، فقد روي عنهم أنهم كانوا يرون رواية الحديث ملحوناً ، من غير تغيير إذا كان قد سمعه الراوي كذلك .

^(١٠) أخرجه في: الكفاية (١٨٦) وانظر: جامع بيان العلم (٨٠/١) ، الإلماع (١٨)

^(١١) في (ز) يُغير

^(١٢) في (ز) الحق

مثاله: عن عُرْوَةَ^(١) عن عُمَرَ^(٢) أنها قالت: « كان رسول الله ﷺ يُدني إليَّ رأسه فأرجله »^(٣) أسقط الراوي عن عائشة، ولا بُد من ذكرها، لما علمنا أنَّ المحاملي^(٤) كذلك رواه^(٥).

فإذا ألحقنا السرايط قلنا: (عن عمرة "يعني" عن عائشة أنها قالت:...)، هذا إنَّ عُلْم أنَّ شيخه رواه على الخطأ، فإنَّ رآه في كتابه وغلب على ظنه أنه من كتابه لا من شيخه اتجه إصلاحه في كتابه وروايته أيضاً، كما لو اندرس من كتابه بعض الإسناد أو المتن فإنَّه يجوز إصلاحه من كتاب غيره إذا عَرَف صحته ووثق به^(٦).

وهذا الحكم في استنبات الحافظ ما شك فيه من كتاب غيره أو حفظه ، وإذا وجد كلمة من غريب العربية أو غيرها، هي غير مضبوطة وأشككت عليه جاز أن يسأل عنها أهل العلم ، ويروي بها على ما يخبرونه، رُوي عن أحمد وإسحاق^(٧).

فائدة:

عن الأصمعي^(٨) : يقول: ((إنَّ أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة^(٩) قول النبي ﷺ « من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار »^(١٠)، لأنَّه ﷺ لم يكن يلحن فمهما رويته عنه ولحنت فيه كذبت عليه))^(١١)

(١) هو ابن الزبير بن العوام بن خُوَيْلِد الأسدي أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور مات سنة (٩٤هـ)
(٢) هي بنت عبد الرحمن ، أم هشام بنت حارثة بن النعمان، صحابية ، من بني مالك بن النجار من الأنصار ، تزوجها قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة، وأسلمت وبايعت. تقريب التهذيب (٨٧٨)، الإصابة (٣٠/٨)
(٣) أخرجه البخاري في الاعتكاف : باب لا يدخل البيت إلا لحاجة رقم [١٩٢٥]، ومسلم في الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها، رقم [٢٩٧]

(٤) بمهملة بعد الميم المفتوحة نسبة إلى المحامل التي يُحمل فيها الناس على الجمال إلى مكة المكرمة ، وهو القاضي المحدث أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد البغدادي مات سنة (٣٣٠) ، تاريخ بغداد (١٩/٨) الأنساب (١٠٤/١٢)

(٥) الكفاية (٢٨٨-٢٨٩)

(٦) زاد في (ز) وكذا قاله أهل التحقيق، ومنعه بعضهم.

(٧) أخرجه في: الكفاية (٢٩١-٢٩٢)، وانظر: تدريب الراوي (٥٣٢/١) .

(٨) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي ، أبو سعيد ، كان أديباً لغوياً، نحوياً محدثاً فقيهاً ، أصولياً من أهل البصرة، صاحب تصانيف كثيرة، توفي سنة (٢١٦هـ).

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣٦٢/٢) ، بغية الوعاة (٣١٣)

(٩) سقطت من (ز)

(١٠) هذا الحديث من المتواتر سبقت دراسته وتخريجه سابقاً. (٦٣)

(١١) أخرجه مسنداً في الإلماع (١٨٤)، وانظر: تدريب الراوي (٣٣٥/١)

وإنَّما قال الأصمعي أخاف، ولم يجزم، لأنَّ من لم يعلم بالعربية وإنَّ لحن لم يكن متعمداً للكذب. توضيح الأفكار (٢٩٤/٢)

الثامن: إذا كان الحديث عنده عن اثنين أو أكثر، وبين روايتهما تفاوت في اللفظ والمعنى واحد فله جمعهما في الإسناد، ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما ويقول: [٣٩/ب] أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان، أو هذا لفظ فلان، أو قال: أو قال: أخبرنا فلان وما أشبه هذا من العبارات، ولمسلم في صحيحه^(١) عبارة أخرى حسنة كقوله حدثنا أبو بكر^(٢)، وأبو سعيد^(٣) كلاهما عن أبي خالد^(٤).

قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر عن الأعمش، وساق الحديث^(٥).
فإعادته بذكر أحدهما إشعار بأن اللفظ له، وأما إذا لم يخص بل خلط اللفظين فقال: أخبرنا فلان عن فلان وتقاربا في اللفظ قال: أخبرنا فلان، فهو جائز على تجويز الرواية بالمعنى.
وأما قول أبي داود في السنن^(٦): حدثنا مُسَدَّدٌ^(٧) وأبو توبة^(٨) في المعنى قال: حدثنا أبو الأحوص^(٩) مع أشباه له في كتابه، فيُحتمل أن يكون من قبيل الأول، فيكون اللفظ للمُسَدَّد، ويوافقه أبو توبة في المعنى، ويحتمل أن يكون من قبيل الثاني، فيكون اللفظ لهما جميعاً بالمعنى، وأما إذا جُمع بين رواة اتفقوا في المعنى وليس ما أورده لفظ واحد منهم وسكت عن بيان ذلك، فقد عُيِبَ^(١٠) بهذا البخاري وغيره^(١١)، ولا بأس به على تجويز الرواية بالمعنى والله أعلم.

-
- (١) انظر: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم [٦٧٣]
(٢) هو عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، شيخ الإمام إبراهيم بن عثمان العبسي مولاهم، الكوفي، توفي سنة (٢٣٥هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (٤٣٢/٢)، تقريب التهذيب (١٨٧)
(٣) هو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشج الكوفي، ثقة، مات سنة (٢٥٧هـ). تقريب التهذيب (٤١٩/١)، تهذيب التهذيب (٣٢٨/١٢)
(٤) هو سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي، صدوق يخطئ، مات سنة تسعين ومائة، روى له الجماعة. تقريب التهذيب (٣٢٣/١). تهذيب التهذيب (١٥٩/٤).
(٥) انظر: فتح المغيب (١٢٤/٣)
(٦) (٢٦١/١) رقم [٣٧٥]
(٧) هو مُسَدَّد بن مُسَرَّه بن مُسَرِّل بن مسنورد الأسدي البصري، أبو الحسن ثقة حافظ، يُقال إنه أول من صنَّف المسنن بالبصرة، ويقال اسمه عبد الملك بن عبد العزيز ومُسَدَّد لقبه، مات سنة (٢٢٨هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (٤٢١/٢)، تقريب التهذيب (٢٤٢/٢)
(٨) هو الربيع بن نافع الحلبي، نزيل طرطوس، ثقة حجة عابد، مات سنة (٢٤١هـ). انظر: الكاشف (٣٩٦/٢)، تقريب التهذيب (٣٢١)
(٩) هو سلام بن سليم الحنفي، مولاهم الكوفي، ثقة متقن، مات سنة (١٧٩هـ). تهذيب الكمال (٣٤/١٦)، تقريب التهذيب (٣٤٢/١)
(١٠) قال السخاوي: ((البخاري وإن كان لا يعرج على البيان ولا يلتفت إليه، وإلا فقد تعاطى البيان في بعض الأحيان وربما يسلك مسلكاً دقيقاً يرمز فيه للبيان)) . فتح المغيب (٢٤٢/٣)
وانظر هذه المسألة في التبصرة والتذكرة (١٨٥/٢)، تدريب الراوي (٥٣٢/١)، توجيه النظر (٣١٧) =.

التاسع: جرت العادة بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الإسناد خطأ ، ولا بد من التلفظ به حال القراءة^(١)، وإذا كان في أثناء الإسناد قرئ على فلان ، أخبرك فلان ، أو فيه قرئ على فلان حدثنا فلان فينبغي للقارئ في الأول : أن يقول قيل أخبرك فلان ، وفي الثاني قرئ على فلان قال حدثنا فلان .

وإذا تكررت كلمة قال كقوله في **كتاب البخاري**^(٢) : [٤٠ / أ] ((حدثنا صالح بن حيّان^(٣) قال : قال عامر الشعبي)) ، فإنهم يحذفون أحدهما في الخطّ وعلى القارئ أن يتلفظ بهما .
وسئل الشيخ في فتاواه^(٤) عن ترك القارئ ؟ قال : فقال ((فهذا خطأ من فاعله ، قال والأظهر أنه لا يبطل السماع به لأنّ حذف القول جائز اختصاراً وقد جاء به القرآن العظيم والله أعلم)) .
العاشر: قال الشيخ ابن الصلاح : ((إنه لا يجوز تغيير قال النبي ﷺ ولا عكسه^(٥) ، وإن جوزنا الراوية بالمعنى لاختلاف معناه))^(٦) .
وقال غيره : ((الصواب أنه يجوز لأنّ معناه هنا واحد))^(٧) وهو مذهب أحمد وحماد بن سلمة والخطيب^(٨) .

=^(١١) كحماد بن سلمة . فتح المغيث (٢٤٢ / ٣)

^(١) انظر : مقدمة شرح مسلم (٣٦ / ١) ، التبصرة والتذكرة (١٥٤ / ٢) ، تدريب الراوي (٥٣٦ / ١) .

^(٢) انظر مثلاً له في : كتاب العلم : باب تعليم الرجل أمته وأهله ، رقم [٩٧]

^(٣) هو صالح بن صالح بن حيّان ، ووهم من زعم أنّه صالح بن حيّان القرشي ، فإنّه ضعيف ، أما صالح بن صالح بن حيّان ، قال أحمد : ثقة ثقة ، ووثقه العجلي ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة . تهذيب الكمال (٥٤ / ١٣) .
تقريب التهذيب (٣٥٩ / ١) .

^(٤) فتاوى ابن الصلاح (٢٠) ، شرح مسلم للنووي (٣٦ / ١) . وانظر : التبصرة والتذكرة (١٤٥٤ / ٢) ، تدريب الراوي (٥٣٦ / ١) .

^(٥) يعني بناءً على القول بعدم تساوي مفهوم النبي والرسول . فتح المغيث (٢٠٠ / ٣)

^(٦) في علوم الحديث (٢٣٣)

^(٧) لأن المقصود إسناد الحديث إلى سيدنا رسول الله ﷺ بكل واحد من الصفتين ، وليس الباب باب تعبد في

اللفظ لا سيما إذا قلنا : عن الرسالة والنبوة بمعنى واحد . تدريب الراوي (١٢٢ / ٢)

^(٨) أخرج قولهم في الكفاية (٢٤٤) ، وانظر : مقدمة شرح مسلم للنووي (٣٨ / ١)

قال القاضي ابن جماعة : ((ولو قيل يجوز تغيير النبي إلى الرسول ولا يجوز عكسه لما بعد ، لأن في الرسول معنى زائداً على النبي وهو الرسالة ، فإن كل رسول نبي ، وليس كل نبي رسول))^(١).

أقول: وفيه بحث لما روى البخاري^(٢) عن البراء بن عازب^(٣)، أنه حين دعا ورسولك الذي أرسلت قال رسول الله ﷺ: « لا ونبيك الذي أرسلت » لأنه أراد الجمع بين الوصفين النبوة والرسالة^(٤) كذا عن ابن الأثير^(٥).

الحادي عشر: إذا كان في سماعه بعض الوهن^(٦) فعليه بيان حالة الرواية ، ومنه ما إذا حدّثه من حفظه في المذاكرة فيقول حدّثنا مذاكرة^(٧)، ومنع جماعة^(٨) التحمل عنهم حال المذاكرة ، وإذا كان الحديث عن ثقة ومجروح أو ثقتين ، [٤٠/ب] فالأولى أن يذكرهما ، لاحتمال ذكر أحدهما بشيء فإن اقتصر على ثقة واحد في الصورتين جاز ، لأن الظاهر اتفاقهما.

(١) المنهل الروي (١١١)

(٢) في الوضوء : باب فضل من بات على الوضوء، رقم [٢٤٧] .

(٣) الأنصاري، ابن حارث، ابن عدي، صحابي بن صحابي، أبو عمارة، أول غزوة غزاها الخندق، مات بالكوفة سنة (٧٢). انظر: أسد الغابة(١/١٠٧)، الاستيعاب(١/٤٨)

(٤) لكن المقصود إسناد الحديث إلى سيدنا رسول الله ﷺ بكل واحد من الصفتين ، وليس الباب باب تعبد في اللفظ لا سيما إذا قلنا: عن الرسالة والنبوة بمعنى واحد .

وأما ما استدل به بعضهم على المنع بحديث البراء بن عازب، فليس فيه دليل لأن ألفاظ الأذكار توفيقية . انظر: الكفاية (٢٠٣)، محاسن الاصطلاح (٣٥٦) ، التبصرة والتذكرة(٢/١٩٥)، فتح المغيـث (٣/٢٠١) ، تدريب الراوي (١/٥٤٥).

والراجح: أنه لا فرق بين النبي والرسول إلا من حيث الكتاب الذي أنزل عليه، فكلاهما مأموران بالتبليغ.

(٥) جامع الأصول(١/١٠٢)

(٦) أي كأن يسمع من غير أصل ، أو يتحدث هو أو الشيخ وقت القراءة أو ينعس أو ينسخ ، أو كان سماعه أو سماع شيخه بقراءة لحان أو مُصَحَّف ، أو كتابة التسميع بخط من فيه نظر . انظر:فتح المغيـث (٣/٢٠٣) ، تدريب الراوي (١/٥٤٦)

(٧) استحب الخطيب وإن كان ظاهر كلام ابن الصلاح الوجوب . الجامع لأدب السامع (٢/٣٧)

(٨) ومنهم ابن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي وأبو زرعة ا لرلزي لأنه قد يقع فيها مساهلة مع أن الحفظ خَوَان . انظر:الإرشاد للنووي (٢/٤٩٤). اختصار علوم الحديث (١٥٠٩) ، التبصرة والتذكرة(٢/١٩٦) ، فتح المغيـث (٣/٢٠٣) ، تدريب الراوي (٢/١٢٣) .

الثاني عشر: إذا سَمِعَ بعض حديث عن شيخ وبعضه عن آخر فخلطه ورواه جملةً عنهما وبين أن بعضه عن أحدهما، وبعضه عن الآخر، جاز، كما فعله الزهري في **حديث الإفك**^(١)، فإنه رواه عن ابن المسيب وعروة وعبيد الله^(٢) وعلقمة، وقال: ((كل حدثي طائفة من حديثها ، قالوا: قالت عائشة)) . وساق الحديث إلى آخره^(٣)، ثم ما من شيء من ذلك الحديث إلا وهو في الحكم كأنه رواه عن أحد الرجلين على الإِ بهام^(٤)، حتى لو كان أحدهما مجروحاً لم يجز الاحتجاج بشيء منه، ما لم يُبيَّه أنَّهُ عن الثقة

ولا يجوز أن يُسقط أحد الروایتين ، بل يجب ذكرهما مُبيناً أنَّ بعضه عن أحدهما، وبعضه عن الآخر^(٥).

(١) الإفك هو في الأصل : الكذب، وأريد به ههنا ما كذب على عائشة رضي الله عنها، مما رميت به.

النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري (٥٦/١).

(٢) هو الفقيه العلم، أبو عبد الله، عبيد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني، الضرير، أحد الفقهاء السبعة، ثقة ثبت ، مات سنة أربع وتسعين. انظر: تذكرة الحفاظ (٧٨/١)، تقريب التهذيب (٥٣٥/١)

(٣) حديث الإفك: أخرجه البخاري في الشهادات : باب تعديل النساء بعضهن بعضاً : رقم [٢٦٦١]. ومسلم في كتاب التوبة: باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، رقم [٢٧٧٠].

(٤) وحاصل ما فعله الزهري ومن نحوه أن جميع الحديث عن مجموعهم ، لا أن مجموعه عن كل واحد منهم، ولا يعلم من مجرد السياق القدر الذي رواه منه كل واحد من المسلمين. انظر: فتح المغيبي (٢٠٨/٣).

(٥) لأنك إذا حذف واحدًا من الإسناد وأتيت بجميع الحديث ، فقد زدت على بقية الرواية ما ليس من حديثهم ، وإن حذف بعض الحديث لم يعلم أن ما حذفته هو رواية من حذف اسمها ، فيجب ذكر جميع الرواة في صورتين معاً. التبصرة والتذكرة (١٩٩/٢) ، فتح المغيبي (٢٠٨/٣).

الباب الرابع: في أسماء الرجال

وطبقات العلماء وما يتصل

بذلك.

الفصل الأول: في معرفة الصحابة رضي الله

عنهم

الفصل الثاني: في معرفة التابعين

الفصل الثالث: في الأسماء والكنى

والألقاب

الفصل الرابع: في الأعلام

هذا فنٌ مهمٌ عظيم^(١) الفائدة، يُعرف به المرسل والمتصل وفيه فصول :

الفصل الأول: في معرفة الصحابة رضي الله عنهم

وأجود ما صُنّف فيها الاستيعاب^(٢) لابن عبد البر ، لولا أنه ذكر فيما شجر بين الصحابة وما حُكي عنهم على طريق الإخباريين، وقد جمع ابن الأثير كتاباً حسناً جامعاً، وضبط وأجاد فيه^(٣). وفي هذا النوع فروع:

الأول: الصحابي عند المحدث^(٤) ثين^(٥) هو كل مسلم رأى [٤١/أ] رسول الله ﷺ، وعند بعض الأصوليين^(٥) من طالت^(٦) مجالسته على طريق التتبع والأخذ عنه، وعند سعيد بن المسيب^(٧) هو من صحب [٤١/ب] النبي ﷺ سنة أو غزا غزوة، وهو ضعيف لِمَا يقتضي أن لا يكون جريز^(٨) وأضرابه صحابياً.

وتُعرفُ الصحبة بالتواتر والاستفاضة، أو قول صحابي، أو قوله إذا كان عدلاً^(٩).
الثاني: الصحابة كلهم عدول^(١٠) سواء لا بسوا الفتن^(١١) أم لا، بإجماع من يُعتد^(١٢) بهم.

(١) قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (٢٥): ((ومن تبحر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ ، فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله ﷺ يتوهمونه صحابياً، وربما روى المسند عن صحابي فيتوهمونه تابعياً)) . وانظر: التقريب للنووي (٢٠٦/٢) ، فتح المغيـث (٥/٤) ، تدريب الراوي (١١٨/٢).

(٢) وهو مطبوع. انظر: كشف الظنون (٨١/١) ، الرسالة المستطرفة (٢٠٤/١)

(٣) وسماه أسد الغابة. انظر: كشف الظنون (٨١/١) ، الرسالة المستطرفة (٢٠٤/١) .

(٤) انظر: فتح المغيـث (٥/٤) ، تدريب الراوي (١١٨/٢)

(٥) انظر: إحكام الأحكام للأمدى (٢٧٥/١) ، المستصفى للغزالي (١٦٥/١) ، ظفر الأمانى (٣٠٤).

(٦) في (ط) طالبت وهو خطأ

(٧) أخرجه الخطيب في الكفاية (٥٠) ، مقدمة أسد الغابة (١٨/١)

(٨) هو الصحابي الشهير جرير بن عبد الله البجلي أبو عمرو ، سكن الكوفة وتوفي سنة إحدى وخمسين . تجريد أسماء الصحابة (٨٢/١) ، الإصابة (٢٣٢/١)

(٩) انظر: الكفاية (٥٢) ، التبصرة والتذكرة (١١/٣) ، فتح المغيـث (٦/٤) ، إرشاد الفحول (٧١) ، ظفر الأمانى (٣٠٨) .

(١٠) تطلق العدالة على معان كثيرة منها : التجنب عن تعمد الكذب في الرواية ، والانحراف فيها بارتكاب ما يوجب عدم قبولها، وهذا مراد المحدثين من قولهم: الصحابة كلهم عدول. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٩/١) فتح المغيـث (٣١/٤) ، ظفر الأمانى (٣١١)

(١١) قال في ظفر الأمانى (٣١٣) : ((لقد تتبعنا سيرة الصحابة كلهم حتى من دخل منهم في الفتنة والمشاجرات ، فوجدناهم يعتقدون الكذب على النبي ﷺ أشد الذنوب، ويحترزون عنه غاية الاحتراز)) .

(١٢) في (ن) يعتقد

قال أبو زرعة الرازي : ^(١) ((فُيْضَ رسول الله ﷺ عن مائة ألفٍ وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ، ممن سَمِعَ منه وروى عنه من أهل المدينة وأهل مكة ومن بينها الأعرابُ ومن شهد معه حجة الوداع)) ^(٢).

واختلف في عدد طبقاتهم ^(٣) والنظر في ذلك إلى السبق بالإسلام ، والهجرة وشهود المشاهد الفاضلة مع النبي ﷺ وجعلهم الحاكم اثني عشر طبقة ^(٤).

وأفضلهم عند أهل السنة **الخلفاء الأربع** ^(٥) على الترتيب ثم تمام العشرة ، ثم أهل بدر ، ثم أحد ثم بيعة الرضوان ^(٦) وممن له مزية أهل العقبتين ^(٧).

الثالث: أولهم إسلاماً من الرجال أبو بكر ، ومن الصبيان عليّ ، ومن النساء خديجة ، ومن الموالى ^(٨) زيد ومن العبيد ^(٩) بلال ؓ

^(١) عبيد الله بن عبد الكريم، من حفاظ الحديث، كان يحفظ مئة ألف حديث، كان إسحاق بن راهويه يقول: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل، توفي (٢٦٤هـ). انظر: تاريخ بغداد (٣٣٣/١٠)، أعلام النبلاء (٧٧/١٣)، الاعلام للزركلي (١٩٤/٤)

^(٢) انظر قوله في الكفاية (٤٩) ، اختصار علوم الحديث (١٨٥) ، الإصابة (٣/١) تدريب الراوي (٢٢٠/٢) ^(٣) فجعلها ابن سعد خمس طبقات : فالأولى: البديون، الثانية: من أسلم قديماً ممن هاجر عامتهم إلى الحبشة وشهدوا أحداً فما بعدها ، الثالثة: من شهد الخندق فما بعدها ، والرابعة: مسلمي الفتح فما بعدها . انظر: فتح المغيث (٣٢/٤) ، تدريب الراوي (٢٢١/٢)

^(٤) انظر معرفة علوم الحديث (٢٢-٢٤)

^(٥) انظر معرفة علوم الحديث (٢٢-٢٤)، التقريب للنووي (٢٢١/٢). لم يأت عنه ﷺ أنه فضلَ منهم واحداً على صاحبه بعينه من وجه يصح ، ولكنه ذكر من فضائلهم ما يستدل به على مواضعهم ومنازلهم من الفضل والدين والعلم . الاستيعاب (٩/١). وانظر : معالم السنن (١٨/٧)، اختصار علوم الحديث (١٨٣) ، فتح الباري (١٦/٧) شرح العقيدة الطحاوية (٥٤٨).

^(٦) وهم الذين نزل فيهم قول الله تعالى ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ ؟ [سورة الفتح : ١٨] ، وقال لهم النبي ﷺ ((أنتم خير أهل الأرض)) ، الاستيعاب (٣/١) . الحديث أخرجه البخاري في المغازي ، باب: غزوة الحديبية [٣٩٢٣]

^(٧) الأولى والثانية من الأنصار : الإرشاد للنووي (٦٠٠/٢) . وانظر: تهذيب سيرة ابن هشام ل عبد السلام هارون (٨٤)، معجم البلدان (١٣٤/٤)

^(٨) الموالى: جمع المولى: بمعنى المُعتق : ، مادة ولى . الصحاح (٢٥٢٩/٦)

^(٩) العبيد: جمع العبد، خلاف الحر . الصحاح (٥٠٢/٢)

الرابع: أكثرهم حديثاً^(١) أبو هريرة^(٢) وعائشة^(٣) وابن عمرو^(٤) وابن عباس^(٥) وجابر^(٦) وأنس^(٧) وقال مسروق^(٨): ((انتهى علم الصحابة إلى عمر وعلي وأبي وزيد وأبي الدرداء وابن مسعود))^(٩). [٤١/ب]

وأكثرهم فتياً^(١٠) ابن عباس، ومنهم العبدلة^(١١): ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمرو ابن العاص [٤١/ب] وليس ابن مسعود منهم.

قال البيهقي: ((لأنه مُقدّم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، وكذا سائر من يُسمى عبد الله وهم نحو مائتين وعشرين))^(١٢).

الفصل الثاني: في معرفة التابعين

والتابعي: هو كل مسلم صحب صحابياً^(١٣) وقيل من لقيه وهو الأظهر.

قال الحاكم: ((هم خمسة عشر طبقة ، الأولى: من أدرك العشرة كقيس ابن أبي حازم^(١٤) وابن المسيب وغيرهما))^(١٥).

-
- (١) هذا قول أحمد بن حنبل : اختصار علوم الحديث (١٨٥)
- (٢) روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً. التبصرة والتذكرة (١٥/٣) ، تدريب الراوي (٢١٦/٢)
- (٣) روت ألفي حديث ومائتي وعشر أحاديث . التبصرة والتذكرة (١٥/٣) ، تدريب الراوي (٢١٧/٢)
- (٤) روى ألفاً وستمائة وثلاثين حديثاً. التبصرة والتذكرة (١٥/٣) ، تدريب الراوي (٢١٧/٢)
- (٥) روى ألفاً وستمائة وستين حديثاً . المصادر السابقة
- (٦) روى ألف حديث وخمسمائة وأربعين حديثاً . المصادر السابقة
- (٧) روى ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثاً . المصادر السابقة ، وقال الشافعي رحمه الله: ((أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره)) . الرسالة (٢٨١)
- (٨) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، العلامة أبو عائشة الكوفي ، ثقة فقيه ، عابد مُخضرم ، توفي سنة ثلاث وستين. تهذيب الكمال (٤٥٦/٢٧) ، تهذيب الأسماء واللغات (٦١٧/١)
- (٩) انظر قول مسروق: في طبقات ابن سعد (٣٥١/٢) ، العلل لابن المديني (٤٤) .
- (١٠) التبصرة والتذكرة (١٦/٣) ، الإصابة (١٢/١)
- (١١) جمع عبد . واقتصر الجوهرى والفيروزأبادي على ثلاثة من العبدلة بإسقاط ابن الزبير . انظر: الصحاح (٥٠٥/٢) ، القاموس (٣١٢/١) . وأخطأ كثيرون بذكر عبد الله بن مسعود فيهم . ذكرهما السخاوي في فتح المغيث (٤٦/٤) ، والسيوطي في تدريب الراوي (٢٢٠/٢)
- (١٢) انظر قول البيهقي : تهذيب الأسماء واللغات (١٦٧/١) ، الإشارات للنووي (٣٠) .
- (١٣) وهو قول الخطيب في الكفاية (٢٢)
- (١٤) انظر: سؤالات أبي عبيد (١١٣) ، مسائل أحمد بن حنبل (١٩٨/٢)
- (١٥) معرفة علوم الحديث (٤١)

وَعَلِطَ^(١) في^(٢) ابن المسيب فليَّه ولد في خلافة عمر^(٣) رضي الله عنه ما ولم يسمع من أكثر العشرة ، وقيل لم يصح سماعه من غير سعد^(٤) ، وأما قيس فسمعهم ، وروى عنهم ، ولم يشاركه في هذا رجلٌ ، وقيل لم يسمع عبد الرحمن^(٥) .
ويُليهم الذين ولدوا في حياة النبي ﷺ من أولاد الصحابة^(٦) .

ومن التابعين: المَخْضَرَمُونَ واحدُهم مَخْضَرَمٌ^(٧) بفتح الراء وهو الذي أدرك الجاهلية^(٨) وزمن النبي ﷺ ولم يَهِ .

وعدهم مسلم عشرين نفساً وهم أكثر ، وممن لم يذكره أبو مسلم الخولاني^(٩) والأحنف^(١٠) ومن أكابر التابعين الفقهاء السبعة : ابن المسيب والقاسم بن محمد^(١١) وعروة^(١٢) وخارجة بن زيد^(١٣) وأبو سلمة بن عبد الرحمن^(١٤) ، وعبيد الله بن عبد الله^(١٥) بن عُتْبَة وسليمان بن يسار^(١٦) .

(١) مع أنَّ الحاكم قال في معرفة علوم الحديث (٢٥) : ((أدرك سعيد عُمر فمن بعده إلى آخر العشرة)) سقطت من (أ)
(٢) أي لسنتين مضتا من خلافة سيدنا عمر . انظر: تذكرة الحفاظ (٥٤/١) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢١٩/١)
(٣) هو سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب الزهري أبو إسحق ، وأول من رُمي بسهم في سبيل الله وهو آخر العشرة وفاة ، مات سنة خمس وخمسين . تهذيب الأسماء واللغات (٢١٣/١) ، الإصابة (٣٣/٢)
(٤) هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشي الزهري ، أحد العشرة ، أسلم قديماً ، ومناقبه شهيرة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ، انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣٠٠/١) ، الإصابة (٤١٦/٢)
(٥) مثل عقبة بن نافع (٦٣هـ) . انظر: الأعلام (٢٤١/٤) وقبيصة بن ذؤيب (٨٦هـ) . انظر: الأعلام (١٨٩/٥) .
(٦) لأنَّه متردد بين طبقتي الصحابة والتابعين لا يدري من أيتها هو ، وأصله مأخوذ من قولهم: لحم مُخْضَرَم لا يدري ذكر هو أم أنثى . انظر المحكم (٢٠٠/٥) ، القاموس (١٠٨/٤)
وللتوسع انظر: التقييد والإيضاح (٣٢٢) ، فتح المغيب (١٠٠/٤) ، تدريب الراوي (٢٣٨/٢)
(٨) قال النووي في شرح مسلم (١٣٩/١) : ما قبل البعثة للرسول ﷺ ، سُمُوا بذلك لكثرتهم وجهالتهم
(٩) هو الزاهد عبد الله بن ثوب الخولاني ، ثقة عابد ، رحل إلى النبي ﷺ فلم يتركه ، وعاش إلى زمن يزيد بن معاوية ، الاستيعاب (١٩١/٤) ، تذكرة الطالب (٣٣٦)
(١٠) هو الأحنف بن قيس بن معاوية التيمي السعدي أبو بحر ، اسمه الضحاك ، مُخْضَرَم ثقة . مات سنة سبع وستين . الإصابة (١٠٠/١)
(١١) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، الفقيه أبو محمد أو أبو عبد الرحمن ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة أجمع الناس على جلالته وكان أفضل أهل زمانه ، توفي إحدى واثنين ومائة . انظر: طبقات ابن سعد (١٨٧/٥) ، تهذيب الأسماء واللغات (٥٥/٢)
(١٢) سقطت من ط

(١٣) هو خارجة بن زيد ، أبو زيد الأنصاري ، الفقيه المدني التابعي ، كان إماماً بارعاً في العلم ، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة ، توفي بالمدينة سنة مائة . انظر: طبقات ابن سعد (٢٦٢/٥) ، تهذيب الأسماء واللغات (١٧٢/١) =

وأنشدنا الشيخ فخر الدين المالكي التلمساني^(١):

ألا كلُّ من لا يقتدي بأئمة
فقسمته ضيزى من الدين خارجة [٤٢/٤]
فُخذهم عبید الله، عُرُوهُ، قاسمٌ
سعيدٌ ، أبو بكرٍ ، سليمان، خارجة
وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله^(٢) بدل أبي سلمة ، وجعل أبو الزناد^(٣) بدلها أبا بكر بن
عبد الرحمن^(٤) .

وعن أحمد بن حنبل قال^(٥): ((أفضل التابعين ابن المسيب قيل : فعلقمة^(٦) والأسود^(٧)؟ فقال :
هو وهما))، وعنه : ((لا أعلم فيهم مثل أبي عثمان النهدي^(٨) وقيس)) وعنه : ((أفضلهم قيس ،
وأبو عثمان ، وعلقمة ومسروق)) .

= ^(١٤) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، أحد الأعلام ، اسمه عبد الله ، مات أربع وتسعين .
انظر : سير أعلام النبلاء (٢٨٩/٤) ، تقريب التهذيب (٤٩٠) .

^(١٥) (ابن عبد الله) سقطت من ط .
^(١٦) هو التابعي الجليل أبو أيوب سليمان بن يسار المدني الهلالي ، كان فقيهاً عالماً ، ثقةً رفيحاً ، كثير الحديث ،
واتفقوا على وصفه بالجلالة وكثرة العلم ، وأحد فقهاء المدينة السبعة ، توفي سنة تسع ومائة . انظر : طبقات ابن
سعد (١٧٤/٥) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢٣٤/١) . وانظر جميع هذا الأقوال في : فتح المغيث (١٠٢/٤) -
(١٠٥) .

^(١٧) عزا هذا النظم في فتح المغيث (١٠٩/٤) إلى : محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله الحنفي المتوفى سنة
٦١٤ هـ أو إلى : الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المالكي مات سنة ٦١١ هـ ، وأورده النووي في تهذيب
الأسماء واللغات (٧٢/١) من دون تعيين .

ولعله : إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري ، أبو إسحاق التلمساني الأندلسي الأصل ، ولد سنة
(٦٠٩) بتلمسان ، وكان فقيهاً مالكيًا أديباً شاعراً ، عارفاً بالفرائض ، وألف منظومة مشهورة بالفرائض تُعرف
بالتلمسانية ، وأخرى في السير ومدح النبي ﷺ ، توفي سنة (٦٩٩ هـ) . انظر : الأعلام (٣٣/١) ، مفتاح السعادة
(١٤٦/٣) ، معجم المؤلفين (٤٩٦/٣)

^(٢) سالم بن عبد الله بن عمر ، كان أشبه ولد أبيه به ، أبو عمر ، أو أبو عبدالله المدني ، أحد الفقهاء السبعة ، وكان
ثبناً عابداً فاضلاً ، كان يشبه بأبيه في الهدي والسمت ، مات سنة ست ومائة . انظر : سير أعلام النبلاء
(٤٦١/٤) ، تقريب التهذيب (١١٥)

^(٣) هو عبد الله بن ذكوان ، القرشي أبو عبد الرحمن المدني الثقة الفقيه ، مات سنة (١٣٢ هـ) . سير أعلام النبلاء
(٤٤٥/٥) ، تهذيب التهذيب (٢٠٣/٥)

^(٤) هو التابعي الجليل ، أحد فقهاء المدينة ، أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي المدني ، اسمه
محمد ، وكنيته أبو عبد الرحمن ، والصحيح أن اسمه كنيته ، مدني تابعي ثقة ، مات سنة أربع وتسعين . انظر :
طبقات ابن سعد (٢٠٧/٥) ، تهذيب الأسماء واللغات (١٩٤/٢)

^(٥) انظر : التبصرة والتذكرة (٤٨ / ٣) ، تدريب الراوي (٢٤١/٢)

^(٦) هو الإمام الحافظ الفقيه ، علقمة بن قيس بن عبدالله النخعي الكوفي ثقة ثبت فقيه عابد ، ولد في حياة رسول
الله ﷺ ، مات سنة (٦٢) . تذكرة الحفاظ (٤٥/١) ، تقريب التهذيب (٣٩٧/١) .

وقال أبو عبد الله بن حفيف ^(١): ((أهل المدينة يقولون أفضل التابعين ابن المسيب ، وأهل الكوفة يقولون: أُويس ^(٢) وأهل البصرة : الحسن)) ^(٣).
وقال ابن أبي داود ((سيدتا التابعيات حفصة بنت سيرين ^(٤)، وعمرة بنت عبد الرحمن وتليها أم الدرداء ^(٥))). ^(٦)

وقد عد قوم طبقة في التابعين ولم يلقوا الصحابة ^(٧)، وطبقة هم الصحابة فليُتَقَنَّ لذلك ^(٨).

-
- = ^(٧) الأسود بن قيس العبدى، ويقال: البجلي الكوفي يُكنى أبا قيس ، ثقة .
الكاشف للذهبي (١٢٧/٢)، تهذيب التهذيب (٢٩٨/١)، تقريب التهذيب (١٤٠)
^(٨) هو عبد الرحمن بن مل ، سكن الكوفة ثم البصرة أدرك الجاهلية . وأسلم على عهد رسول الله ﷺ ، وصنَّق به ولم يلقه، قال أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي و ابن سعد ثقة، مات سنة (١٠٠هـ)
انظر: الكاشف للذهبي (٢٨٥/٣) ، تهذيب التهذيب (٢٥٠/٦)
^(١) أبو عبد الله بن عمر بن حفيف الشيرازي ، أحد مشاهير الصوفية، توفي سنة ٣٧١هـ . انظر: البداية والنهاية (٢٩٩/١١) ، شذرات الذهب (٧٦/٣)
^(٢) هو أفضل التابعين أُويس بن عامر القرني ، مُخَضَّرَم، أدرك النبي ﷺ ولم يره ، من كبار التابعين ، توفي سنة (٣٧هـ). سير أعلام النبلاء (١٩/٤)، تهذيب الكمال (٣٩٦/٣)
^(٣) تدريب الراوي (١٦٠/٢)
^(٤) هي الفقيهة حفصة بنت سيرين أم الهذيل الأنصارية البصرية ، قال ابن معين : ثقة حجة، ماتت بعد المائة وهي ابنة سبعين سنة . انظر: طبقات ابن سعد (٤٨٤/٨) ، تهذيب التهذيب (٤٠٩/١٢)
^(٥) هي التابعة الفقيهة الدمشقية هجيمة أم الدرداء الصغرى، وهي زوج أبي الدرداء، ماتت سنة إحدى وثمانين، أما أم الدرداء الكبرى فهي خيرة بنت أبي حدرد الأسلمي، صحابية فقيهة وكانت من فضلاء النساء وعفلائهن. وذوات الرأي منهن مع العبادة والنسك . توفيت قبل زوجها أبي الدرداء بسنتين . انظر: الاستيعاب (٤٤٧/٤) ، تهذيب التهذيب (٤٦٥/٨) ، الإصابة (٢٩٥/٤)
^(٦) انظر : التبصرة والتذكرة (٥١/٣) ، فتح المغيث (١٤٥/٣) ، تدريب الراوي (١٦١/٢) .
^(٧) منهم ابراهيم بن سويد النخعي ويكير بن عبد الله الأشج . علوم الحديث (٣٠٦)
^(٨) لأنَّ ما ينثر العجب أنَّ الحاكم جعل النعمان بن مقرن المزني وأخاه سويداً من التابعين ، وهما صحابيَّان معروفان من الصحابة . انظر: علوم الحديث (٣٠٧)

الفصل الثالث: في الأسماء والكنى والألقاب

النوع الأول: في الأسماء:

وهو أقسام :

الأول: معرفة من ذكر بأسماء مختلفة، أو نعوت متعددة:

وهو فن عويص تمس الحاجة إليه لمعرفة التدليس.

مثاله:

محمد بن السائب الكلبي^(١) هو أبو النضر المروي عنه حديث تميم^(٢) الداري، وعدي^(٣) بن بداء وهو حماد بن السائب المروي عنه « نكاه كل مسك^(٤) دباغ^(٥) »، و أبو سعيد الذي يروي عنه عطية العوفي^(٦) التفسير وهو يدلُّس به^(٧) مؤمهاً أنه أبو سعيد الخدري .

الثاني: معرفة الأسماء المفردة:

وهو فن حسن^(٨)، فمن الصحابة أجمد^(٩): بالجيم.

(١) هو محمد بن السائب بن بشر الك لبي، أبو نضر الكوفي المُفسر ، النسابة الإخباري، متهم بالكذب ورمي بالرفض، مات سنة ست وأربعين و مائة . طبقات ابن سعد (٣٥٩/٦) ، المجروحين (٢٥٣/٢) ، لسان الميزان (٥٥٦/٣) .

(٢) هو الصحابي الشهير تميم بن أوس بن خارجة الداري ، أبو رقية بقال وتحتانية مصغراً ، سكن بيت المقدس بعد قتل عثمان، مات سنة أربعين . الإصابة (١٨٣/١)

وهذا الحديث يتعلق بقصة وقعت لتميم وعدي بن بداء ، نزل فيها قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُوهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَكِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا تَكُنْ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْإِيمِينِ ؟ ﴾ [سُورَةُ الْمَائِدَةِ : ١٠٦] . أخرجه الترمذي في التفسير : تفسير سورة هود ، رقم [٣٠٥٩] . قال الترمذي: هذا حديث غريب، وليس إسناده بصحيح .

(٣) هو عدي بن بداء بتشديد الدال قبلها موحدة مفتوحة، مات نصرانياً، له ذكر في قصة تميم الداري .

الإصابة (٤٦٩/٤)

(٤) المسك : بالفتح ، الجلد . انظر الصحاح (١٦٠٨/٤) ، مادة مسك .

(٥) أخرجه من هذا الطريق الحاكم في المستدرک (١٢٤/٤)، عن ابن عباس وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح.

(٦) هو عطية بن سعد بن جنادة ، بضم الجيم بعدها نون خفيفة ، العوفي الجدلي بفتح الجيم والمهملة ، الكوفي، أبو الحسن ، صدوق يخطئ كثيراً ، كان شيعياً مدلساً ، مات سنة إحدى عشرة ومائة . تقريب التهذيب (٧٨٠) ، تهذيب الكمال (١٥٤/٢٠) .

(٧) سقطت من (ز) =

جُبَيْبٌ^(١): بالجيم على التصغير.
 شَكَلٌ^(٢): بفتح الشين والمُعْجَمَة.
 سَنَدَرٌ^(٣): بفتح السين .
 شَمْعُونٌ^(٤): بالشين المعجمة والعين المهملة، ويقال بالغين المعجمة .
 صُدْيٌ^(٥): بضم الصاد المهملة مُصَغَّر .
 صُنَابِجٌ^(٦): بضم الصاد والنون والباء الموحدة . قال ابنُ الصلاح: ((ومن قال فيه صنابحي فقد أخطأ))^(٧) .
 كَلْدَةٌ^(٨): بفتحهما .
 وابِصَةٌ^(٩): بفتح الصاد المهملة .
 نُبَيْشَةُ الْخَيْرِ^(١٠): بالنون والشين المعجمة مُصَغَّرًا .

=^(٨) ومهم جداً لتضمنه ضبط هذه المفردات من الأسماء والكنى والألقاب ، فإنه جله مما يُشكّل لقلة دورانه على الألسنة مع كونه لا دخل له في المؤلف . تدريب الراوي (١٩٨/٢)
^(٩) هو صحابي أجمد بن عُجَيَّان ، بجيم ومثناة تحتانية، شهد فتح مصر، وخطبته معروفة بجيزة مصر
 انظر: الإكمال لابن ماكولا (١٧/١)، تبصير المنتبه لابن حجر (٣/١) ، الإصابة (٢١/١)
^(١١) هو الصحابي جُبَيْب بن الحارث ، ذكره ابن السكن وقال : لم يصح إسناد حديثه ، كان جاء إلي النبي ﷺ ، فقال: يا رسول الله إني مقراف للذنوب ، قال: « فتب إلى الله عز وجل » .
 انظر: مشتببه النسبة لعبد الغني (٢١٥/١) ، الاستيعاب (٢٥٥/١) ، الإكمال (٣٠٠/٢) ، الإصابة (٢٢٤/١)
 تبصير المنتبه لابن حجر (٤١٠/١)
^(٢) هو الصحابي شَكَل بن حُميد العبسي الكوفي ، له حديث واحد . انظر: الإصابة (١٥٤/٢) ، تبصير المنتبه (٧٨٧/٢)
^(٣) هو سَنَدَر أبو الأسود مولى زنياع الجذامي ، قال البخاري: له صحبة . التاريخ الكبير للبخاري (٢٦٤/٤)، الإصابة (٨٤/٢)
^(٤) هو الصحابي شَمْعُون بن زيد أبو زيد رمانة الأزدي ، حليف الأنصار . انظر: الإصابة (١٥٦/٢) ، تبصير المنتبه (٢٨٩/٢)
^(٥) هو الصحابي صُدْيٌ بالتصغير ، ابن عَجَلان أبو أمانة الباهلي مشهور ، سكن الشام، ومات سنة ست وثمانين. انظر: التاريخ الكبير (٣٢٦/٤)، الإصابة (١٨٢/٢)
^(٦) صُنَابِج بن الأعسر : صحابي . انظر التاريخ الكبير (٣٢٧/٤) ، تهذيب التهذيب (٢٧٢/٢)
^(٧) علوم الحديث (٣٢٧)
^(٨) كلداء: ابن حنبل صحابي بفتح الكاف واللام ويقال : ابن عبد الله بن عبد الحنبل المكي، له حديث ، وهو أخو صفوان بن أمية لأمه. انظر: التاريخ الكبير (٢٤١/٧)، الإكمال (١٠٨/٧) ، الإصابة (٣٠٥/٣)
^(٩) هو الصحابي وابص بكسر الموحدة ثم مهملة ، بن معبد عتبة الأسدي ، نزل الجزيرة وعمرَ إلى قرب سنة تسعين. انظر: التاريخ الكبير (١٨٧/٨) ، الإصابة (٦٢٦/٣) =

هُبَيْبٌ^(١): مُصَغَّرًا بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ

لَبِيٍّ^(٢): بِاللَّامِ عَلَى وَزْنِ أَبِي

وَمِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ: أَوْسَطُ^(٣).

وَتَدْوُمٌ^(٤): بِفَتْحِ الْمَثْنَةِ مِنْ فَوْقَ، وَقِيلَ مِنْ تَحْتِ وَضُمِ الدَّالُ.

جِيلَانُ^(٥): بِكَسْرِ الْجِيمِ.

أَبُو الْخَلْدَةِ^(٦): بِفَتْحِهِمَا.

الدُّجَيْنُ^(٧): بِالْجِيمِ مُصَغَّرًا.

زَبٌّ^(٨): بِكَسْرِ الزَّايِ

شُعَيْرٌ^(٩): بِالشَّيْنِ مُصَغَّرًا

فِرْدَانٌ^(١٠): بِالْفَاءِ الْمَكْسُورَةِ

مُسْتَمِرٌ^(١١)

-
- =^(١٠) هو الصحابي نبيشة بمعجمة مصغراً، ابن عبد الله الهذلي، ويقال: نبيشة الخير، قليل الحديث
انظر: التاريخ الكبير (١٢٧/٨)، الإكمال (٣٣٨/٧)، الإصابة (٥٥١/٣)، تبصير المنتبه (١٤١٥٩/٤)
^(١) هُبيِّب بن مُغفل بالتصغير وتكرير الباء الموحدة صحابي، شهد فتح مصر واعتزل في الفتنة بعد قتل عثمان
في واد يُعرف باسمه. انظر: التاريخ الكبير (٢٥٧/٨)، الإكمال (٢٦٥/٧)، الإصابة (٢٩٩/٣)، تبصير
المنتبه (١٣٠٣/٤).
^(٢) لُبيٌّ بضم اللام وبعدها باء موحدة، ابن لبا الأسدي حديثه عند الواسطيين، حدّث عنه أبو بلج.
الإكمال (١٤٦/٧)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢٤٢٣/٥)
^(٣) هو أوسط بن عمرو، البجلي، أبو إسماعيل، شامي ثقة، مخضرم، مات سنة تسع وسبعين. انظر: تقريب
التهذيب (٨٦/١)، تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير (٤٧٠)
^(٤) هو تَدْوَم بن صُبَيْح بفتح المثناة فوق وضم دال مهملة وآخره ميم كتنقوم. وصرّيح: بضم مهملة، انظر: المغني
(١٣)، الإكمال (٤٩٢/١)
^(٥) هو جيلان بن فروة أبو الجلد الأسدي البصري، صاحب كتب التوارة، قال أحمد بن حنبل: أبو الجلد وجيلان
بن فروة ثقة. التاريخ الكبير (٢٥١/٢)، الجرح والتعديل (٤٥٧/٢)
^(٦) لم أجد له ترجمة
^(٧) الدُّجَيْن بن ثابت بللّال: والحيم مصغراً هو أبو الغصن اليربوعي البصري، عن أسلم مولى عمرو هشام بن
عروة، قال ابن معين ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ضعيف.
انظر: التاريخ الكبير (٢٥٧/٣)، الجرح والتعديل (٤٤٤/٣)، الإكمال (٣١٣/٣)، تبصير المنتبه (٥٥٨/٢)
^(٨) لم أجد له ترجمة
^(٩) لم أجد له ترجمة
^(١٠) منهم خمسة أسماء ذكرهم البخاري في تاريخه (١٧٩/٨).

وَعَزَّوَانُ^(١): بفتح العين المهملة، وإسكان الزاي.

نَوْفُ الْبِكَالِي^(٢): بكسر الباء وتخفيف الكاف وغلب على ألسنتهم الفتح والتشديد .

ضُرَيْبٌ^(٣) وَشُمَيْرٌ^(٤): مُصَغَّرَانِ.

هَمْدَانٌ^(٥): بريد عمر بن الخطاب ؓ، بالذال المعجمة وفتح الميم كالْبَلْدَةِ ، وقيل بالذال المهملة وإسكان الميم كالْقَبِيلَةِ.

الثالث: المؤلف والمختلف:

وهو ما يتفق في الخط دون اللفظ ، يجب للمُحَدِّث في^(٦) معرفته وإلا فيكثر خطؤه ، وأكمل ما صُنِفَ فيه: الإكمال لا بن مأكولا^(٧) وفيه إعرارٌ.

=^(١١) هو المُسْتَمِر بن ريان البصري الإيادي الزهراني ، أبو عبد الله البصري ثقة عابد . انظر: التاريخ الكبير (٦٨/٨)، الجرح والتعديل (٤٣٠/٨)، ميزان الاعتدال (٩٦/٤). قال العراقي : ليس المستمر هذا فرداً فيهم ، المستمر الناجي، والد إبراهيم، روى له ابن ماجه حديثاً. ميزان الاعتدال (٩٦/٤)، تقريب التهذيب (٢٤١/٢)
^(١٢) هو غزوان بن زيد الرقاشي البصري ، وروى عنه الحسن ، عبد صالح تابعي . الجرح والتعديل (٤١/٧) ، التاريخ الكبير (٨٩/٧) . وغزوان: بفتح العين، وسكون الزاي . انظر: الإكمال (١٨٩/٧) ، تبصير المنتبه (١٠٤٤/٣)

^(٢) هو نوف بن فضالة البكالي ابن امرأة كعب ، شامي مستور، وإنما كذبه ابن عباس ما رواه عن أهل الكتاب . التاريخ الكبير (١٢٩/٨)، التقريب (٣٠٩/٢)
والبكالي: تابعي بكسر الباء وتخفيف الكاف، وغلب على ألسنة أهل الحديث فتح الباء وتشديد الكاف.
انظر: الإكمال (٥٦٩/١٤) ، تبصير المنتبه (١٦٨/١)

^(٣) ضُرَيْب بن نقيب بن شمير بالتصغير فيها كلها ، أبو السليل بفتح المهملة وكسر اللام القيسي ، الجريري مصغراً ثقة . انظر: التاريخ الكبير (٣٤٢/٤)، الإكمال (٣٥٩/٧) ، تقريب التهذيب (٣٧٤/١) ، تبصير المنتبه (١٤٢٥/٤)

^(٤) ابن واصل الضبي يختلف فيه ويقال هو سمير ، وساق أبو الحسن عنه حديثاً وذكر اسمه فيه بالشين المعجمة وروى لنا ذلك الحديث بعينه بالسين المبهمه .تهذيب مستمر الأوهام لابن مأكولا(٢٧٦/١)
^(٥) هو همدان وكان بريداً لعمر بن الخطاب روى عن عمر ؓ « المصلون أحق بالسواري من المتحدثين إليها » . انظر التاريخ الكبير (٢٥٥/٨) ، الجرح والتعديل (١٢١/٩)

وهمدان هو بالذال المعجمة، كالبلدة وقيل بالمهملة مع إسكان الميم كالْقَبِيلَةِ . انظر : المغني (٨٤)
^(٦) سقطت من (ز) وهو الصواب

^(٧) هو علي بن هبة الله بن علي بن مأكولا العجلي ، ثم البغدادي أبو نصر ، الحافظ، سمع الحديث وصنف المصنفات النافعة، وأخذ عن مشايخ العراق وخراسان والشام ، وكان أحد الفضلاء المشهورين، تتبع الألفاظ المشتبهة في الأسماء الأعلام وجمع منها شيئاً كثيراً، مات في سنة سبع وثمانين وأربعمائة . الأنساب(٣٩/٢)، وفيات الأعيان (٣٠٥/٣)، تذكرة الحفاظ(٢٠١/٤)

وكتاب الإكمال له أجودها في ضبط المشكل : فقد كان الخطيب البغدادي قد أخذ كتاب الدارقطني المسمى "المختلف والمؤتلف " وكتاب الحافظ عبد الغني بن سعيد الذي سماه "مشتبه النسبة" وجمع بينهما، وزاد عليهما، =

وما ضبط قسمان :

أحدهما: على العموم كسلاًم ، كلُّهُ مشدَّدٌ إلا خمسة:

والدُّ عبد الله^(١) ، ومحمد بن سلام شيخ البخاري^(٢) ، وسلام بن محمد بن ناهض المقدسي^(٣) وسلام جد محمد بن عبد الوهاب^(٤) بن سلام المتكلم الجبائي أبي علي المعتزلي ، وسلام ابن أبي الحقيق^(٥) [٣/٤].

وعُمارة ليس فيهم بكسر العين إلا أبي بن عِمارة الصحابي^(٦)، ومنهم مَنْ ضمَّه ، ومن عدَّاه بالضم، وفيهم جماعة^(٧) بالفتح وتشديد الميم.

والقسم الثاني:

ما في الصحيحين أو الموطأ على الخصوص " يَسار " ^(٨)كلَّهم بالمثلثة المهملة إلا محمد بن بشار^(٩) فبالموحدة والمعجمة ، وفيها يسار بن سلامة^(١٠) ، وابن أبي سيار^(١١) بتقديم السين وغير ذلك.

=وجعله كتاباً مستقلاً سماه " المؤلف تكملة المختلف " ثم جاء ابن ماكولا وزاد على هذا " المؤلف " وضم إليه الأسماء التي وقعت له، وجعله أيضاً كتاباً مستقلاً وسماه " الإكمال " وهو في غاية الإفادة في رفع =الالتباس والضبط والتقييد، وعليه اعتماد المحدثين وأرباب هذا الشأن، فإنه لم يوضع مثله، ولقد أحسن فيه غاية الإحسان. وانظر: التقريب للنووي (١٥١/٢)، وفيات الأعيان (٣٠٥/٣)، التبصرة والتنكرة (٢٤١/٢).

^(١) هو الصحابي عبد الله بن سلام بالتخفيف ، الإسرائيلي ، أبو يوسف حليف بني الخزرج ، قيل: كان اسمه الحُصين ، فسماه النبي ﷺ عبد الله ، مات بالمدينة سنة ثلاثين وأربعين . انظر: الإكمال (٤٤٠٣)، الإصابة (٣٢٠/٢) . وزاد في (ز) والد عبد الله بن سلام

^(٢) هو محمد بن سلام الفرّج ، السلمي مولاهم، البُكْنُدي بكسر الموحدة وسكون التحتانية وفتح الكاف وسكون النون، أبو جعفر ، مختلف في لام أبيه، والراجح التخفيف، ثقة ثبت، مات سنة (٢٢٧هـ). انظر: الجرح والتعديل (٢٧٨/٧) ، الإكمال (٤٠٥/٤)، تقريب التهذيب (١٦٨/٢)

^(٣) روى عنه الحافظ أبو طالب. انظر: مشتبّه النسبة (٣٧٨)، الإكمال (٤٠٢٩/٤)، تبصير المنتبه (٧٠٣/٢). ^(٤) أبو علي بن محمد بن عبد الوهاب بن س لام الجُبَّائي بضم الجيم وتشديد الباء المفتوحة المنقوطة بواحدة من تحت نسبة إلى قرية بالبصرة ، هو شيخ طائفة الاعتزال في زمانه ، وله مقالات مشهورة ، مات سنة ثلاث وثلاثمائة. انظر: المؤلف والمختلف للأزدي (٦٦)، الإكمال (٤٠٥/٤) ، الأنساب (١٨٦/٣)

^(٥) سلام بتشديد اللام ولم يحك غيره ، وكذا لم يحك ابن الصلاح ومن تبعه غير التخفيف ، وصرح الذهبي وابن حجر بأنّه ممن اختلف فيه. انظر: سيرة ابن إسحاق (٢٩٣) ، تبصير المنتبه (٧٢/٢)

^(٦) هو الصحابي أبي بن عِمارة بكسر العين على الأصح ، مدني سكن مصر. انظر: المؤلف للأزدي (٨٧)، الإصابة (٩١/١) ، تقريب التهذيب (٤٨/١)

^(٧) انظرهم جميعاً في الإكمال لابن ماكولا (٢٧٣/٦).

^(٨) انظر: المؤلف للأزدي (١٠)، الإكمال (٣١١/١) ، مشتبّه النسبة (٧٧)=

الرابع: المتفق والمفترق

هو متفق خطأً ولفظاً، وللخطيب فيه كتاب نفيس^(١)

وهو أقسام:

الأول: اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد ستة

الثاني: اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، كأحمد بن جعفر بن حمدان^(٢).

الثالث: اتفقت الكنية والنسبة معاً، كأبي عمران الجوني^(٣)، وكصالح بن أبي صالح^(٤)

الخامس: المشتبه المقلوب^(٥)

=^(٩) محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر بن دار، ثقة من العاشرة، قال الدارقطني: من الحفاظ

الأثبات وقال الذهبي أرجو أنه لا بأس به، وقال عباس الدوري: رأيت ابن معين لا يقدم على سفيان في زمانه

أحدًا في الفقه والحديث والزهد وكل شيء، انظر: التهذيب (٩/٤٦٩)، التقريب (٦١)

^(١٠) هو يسار بن سلامة الرياحي بالتحانية، أبو المنهال البصري، ثقة، مات سنة تسع وعشرين ومائة

انظر: تقريب التهذيب (٣٤٣/١)، تهذيب الكمال (٥٦٥/١)

^(١١) هو أبو الحكم سيار بن وردان العنزي، بنون وزاي، وأبوه يكنى أبا سيار، ثقة، مات سنة (١٢٢ هـ).

انظر: تقريب التهذيب (٣٤٣/١)، تهذيب الكمال (٥٦٥/١)

^(١٢) وكتابه المتفق والمفترق، وهو مطبوع، انظر الأنساب (٣٦٥/٣)

^(٢) وهم أربعة متعاصرون من طبقة واحدة. انظر: المتفق والمفترق (١٨٩/١-١٩٣)

أشهرهم: أبي بكر البغدادي، اسم جد أبيه مالك بن شبيب، روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل وأخذ عنه

الحفاظ: كالدارقطني والحاكم والبرقاني وأبو نعيم، مات سنة (٣٦٨ هـ). تاريخ بغداد (٤/٧٣)، سير أعلام

النبلاء (٢١٠/١٦)

^(٣) وهما اثنان: أحدهما: عبد الملك بن حبيب الجوني، تابعي، مات سنة تسع وعشرين ومائة. والثاني: موسى

بن سهل عبد الحميد البصري البغدادي، روى عن الربيع بن سليمان، وحديث عنه. انظر: المتفق والمفترق

(٢١١٧/٣-٢١١٨)

^(٤) وهم - صالح بن أبي صالح السمان، أبو عبد الرحمن، واسم أبيه ذكوان، ثقة. تقريب التهذيب (١/٢٧٢)،

تهذيب التهذيب (٥/٣٩٤)

- صالح بن أبي صالح الكوفي، مولى عمرو بن حريث، واسم أبيه مهران، ضعيف. تقريب التهذيب (١/٢٧٢)،

التاريخ الكبير للبخاري (٤/٢٨٣)

- صالح بن أبي صالح السدوسي، يروي عن علي وعائشة، التاريخ الكبير (٤/٢٨٣)، الثقات لابن

حبان (٤/٣٧٧).

- صالح بن أبي صالح مولى التوأمة هو ابن نيهان. الجرح والتعديل (٤/٤١٦)، تقريب التهذيب (١/٢٧٢)

^(٥) هو ما يحصل فيه الاتفاق فيه لراوايين في اسمين لفظاً وخطاً، لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم

والتأخير، بأن يكون أحد الاسمين في أحدهما للراوي، وفي الآخر لأبيه وهذا هو المشتبه المقلوب. فتح

المغيث (٣/٢٠٣) وللخطيب فيه كتاب نفيس وهو "تلخيص المتشابه"، تحقيق سكيمة الشهابي.

المتشابهون في الاسم والنسب، المتميزون بالتقديم والتأخير .
كيزيد بن الأسود ^(١) الصحابي الخزاعي والخرشي ^(٢) المخصرم، المشهور بالصلاح، وهو الذي
استسقى به معاوية، والأسود بن يزيد ^(٣) النخعي التابعي الفاضل .

السادس: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم:

هم أقسام: الأول: إلى أمه: كمُعَاذٍ و مُعَوِّذٍ، وَعَوِذٍ، بَنُو عَفْرَاءَ، هي أمهم، وأبوه حارث بن
رِفَاعَةَ ^(٤).

وبلال بن حمّامة ^(٥)، وأبوه رباح. الثاني: إلى جدّته: كيَعْلَى بن مُرَيْة ^(٦)، وأبوه أُمَيَّة ^(٧)

^(١) الإصابة (٦٥١/٣)

^(٢) في (ز) القرشي

^(٣) الاستيعاب لابن عبد البر (٩٤/١)، أسد الغابة (١٠٧/١)

^(٤) الحارث بن رفاعَةَ ابن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار ، وأولاده معاذ ومعوذ وعوذ
شهدوا بدرًا ، ومعوذ بن عفرَاء هذا هو الذي قتل أبا جهل بن هشام يوم بدر ، ثم قاتل حتى قُتل يومئذٍ ببدر شهيداً،
وأُمهم عفرَاء بنت عبيد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار . معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢٠٦/٤)، الاستيعاب
(٣٦٣/٣) ، الإصابة (٤١،٤٥٠،٣٦٤،٢٦٦/٣).

^(٥) بلال بن رباح الحبشي المؤذن ، وهو بلال بن حمّامة وهي أمه ، اشتراه أبو بكر الصديق من المشركين لمّا
كانوا يعذبونه على التوحيد ، فأعتقه، ولزم النبي ﷺ وشهد معه جميع المشاهد ، ومات بالشام سنة عشرين .
الاستيعاب (٥٤/١)، الإصابة (٣٢٦ /١)،

^(٦) ومُئِنَّة بضم الميم، ثم نون ساكنة، هي أم أبيه فيما قال ابن ماكولا في الإكمال (٢٩٦/٧)، ورجّح المزي أنها
أمه في تهذيب الكمال (٣٧٨/٣٢). وانظر: الاستيعاب (٦٦١/٣)، الإصابة (٦٦٨/٣)

^(٧) أُمَيَّة بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث ، التميمي الحنظلي، حليف لبني نوفل بن عبد مناف ، قدم أُمَيَّة مع
ابنه يعلى على النبي ﷺ فقال: يا رسول الله بايعنا على الهجرة فقال ﷺ: « لا هجرة بعد الفتح » وكان قدومهما بعد
الفتح. معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣٤/١)، أسد الغابة (٧٥/١). والحديث أخرجه: البخاري في فضائل الصحابة ،
باب: هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ، رقم [٣٦٨٦]، ومسلم في الإمارة ، باب: تحريم رجوع المهاجر ،
رقم [١٨٦٢]. عن ابن عباس ؓ.

الثالث: إلى جده: كأبي عُبَيْدة^(١) بن الجَرَّاح ؓ [ب/ ٤٣] هو عامر بن عبد الله بن الجراح
الرابع: إلى أجنبي لسبب: كالمقداد بن عمر الكندي^(٢)، يقال له ابن الأسود، لأنه كان في حجر
الأسود بن عبد^(٣) يغوث فتبناه .

السابع: النسب التي على خلاف ظاهرها :

كأبي مسعود البدري^(٤) لم يشهدا في قول الأكثرين^(٥)، وسليمان التيمي^(٦) نزل فيهم وليس منهم.
الثامن: المبهمات^(٧)

صنّف فيها: عبد الغني، ثم الخطيب^(٨) ثم غيرهما^(٩): وهو أقسام:

الأول: أبههما رجل أو امرأة كحديث ابن عباس أنّ رجلاً قال: «يا رسول الله الحج كل عام»
^(١٠) وهو الأقرع بن حابس^(١١)

^(١) عامر بن الجراح ، القرشي الفهري . شهد بدرًا ومابعدا من المشاهد كلها وهاجر ا لهجرة الثانية إلى أرض
الحبشة، وهو أحد العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة . انظر: الطبقات الكبرى
(٣٨٥/٧) ، معرفة الصحابة (٢٤/٢) ، الاستيعاب (٣/٣) ، تاريخ دمشق (٤٨٩ /٢٥) .
^(٢) مات سنة (٤٣٣هـ) ، طبقات الأسماء المفردة (٣٥) ، الإصابة (٤٥٤/٣)
^(٣) في (أ) الأسودين عند

^(٤) نزل ماءً ببدر فُسب إليها و(ت٤٠هـ) وانظر ترجمته في: الإصابة (٤٩٠/٢)
^(٥) هذا مقاله خليفة بن خياط في الطبقات (٩٦) ، وقاله ابن سعد في الطبقات (١٦/٦) ، وابن عبد البر في
الاستيعاب (١٠٥/٣) . وبه جزم ابن السمعاني في الأنساب (١٠٥/٢) . وعده البخاري في البدرين . انظر : كتاب
المغازي، باب شهود الملائكة بدرًا رقم [٣٧٨٦] ، ومسلم في الكنى والأسماء (٧٧٨/٢)

^(٦) هو سليمان بن طرخان القيسي التيمي، الحافظ الامام شيخ الاسلام أبو المعتمر، مولاهم البصري، لم يكن
تيميًّا بل نزل فيهم، (قال شعبة ما رأيت احداً أصدق من سليمان التيمي، حدث عن رسول الله
له نحو من مائتي حديث، توفي (١٤١هـ) . الجرح والتعديل (١٢٤/٤) ، تذكرة الحفاظ (١٥٠/١)
^(٧) وهو مهمّ، وفائدة البحث عنه : زوال الجهالة التي يُردُّ الخبرُ معها حيث يكون الإبهام في أصل الإسناد كأن
يقال: أخبرني رجل ، أو شيخ ، أو فلان ، لأنَّ شرط قبول الخبر عدالةُ روايه ، ومن أبهم اسمه لا تُعرف عينه ،
فكيف عدالته . انظر: المنهل الروي (١٣٦) ، شرح التبصرة والتذكرة (٢٣٠/٢)

^(٨) واسم كتابه " الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" وهو مطبوع . انظر: تدريب الراوي (٢٩٤/٢)
^(٩) كأبي القاسم بن بَشْكُوَال : وهو أكبر كتاب في هذا النوع وهو أجمعها ، وهو مطبوع، واختصر النووي كتاب
الخطيب مع نفائس ضمها إليه وسماه (الإشارات إلى المبهمات) . تدريب الراوي (٢٩٤/٢)
^(١٠) أخرجه مسلم في الحج، باب فرض الحج مرة في العمر ، رقم [١٣٣٧] وذكر اسمه: أبو داود في: المناسك،
باب فرض الحج، رقم [١٧٢١] ، والنسائي في: باب وجوب الحج ، رقم [٢٨٨٦] ، و ابن ماجه في : المناسك،
باب فرض الحج، رقم [٢٨٨٦] ، وينظر: الأسماء المبهمة للخطيب (١٣) . =

وحديث المسائلة عن غسل ال حيض فقال ﷺ: « خذي فرصة ^(١) هي أسماء بنت يزيد بن السكن. ^(٢) »

الثاني: الابن والبنت كحديث أم عطية ^(٣) في « غسل بنت النبي ﷺ بماء وسدر » ^(٤). هي زينب ^(٥).

الثالث: العمّ والعمّة، كرافع بن خديج ^(٦) عن عمّه ، وهو ظهير بن رافع ^(٧).
وزيد بن علاقة ^(٨) عن عمّه ^(٩)، وهو قطبة بن مالك ^(١٠).

= ^(١١) هو ابن عقّال بن سفيان التميمي ، أحد وفد بني تميم كان سيد قومه ، واسمه فراس ، ولُقّب بالأقرع لقرع كان في رأسه ، وقُتل في معركة اليرموك (٥١٣هـ). تهذيب الكمال (٨٧/٣٢) ، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١٣٤/١) الإصابة (١٠٢/١).

^(١) الفرصة : بكسر الفاء وسكون الراء وبعدها مهملة : القطعة من صوف أو قطن أو خرقة ممسكة مطيبة بالمسك. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر للجزري (٤٣١/٣) . وانظر تخريج هذا الحديث في: البخاري في الحيض، باب ذلك المرأة نفسها ، رقم [٣١٤]. ومسلم في الحيض باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك ، رقم [٣٣٢].

^(٢) قاله الخطيب في الأسماء المبهمة (٢٩). وانظر: الأسماء المبهمة (٢٩) ، غوامض الأسماء المبهمة (٤٦٩/١) ، الإشارات (٥٦٣). وأسماء بنت يزيد هي: أم عامر، الأنصارية الأشهلية بنت عمّة معاذ بن جبل، من أخطب نساء العرب، ومن ذوات الشجاعة والإقدام، شهدت اليرموك، وتوفيت (٣٠هـ)، انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣٢٥٩/٦)، أعلام النبلاء (٢٩٦/٢)، الإصابة (٤٩٨/٧)، الأعلام (٣٠٦/١)
^(٣) أم عطية الأنصارية .. تُسَيِّئُ بنت كعب ، غلبت عليها كنيّتها ، ويقال نبيشة . روى عنها : محمد بن سيرين وحفصة بنت سيرين ، وكانت أم عطية تُغَسِّلُ المَوْتَى ، وَتَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ . معرفة الصحابة (٣٤٥٥/٦)، الاستيعاب (١٢٢/٢).

^(٤) أخرجه البخاري في الجنائز ، باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر ، رقم [١٢٥٣] . ومسلم في الجنائز ، باب في غسل الميت ، رقم [٩٣٩] . وينظر : الأسماء المبهمة (٩١) . الإشارات (٧٨٥)

^(٥) زوجة أبي العاص وابنها علي توفي في عهد النبي ﷺ . معرفة الصحابة لأبي نعيم (١٩٧٠/٤)
^(٦) ابن عدي بن زيّ الأنصاري، وأمه حلّمة بنت مسعود، شهد المشاهد كلها وردّه النبي ﷺ يوم بدر لصغر سنه توفي سنة أربع وسبعين . أسد الغابة (٣٤٨/١) ، الإصابة (٤٣٦/٢)

^(٧) ظُهَيْرُ بن رَافِعِ بن عَدِيّ بن زَيْدِ ابنِ جُشَمَ بنِ حَارِثَةَ ، عَقَبِيّ ، بَذْرِيّ ، وهو عَمُّ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ ، سَكَنَ الكُوفَةَ . انظر : معرفة الصحابة (١٥٧٧/٣) ، أسد الغابة (٥٧٤/٣)

^(٨) وحديثه الوارد في النهي عن المزارعة أخرجه : البخاري في : الحرث والمزارعة ، باب: ما كان من أصحاب النبي ﷺ يُؤاسي بعضهم بعضاً في الزراعة والتمر ، رقم [٢٣٣٩] ، بالتصريح في اسم ظهير بن رافع ، ومسلم في البيوع ، باب كراء الأرض بالطعام ، رقم [١٥٤٨] ، بالإيهام . وينظر : إيضاح الإشكال (٧٠).

^(٩) سقطت من (ن) =

وعمة جابر التي بكت أباه يوم أحد وهي فاطمة بنت عمرو^(١) وقيل هند^(٢).

الرابع: الزوج والزوجة:

زوج سُبَيْعَةَ^(٣): سعد بن خولة^(٤) .

وزوج بَرُوع^(٥) بفتح الباء، وعند المحدثين بالكسر، هلال بن مرة^(٦).

= (١٠) قطبة وحديثه : « اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق ... ». الحديث . أخرجه : مسلم في : كتاب الصلاة: باب قراءة النبي ﷺ في الفجر ، رقم [٤٥٧] والترمذي في : الدعوات، باب دعاء أم سلمة ، رقم [٣٥٩١] ، وقال الترمذي حديث "حسن غريب"، ويُنظر : غوامض الأسماء المبهمة (٥٤٧/٢-٥٤٨)

(١) هي فاطمة بنت عمرو بن حرام عمة جابر ﷺ لها صحبة . معرفة الصحابة لأبي نُعيم (٣٤١٤/٦)، أسد الغابة(١٤٠٠/١) وحديثها أخرجه البخاري في الجنائز ، باب الدخول على الميت ، رقم [١٢٤٤] عن جابر ﷺ ولفظه: « جعلتُ عمتي فاطمةُ تبكيه » ومسلم في فضائل الصحابة ، باب من فضائل عبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر ، رقم [٢٤٧١]: بلفظ « وجعلتُ فاطمة بنت عمرو تبكيه »

وأخرجه مع الإبهام النسائي : في الجنائز ، باب في البكاء على الميت (١٣/٤) من حديث جابر ﷺ

(٢) قاله الواقدي: انظر إيضاح الإشكال (٨٠)

و هند هي أخت فاطمة لأسباب منها:

١- ما ذكره الواقدي في المغازي (٢٦٥/١) في غزوة أحد ما حصله أن السيدة عائشة رضي الله عنها خرجت مع نسوة تستطلع الأخبار ، فلقيت هند بنت عمرو بن حرام أخت عبد الله بن عمرو بن حرام ، تسوق بغيراً لها عليه زوجها عمرو بن الجموح....

٢- وقد ترجم ابن حجر في الإصابة : لفاطمة بنت عمرو (١٥٧/٨)، وهند بنت عمرو (٦٩/٨) فيحتمل أن التي أبكتها هي فاطمة والتي حملته هي هند والله أعلم.

(٣) هي سبيعة بنت الحارث الأسلمية، روى عنها فقهاء أهل المدينة وفقهاء أهل الكوفة من التابعين بعد وفاته، أخرج لها الحديث البخاري في الطلاق ، « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » سورة الطلاق : [٤] رقم [٥٣١٨] . ومسلم في الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ، رقم [٥٦]. انظر : معرفة الصحابة لأبي نُعيم(٣٣٤٩ /٦) ، الاستيعاب(١٠١/٢)

(٤) سعد بن خولة من بني عامر بن لؤي، شهد بدرًا، زوج سُبَيْعَةَ الأسلمية، تُوفِّي عنها بِمَكَّةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وهي حَامِلٌ لِسَبْعَةِ أَشْهُ ر . معرفة الصحابة (١٢٥٩/٣). وانظر : غوامض الأسماء المبهمة (١٦٩-١٦٦/١) ، إيضاح الإشكال (١٢٩)

(٥) برُوع بنت واشق الكلابية الأشجعية . زوج هلال بن مرة . انظر : معرفة الصحابة (٣٢٧٨/٦)، أسد الغابة (٢٢١/٥)،

(٦) هلال بن مرة الأشجعي . معرفة الصحابة (٢٧٥١/٥)، وحديث برُوع التي توفى عنها زوجها ولم يفرض لها ، ولم يدخل بها . أخرجه : أبو داود في النكاح ، باب: فيمن تزوج ولم يُسم صداقاً حتى مات ، رقم [٢١١٤] والترمذي في النكاح ، باب: الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها ، رقم [١١٤٥] وقال الترمذي "حسن صحيح" =

النوع الثاني : في الكُنَى^(١)

وهو أقسام:

– الأول: من سَمِيَ بالكنية ولا اسم له غيرها ، وهم ضربان:

الأول: من له كنية^(٢) كَأبي بكر بن عبد الرحمن^(٣)، أحد الفقهاء السبعة ، اسمه أبو بكر [٤٤/أ] وكُنِيته أبو عبد الرحمن.

الثاني: لا كُنْيَة له غير الكنية التي هي اسمه ، كَأبي بلال^(٤) عن شُريك وأبي حصين^(٥) بفتح الحاء عن أبي حاتم الرازي.

– الثاني: من عُرف بكنيته ولم يُعرف له اسم غيرها ، كَأبي أناس^(٦) بالنون صحابي وأبي مُؤَيَّهبة^(٧) مولى رسول الله ﷺ .

– الثالث: من لُقِب بكنيته وله اسم وكنية غيرها

كَأبي تراب^(٨): علي بن أبي طالب، وأبي الحسن.

– الرابع: من له كنيَتان أو أكثر:

كابن جُرَيْج^(٩): أبي الوليد وأبي خالد.

ومنصور العراوي^(١٠): أبي بكر وأبي الفتح وأبي القاسم.

=النسائي في النكاح ، باب: إباحة التزوج بغير صداق ، برقم [٣٣٥٤]، وسَمِيَ زوجها عند أحمد . انظر : مسند أحمد رقم [٦٢٦٤].

(١) وهو فن حسن وفائدة ضبطه: الأمن من ظن تعدد الراوي الواحد المُكنى في الموضع المُسمَّى في آخر .

انظر: فتح المغيـث (١٩٩/٤) ، تدريب الراوي (٢٧٨/٢)

(٢) زاد في (ز) غير اسمه

(٣) انظر: التاريخ الكبير (١٤٦/١)، الجرح والتعديل (٣٣٦/٩) ، تهذيب الكمال (١١٢/٣٣) .

(٤) هو أبو بلال الأشعري الكوفي ، قال الذهبي: يقال: اسمه مرداس بن محمد بن الحارث ، ضعفه الدارقطني ، توفي (٢٢٢هـ) . انظر: الجرح والتعديل (٣٥٠/٩) ، الكنى والأسماء للدولابي (١٣٠/١)

(٥) هو أبو حصين بن يحيى بن سليمان الرازي ، ثقة، قال: اسمي وكنيتي واحد . انظر: الجرح والتعديل (٣٦٤/٩) ، الكنى للدولابي (١٥١/١) ، تهذيب التهذيب (٧٥/١٢).

(٦) هو الصحابي أبو أناس بن زينم الليثي أو الدولي ابن أخي سارية بن زينم ، كان شاعراً وهو من أشرفهم

انظر: الاستيعاب (٧/٤) ، الإصابة (١١/٤)

(٧) هو أبو مويهبة ويقال أبو موهبة و أبو موهوبة، صحابي ، كان من مولدي مزينة وشهد غزوة المُريـسيع.

انظر: المغازي للواقدي (٤٢٧/٢)، الكنى للمسلم (٨٢٧/٢) ، الكنى للدولابي (٥٧/١)، الإصابة (١٨٨/٤)

(٨) لقبه بذلك النبي ﷺ حيث قال له « قم يا أبا تراب ». أخرجه البخاري: في الصلاة : باب: نوم الرجال في

المسجد رقم [٤٤١] عن سهل بن سعد. وانظر: الكنى للدولابي (٨/١)

(٩) انظر: الكنى لمسلم (٢٨٢/١) ، الكنى للدولابي (١٤٤/٢) =

النوع الثالث: في الألقاب^(١)

وهي كثيرة، ومن لا يعرفها قد يظنّها أسامي، فيجعل من ذكر باسمه في موضع، ولقبه في موضع آخر شخصين.

وألف فيه جماعة^(٢)

وما كَرِهَهُ الْمُلقَبُ^(٣) فلا يجوز، وما لا يجوز: كمعاوية الضال^(٤) في طريق مكة فَلُقِبَ ضالاً.

وعبد الله بن محمد بن الضعيف^(٥): كان ضعيفاً في جسمه.

عُنْدُرُ: لقب جماعة، كل منهم محمد بن جعفر، أولهم: محمد بن جعفر^(٦) صاحب شُعبَة.

الفصل الرابع:

في أنواع شتى:

النوع الأول: في معرفة الموالى والمنسوبين إلى القبائل مطلقاً:

كفلان القرشي ويكون مولى لهم، ثم منهم من يُقال مولى فلان ويراد به مولى عِتَاقَة^(٧)، وهو الغالب، ومنهم مولى الإسلام كالبخاري الإمام مولى الجُعْفِيّين^(٨) ولواء الإسلام^(٩)، لأنَّ جده كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان الجُعْفِي.

(١٠) = هو الشيخ منصور بن أبي المعالي عبد المنعم بن عبد الله ال عراوي، شيخ ابن الصلاح، قَدِمَ بغداد حاجاً في سنة تسع وتسعين وخمسمائة، توفي سنة ثمان وستمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (٤٩٤/٢١)، شذرات الذهب (٣٤/٥).

(١١) وهذه الألقاب تكون تارة بألفاظ الأسماء كأشهب، وبالصنائع والحِرَف كالْبَقَال، وبالصفات كالْأَعْمَش، والكنى كأبي بطن والأنساب إلى القبائل والبلدان. فتح المغيبي (٢١٢/٤)

(١٢) كأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي، مات سنة (٤٠٧) واسم كتابه "الألقاب" وهو مجلد مفيد، كثير النفع، اختصره عدد من العلماء منهم ابن الجوزي في "كشف النقاب" مطبوع وهو أوسعها، وجمعها مع التلخيص والزيادات شيخ الإسلام ابن حجر في مؤلف بديع سماه "نزهة الألباب". تذكرة الحفاظ (١٠٦٥/٣)، سير أعلام النبلاء (٢٤٢/١٧). وانظر: فتح المغيبي (٢١٢/٤)

(٣) في (ن) المقلب

(٤) هو معاوية بن عبد الكريم الثقفي، أبو عبد الرحمن المعروف بالضال صدوق، مات سنة ثمانين ومائة.

انظر: التاريخ الكبير (٣٣٧/٧)، الأنساب (٣٩٥/٨)، تهذيب الكمال (٣٤٦/٣)

(٥) هو عبد الله بن محمد يحيى الطرطوسي، أبو محمد المعروف بالضعيف، لأنه كثير العبادة، ثقة. انظر:

تهذيب الكمال (٧٣٩)، تقريب التهذيب (٤٤٨/١)

(٦) محمد بن جعفر الهذلي مولا هم أبو عبد الله البصري المعروف بعُنْدُر صاحب الكرابيس، روى عن شعبة فأكثر وجالسه نحواً من عشرين سنة وكان ربيبه، قال ابن مهدي: عنْدُر أثبت في شعبة مني، وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب عُنْدُر حَكَمٌ بينهم، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عُنْدُر فقال: كان صدوقاً وكان مؤدباً، وفي حديث شعبة ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وسماه عنْدُر ابن جريج لأنه كان يكثر التشبُّع عليه، مات سنة (٩٤). انظر: تهذيب الكمال (١١٨٣/٣)، تهذيب التهذيب (٨٦/٩)، تقريب التهذيب

= (١٥١/٢)

ومنهم **مولى الحلف** ^(١)، كمالك بن أنس الإمام ، ونفره هم أصبحيون، حميريون، [٤٤/ب] **صليبة** ^(٢)، موالى لتيمة، ^(٣) قريش بالحلف.

النوع الثاني: معرفة مواطن الرواة: ^(٤) وقد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها ، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا إلى القرى **كالعجم** ^(٥)، ثم من كان ناقلة من بلد إلى بلد وأراد الانتساب إليهما فليبدأ بالأول فيقول: في الناقلة من مصر إلى دمشق : المصري ^(٦) ، ثم الدمشقي ، ومن كان من أهل قرية - بلدة - فيجوز أن يُنسب إلى القرية وإلى البلدة وإلى الناحية وإلى الإقليم ^(٧).

قال عبد الله بن المبارك وغيره : ((من أقام في بلدة أربع سنين نُسب إليها)) ^(٨).

النوع الثالث: في التواريخ

وهو فن مهم به يُعرف اتصال الحديث وانقطاعه ، وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر في التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنتين .

فروع:

الأول: الصحيح في سيرة ^(٩) سيد البشر رسول الله ﷺ ، وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ثلاث وستون ^(١٠)، قبض رسول الله ﷺ ضحى الاثنين لاثني عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته ﷺ إلى المدينة ومنها ^(١١) التاريخ .

= ^(٧) كآبي العالية الزياحي التميمي التابعي، كان مولى امرأة من بني رباح . تهذيب الكمال (٢١٤/٩)

^(٨) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٦/٢) ، الأنساب (٢٦٨/٣)

^(٩) قوله (ولاء الإسلام) سقطت من (ز)

^(١٠) الذي أصله المعاهدة والمعاهدة على التعاضد والتساعُد والإنفاق . فتح المغيـث (٥١٥/٤)

^(١١) أي قبيلة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٩٢/١)

^(١٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض (١٠٤/١)

^(١٣) وهو مهم جليل ، يعتني به كثير من علماء الحديث ، وقد تبين منه الراوي المُدلس ، وما في السند من إرسال خفي، ويزول به توهم ذلك . انظر: فتح المغيـث (٥١٥/٤) ، تدريب الراوي (٣٥٣/٢)

^(١٤) في (أ) المعجم

^(١٥) شرح التبصرة والتنكرة (٢٨٠/٣)

^(١٦) زاد في (ز) الذي منه تلك البلدة فيقال من هو من داريا مثلا الداراني والدمشقي والشامي .

^(١٧) أخرجه عنه الحاكم بتاريخ نيسابور كما قال النووي في الإرشاد (٢٤٩) . وقال ابن كثير : ((وقال بعضهم :

إنما يُسوغ الانتساب إلى البلد إذا قام فيه أربع سنين فأكثر ، ثم قال ابن كثير : وفيه نظر)) . اختصار علوم

الحديث (٢٤٣) ، وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح (٦٠٧) : ((إنّه قول ساقط لا يقوم عليه دليل)) .

وانظر: المنهل الروي (١٤٠) ، نزهة النظر (٦٥) ، تدريب الراوي (٣٠٧/٢)

^(١٨) زاد في (ز) سيدنا

وأبو بكر رضي الله عنه في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة ^(١)، وعمر رضي الله عنه في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين ^(٢)، وعثمان رضي الله عنه سنة خمس وثلاثين ^(٣)، ابن اثنين وثمانين سنة ، وقيل ابن تسعين سنة وقيل غيره ، وعلي رضي الله عنه في شهر رمضان سنة أربعين ابن ثلاث وستي ن [٤٥/أ] ، وقيل: أربع، وقيل: خمس، وطلحة ^(٤) والزبير في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين .

قال الحاكم: ((كانا ابني أربع وستين)) ^(٥) ، وقيل: غير قوله ^(٦).

وسعد بن أبي وقاصٍ . سنة خمس وخمسين على الأصح ، ابن ثلاث وسبعين .
وسعيد ^(٧) سنة إحدى وخمسين ابن ثلاث أو أربع وسبعين ، وعبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين ^(٨)، ابن خمس وسبعين وأبو عبيدة سنة ثمان عشرة ^(٩)، ابن ثمان وخمسين ، وفي بعض هذا خلاف .

= ^(١) الثقات لابن حبان (١٣٣/٢) ، الاستيعاب (٣٥/١) ، شرح النووي في مسلم (١٠٠/١٥) ، فتح المغيـث (٣٨١/٤) ، تدريب الراوي (٣١٥/٢)

^(١١) أي من الهجرة هذه فائدة زادها الطيبي تبعاً للنووي . انظر: تدريب الراوي (٣١٢/٢)

^(١٢) الثقات (١٩١/٢) ، الاستيعاب (٢٥٧/٢) ، العبر للذهبي (١٢)

^(٢) الطبقات الكبرى (٣٦٥/٣)، تاريخ دمشق (٤٧٨/٤٤) ، العبر (٢٠/١) ،

^(٣) الطبقات الكبرى (٧٧/٣) ، الاستيعاب (٣٤/١)

^(٤) وهو من السابقين الأولين إلى الإسلام ، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد أصحاب الشورى ، ولم يشهد بدرأ لأنه كان بالشام، وشهد أهداً ومابعدا من المشاهد، وباع بيعة الرضوان، وأبلى يوم أحد بلاءً عظيماً .

انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣٤٩/١) ، أسد الغابة (٥٤٢/١)، تهذيب الكمال (٤٢٢٩/١٣)

^(٥) فقال أبو نعيم كان لطلحة ثلاث وستون ، وقال عيسى بن طلحة اثنتان وستون ، وقال المدائني ستون ، وقيل خمس وسبعون، وقيل كان للزبير سبع وستون ، وقيل ست وستون ، وقيل ستون ، وقيل بضع وخمسون ، وقيل خمس وسبعون . معرفة علوم الحديث (٢٠٣) ، وقال في (ز) وقيل في غيره .

^(٦) أي غير ما ذكره الحاكم، فقال أبو نعيم كان لطلحة ثلاث وستون، وقال عيسى بن طلحة اثنتان وستون ، وقال المدائني ستون، وقيل خمس وسبعون، وقيل كان للزبير سبع وستون، وقيل ست وستون، وقيل ستون، وقيل بضع وخمسون، وقيل خمس وسبعون . تدريب الراوي (٣١٦/٢)

^(٧) زاد في (ز) و(ن) . ابن زيد .

وسعيد بن زيد القرشي هو صهر عمر بن الخطاب ، وهو أحد العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة، أسلم قديماً قبل عمر هو وامرأته فاطمة بنت الخطاب، وهي كانت سبب إسلام عمر، وكان من المهاجرين الأولين، ولم يشهد بدرأ لأنه كان غائباً بالشام . انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٩/٢) ، أسد الغابة (٤٤٨/١)،

الاستيعاب (١٨٥/١)

^(٨) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١٦١/١)

^(٩) المصدر السابق (٤٨٤/١)

قال ابن إسحاق: ((عاش حسان وآبؤه الثلاثة ، كل واحد مائة وعشرين سنة ، ولا يُعرف لغيرهم من العرب مثله))^(١) وقيل مات حسان سنة خمسين^(٢).

الثالث: أصحاب المذاهب المتبوعة:

سفيان الثوري^(٣): مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة ، مولده سنة تسع وتسعين .
ومالك بن أنس^(٤): مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة^(٥)، قيل وُلد ثلاث وتسعين ، وقيل إحدى وقيل أربع وقيل سبع .

أبو حنيفة النعمان بن ثابت^(٦): مات ببغداد سنة خمسين ومائة ، وكان ابن سبعين .
أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي^(٧): مات بمصر آخر رجب سنة أربع ومائتين ، وولد سنة خمسين ومائة .

أبو عبد الله أحمد بن حنبل^(٨): مات ببغداد في شهر ربيع الآخر ، سنة إحدى [٤٥/ب] وأربعين ومائتين وُلد سنة أربع وستين ومائة .

الرابع: أصحاب كتب الحديث المعتمدة:

أبو عبد الله البخاري^(٩): وُلد يوم الجمعة لثلاث عشر خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ، ومات ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين .

(١) أخرجه البيهقي في الزهد (٢٧٠).

(٢) طبقات ابن سعد (٨٨) ، الاستيعاب (٣٤٣/١).

(٣) انظر: الطبقات الكبرى (٣٧١/٦) ، تهذيب الكمال (١٥٤/١١) ، سير أعلام النبلاء (٢٣٠/٧).

(٤) تهذيب الكمال (٩١/٢٧) ، سير أعلام النبلاء (٤٨٩/٨).

(٥) وهو الراجح والله أعلم. انظر تذكرة الحفاظ (١٥٧/١).

(٦) الطبقات الكبرى (٣٦٨/٦) ، تاريخ بغداد (٤٢١/١٣) ، أعلام النبلاء (٣٩٠/٦) .

(٧) تاريخ بغداد (٧٠/٢) ، تاريخ دمشق (٢٧٧/٥١) .

(٨) الطبقات الكبرى (٣٥٤/٧) ، تاريخ بغداد (٤١٢٩/٤) ، أعلام النبلاء (١٧٧/١١).

(٩) الأنساب (٧٤/٥) ، سير أعلام النبلاء (٣٩١/١٢) ، وفيات الأعيان (١٩٠/٤) ، زاد في (ز) ابن خمس وخمسين

ومسلم^(١): مات بنيسابور لخمس بقين من رجب ، سنة إحدى وستين ومائتين ابن خمس وخمسين.

وأبو داود السجستاني^(٢) : مات بالبصرة في شوال سنة سبع وسبعين ومائتين .

وأبو عيسى الترمذي^(٣): مات بترمذ لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

وأبو عبد الرحمن النسائي^(٤) : مات سنة ثلاث وثلاثمائة .

ثم سبعة من الحفاظ في مصنفاتهم أحسنوا التصنيف وعظم النفع بتصانيفهم .

أبو الحسن الدار قطني^(٥) : مات ببغداد في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ، وولد فيها سنة ست وثلاثمائة .

ثم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري^(٦) : مات بها في صفر سنة خمس وأربعمئة ، وولد بها في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة .

ثم أبو محمد عبد الغني بن سعيد^(٧) : حافظ مصر ، وُلد في ذي القعدة سنة اثنين وثلاثين وثلاثمائة ، ومات بمصر في صفر سن تسع وأربعمئة .

أبو نعيم أحمد بن عبد الأصفهاني^(٨) : ولد سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ، ومات في صفر سنة ثلاثين وأربعمئة بأصفهان .

وبعدهم : أبو عمر بن عبد البر^(٩) : حافظ المغرب ، وُلد في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، وتوفي بشاطبة في سنة ثلاث وستين وأربعمئة .

ثم أبو بكر البيهقي^(١٠) : ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، ومات بنيسابور جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمئة .

ثم أبو بكر الخطيب البغدادي^(١١) : ولد في جمادى الآخر سنة [٤٦/أ] اثنين وتسعين وثلاثمائة ، ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمئة .

(١) تاريخ بغداد (١٠٠/١٣) ، تهذيب الكمال (٤٩٩/٢٧) ، سير أعلام النبلاء (٥٥٧/١٢)

(٢) تاريخ بغداد (٥٥/٩) ، تهذيب الكمال (٣٥٥/١١) ، سير أعلام النبلاء (٢٠٣/٣) .

(٣) تذكرة الحفاظ (٩١/٢) ، أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣) .

(٤) تهذيب الكمال (٣٢٨/١) ، سير أعلام النبلاء (١٢٥/١٤) .

(٥) تاريخ بغداد (٣٤/١٢) ، سير أعلام النبلاء (١٦٢/١٦) .

(٦) تاريخ بغداد (٤٧٣/٥) ، سير أعلام النبلاء (١٦٢/١٧) .

(٧) انظر : تاريخ دمشق (٣٩٩/٣٦) ، سير أعلام النبلاء (٢٦٨/١٧) .

(٨) المنتظم لابن الجوزي (١٠٠/٨) ، سير أعلام النبلاء (٤٥٣/١٧) .

(٩) تاريخ دمشق (٣٤/٥) ، سير أعلام النبلاء (٢٨٦/١٨) .

(١٠) الأنساب (٣٨١/٢) ، سير أعلام النبلاء (١٦٣/١٨) .

(١١) المنتظم لابن الجوزي (٢٦٥/٨) ، سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٨) .

خاتمة في: أواب الشيخ والطالب

والكتاب

الفصل الأول: في أواب الشيخ

الفصل الثاني في أواب الطالب

الفصل الثالث في أواب الكتاب

اعلم: إنَّ علمَ الحديث علم ^(١) شريف يناسبُ مكارمَ الأخلاق ، ومحاسنَ الشَّيْم ^(٢)، ويُنافي مساوئ الأخلاق ومشايين الشَّيْم ، وهو من علوم الآخرة لا من علم الدنيا ، فمن أراد التصدي لسماع الحديث أو لاستماعه أو لإفادة شيء من علومه ، أو لاستفادته ، فليقدِّم تصحيح النية وإخلاصها ، وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها ، وليحذَر بليَّة حُبِّ الرياسة ورعوناتها ^(٣)، وطلب مالٍ وغير ذلك مما لا يراد به وجه الله تعالى .

وفيها فصول:

الفصل الأول: في تأويل الشَّيْم

يُستحب للمتصدِّي لإسماع الحديث أن يبلغ أربعين ، لأنَّها الكُهولة، وفيه مجتمعُ الأشد ^(٤)، نُبئ رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين .

وقال ابن الصلاح : ((وهذا محمول على من تصدى للتحديث بنفسه من غير براعة في العلم)) ^(٥)، والحق أنَّه متى احتيج إلى ما عنده استُحبَّ له التصدي لنشره في أي سن كان ، كمالك فإنَّه تصدى له وله نيفٌ وعشرون سنة وقيل سبع عشرة .
والشافعي أخذ عنه العلم وهو في سن الحداثة ، وعمر بن عبد العزيز لم يبلغ الأربعين ، وغيرهم ممن نشروا علوماً لا تُحصى ولم يبلغوا ذلك .
ومتى خشي عليه الهرم والخرف والتَّخْلِيط أَمَسَكَ عن التحديث ، ويختلف ذلك باختلاف الناس ، فقد حدَّث قوم بعد مجاوزة الثمانين ^(٦) لما ساعدهم التوفيق وصَحِبَتْهُمْ السلامة كأَنَس بن مالك ،

(١) سقطت من (ن)

(٢) الشَّيْم: جمع لـ الشَّيْمَة ، بالكسر بمعنى الطبيعة والخلق. الصحاح (١٩٦٤/٥) ، القاموس (١٣٧/٤)

(٣) كالعُجب والطَّيش والحمق بحق فضلاً عن باطل ، لا تحب أن يحمذك عليه أحد من الناس . ولا ترد به معنى سوى التقرب إلى الله، وإن لم تفعل ذلك فما صنعت شيئاً. فتح المغيـث (٢١٤/٣)

(٤) قاله الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣٥٢) . وعنه الخطيب في الجامع (٣٢٣/١) . واستحسان الرامهرمزي هذا لا يقوم له حجة بما قاله ، وكم من السلف المتقدمين ، ومن بعدهم من المحدثين ، ومن لم ينته إلى هذا السن مات قبله ، وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصى من أمثال الشافعي والبخاري . الإلماع (٢٠٠) . وصرَّح الخطيب بالوجوب عند الاحتياج إليه ، قال : ((والممتنع من ذلك عاص آثم)) . الجامع (٣٢٣/١) .

(٥) علوم الحديث (٢٣٧)

(٦) والناس في بلوغ هذا السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم ، يعني فلا ضابط له . وهذا التقيد بالسن عندما يظهر منه أمارة الاختلاف ويخاف منها ، فأما ما من لم يظهر ذلك فيه فلا ينبغي له الامتناع ، لأنَّ هذا الوقت أحوج ما يكون الناس إلى روايته . انظر : الاقتراح (٢٦٩) ، فتح المغيـث (٢٣٣/٣)

وسهل بن سعد^(١)، وعبد الله بن أبي أوفى^(٢) من الصحابة. [٤٦/ب] وكمالك وابن عيينة والليث وابن الجعد^(٣)، وحدّث قوم بعد المائة كالحسن بن عرفة^(٤) وأبي القاسم البغوي^(٥) وغيرهما. وينبغي أن لا يُحدّث بحضرة من هو أولى^(٦) منه، لسنّه أو علمه أو غير ذلك ، وقيل: لا يُحدّث في بلد فيه من هو أولى منه ، وإذا طلب منه ما يعلمه عند أولى منه أرشد إلّ يه لأنّ الدين النصيحة، ولا يمتنع من تحديث أحد لعدم صحة نيته ، فإنه يُرجى له تصحيحها وليحرص على نشره، وليبتغ جزيل أجره.

وإذا أراد حضور مجلس التحديث فليقتد بالإمام مالك ﷺ، فإنه إذا أراد أن يُحدّث توضأً، وجلس على صدر فراشه، وسرّح لحيته وتطيّب، وتمكّن في جلوسه بوقار وهيبه وحدّث وقال: أحبُّ أن أُعظّم حديث رسول الله ﷺ وكان يكره أن يُحدّث في الطريق، أو هو قائم، أو يستعجل. فإنّ رفع أحد صوته في مجلسه زجره ، ويستحب له أن يُقبل على الحاضرين كلهم^(٧)، ولا يسرد الحديث سرّاً^(٨) يَمنع السامع من إدراك بعضه ، وليفتح مجلسه بقراءة قارئ حسن الصوت ، فإذا فرغ استنصت المُستملي أهل المجلس ، ثم الشيخ يُبسّمُ ويدعو ويقول: ((الحمد لله رب العالمين ، أكمل الحمد على كل حال ، والصلاة والسلام الأتمان على سيد المرسلين ، كلما ذكره الذاكرون، وكلما غفل عنه الغافلون ، اللهم صل عليه وع لى آله وسائر [٤٧/أ] النبيين، وآل كل وسائر الصالحين، نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون)).

(١) سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي ، أبو العباس ، له ولأبيه صحبة . أسد الغابة (٢٤٠/٤)، تقريب التهذيب (٣٠٦).

(٢) علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي، صحابي شهد الحديبية مات سنة سبع وثمانين . تقريب التهذيب (٣٥٢).

(٣) رافع الغطفاني الأشجعي ، مولا هم، الكوفي، ثقة وكان يرسل كثيراً ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين . أسد الغابة (١١٠/٤)، تقريب التهذيب (٢٧٠).

(٤) الحسن بن عرفة بن يزيد لعبدى، أو علي البغدادي ، صدوق، مات سنة سبع وخمسين وقد جاوز المائة . تهذيب الكمال (٢٠١/٦)، تقريب التهذيب (١٩٧).

(٥) هو عبد الله محمد بن عبد العزيز البغوي ابن بنت أحمد البغوي الأصل ، البغدادي، الحافظ الكبير المُسنَد المتوفى سنة (٣١٧هـ). تذكرة الحفاظ (٧٣٧/٢).

(٦) حكى الخطيب إنّ الذي يحدّث بالبلدة وبها من هو أولى بالتحديث منه أحق . انظر: الجامع لأخلاق الراوي (٣١٩/١)، الاقتراح (٢٧).

(٧) زاد في (ز) إذا أمكن

(٨) أي لحديث عائشة المتفق عليه قالت : « لم يكن النبي ﷺ يسرد الحديث سرّكم هذا ». أخرجه البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ : رقم [٣٣٧٥]. ومسلم في الفضائل، باب فضائل أبي هريرة ؓ رقم [٢٤٩٣].

ويستحب له الثناء على شيخه في حال الرواية عنه بما هو أهل له ، فقد فعل ذلك غير واحد من السلف، ولا بأس بذكره بما يُعرف به من لقب أو نسبة ، ولو إلى أم أو صنعة أو وصف في بدنه، وحسن أن يجمع في إملائه جمعاً من شيوخه مقدماً أفضلهم ، ويُملّي من كل شيخ حديثاً ويختار ما علا سنده ، وقصر مته، وينبّه على ما فيه من علو وفائدة، وضبط مُشكل، ويتجنب ما لا يحتمله عقول الحاضرين، أو يخافُ عليهم الوهم في فهمه.

ويُستحب أن يتخذ مُستملياً مُحصّلاً مُتيقظاً^(١)، يُبلّغ عنه إذا أكثر الجمع ، ويستملي مرتفعاً على مكان كالكرسي ونحوه، وإلا قائماً^(٢)، وعليه تبليغ لفظه على وجهه^(٣)، ثم يختم إملائه بشيء من الحكايات والنوادر والإنشادات في الزهد ، ومكارم الأخلاق، وإذا قصر المُحدّث عن التخرّيج أو استغنى عنه استعان ببعض الحفاظ في التخرّيج له ، فلذا فرغ من الإملاء قائل ما أملاه^(٤).

(١) انظر: الخطيب في الجامع (٦٦/٢)، والسمعاني في أدب الإملاء (٩٠)، التقريب للنووي (١٣٤/٢)، التبصرة والتذكرة (٢١٣/٢).

(٢) قال الخطيب في الجامع (٦٦/٢)، والسمعاني في أدب الإملاء (٥٠).

(٣) صرح الخطيب والسمعاني بالوجوب ، عندما قالوا : ويستحب للمستملي أن لا يخالف لفظ الراوي في التبليغ عنه، بل يلزمه ذلك ، وخاصة إذا كان الراوي من أهل الدراية والمعرفة بأحكام الرواية . الجامع (٦٧/٢)، أدب الإملاء (١٠٥).

(٤) انظر فتح المغيث (٢٧٥-٢٧٧/٣).

الفصل الثاني في أوجب الطالب

ينبغي في طلبه أن يبتهل إلى الله تعالى في التوفيق والتيسير ، ويأخذ نفسه بالآداب السُّنية ، والأخلاق المرصية^(١)، وقد تقدّم الكلام في السن الذي يبتدئ فيه بسماع الحديث^(٢)، وليعتَمِد مدة إمكانه، ويفرغ جُهدَه في تحصيله، وليبدأ بسماع ما عنده^(٣) أرجح شيوخ بلده إسناداً أو علماً وديناً وشهرة، فإذا [٤٧/ب] فرغ من مهمات بلده رحل^(٤) في الطلب، فإنَّ الرحلة من عادة الحُفاظ المبرزين، ولا يَحْمله الشره في الطلب على التساهل في السماع والتحمل ، فيخل بشيء من شروطه، وليعمل بما يمكنه العمل به مما يسمعه من الحديث في أنواع الحديث : العبادات والآداب، فذلك زكاة الحديث ، كما قال بشر الحافي^(٥): ((يا أصحاب^(٦) الحديث أدوا زكاة هذا الحديث، اعملوا من كل مِائتي حديث بخمسة أحاديث وهو سبب حفظه ، وليُعَظَم شيخه، وكل من يسمع منه، فإنَّ ذلك من إجلال العلم ويتحرَّر رضاءه ولا يُطلَّ^(٧) عليه بحيث يُضجره فربما كان ذلك سبب حرمانه)).^(٨)

وعن الزُّهري قال: ((إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب))^(٩)، وليس يُتَشرَّ شيخه في أمورهِ وكيفية ما يعتمد منه من أشغاله ، وما يشتغل فيه ، فإذا فاز بفائدة أرشد غيره من الطلبة إليها ، فإنَّ كتمان ذلك لوَّم يخاف على فاعله عدم النفع ، فإنَّ بركة الحديث إفادته ، وينشره ينمو، ولا يمنعه

(١) ومن طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدين ، فيجب أن يكون خير الناس . انظر: الجامع (١/٧٨)، الاقتراح (٢٨٠).

(٢) في الباب الثالث: في أهلية التحمل.

(٣) قوله (ماعنده) سقطت من (ز) ومن (ن) ومن (ت)

(٤) وإذا عزم الطالب على الرحلة فينبغي له أن لا يترك في بلده من الرواة أحداً ، إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث، لأنَّ المقصود من الرحلة أمران: الأول: تحصيل علو الإسناد، وقَدَم السماع. والثاني: لقاء الحفاظ والاستفادة منهم، فإن كان الأمران موجودين في بلد ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة ، أو موجودين في كل منهما فليحصل حديث بلده ثم يرحل . انظر الجامع لأخلاق الراوي (١/٢٢٣)، التبصرة والتذكرة (٢/٢٢٥).

(٥) هو العبد الصالح أبو نصر، بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء المروزي المعروف بالحافي ، كان من كبار الصالحين، توفي سنة ٢٢٦ هـ. تاريخ بغداد (٦٧/٦)، وفيات الأعيان (١/٢٧٤).

(٦) سقطت من الأصل

(٧) في (ز) و (ن) و (ت) يطيل

(٨) الجامع (١/١٤٤)، تاريخ بغداد (٦٩/٧)، أدب الإملاء (١١٠)، وفيات الأعيان (١/٢٧٥).

(٩) انظر قوله في الجامع (٢/١٢٨) ، وأدب الإملاء (٦٨)،

الحياء والكبر^(١) من السعي في التحصيل ، وأخذ العلم ممن دونه في سن أو نسب أو منزلة ، وليصبر على جفاء شيخه ، وليعتن بالمهم ، ولا يضيع زمانه في الإكثار من الشيوخ بمجرد الكثرة ، وليكتب وليسمع ما يقع له من كتاب أوجز بكماله ، ولا ينتخب منه لغير ضرورة ، فإن احتاج إليه تولاه بنفسه ، فإن قصر عنه استعان بحافظ ، ولا يقتصر على مجرد سماعه وكتبه [٤٨/أ] دون معرفته وفهمه ، بل يتعرف صحته وضعفه ومعانيه وفقهه وإعرابه ولغته وأسماء رجاله ، ويحقق كل ذلك ويعتني بإتقان مشكله حفظاً وكتابة ، ويُقدّم في ذلك كله "الصحيحين" ، ثم بقية كتب الأئمة ، "كسنة أبي داود"^(٢) ، و"الترمذي"^(٣) ، و"النسائي"^(٤) ، و"ابن ماجه" ، ثم كتاب "السنن الكبير" للبيهقي^(٥) فإنّ لا نعلم مثله في بابيه ، ثم بالمسانيد "كمسند أحمد ابن حنبل" وغيره^(٦) ومن التواريخ: "تاريخ البخاري"^(٧) ، و"ابن أبي خيثمة". ومن كتب الجرح والتعديل: كتاب "ابن أبي حاتم"^(٨) . ومن مشكل الأسماء: كتاب "ابن ماكولا". ويعتني بكتب غريب الحديث وشروحه ، كلما مرّ به مشكل بحث عنه وأتقنه ثم حفظه وكتبه .

(١) عن مجاهد قال: ((لا يتعلم مستحي ولا مستكبر)). ذكره البخاري تعليقاً في كتاب العلم ، في باب الحياء في العلم. وهو مسند عند أبي نعيم في الحلية (٢/٢٨٧). وانظر: المقاصد الحسنة (٤٦٩)، الفقيه والمتفقه (١٤٤/٢) (٢) أي لكثرة ما اشتمل عليه من أحاديث الأحكام. فتح المغيـث (٢/٣٣٢). (٣) لشدة اعتناؤه بالإشارة في الباب من الأحاديث وبيانه ، لحكم ما يورد من صحة وحسن وغ يرهـما. فتح المغيـث (٢/٣٣٣). (٤) للتمرن في كيفية المشي في العلل. فتح المغيـث (٢/٣٣٣) (٥) لاستيعابه أكثر أحاديث الأحكام: علوم الحديث لابن الصلاح (٢٢٧). (٦) انظر: تدريب الراوي (٢/٣٧) (٧) قال في الجامع للخطيب (٢/١٨٧): ((لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري)). وانظر تدريب الراوي (٢/٣٩). (٨) وهو "الجرح والتعديل" الذي اقتصى فيه أثر البخاري ، كما حكاها الحاكم أبو عبد الله في ترجمة شيخه الحاكم أبي أحمد . انظر فتح المغيـث (٢/٣٣٦).

ويتحفظ الحديث قليلاً قليلاً ، ويشغل بالتخريج^(١) والتصنيف^(٢) ، إذا تأهل له مُعتبياً بشرحه وبأن مشكله وإتقانه، فقلّ ما تهر في علم الحديث من لم يفعله .
ولعلماء الحديث في تصنيفه طريقان :

أجودهما على الأبواب: كما فعله البخاري ومسلم، فيذكر في كل باب ما عنده فيه .

الثاني على المسانيد : فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه صحيحه وضعيفه ، وعلى هذه الطريقة يرتب على الحروف ، أو على القبائل ، فيُقدّم بنو هاشم ثم الأقرب ، وقد يرتب بالسابقة فيقدم العشرة، ثم أهل بدر^(٣)، ثم الحديبية^(٤)، ثم من هاجر بينها وبين الفتح ، ثم أصاغر الصحابة، ثم النساء، ويبدأ بأمهات المؤمنين .

(١) وهو إخراج المُحدّث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، و سياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه ، أو أقرانه ، والكلام عليها ، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البذل والموافقة، وقد يتوسع في إطلاقه إلى مجرد الإخراج. فتح المغيـث (٣٣٨/٣).

(٢) وهو جعل كل صنف على حده ، والتأليف من التخريج والتصنيف ، إذ التأليف مطلق الضم . انظر: فتح المغيـث (٣٣٨/٢).

(٣) بَدْر: بالفتح ثم السكون ، ماء مشهور بين مكة والمدينة ، كانت بها الواقعة المشهورة التي أظهر الله بها الإسلام، وفرق بين الحق و الباطل في شهر رمضان سنة اثنتين للهجرة. انظر معجم البلدان (٣٥٧/١)

(٤) الحُدَيْبِيَّة بضم الحاء وفتح الدال وياء ساكنة وياء موحدة مكسورة وياء اختلّفا فيها ، فمنهم من شددھا، ومنهم من خفّفھا، وهي قرية متوسطة ليست بالكبيرة ، سُميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله ﷺ تحتها. انظر معجم البلدان (٢٢٩/٢).

الفصل الثالث في أروى الكاتب

[٤٨/ب]

اختلف السلف في كتابة الحديث، فكَرِهَتْهَا طائفة^(١) وأباحَها^(٢) أخرى، ثم أجمع أتباع التابعين على جوازه، فقيل: أول من صنّف فيه ابن جريج، وقيل: مالك، وقيل: الربيع بن صبيح^(٣)، ثم انتشر تدوينه وجمعه، وظهرت فوائد ذلك ونفعه.

وعلى كاتبه صرف الهمّة إلى ضبطه وتحقيقه شكلاً ونُقطاً بحيث يُؤمّن اللبس معه، ولا يشتغل بتقييد الواضح، وقيل: يَشْكُلُ الجميع لأجل المبتدئ وغير المتبحر يكون اعتناؤه بضبط الملتبس من أسماء الرجال^(٤) أكثر، لأنّه نقلٌ محض. ويستحب ضبط المشكل في المتن وبيانه في الحاشية لأنّه أبلغ، ويُحقّق حروف الخط، ولا يعلّقه تعليقاً ولا يُدقّقه، لتخفيف حمله في السفر، فإنّ الخط علامة فأحسنه أبينهُ قال بعضهم: ((اكتب ما ينفَعك وقت حاجتك إليه أي وقت الكِبَر و ضَعِفِ البَصَر))^(٥)، ولا يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس، إلا أن يُبيّن مراده في أول

(١) منهم ابن عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة، وابن عباس، وآخرون .

(٢) منهم عمر، وعليّ، وأنس، وجابر، وابن عباس، وابن عمر، وعمر بن عبد العزيز . انظر قولهم في : فتح المغيـث (٥/٣)، تدريب الراوي (٤٧٩/١).

وهناك مذهب ثالث حكاه الرمّهـرمـزي وهو الكتابة والمحو بعد الحفظ . محاسن الاصطلاح (٣٦٧)، والمحدث الفاصل (٣٨٢).

وجاء في الإباحة والنهي حديثان :

فحديث النهي: مارواه مسلم في الزهد، باب التثبيت في الحديث وحكم كتابة العلم، رقم [٣٠٠٤].

عن أبي سعيد الخدري رضي الله «لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحّهُ».

حديث الإباحة قوله ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه». متفق عليه. البخاري في اللقطة، باب كيف تُعرف لقطة أهل مكة، رقم [٢٤٣٤]. ومسلم في الحج، باب تحريم مكة وتحريم صيدها، رقم [١٣٥٥].

وأَسَنَدَ الرمّهـرمـزي في المحدث الفاصل (٣٦٩): عن رافع بن خديج قال : قلتُ يا رسول الله، إنا نسمع منك أشياء فنكتبها؟ قال: «اكتبوا ذلك لا حرج».

والراجح أنّ: المراد بالنهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لأنّهم كانوا يسمعون تأويل الآية فرمّا كتبوه معها، فنُهِوا عن ذلك خوف الاشتباه . أو النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه والإذن في غيره. انظر : فتح المغيـث (١٦/٣)، تدريب الراوي (٤٨٢/١).

(٣) الربيع بن صبيح: بفتح المهملة، السعدي، البصري، صدوق سيء الحفظ، كان عابداً مجاهداً. هو أول من صنف الكتب بالبصرة، مات سنة ستين ومائة. تهذيب الكمال (٨٩/٩)، تقريب التهذيب (٢٨٤).

(٤) لأن أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنّه لا يدخله القياس، ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه.

انظر الجامع (٤١٧/١)، الإلماع (١٥٤)، تدريب الراوي (٤٨٤/١).

(٥) انظر: المنهل الروي (٩٣)

الكتاب ليعرفه من يقف عليه، ويعتني بضبط مختلف الروايات وتمييزها ، فيجعل كتابه على رواية، ثم ما كان في غيرها من زيادة ألحقها في الحاشية ، أو نقص أعلم به، أو خلاف نبه عليه ويُسَمَّى راويه مُبَيَّنًا.

فروع:

الأول: يجعل بين كل حديث ^(١) دائرة ^(٢)، واستحب الخطيب أن يكون غُفلاً أي بلا علامة ^(٣)، فإذا قابل رَوِّطَ وسطها، ولا يكتب المضاف في آخر سطر ، والمضاف إليه في أول الآخر ، وإذا كُتِبَ اسم الله تعالى اتبعه بالتعظيم كعز وجل ونحوه [٤٩/أ]، ويحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ كلما كتبه، ولا يسأَمُ من تكراره وإن لم يكن في الأصل ، ومن أغفل ذلك حُرِمَ حظاً عظيماً، ويصلي بلسانه على النبي ﷺ كلما كتبه أيضاً ، وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء ، ويكره الاقتصار على الصلاة دون التسليم أو بالعكس .

روى ابن الصلاح : ((عن حمزة الكناني ^(٤) : كنت أكتب الحديث وأكتفي بالصلاة على رسول الله ﷺ فرأيتُ النبي ﷺ فقال لي ما لك لاتتم الصلاة علي؟ قال: فما كتبتُ بعد ذلك الصلاة إلا مع التسليم)) ^(٥).

ويكره الرمز بالصلاة ^(٦)، والترضي في الكتابة ، بل يكتب ذلك بكماله ، وعليه مقابلة كتابه بأصل شيخه وإن كان أجازه ، ويكفي مقابلة ثقة ولو بفرع ^(٧) قول بأصل الشيخ ، فإن لم يقابل به وكان النقل صحيح قليل السقط، ونُؤَلَّ من الأصل فقد جَوَزَ الرواية ^(٨) منه الأستاذ أبو إسحاق والخطيب وغيرهما ^(٩).

(١) في (ز) و(ت) حديثين

(٢) للفصل بينهما.

(٣) صرح به في جامعه (٢٧٣/١)

(٤) هو حمزة بن محمد بن علي بن ال عباس، الحافظ الزاهد ، أبو القاسم الكناني المصري ، توفي سنة (٣٥٧هـ).

تذكرة الحفاظ (٩٣٢/٣)، النجوم الزاهرة (٢٠/٤).

(٥) علوم الحديث (١٦٨)

(٦) كمن يكتب "صلعم" و إنَّ أول من رمزهما بـ "صلعم" قُطعت يده. وبما فيه من نقص الأجر لنقص الكتابة . فتح

المغيث (٤٧/٣)، تدريب الراوي (٤٩٣/١).

(٧) لأن الغرض مطابقة كتابه، لأصل شيخه، فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغيرها. تدريب الراوي (٤٩٦/١).

(٨) بشروط ثلاثة: ١- إن كان الناقل للنسخة صحيح النقل، قليل السقط

٢- إن كان نَقَلَ من الأصل

٣- إن بيَّن حال الرواية أنَّه لم يُقابل

انظر الكفاية للخطيب (٢٣٩)، الإلماع (١٥٩)، علوم الحديث (١٧١).

(٩) كآبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ)، وأبي بكر البرقاني (ت ٤٢٥هـ) شيخ الخطيب . انظر: الكفاية (٢٣٩).

وإذا خرج الساقط وهو اللّ حَق بفتح اللام والحاء ، فليخط من مواضع سقوطه خطأ صاعداً قليلاً معطوفاً بين السطرين عطفاً يسيرةً إلى جهة اللّحِق ، ثم يكتب اللّحَق قبالة العطفة في الحاشية وجهة اليمين إن اتسعت أولى ، إلا أن يسقط في آخر السطر ، وليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة ، ثم إن زاد اللّحَق على سطر ابتداءً سطوره من جهة طرف الورقة إن كان [٤٩/ب] في عين الورقة بحيث ينتهي سطوره إلى أسطر الكتاب ، وإن كان في الشمال ابتداءً الأسطر من جهة أسطر الكتاب، ثم يكتب في انتهاء اللّحَق صح ، ولا بأس بكتابة الفوائد المهمة على حواشي كتاب يملكه، لا بين الأسطر^(١).

الفرع الثاني: التصحيح والتمريض والتضبيب من شأن المتقنين.

فالتصحيح: كتابة صح فيما عرضه الشك أو الخلاف ليدل على صحته روايةً ومعنى .
والتضبيب وقد يُسمى **التمريض** : أن يمرّ خطأً أوله كرأس الضاد على ثابتٍ نقلاً فاسداً لفظاً أو معنى، أو على ضعيف أو ناقص ، ومن الناقص موضعُ الإرسال أو الانقطاع ، وربما اقتصر بعضهم على الصاد المجردة في علامة التصحيح فأشبهت **الضبة**^(٢)، وإذا وقع في الكتاب خطأً وحققه كتب عليه (كذا) صغيرة، وكتب في الحاشية صوابه كذا إن تحققه ، وإن وقع فيه ما ليس منه نُفي بالضرب أو الحك، وإذا ضرب بخط فوقع خطأً بيناً مختلطاً به ويتركه ممكن القراءة فإن كان الضرب على مكرر فقل على الثاني ، وقيل يُبقي أحسنهما وأبينهما صورةً.
وفصل القاضي عياض فقال: ((إن كان المتكرران في أول السطر ضرب على الثاني ، وإن كان في آخره ضرب على أولهما صيانةً لأوائل السطور وأواخرها ، فإن كان أحدهما في أول سطر والآخر في آخره ضرب على ما في آخره ، لأن أول السطر أولى بالمراعاة ، وأما الحك فكرههما أهل العلم^(٣)))^(٤).

الثالث: غلب على كتبة الحديث الاقتصار [٥٠/أ] على الرمز في حدثنا وأخبرنا ، وشاع بحيث لا يخفى فيكتبون من حدثنا: ثنا أو نا أو دنا، ومن أخبرنا: أنا أو أنبا أو دنا .
وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد مسمّى حاً مفردة مهمة.

(١) انظر: المحدث الفاصل للرامهرمزي (٦٠٦)، الإلماع (١٦٢)، فتح المغيبي (٦٥/٣).

(٢) في (ن) الضبط.

(٣) قاله الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٦٠٦). وانظر: الجامع الأخلاق الراوي (٢٧٨/١).

وذلك لأسباب: أحدهما: أنه يُضعف الكتاب. والثاني: أنه يُوهم. فإذا ضرب عليه يُفهم المكتوبُ ويسلمُ صاحب الكتاب من التهمة. انظر فتح المغيبي (٧٥/٣).

(٤) الإلماع (١٧١-١٧٢).

قال ابن الصلاح: ((ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بياناً لأمرها ، غير أنني وجدت بخط جماعة من الحفاظ^(١) في مكانها بدلاً عنها صحَّ صريحةً ، وهذا يشعر بكونها رمز إلى صح . وحسن إثباته ، لئلا يتوهم إن حديث هذا الإسناد سقط ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعل إسناداً واحداً .

وعن بعض الأصبهانيين أنها من التحول من إسناد إلى إسناد ، وقيل هي من حائل أي يحول بين الإسنادين . وليست من الحديث فلا يلفظ بشيء عند الانتهاء إليها في القراءة . وقال بعض المتأخرين^(٢): ((هي إشارة إلى قولنا الحديث)) .

وحكي عن جميع أهل المغرب: أنهم يقولون إذا وصلوا إليها في القراءة الحديث . وقال بعض البغداديين: من العلماء من يقول: إذا انتهى إليه في القراءة حاقصة ومبر ، هذا هو المختار الأحوط الأعدل والله أعلم))^(٣) .

الرابع: قال الخطيب^(٤): ((ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه ، ثم يسوق ما سمعه على لفظه ، ويكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه وتاريخ السماع ، وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب [٥٠/] ، كذا فعله الشيخ)) .

ولابأس بكتبه آخر الكتاب ، وحيث لا يخفى منه . وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به معروف الخط ، ولا بأس عند ذلك في أن لا يكتب المستمع خطه بالتصحيح ، ولا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثقاً به أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه إذا كان ثقة فقد فعله الثقات ، وعلى كاتب السماع التحري في ذلك ، وبيان السامع والمستمع والمسموع بلفظ بيّن واضح ، وعليه تجنب التساهل فيمن يثبت اسمه ، والحذر من إسقاط بعض السامع ين بغرض فاسد ، وإذا لم يحضر مثبت السماع مجلساً فله أن يعتمد في حضورهم خبر الشيخ أو خبر ثقة حضره ، ومن أثبت سماع غيره في كتابه قبح منه كتمان أو منعه أو نقل سماعه ، وإذا أعاره إياه فلا يبطئ به ، وإن منعه الكتاب فإن كان سماع المستعير قد أثبت في كتابه بخطه لزمه إعارته إياه ، وإلا فلا يلزمه لأن خطه يدل على رضاه .

(١) منهم أبي عثمان الصابوني وأبي سعيد الخليلي . علوم الحديث (٢٠٣)

(٢) كالنووي في شرح مسلم (٣٨/١) ، والسيوطي في تدريب الراوي (٨٨/٢)

(٣) انظر علوم الحديث (٢٠٣)

(٤) الجامع الأخلاق الراوي (٢٦٨/١)

روى الخطيب عن قاضي تُحوكم إليه في ذلك ، قال للمدعي عليه : ((إن كان سماعه في كتابك بخطك يلزمك أن يُغيره، وإن كان بغير خطك فأنت أعلم))^(١).

هكذا قال الأئمة الأجلة : حفص بن غياث^(٢) القاضي الحنفي، وإسماعيل القاضي^(٣) المالكي، وأبو عبد الله الزبيري^(٤) الشافعي.

ولا ينبغي لأحد أن يكتب السماع في كتاب لم يُصح تصحيحاً مرضياً ، كيلا يغير بصحته إلا أن يُبين كون النسخة غير مقابلة ، وإذا قابل كتابه أعلم على مواضع وقوفه، وإن كان في السماع كتب: بلغ في المجلس الأول والثاني إلى آخرها .

وَلَتُخْتَمَ الخاتمة بخاتم الأنبياء وسيد المرسلين وهو قوله ﷺ «يُحْمَلُ هذا العلم من كل خَلْفٍ غَدُولُهُ يَنْفُونَ عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»^(٥)

(١) المصدر السابق (٢٤١/١)

(٢) حفص بن غياث بن معاوية النخعي، أبو عمرو الكوفي، القاضي، ثقة فقيه، تغير حفظه قليلاً بآخره، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة. تاريخ الثقات للعجلي (١٢٥)، تقريب التهذيب (٧٨).

(٣) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي ، أبو إسحاق القاضي المالكي ، صاحب التصانيف ، فاق أهل عصره في الفقه والحديث ، المتوفى سنة اثنين وثمانين ومائتين . أعلام النبلاء (٣٣٩/١٣)، الديباج المذهب (٢٨٢/١-٢٩٠)

(٤) هو الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي البصري ، المتوفى سنة سبع عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد (٤٧١/٨). سير أعلام النبلاء (٥٧/١٥)

(٥) الحديث رواه : البزار في مجمع الزوائد (١٤٠/١)، العقيلي في الضعفاء (٩/١)، ابن عدي في الكامل (١٥٢/١) ، البيهقي في دلائل النبوة (٤٤/١). وانظر : الخطيب في شرف أصحاب الحديث (٢٨-٢٩)، ابن عبد البر في التمهيد (٥٩/١)، والطبي في الكاشف عن حقائق السنن (٤٠١/١)، رقم [٢٤٨].

هذا الحديث له روايات كثيرة : رواه إبراهيم بن عبد الرحمن العذري : أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢٥٦/٤)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٧/٢)، وابن عدي في الكامل (١٥٣/١)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (٢٩)، وابن عبد البر (١٥٣/١).

وفي هذه الأسانيد: مُعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ

قال ابن حبان في المجروحين (٣٦/٣): ((منكر الحديث يروي مراسيل كثيرة، ويُحدث عن أقوام مجاهيل...)).

وقال ابن المديني ثقة، وقال يحيى بن معين: لين الحديث . لسان الميزان (١٣٤/٤)

وقال ابن حجر : شامي لين الحديث كثير الإرسال، (ت بعد ١٥٠ هـ) . تقريب التهذيب (٦٢٤)

وقال أحمد: لا بأس به، وردَّ عليه ابن القطان في بيان الوهم والإلهام (٤/٣): خُفي على أحمد من أمره ما علمه غيره.

ورواه عبد الله بن عمر وأبو هريرة: أخرجه: البزار في كشف الأستار (٨٦/١)، والعقيلي في الضعفاء (٩/١)

وفي أسانيدهم: خالد بن عمرو بن محمد بن عبد الله سعيد بن العاص الأموي، أبو سعيد الكوفي =

رواه مُحي السنة في "المصابيح"^(١)، من في الحديث كما في التنزيل ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير﴾^(٢).

=قال أحمد: ((ليس بثقة))، وعن البخاري: ((منكر الحديث))، الميزان (٦٣٥/١)، وقال ابن حجر: رماه ابن معين بالكذب ونسبه غيره إلى الوضع))، تقريب التهذيب (٢٢٨)

ورواه أبو أمامة: أخرجه العُقيلي وابن عدي: وفي سندهما: رُزَيْق: بالراء ثم الزاي مصغر: أبو عبد الله الألْهاني. قال ابن حبان: ((لا يجوز الاحتجاج به إلا عند الوفاق)) المجروحين (٣٠١/١)، وقال ابن حجر: ((صدوق له أوْهام))، تقريب التهذيب (٢٥١)

ورواه علي بن أبي طالب: أخرجه ابن عدي (١٥٢/١): وفي سنده محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي. ذكر في ترجمته (٢٣٠٣/٦) أنَّ شدة التشيع حملته على إخراج أحاديث منكر كُلهَا أو عامُئْهَا ورواه عبد الله بن مسعود: وفي سنده أحمد بن يحيى بن زُكير: قال الدارقطني: ((ليس بشيء في الحديث))، لسان الميزان (٣٢٣/١)

أما عن ألفاظ هذا الحديث فهي متقاربة: غير أنَّ في أحد طريقي ابن أبي حاتم (ليُتَحْمَلُ) بدلاً من (يَحْمَلُ)، وفي رواية ابن مسعود (يَرِثُ هذا العِلْمَ)

ومعنى الحديث: إنَّ هذا العلم يُحْمَلُ، أي يُؤْخَذُ عن كل خلفٍ عَدْلٍ، فهو أمر بأخذ العلم عن العدول فذاك تفخيم لأمرهم وتعظيم لشأنهم، فخص هؤلاء بهذه المنقبة العلية؟ لأنَّهم يَحْمِلُونَ أحمالاً شريفة، ومتون الرواية من تحريف الذين يعلون في الدين، والأسانيد من القلب والانتحال. انظر: علوم الحديث (١٠٥)، الكاشف عن حقائق السنن (٤٠١/١).

أما عن الحكم على الحديث: نسوقُ الأقوال التالية

قال العراقي في التقيد والإيضاح (١٣٨): ((وقد ورد هذا الحديث موصولاً من رواية علي وابن عمر، وابن عمرو، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة، وأبي هريرة رضي الله عنه، وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وليس فيها شيء يقوي المرسل)).

وقال ابن عدي في الكامل (١٥٣-١٥٢/١): ((ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم، عن إبراهيم العذري، قال: حدثنا الثقة من أصحابنا أنَّ رسول الله ﷺ ذكره. ثم على تقدير ثبوته إنما يصح الاستدلال به لو كان خبراً، ولا يصح حمله على الخبر، لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل، وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا على الأمر، ومعناه أنه أمر للثقات بحمل العلم، لأنَّ العلم إنما يُقبل عنهم، والدليل على ذلك أنَّ في بعض طرقه عند ابن أبي حاتم: « ليحمل هذا العلم... بلام الأمر. وانظر: فتح المغيبي (١٢٢/٤)، تدريب الراوي (٣٥٠/١).

فهذا الحديث قد ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وابن حبان، وابن عدي، ووثقه ابن المديني، وأحمد، وقال ابن القطان: ((خفي على أحمد من أمره ما علمه غيره)).

فالحديث ضعيف ولكن يتقوى بتعدد طرقه وينجبر إلى رتبة الحسن لغيره.

(١) مصابيح السنة (٤٧/١) رقم [١٨٢]، وانظر: مشكاة المصابيح (٨٢) رقم [٢٤٨]

(٢) [آل عمران: ١٠٤]

جُرِدَ من الخلف الصالح العدول، اليقات الثقات، وهم هم ، تفخيماً لأمرهم، وتعظيماً لشأنهم ،
وينفون استئناف كأنه قيل : لم خُصَّ هؤلاء بهذه المنقبة العلية؟ فأجيب لأنهم يحمون مشاريع
الشرعة، ومتون الروايات من تحريف الغالين ، والأسانيد من الانتحال والقلب ، وتولي الكاذبين
والمتشابه من تأويل الزائفين ، بنقل النصوص المحكمة لرد المتشابه إليها ، وفي ذلك فليتنافس
المتنافسون. ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .
تم المختصر في علم الحديث ، أطال الله عمر مصنفه، وأصلح شأنه وصانه عما شأنه، ويرحم
أسلافه آمين يا رب العالمين .

خاتمة البحث

النتائج والتوصيات:

في نهاية هذا العمل المتواضع أُسَطر هذه النتائج:

١. تميَّ عصر الطَّيِّب ب جوانب مشرقة من الناحية العلمية ، على الرغم من الحوادث والاضطرابات المؤلمة ، فقد شجع الأمراء حركة البحث العلمي فأسسوا المكتبات والمدارس والمساجد فظهر في هذا العصر جهازة العلماء ومنهم الطَّيِّب .
٢. انتشار عدد من العلماء الأجلاء المعاصرين للإمام الطَّيِّب من فقهاء ومفسرين ومحدثين ومؤرخين وفلاسفة ... منهم:

الشيخ عز الدين بن عبد السلام (٦٦٠هـ)، القرطبي صاحب التفسير (٦٧١ هـ)

النووي (٦٧٦هـ) ، ابن خلكان صاحب وفيات الأعيان (٦٨١هـ)

القاضي البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) ، سعد الدين الشيرازي (ت ٦٩١ هـ)

أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ)، جلال الدين القزويني (٧٣٩ هـ)

ابن كثير (٧٤٤ هـ)، ابن قدامة الحنبلي (٧٤٤ هـ)

٣-تألت دراسة الحديث النبوي ، من الجانب الحديثي اهتماماً كبيراً عند أغلب شراح الحديث ومنهم الإمام الطَّيِّب رحمه الله.

٤-اهتم الطَّيِّب بعلم الحديث، بقصد فهم كتابه وسنة نبيه ، متمسكاً بوصيته ﷺ « عليكم بسنتي

..... » .

٥ - لحظت تلك الدراسة البيانية والاهتمام البليغ من الطَّيِّبي بعلم الفصاحة والبيان مدخلاً هاماً فتح
لآخرين أفقاً واسعة من الفوائد والمنافع، وذلك كثيراً من الصعوبات لديهم. أمثال:

ابن حجر في "فتح الباري".

بدر الدين العيني في "عمدة القاري".

القسطلاني في "إرشاد الساري".

المباركفوري في "تحفة الأحوزي".

العظيم أبادي في "عون المعبود".

الكاندهلوي في "التعليق الصبيح".

الجرجاني في "ظفر الأمانى".

المناوي في "الفيض القدير".

٦ - يُمثل الطَّيِّبي موسوعة بحد ذاته ، فتراه برع في علم الحديث والفقه والأصول والبلاغة العربية
والفلسفة والطب ، فكان بحق مثلاً عبقرياً إلى جانب علماء عصره ، وأثرى المكتبة الإسلامية
بعدة كتب انتفع بها الناس على مر العصور والزمان .

٧ - لم يكن الطَّيِّبي مجرد ناقل لآراء الغير وملخصاً لكلامهم ، بل ظهرت شخصيته العلمية
المستقلة من خلال مناقشته لآراء العلماء ونقدتهم وبيان الرائج أحياناً والتوفيق بينها أحياناً
أخرى ، ثم بيان رأيه.

٨ - أسهم الطَّيِّبي إسهاماً كبيراً في رفع راية النتاج العلمي في مؤلفاته النافعة ، التي استقى الأئمة
من بحارها اللؤلؤ والياقوت.

٩ - قام باستقراء وتتبع الكثير من المؤلفات ، فأرشد إليها ومهد الطريق للإفادة منها .

١٠ - قدّم الطَّيِّبي بعض التعريفات الحديثية مثل : متن الحديث ، الثقة .

١١ - لم يستشهد الطَّيِّبي بأمثلة لكل نوع من أنواع علوم الحديث ، بل اكتفى بذكر بعض
الأمثلة لبعض الأنواع فقط.

١٢ - اعتمد الطَّيِّبي اعتماداً أساسياً على " علوم الحديث " لابن الصلاح باعتباره العمدة والقاعدة
في فن مصطلح الحديث.

- ١٣ - التزم الطَّيِّبِي تلخيص "علوم الحديث" لابن الصلاح و "التقريب" للنووي لكنَّه غاير في الترتيب والتسقيق.
- ١٤ - أتى الطَّيِّبِي ببعض الأحاديث في بحث الموضوع قد تكون ضعيفة وقد تكون حسنة.
- ١٥ - ممن اختصر كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح النووي وسماه "إرشاد طلاب الحقائق" وابن جماعة وسماه "المنهل الروي" والطَّيِّبِي وسماه "الخلاصة"
- ١٦ - استطرد الطَّيِّبِي كثيراً عن ابن الصلاح في بحث الموضوع فخالف منهجه في التلخيص.
- ١٧ - بعد الإطلاع على مختصر الجرجاني في كتاب "ظفر الأمانى" للكنوي وُجد أنَّه يُلخص كتاب الطَّيِّبِي "الخلاصة".
- قال اللكنوي في ظفرو الأمانى (٣٥): ((هذا هو الذي ذكره الطَّيِّبِي في "خلاصته" وهذا المختصر من أوله إلى آخره، ملخص منها، ومن مقدمة حاشية المشكاة له)).

تُوجِّهَاتُ الْبَحْثِ:

تقديمه للدراسة في المعاهد والجامعات الإسلامية والمدارس الشرعية ، وما أشد حاجة طلاب العلم إلى هذه التأليف الملخصة بأسلوب واضح وسهل .
العمل على تحقيق الكنوز الموجودة في باقي مخطوطات الإمام الطَّيِّبِي أُسوة بكتبه القليلة المحققة، أو بالمخطوطات عامة بما فيها من المعلومات القيمة .
إعداد موسوعة علمية تفصيلية دقيقة لترجمة أئمة الحديث انطلاقاً من بلدهم ، ووضع الخرائط والمصورات المناسبة لها .

وبعد : أرجو أن أكون وُفِّقْتُ في هذا البحث ، إلا أنني لا أدعي فيه الكمال ، فما كان فيه من خير فمن الله، وما كان غير ذلك فمن تقصيري وسوء حالي .

وأخيراً : أعزي نفسي بقول العماد الأصفهاني ت (٥٩٧هـ): ((أَتَى رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتَبُ أَحَدٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ ، وَلَوْ زَيْدٌ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ وَلَوْ قَدَّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ ، وَلَوْ تَرَكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعَبَرِ ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِثْلَاءِ النِّقْصِ فِي جَمَلَةِ الْبَشَرِ))^(١) .

نُحْمٌ بِحُسْرِ الْوَلِيِّ

(١) روضة الناظر وجملة المناظر لابن قدامة المقدسي (٣٨/١)

الفهارس العامة

(١) فهرس الآيات الكريمة

(٢) (٢) فهرس الأحاديث النبوية

(٣) فهرس الأهل

(٤) فهرس المصطلحات العلمية

(٥) فهرس الفرق والأماكن

(٦) فهرس الكتب الواردة في الكتاب

(٧) فهرس المصادر والمراجع

(٨) الفهرس العام

فهرس الآيات الكرمة

الآية	الصفحة
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [البقرة: ١٨٠]	٨٣
﴿ رَسَاؤُكُمْ حَزَّتْ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣]	١١٥
﴿ وَلَنْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]	٢٦٠
﴿ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾ [الدخان: ١٠]	١١٣
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [الحجرات: ٦]	١٧١
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ ﴾ [الحجرات: ١٢]	٩٣
﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ [الحشر: ٢]	٨٣
﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤]	٢٤١

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

طرف الحديث	درجته	الصفحة
١. اتقوا فريسة المؤمن	غريب	١٥٥

١٥٨	موضوع	٢. أحبب حبيبك هونا
١٢٢	صحيح	٣. احتجم وهو صائم (ابن عباس)
٢٠٣	صحيح	٤. أحق ما أخذ تم (ابن عباس)
١٥٥	ضعيف	٥. أخبر تقله
١٥٩	ضعيف	٦. إذا أتاكم كريم قوم فأكرموا
٢١٥	صحيح	٧. إذا أقيمت الصلاة (أنس بن مالك)
٩٤	صحيح	٨. إذا أمرتكم بشيء (أبو هريرة)
١٧٣	حسن صحيح	٩. إذا رأيتم الهلال
١٦٤	موضوع	١٠. إذا رويتم عني حديثاً فاعرضوه
١٩١	حسن	١١. إذا نُكحت المرأة باطل (عائشة)
١٦٢	موضوع	١٢. أربع ملاحم من ملاحم الجنة
١٦٤	موضوع	١٣. الأربعاء يوم نحس مستمر
١٥٧	موضوع	١٤. ارحموا ثلاثة غني قوم افتقر
١٦٢	ضعيف	١٥. استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان
١٥٥	ضعيف	١٦. اطلبوا الخير عند حسان الوجوه
١٥٦	ضعيف	١٧. اطلبوا الفضل عند الرحماء
١٥٦	موضوع	١٨. اعتموا تزداد حباً وحلماً
١٥٦	موضوع	١٩. اعزوا النساء يلزمن الحجاب
١١٢	إسناده صحيح	٢٠. أفطر الحاجم (شداد بن أوس)
٧٤	صحيح	٢١. أقبل رسول الله (أبو الجهم)
١٣٧	صححه الدارقطني	٢٢. أكان رسول الله (أنس بن مالك)
٢٦١	حديث مسند	٢٣. اكتبوا ذلك لا حرج (رافع بن خديج)

٢١٦	صحيح	٢٤. اكتبوا لأبي شاه (أبي سعيد الخدري)
١٥٧	ضعيف	٢٥. أكرموا الشهود
١٠٨	صحيح	٢٦. ألا نزعتم جلدَها (ابن عباس)
١٦٧	صحيح	٢٧. أما ترضى (علي)
٩٨	صحيح	٢٨. أمُرنا (أم عطية)
٢٢٣		٢٩. انقص من الحديث (مجاهد)
١٦٢	موضوع	٣٠. إنَّ الأذان سهل سمح
٨٢		٣١. إنَّ السنة قد سبقت (شريح)
١٤٧	صحيح	٣٢. أنَّ النبي وأبا بكر (أنس بن مالك)
٢٠٧	صحيح	٣٣. إن بلالاً
٩٩	صحيح	٣٤. أنَّ رسول الله صلى (أبي جحيفة)
١٦٠	ضعيف	٣٥. إنَّ في المعارض
١٦٠	ضعيف	٣٦. إنَّ لجواب الكتاب حقاً كردّ السلام
١٦٠	موضوع	٣٧. إنَّ لكل شيء معدناً
١٥٣	ضعيف	٣٨. أن يرزق عبده المؤمن
١٥٠	ضعيف	٣٩. الأنبياء قادة، والفقهاء
٢٢١	صحيح	٤٠. أنزل القرآن (ابن عباس))
٦٥	صحيح	٤١. إنما الأعمال بالنيات (عمر)
٨٢	ضعيف	٤٢. إنما الرأي بمنزلة الميئة (الشعبي)
١٦٠	موضوع	٤٣. إنما يعرف الفضل
١٥١	موضوع	٤٤. إنِّي رأيت الناس قد أعرضوا عن
٧٥	صحيح	٤٥. إنِّي لأعطي الرجل (عمرو بن تغلب)

١٦٥	إسناده قوي	٤٦. أُوتِيَتِ الْكِتَابُ وَمِثْلُهُ مَعَهُ
١٦٧	ضعيف	٤٧. أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ
١٠٨	حسن صحيح	٤٨. أَيُّمَا إِيْهَابٍ دُبِغِ (ابن عباس)
٦٢		٤٩. الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ (ابن المبارك)
١٦٣	ضعيف	٥٠. الْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ
١٥٠	موضوع	٥١. الْبَلَاءُ مُوَكَّلٌ بِالْقَوْلِ
١٥٣	مُعل	٥٢. الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ (عبد الله بن دينار)
١٥٧	موضوع	٥٣. تَجَافَوْا عَنْ ذَنْبِ السَّخِي
١٦٠	موضوع	٥٤. تَحِبُّ السَّمَاةَ
١٥٧	ضعيف	٥٥. تَعَشَوْا وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ حَشْفٍ
١٢٨	ضعيف	٥٦. ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمْ اللَّهُ، (أبو ذر)
١٢٦	صحيح	٥٧. الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْفِهِ (أبو رافع)
١٤٨	موضوع	٥٨. الْجَنَّةُ دَارُ الْأَسْخِيَاءِ
١٦١	ضعيف	٥٩. حَبْذَا الْمُتَخَلِّلُونَ مِنْ أَمْتِي
١٤٩	حسن	٦٠. حَبْكُ الشَّيْ يُعْمِي وَيُصِمُّ
١٤٨	صحيح	٦١. حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ (أبو هريرة)
١٤٨	ضعيف	٦٢. الْحُجُّ جِهَادٌ كُلِّ ضَعِيفٍ
٢٢٩	صحيح	٦٣. حَدِيثُ الْإِفْكِ (عائشة)
١١٦	صحيح	٦٤. خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئَةً (ابن عمر)
٢٤٦	صحيح	٦٥. خَذِي فِرْصَةً (أسماء بنت يزيد)
١٦٦	منكر	٦٦. خَيْرُ خَلْكَمُ خَلْ خَمْرَكُم

١٥٦	موضوع	٦٧. دفنُ البنات من المكرمات
٢٣٢	صحيح الإسناد	٦٨. ذكَاةُ كل مسكٍ (ابن عباس)
١٠٣	حسن صحيح	٦٩. الراحمون
١٤٢	ضعيف	٧٠. رأيتُ رسول الله (البراء بن عازب)
١٥٣	موضوع	٧١. رحم الله امرأً أصلح من لسانه
١٢٧	ضعيف	٧٢. رحم الله حارس (عقبة بن عامر)
١٦٣	موضوع	٧٣. رب دائق حران يعدل عند الله
١٥٤	ضعيف	٧٤. زُر غباً تزدد حباً
١٥٠	صحيح	٧٥. سئل أنس قتادة بن دعامة
١٩٨	صحيح	٧٦. سألت عائشة عن (ثمامة بن حزن)
١٦٥	موضوع	٧٧. سراج أمتي أبو حنيفة
١٤٨	موضوع	٧٨. السعيد من وعظ بغيره
١٥٠	موضوع	٧٩. السلام تحية لملتنا وأمان لذمتنا
١٣٨	حسن	٨٠. سمعني أبي (عبد الله بن مغفل)
١٤٩	لا أصل له	٨١. سَكَدَبُ عليّ بعدي
١٠٣	صحيح	٨٢. شبك بيدي (أبو هريرة)
١٤٨	موضوع	٨٣. شرف المؤمن قيامه بالليل
١٤٧	موضوع	٨٤. الصُّبْحَةُ تمنعُ الرزق
١٥١	صحيح	٨٥. صليت مع رسول الله (أنس بن مالك)
١٥٠	حسن	٨٦. صليت وراء (نعيم المجرم)
١٦٣	غريب	٨٧. صنفان من أمتي ليس لهما

١٥٦	موضوع	٨٨. طاعة النساء ندامة
٧٩	حسن	٨٩. طلب العلم فريضة (أنس بن مالك)
١٦٢	غريب	٩٠. الظُّوا بيذا الجلال والإكرام
١٦٢	ضعيف	٩١. عالم قریش ملأ الأرض
١٥٨	موضوع	٩٢. عش ما شئت فإنك ميت
١٦٥	موضوع	٩٣. العلم علما
١٦٥	موضوع	٩٤. عليكم بحسن الخط
١٦٥	ضعيف	٩٥. عليكم بدين العجائز
١٢٨	صحيح	٩٦. عليكم من العمل (عائشة)
١٦٥	موضوع	٩٧. العنب دود
٢٥٦	صحيح	٩٨. غسل بنت النبي ﷺ (أم عطية)
١٤٩	ضعيف	٩٩. الغنى اليأس مما في أيدي الناس
٢٢١	إسناده صحيح	١٠٠. فاغروقت (ابن مسعود)
١٥١	صحيح	١٠١. قاتلهم الله أي علم أفسدوا
١٥١	ضعيف	١٠٢. القاصُ ينتظر المقتَ
١١٣	ضعيف	١٠٣. قتل شارب الخمر (معاوية)
٩٩	ضعيف	١٠٤. قر الزجاجة (عائشة)
١٦٣	موضوع	١٠٥. القرآنُ كلام الله غير مخلوق
١٩١	حسن غريب	١٠٦. القضاء بالشاهد (أبي هريرة)
٩٤	حسن صحيح	١٠٧. قلت يا رسول الله (ابن مسعود)
٢٤٨	صحيح	١٠٨. قم يا أبا تراب (سهل بن سعد)
٩٤	حسن صحيح	١٠٩. قنتَ شهراً (أنس بن مالك)

١١٠ .	كان آخر (جابر بن عبد الله)	صحيح	١١٢
١١١ .	كان أصحاب (المغيرة بن شعبة)	إسناده ضعيف	١١٨
١١٢ .	كان الحق فيها	موضوع	١٥٤
١١٣ .	كان رسول الله يُدني (عائشة)	صحيح	٢٢٥
١١٤ .	كانت اليهود (جابر)	صحيح	١١٩
١١٥ .	كانوا يفتتحون (أنس بن مالك)	صحيح	١٤٧
١١٦ .	كتبْتُ إلى نافع (ابن عون)	صحيح	٢١٥
١١٧ .	كنتُ نهيتكم (بريدة بن حصيب)	صحيح	١٢٢
١١٨ .	لا تباغضوا (أنس بن مالك)	ضعيف	٣٩
١١٩ .	لا تَجَسَّسُوا (أبو هريرة)	صحيح	٣٩
١٢٠ .	لا تسافروا والقمر في العقرب	موضوع	١٦٥
١٢١ .	لا تصلح الصنيعة	موضوع	١٥٩
١٢٢ .	لا تظهر الشماتة	ضعيف	١٦٦
١٢٣ .	لا تقرأه (عبد الله بن جحش)	صحيح	٢٢٢
١٢٤ .	لا خير في صحبة	موضوع	١٥٩
١٢٥ .	لا سَبَقَ إلا أو جناح	موضوع	١٥٣
١٢٦ .	لا صلاة لجار المسجد	ضعيف	١٦٢
١٢٧ .	لا عَدوى (أبو هريرة)	صحيح	١١٠
١٢٨ .	لا مهدي إلا عيسى بن مريم	موضوع	١٥٩
١٢٩ .	لا نكاحَ (أبي موسى الأشعري)	حسن صحيح	١٢٣
١٣٠ .	لا هجرة بعد الفتح (ابن عباس)	صحيح	٢٤٤
١٣١ .	لا هم إلا هم الدين	موضوع	١٥٩

٨٦	حسن صحيح	١٣٢. لا وصية (أبو أمامة الباهلي)
٢٢٨	صحيح	١٣٣. لا ونيك (البراء بن عازب)
٢٥٩	صحيح	١٣٤. لا يتعلم مستحي (مجاهد)
١٦٦	حسن غريب	١٣٥. لا يحل أن يجنب
٢١٦	صحيح	١٣٦. لا تكتبوا عني (أبوسعيد الخدري)
٢٠٨	صحيح	١٣٧. لا تنتظر في (عبد الله بن جحش)
٩٥	ضعيف	١٣٨. للسائل حق وإن جاء على فرس
٣٩	صحيح	١٣٩. للعبد المملوك (أبو هريرة)
١٣٠	ضعيف	١٤٠. للملوك طعامه (أبو هريرة)
٢٥٦	صحيح	١٤١. لم يكن النبي يسرد (عائشة)
٧٥	صحيح	١٤٢. لما حضرت (المسيب بن حزن)
١٠٢	إسناده صحيح	١٤٣. اللهم أعني (معاذ بن جبل)
١٣٦	ضعيف	١٤٤. اللهم إني أسألك (شداد بن أوس)
٢٤٧	صحيح	١٤٥. اللهم إني أعوذ (قطبة بن مالك)
١٠٣	ضعيف	١٤٦. اللهم صلي (عقبة بن عمرو)
١١٧	صحيح	١٤٧. لو أخذوا إهابها (ابن عباس)
١٦١	موضوع	١٤٨. لولا أن السُّؤال يكذبون
١٤٨	موضوع	١٤٩. المؤمنُ يسيرُ المؤنّة
٨١	ضعيف	١٥٠. ما حدثك هؤلاء (الشعبي)
١٧٢	ضعيف	١٥١. ما صلب الله في صدري شيئاً
١٦٠	ضعيف	١٥٢. ما من عمل أفضل

١٥٣.	المتبايعان بالخيار	مسلسل صحيح	١٠٣
١٥٤.	المرء كثير بأخيه	موضوع	١٤٩
١٥٥.	المسائلة عن غسل الحيض	صحيح	٢٥٥
١٥٦.	المستحق محروم	موضوع	١٦٥
١٥٧.	المصلون أحق بالسواري (عمر)	موقوف	٢٤٢
١٥٨.	من أخلص لله أربعين صباحاً	موضوع	١٥١
١٥٩.	من أذن فهو يقيم (ابن عمر)	منكر	١٥٢
١٦٠.	من آذى ذمياً	ضعيف	٩٥
١٦١.	من أسلم على يديه رجل	موضوع	١٥٢
١٦٢.	من اشتاق إلى الجنة	موضوع	١٥١
١٦٣.	من السنة وضع (علي)	ضعيف	٩٨
١٦٤.	من انتهر صاحب بدعة	غريب	١٥٣
١٦٥.	من أيقن بالخلف جاد باللعطية	موضوع	١٥١
١٦٦.	من بشرني بخروج آذار	موضوع	٩٥
١٦٧.	من بشرني بخروج صفر	موضوع	١٦٥
١٦٨.	من حج البيت	موضوع	١٦٢
١٦٩.	من صام (أبو أيوب)	صحيح	٩٨
١٧٠.	من صام يوم الشك م (عمار)	حسن صحيح	١٦٥
١٧١.	من عزى مصاباً فله مثل أجره	غريب	١٥٢
١٧٢.	من عير أخاه بذنب	غريب	١٦٢
١٧٣.	من قاد أعمى	موضوع	١٦٢

١٥٤	موضوع	١٧٤. من قال لا إله إلا الله يخلق
١٥١	موضوع	١٧٥. من كثر كلامه كثر سقطه
١٥٢	ضعيف	١٧٦. من كثرت صلاته بالليل
٦٥	صحيح	١٧٧. من كذب علي
١٥٧	موضوع	١٧٨. من كنوز البر
١٦١	موضوع	١٧٩. من مات في طريق مكة
١٥٣	ضعيف	١٨٠. من نزل على قوم
١٤٩	موضوع	١٨١. الموت كفارة لكل مسلم
٨٨	صحيح	١٨٢. الناس تبع لقريش (أبو هريرة)
١٤٩	ضعيف	١٨٣. الناس كأسنان المشط
٢١٢, ٢٢٠	صحيح	١٨٤. نضر الله امرءاً (ابن مسعود)
١٥٠	موضوع	١٨٥. النظر إلى الخُصرة
٢٥٦	صحيح	١٨٦. النهي عن المزارعة (ابن رافع)
٨٩	صحيح	١٨٧. نهينا عن اتباع (أم عطية)
٢٤٧	صحيح	١٨٨. وجعلت فاطمة (جابر)
٢٤٧	صحيح	١٨٩. وجعلت عمي
١٠٥	صحيح	١٩٠. وجعلت لنا الأرض (أبو هريرة)
١٠٥	صحيح	١٩١. وجعلت ثريتها (أبو مالك)
١٥١	موضوع	١٩٢. الوضوء قبل الطعام
١٦١	موضوع	١٩٣. يا دنيا اخدمي
٢٥٥	صحيح	١٩٤. يا رسول الله الحج (ابن عباس)
١٠٤	صحيح	١٩٥. يا عبادي (أبو ذر الغفاري)

١٦٣	ضعيف	١٩٦. يُحْشَرُ أَوْلَادُ الزَّانَا
٢٦٥	حسن لغيره	١٩٧. يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ (ابن عمر)
١٠٨	صحيح	١٩٨. يَخْطِفُهَا الْجَنِي (عائشة)
٧٥	صحيح	١٩٩. يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ (مرداس)
١٣٠	ضعيف	٢٠٠. يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (الشعبي)
١٤٧	صحيح	٢٠١. الْيَقِينُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ
٩٥	موضوع	٢٠٢. يَوْمَ نَحْرُكُم يَوْمَ صَوْمِكُمْ

فهرسك (الأعلام) المترجم طم

١٧٠	١. ابن أبي حاتم
١٧٠	٢. ابن أبي خيثمة = أحمد بن خيثمة
٢٠٤	٣. ابن أبي داود = عبد الله بن سليمان
١٧٤	٤. ابن أبي ذئب = محمد بن عبد الله
٢٣٦	٥. ابن أبي سيار
١٧٤	٦. ابن أبي فديك = محمد بن إسماعيل
٩٠	٧. ابن أبي مريم = سعيد
٥٧	٨. ابن الأثير الجزري = مجد الدين المبارك
٢٥٠	٩. ابن الجعد = علقمة بن خالد
١٤٤	١٠. ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي

١٩٩	١١. ابن الصباغ= محمد بن السيد
٥٧	١٢. ابن الصلاح= عثمان بن عبد الرحمن
١١	١٣. ابن العلقمي= محمد بن محمد بن علي
٢٠٣	١٤. ابن الفراء= محمد بن الحسين
٢٠١	١٥. ابن أم مكتوم= عبد الله
١٦٧	١٦. ابن تيمية= أحمد بن عبد الحلیم
١٠٤	١٧. ابن جريج= عبد الملك بن عبد العزيز
٥٧	١٨. ابن جماعة= بدر الدين
١٦٨	١٩. ابن حبان= محمد التيمي
٢٠٨	٢٠. ابن حمدان= أحمد بن حمدان
١٠٦	٢١. ابن خزيمة= محمد بن إسحاق
١٠٤	٢٢. ابن عباس= عبد الله بن عباس
١١٣	٢٣. ابن عبد البر= يوسف بن عبد الله
٢٠٠	٢٤. ابن عتاب الأندلسي= محمد
٨٨	٢٥. ابن عمر= عبد الله بن عمر
٢٠٣	٢٦. ابن عمرو= محمد بن عبيد
٢٠١	٢٧. ابن فارس= أحمد بن فارس
١٠٦	٢٨. ابن قتيبة= عبد الله بن مسلم
١٣٤	٢٩. ابن ماجه= محمد بن يزي
٢٣٥	٣٠. ابن ماكولا= أبو نصر
٩٥	٣١. ابن معين= يحيى بن معين
٨٢	٣٢. ابن منده= محمد بن إسحاق

١٨٢	٣٣. ابن ودعان = محمد بن علي
١٤٥	٣٤. ابن يسار = محمد بن إسحاق
١٢١	٣٥. أبو إسحاق الإسفراييني = إبراهيم بن محمد
٢٣٠	٣٦. أبو إسحاق التلمساني = إبراهيم
١٨٧	٣٧. أبو إسحق الشيرازي = إبراهيم بن علي
٢٢٠	٣٨. أبو الأحوص = سلام بن سليم
١٨٧	٣٩. أبو الحسين الناقور = أحمد بن محمد
٢٣٤	٤٠. أبو الخلدة
٩٠	٤١. أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان
٢٠٢	٤٢. أبو الشيخ الأصبهاني = عبد الله بن محمد
٢٠٣	٤٣. أبو الطيب = طاهر بن عبد الله
٢٤٩	٤٤. أبو العالية الرياحي
٢٠٥	٤٥. أبو الفتح = نصر بن إبراهيم
٥٠٦٦	٤٦. أبو القاسم البغوي = عبد الله بن محمد
١٩٦	٤٧. أبو القاسم الجرجاني = عبد الله
٦٣	٤٨. أبو القاسم الطبراني = عبد الرحمن بن محمد
٦٣	٤٩. أبو القاسم الطبراني = سليمان بن أحمد
١٨٤	٥٠. أبو المظفر السمعاني = منصور بن محمد
١٢٦	٥١. أبو النضر السجزي = عبيد الله بن سعد
٢٠٢	٥٢. أبو الوليد الباجي = سليمان بن خلف
٢٤٢	٥٣. أبو أناس بن زنيم
١١٩	٥٤. أبو بردة = ابن أبي موسى الأشعري

٦٣	٥٥. أبو بكر البزار = أحمد بن عمرو
١٠٧	٥٦. أبو بكر الحازمي = محمد بن موسى
٩٥	٥٧. أبو بكر الصولي = محمد بن يحيى
١٨٤	٥٨. أبو بكر الصيرفي = محمد بن عبد الله
٢٢٠	٥٩. أبو بكر بن أبي شيبة
٢٤٨	٦٠. أبو بكر = أحمد بن عبد الرحمن
٩٩	٦١. أبو بكر بن خلف = أحمد بن علي
٢٤٢	٦٢. أبو بكر بن عبد الرحمن
٢٤٢	٦٣. أبو بلال الأشعري الكوفي = مرداس بن محمد
٢٢٠	٦٤. أبو توبة = الربيع بن نافع
١٦٨	٦٥. أبو جعفر العقيلي = محمد بن عمرو
١٨٦	٦٦. أبو حاتم الرازي = محمد بن إدريس
٢٤٢	٦٧. أبو حصين بن يحيى
٢٠٤	٦٨. أبو حنيفة = النعمان بن ثابت
٢٢٠	٦٩. أبو خالد الأحمر = سليمان بن حيان الأزدي
٢٣٤	٧٠. أبو خلدة = خالد بن دينار
٨٢	٧١. أبو داود = سليمان بن الأشعث
١٠١	٧٢. أبو زر = جندب بن جنادة
٢٢٧	٧٣. أبو زرعة الرازي = عبيد الله
٢٢٠	٧٤. أبو سعيد الأشج = عبد الله بن سعيد
١٨١	٧٥. أبو سلمة = عبد الله
٢٢٩	٧٦. أبو سلمة بن عبد الرحمن

٧١	٧٧. أبو طالب = عبد بن مناف
٨٢	٧٨. أبو عبد الرحمن النسائي = أحمد بن شعيب
٢٥٨	٧٩. أبو عبد الله الزبيري = الزبير بن أحمد
٢٦٠	٨٠. أبو عبد الله الألهاني
٢٣١	٨١. أبو عبد الله بن حفيف
١١١	٨٢. أبو عُبَيْد = القاسم بن سلام
٢٣٩	٨٣. أبو عبيدة بن الجراح = عامر
١١١	٨٤. أبو عُبَيْدة = مَعْمَر
٢٤٦	٨٥. أبو عثمان النهدي = عبد الرحمن بن مل
٢٣٧	٨٦. أبو عمران الجويني
١٢٣	٨٧. أبو عوانة = الوضاح بن عبد الله الإشكري
٩١	٨٨. أبو مجلز = لاحق بن حميد
٢٣٩	٨٩. أبو مسعود البصري
٢٢٩	٩٠. أبو مسلم الخولاني
١١٩	٩١. أبو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس
٢٤٢	٩٢. أبو مويهبة
٥٩	٩٣. أبو نصر = محمد بن سلام
٢٦٣	٩٤. أبو نعيم = أحمد بن عبد الأصفهاني
٨٥	٩٥. أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر
١٣٢	٩٦. أبو نعيم = الفضل بن دكين
٢٠٢	٩٧. إبراهيم الحربي
٢٣٦	٩٨. أبي بن عمارة

١٦١	٩٩. أبي بن كعب
٢٣٣	١٠٠. أجمد بن عَجَّان
٢٣٧	١٠١. أحمد بن جعفر
٩٤	١٠٢. أحمد بن حنبل
١٦٠	١٠٣. أحمد بن نصر الذارع
٢٦٠	١٠٤. أحمد بن يحيى بن زُكير
٢٢٩	١٠٥. الأحنف بن قيس بن معاوية
١٩٤	١٠٦. الأزهري = عبيد الله
١٠٥	١٠٧. أسامة بن زيد
١٨٦	١٠٨. إسحاق بن راهويه
١٤٧	١٠٩. إسحاق بن عبد الله
١٢٣	١١٠. إسرائيل بن يونس
٢٤٠	١١١. أسماء بنت يزيد بن السكن
٢٥٨	١١٢. إسماعيل القاضي
١٧٣	١١٣. إسماعيل بن أبي أويس
٢٣٩	١١٤. الأسود بن عبد يغوث
٢٣١	١١٥. الأسود بن قيس
٢٤٤	١١٦. الأسود بن يزيد
٢١٩	١١٧. الأصمعي = عبد الملك
٨٥	١١٨. الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز
١٢٦	١١٩. الأعمش = سليمان بن مهران
٢٣٩	١٢٠. الأقرع بن حابس

١٦١	١٢١. الإقليشي=أحمد بن معد
٢٣١	١٢٢. أم الدرداء= هجيمة
٢٤٠	١٢٣. أم عطية=نسيبة بنت كعب
٢٣٨	١٢٤. أمية بن أبي عبيدة
٩٠	١٢٥. أنس بن مالك
٩٢	١٢٦. الأنصاري= محمد بن عبد الله
١١٢	١٢٧. الأوزاعي= أبو عمر
٢٣٤	١٢٨. أوسط بن عمروالجلبي
٢٣١	١٢٩. أويس بن عامر
٨٢	١٣٠. الباوردي= محمد بن سعد
٦٨	١٣١. البخاري= محمد بن إسماعيل
٢٢٢	١٣٢. البراء بن عازب
١٤٩	١٣٣. البرقاني= أحمد بن علي
٢٤١	١٣٤. بروع بنت واشق
٢٥٢	١٣٥. بشر الحافي
٧٣	١٣٦. البغوي= الحسين بن مسعود
١٣٨	١٣٧. بقية بن الوليد
١٧٤	١٣٨. بكير بن عبد الله الأشج
٢٣٨	١٣٩. بلال بن حمادة
٢٣٨	١٤٠. بلال بن رباح الحبشي
٧٦	١٤١. البيهقي=أحمد بن الحسين
٢٣٤	١٤٢. تدوم بن صبيح

٧٣	١٤٣. الترمذي = محمد بن عيسى
٢٣٢	١٤٤. تميم الداري
٩٢	١٤٥. التيمي = سليمان بن طرخان
١٤٤	١٤٦. ثابت بن موسى
١٤٥	١٤٧. الثعلبي = أحمد بن محمد
١٨٨	١٤٨. ثمامة بن حزن
١١٥	١٤٩. جابر بن عبد الله
٢٥	١٥٠. الجارودي = أحمد بن الحسن
٢٣٣	١٥١. جبيب بن الحارث
٢٢٦	١٥٢. جرير بن عبد الله
١٠	١٥٣. جنكيز خان
٢٣٤	١٥٤. جيلان بن فروة
٢٣٨	١٥٥. حارث بن رفاعة
٧١	١٥٦. الحاكم = أبو عبد الله
٧٢	١٥٧. الحسن البصري
٢٥٠	١٥٨. الحسن بن عرفة
١٩١	١٥٩. الحسن بن علي
١٩١	١٦٠. الحسين بن علي بن أبي طالب
٢٠٨	١٦١. الحسين بن محمد
١٥٨	١٦٢. حفص بن غياث
٢٣١	١٦٣. حفصة بنت سيرين
١٠٣	١٦٤. حماد بن سلمة

٢٥٦	١٦٥. حمزة الكناني
١٧٨	١٦٦. الحميدي = محمد بن أبي نصر
٢٢٩	١٦٧. خارجة بن زيد
٢٥٩	١٦٨. خالد بن عمرو
٧٣	١٦٩. الخطابي = حمد بن محمد
٨٤	١٧٠. الخطيب البغدادي = أحمد بن علي
٢٦	١٧١. الخطيب التبريزي = ولي الدين
٢٥٣	١٧٢. الخليل بن أحمد
١٢٧	١٧٣. الخليلي = أبا يُعلى القزويني
٩٥	١٧٤. الدار قطني = علي بن عمر
٢٤٠	١٧٥. رافع بن خديج
٢٥٥	١٧٦. الربيع بن صبيح
١٧٩	١٧٧. ربيعة الرأي
١٨١	١٧٨. ربيعة بن كعب
٢٢٨	١٧٩. رجاء بن حيوة
١٦٠	١٨٠. زربي = ابن عبد الله
١١٦	١٨١. الزمخشري = محمد بن عمر
٩٠	١٨٢. الزهري = محمد بن مسلم
٢٤٠	١٨٣. زيد بن علاقة
٢٤٠	١٨٤. زينب بنت النبي ﷺ
١٤١	١٨٥. سالم بن عبد الله بن عمر
٢٤١	١٨٦. سبيعة بنت الحارث

٢٧٠	١٨٧. سعد بن أبي وقاص
٢٤١	١٨٨. سعد بن خولة
١٠٢	١٨٩. سعد بن طارق الأشجعي
٩٣	١٩٠. سعيد بن المسيب
٢٤٥	١٩١. سعيد بن زيد
١٦٢	١٩٢. سعيد بن سلام
١٤٤	١٩٣. سفيان الثوري
١٣٨	١٩٤. سفيان بن عيينة
٢٣٦	١٩٥. سلام بن أبي الحقيق
٢٣٦	١٩٦. سلام بن محمد
١٨٠	١٩٧. سليم الرازي
٢١٥	١٩٨. سليم بن أيوب
٢٣٠	١٩٩. سليمان بن يسار
٢٣٣	٢٠٠. سَنَدَر أبو الأسود
٢٥	٢٠١. السهروردي = شهاب الدين
٢٥٠	٢٠٢. سهل بن سعد
١٧٣	٢٠٣. سويد بن سعيد
٢٤٢	٢٠٤. سيار بن سلامة الرياحي
٦٨	٢٠٥. الشافعي = محمد بن إدريس
١٢٣	٢٠٦. شريك بن عبد الله
٨٣	٢٠٧. شريح
٩٥	٢٠٨. شعبة بن الحجاج

٨٣	٢٠٩. الشعبي = عامر بن شراحيل
٢٣٣	٢١٠. شَكْل بن حميد
٢٣٣	٢١١. شمعون
٢٣٣	٢١٢. شمعون بن زيد
٢٣٥	٢١٣. شمير بن واصل
٢٣٧	٢١٤. صالح بن أبي صالح
٢٢١	٢١٥. صالح بن صالح
٢٣٣	٢١٦. صُدَيّ ابن عَجْلان
١٤٧	٢١٧. الصغاني = رضي الدين
٢٣٣	٢١٨. صُنابح بن الأعسر
١٩٤	٢١٩. السوري = محمد بن علي
٢١١	٢٢٠. الصيدلاني = محمد بن داود
١٩٠	٢٢١. الصيرفي = محمد بن عبد الله
٢٣٥	٢٢٢. ضُرَيْب بن نقير
٢٤٥	٢٢٣. طلحة بن عبيد الله
١٤٦	٢٢٤. الطيالسي = جعفر بن محمد
٢١	٢٢٥. الطيبي = الحسين بن عبد الله
٢٤٠	٢٢٦. ظهير بن رافع
٩٦	٢٢٧. عائشة بنت أبي بكر الصديق
٩٦	٢٢٨. عاصم الأحول
١٧٣	٢٢٩. عاصم بن علي
١٨٥	٢٣٠. عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود

٢٢٩	٢٣١. عبد الرحمن بن عوف
١٧٦	٢٣٢. عبد الرحمن بن مهدي
١٠٥	٢٣٣. عبد الرحمن بن ولة
١٩٥	٢٣٤. عبد الرزاق بن همام
١٦٦	٢٣٥. عبد العزيز بن الحصين
١٩٤	٢٣٦. عبد الغني بن سعيد
٢٥٠	٢٣٧. عبد الله بن أبي أوفى
١٢١	٢٣٨. عبد الله بن الزبي
١٣٢	٢٣٩. عبد الله بن دينار
٢٣٦	٢٤٠. عبد الله بن سعيد
٢٣٦	٢٤١. عبد الله بن سلام
٢٢٣	٢٤٢. عبد الله بن عتبة
١١٩	٢٤٣. عبد الله بن قيس
٦٠	٢٤٤. عبد الله بن المبارك
٢٤٣	٢٤٥. عبد الله بن محمد بن الضعيف
١٣٤	٢٤٦. عبد الله بن مُغَلّ
٢٣٧	٢٤٧. عبد الملك بن حبيب الجوني
٢١٣	٢٤٨. عبد الوارث بن سعيد
١٤٨	٢٤٩. عبيد بن ميمون
٢٣٢	٢٥٠. عدي بن براء
٢١٩	٢٥١. عروة بن الزبير
٢٣٥	٢٥٢. عزوان

٢٥٣.	عطاء بن أبي رباح	١٠٤
٢٥٤.	عطاء بن السائب	١٧٩
٢٥٥.	عطية العوفي	٢٣٢
٢٥٦.	عطية بن سعد بن جُنادة	٢٣٢
٢٥٧.	عفان بن مسلم	١٨٧
٢٥٨.	عكرمة	١٤٤
٢٥٩.	علقمة بن قيس	٢٤٦
٢٦٠.	علقمة بن وقاص	١٢٨
٢٦١.	علي بن عبد العزيز	١٨٧
٢٦٢.	علي بن عيسى	٢٦
٢٦٣.	عمر بن الخطاب	١٣٢
٢٦٤.	عمرة بنت عبد الرحمن	٢١٩
٢٦٥.	عمرو بن تغلب	٧٢
٢٦٦.	عمرو بن دينار	١٠٤
٢٦٧.	عمرو بن معدي	١٨١
٢٦٨.	عنيسة بن عبد الرحمن	١٥٨
٢٦٩.	العوّام بن مُراجع	٩٥
٢٧٠.	عوذ	٢٣٨
٢٧١.	غزوان بن زيد	٢٣٥
٢٧٢.	غياث بن إبراهيم	١٤٦
٢٧٣.	فاطمة بنت عمرو	٢٤١
٢٧٤.	فردان	٢٣٤

١٣٢	٢٧٥. الفريابي = محمد بن يوسف بن واقد
١٩٨	٢٧٦. الفريبي = محمد بن يوسف بن مطر
٢١٣	٢٧٧. القاسم بن محمد
٢١٢	٢٧٨. القاضي أبي يوسف = يعقوب بن إبراهيم
١٩١	٢٧٩. القاضي عياض
١٣٨	٢٨٠. قتادة بن دعامة السدوسي
١٣٢	٢٨١. قتيبة بن سعيد
١٤٧	٢٨٢. القضاءي = محمد بن سلامة
٢٤٠	٢٨٣. قطبة بن مالك
٧٢	٢٨٤. قيس بن أبي حازم
١٩٤	٢٨٥. كعب الأحبار
٢٣٣	٢٨٦. كلدة بن حنبل
٢٣٤	٢٨٧. لبي ابن لبا الأسدي
٧٠	٢٨٨. الليث بن سعد
٦٨	٢٨٩. مالك بن أنس
١٨١	٢٩٠. مالك بن دينار
٢٠٨	٢٩١. الماوردي = علي بن محمد
٢١٩	٢٩٢. المحاملي = الحسين بن إسماعيل
١٢٨	٢٩٣. محمد بن إبراهيم
٩٨	٢٩٤. محمد بن أسلم الطوسي
١٩١	٢٩٥. محمد بن الحسن
٢٣٢	٢٩٦. محمد بن السائب

٢٩٧.	محمد بن المُنْتَنِي العَنْزِي = أبي موسى	٩٦
٢٩٨.	محمد بن بشار	٢٣٦
٢٩٩.	محمد بن جعفر	٢٤٣
٣٠٠.	محمد بن زكريا الغلابي	١٦٦
٣٠١.	محمد بن سعد	٨٢
٣٠٢.	محمد بن سلام	٢٣٦
٣٠٣.	محمد بن محمد بن الأشعث	٢٧٦
٣٠٤.	محمود بن الربيع	١٩١
٣٠٥.	مخرمة بن بكير	١٧٤
٣٠٦.	مُحَمَّد بن يزيد	١٣٢
٣٠٧.	مرداس الأسلمي	٧٢
٣٠٨.	المزرياني = محمد بن عمران	٢٠٨
٣٠٩.	المستعصم بالله = عبد الله بن المستنصر بالله	١٢
٣١٠.	المُسْتَقَر بن ريان	٢٣٥
٣١١.	مسدد بن مسرهد	٢٢٠
٣١٢.	مسروق بن الأجدع	٢٢٨
٣١٣.	مسلم بن الحجاج	٦٨
٣١٤.	المسيب بن حزن ٧١	
٣١٥.	معاذ	٢٤٤
٣١٦.	معان بن رفاعة	٢٦٥
٣١٧.	معاوية الضال	٢٤٣
٣١٨.	معمر بن راشد	١١٣

٢٣٨	٣١٩. معوذ
١١٤	٣٢٠. المغيرة بن شعبة
٢٣٩	٣٢١. المقداد بن عمرو
٢٤٢	٣٢٢. منصور العراوي
٢٤٤	٣٢٣. منية
١٤٦	٣٢٤. المهدي بن منصور
١٩٢	٣٢٥. موسى الحمال = موسى بن هارون
٨٧	٣٢٦. نافع
٢٣٤	٣٢٧. نبيشة الخير
٢١٣	٣٢٨. النخعي = ابراهيم بن يزيد
١٧	٣٢٩. نصير الدين الطوسي
١١١	٣٣٠. النضر بن شميل
١٩١	٣٣١. النعمان بن بشير
٢٣٤	٣٣٢. نوف البكالي
	٣٣٣. نوح بن أبي مريم ١٤٤
٥٧	٣٣٤. النووي = محي الدين
٢٣٤	٣٣٥. هبيب بن مُغفل
١٣٩	٣٣٦. هشيم
٢٤١	٣٣٧. هلال بن مرة
١١٣	٣٣٨. همام بن مُنْبه
٢٣٤	٣٣٩. همذان
٢٤١	٣٤٠. هند بنت عمرو

١١	٣٤١. هولاكو
٢٣٣	٣٤٢. وابصة
١٤٥	٣٤٣. الواحدي
٩٦	٣٤٤. واصل بن حيان الأحذب
٢١٣	٣٤٥. وهيب بن خالد
٢٣٨	٣٤٦. يزيد بن الأسود
٢١٣	٣٤٧. يزيد بن زريع
٢٣٦	٣٤٨. يسار بن سلامة
١٣١	٣٤٩. يعلى بن عبيد
١٦٢	٣٥٠. يوسف بن عطية الصفار
فهرس المصطلحات الحرفية	
الصفحة	المصطلح
٢٠١	الإجازة
١٩١	الآحاد
٢٤٩	آداب الشيخ
٢٥٢	آداب الطالب
٢٥٥	آداب الكاتب
٢٣٢	الأسماء المفردة

٦٠	الإسناد
١٠٠	الإسناد العالي
١٠٣	الإعتبار
٢٠٩	الإعلام
٨٩	الأفراد
١٤٣	الألقاب
١٩١	أهلية التحمل
٢٤٤	أوطان الرواة
٢٢٨	التابعي
٢٥٧	التصحيح
٢٥٧	التضبيب
٢٥٧	التمريض
٢٤٤	التواريخ
١٧٦	ثبت
١٧٦	ثقة
١٧٤	الجرح والتعديل
١٧٦	حافظ

١٧٥	حجة
٧٦	حديث حسن صحيح
٧٣	الحسن
٧٦	حسن الإسناد
٧٥	الخبر
١٧٧	ذاهب الحديث
١٠١	زيادة الثقة
١٩٥	السماع
٦٠	السند
١٢٧	الشاذ
١٧٦	شيخ
١٧٦	صالح الحديث
٢٢٦	الصحابة
٦٧	الصحيح
١٣٦	صحيح شاذ
١٣٦	صحيح مغل
١٧٦	صدوق

١٧٦	ضابط
١٧٠ ، ٦٧	الضبط
٨١	الضعيف
١٧٧	ضعيف الحديث
١٧٠	العدالة
٩٣	العزیز
٩٥	الغريب
١٥٢	غريب الحديث
١٠١	الفرد
١٩٧	القراءة علي الشيخ
١٧٧	كذاب
١٧٧	لابأس به
١٧٧	لايحتج به
١٧٧	ليس بالقوي
١٧٦	لين الحديث
٢٣٥	المؤتلف والمختلف
١٨٢	المبتدع

المبهمات	٢٣٩
متروك الحديث	١٧٧
المتصل	٨٤
المتفق والمفترق	٢٣٧
متقن	١٧٥
المتن	٥٩
المتواتر	١٩١
مجهول	١٨٠
محله الصدق	١٧٥
مختلف الحديث	١٠٦
مخضرم	٢٢٨
المدرج	٩٠
المدلس	١٣٧
المرسل	١١٦
المرسل الخفي	١٢٣
المرفوع	٨٥
المزيد في متصل الأسانيد	١٢٣

المستور	٧٢
المسلسل	١٠٢
المسند	٨٤
المشتبه المقلوب	٢٣٧
المشهور	٩١
المصحف	٩٥
المضطرب	٢٤٠
مضطرب الحديث	١٧٧
المعضل	١٢٥
المعلق	٨٨
المعلل	١٣٠
المعنن	٨٦
مقارب الحديث	١٧٧
المقطوع	١١٥
المقلوب	١٤١
المكاتبه	٢٠٨
المناولة	٢٠٦

المنسوبون إلى غير آبائهم	٢٣٨
المنقطع	١٢٢
المنكر	١٢٩
الموالي	٢٤٣
الموضوع	١٤٣
الموقوف	١١٢
ناسخ الحديث ومنسوخه	١٠٨
النسب التي على خلاف ظاهرها	٢٣٩
الوجادة	٢٠٩
وسط	١٧٦

فهرسك الففرج و اللامكن

العنوان	الصفحة
أحد	٢٢٧
الإسماعلية	١٠
الأهواز	٢٢
بدر	٢٥٤
بلخ	١١
بيعة الرضوان	٢٢٧
بيعة العقبة	٢٢٧
تبريز	٢٤
الحديبية	٢٥٤
الخطابية	١٨٣
خوزستان	٢٢
الدولة الخوارزمية	١٠

٩٢	ذكوان
٢٠	الربع الرشيدى
١٤٦	الرصافة
٩٢	رعل
١٨٣	الروافض
١١	سمر قند
٦٢	الشبعة
٢٥٠	صلبية
٢١	الطيب
١٦٣	القنرية
١٤٤	الكرامية
١٦٣	المرجئة
١١	مرو
٢٢	واسط

فهرس المصاوير المروية في الكتاب

الكتاب	الصفحة
١. أخبار من حدث ونسي للخطيب البغدادي	١٨٦
٢. اختلاف الحديث للشافعي	١٠٩
٣. أسد الغابة لابن الأثير الجزري	٢٢٦
٤. الاستيعاب لابن عبد البر	٢٢٦
٥. الاعتبار في النسخ والمنسوخ للحازمي	١٠٧
٦. الإكمال لابن ماكولا	٢٣٥
٧. تاريخ البخاري	٢٥٣-١٧٠
٨. التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة	٢٥٣-١٧٠
٩. التبيان في البيان للطبي	٢١٥
١٠. التصحيف للدارقطني	١٠٨
١١. التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير	٥٧
١٢. التمهيد لابن عبد البر	١١٣
١٣. الثقات لابن حبان	١٨٦
١٤. ثلاثيات البخاري	٩٨
١٥. جامع الأصول لابن الأثير الجزري	٥٧
١٦. الجرح والتعديل لأبي حاتم	٢٥٣-١٨٦
١٧. حقائق البيان لعلي بن عيسى	٦١
١٨. الدر الملتقط في تبين الغلط للصاغاني	١٤٧

٢١٣ - ٨٣	١٩. شرح السنة للبغوي
١٤٧	٢٠. الشهاب للقضاعي
٢٥٣	٢١. صحيح البخاري
٢٥٣	٢٢. صحيح مسلم
٢٥٣	٢٣. سنن أبي داود
٢٥٣	٢٤. سنن الترمذي
٢٥٣	٢٥. سنن ابن ماجه
٢٥٣	٢٦. السنن الكبير للبيهقي
١٧٠	٢٧. الضعفاء الصغير والكبير للبخاري
١٧٠	٢٨. الضعفاء والمتروكين للدارقطني
١٧٠	٢٩. الضعفاء والمتروكين للنسائي
٥٧	٣٠. علوم الحديث لابن الصلاح
١١٥	٣١. غريب الحديث لابن قتيبة
١١١	٣٢. غريب الحديث لأبي عبيد
١١١	٣٣. غريب الحديث للخطابي
١١١	٣٤. غريب الحديث للقاسم بن سلام
١١١	٣٥. غريب الحديث للنضر بن شميل
١١٢	٣٦. الفائق في غريب الحديث للزمخشري
١١٢	٣٧. الكاشف عن حقائق السنن للطبري
٢٣٩	٣٨. المبهعات لعبد الغني بن سعيد
٢٣٩	٣٩. المبهعات للخطيب البغدادي
٢٣٧	٤٠. المتفق والمفترق للخطيب البغدادي

١٠٦	٤١. مختلف الحديث لابن قتيبة
٧١	٤٢. المدخل إلى كتاب الإكليل
٢٦٠	٤٣. مصابيح السرة للبغوي
١١٣	٤٤. معالم السنن للخطابي
٥٧	٤٥. المنهل الروي لابن جماعة
١٤٤	٤٦. الموضوعات لابن الجوزي
١٦٧	٤٧. النجم المذيل على الشهاب للإفليسي
١١٥	٤٨. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري
١٦٧	٤٩. الودعانية لابن ودعان
١٦٦	٥٠. وصايا النبي ﷺ إلى علي
فهرس المصاور والمرامع	
القرآن الكريم	
١	أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي، ت: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٧٨م
٢	الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي، دار الكتب العلمية - بيروت
٣	الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة، ط١: (١٣٨٧هـ).
٤	آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد القزويني، دار صادر بيروت، سنة (١٩٧٠)
٥	الإجازة للمجهول والمعدوم للخطيب البغدادي، تحقيق صبحي السامرائي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، سنة (١٣٨٩هـ).
٦	الأجوبة الفاضلة في الأسئلة العشرة الكاملة للكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
٧	الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لعلاء الدين ابن بلبان، قدم له كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٣٨٩هـ).
٨	أحكام القرآن لابن العربي المالكي، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي

بمصر، سنة (١٣٨٧هـ).
٩. الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ، تقديم إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، سنة (١٤٠٣).
١٠. الإحكام في أصول الأحكام للأمدى، تحقيق عبد الرزاق العفيفي، المكتب الإسلامي، سنة (١٣٨٧هـ).
١١. أخبار القضاة للإمام وكيع، عالم الكتب ، بيروت.
١٢. اختصار علوم الحديث لابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٣هـ).
١٣. اختلاف الحديث للشافعي، تحقيق محمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، (١٤٠٦هـ).
١٤. اختلاف الحديث للشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء - مصر، ط١ (١٤٢٢هـ).
١٥. أخلاق العلماء للأجري، تحقيق: د: فاروق حمادة، دار الثقافة بالدار البيضاء.
١٦. آداب الإمام الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧. الآداب للإمام البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٤٠٤هـ).
١٨. أدب الإملاء والاستملاء لأبي محمد السمعاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت، سنة (١٤٠١هـ).
١٩. أدب القاضي لابي الحسن الماوردي، تحقيق محمد هلال السرحان، مطبعة الإرشاد ، بغداد سنة (١٣٩١هـ).
٢٠. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، محمد فؤاد عبد الباقي دار البشائر الإسلامية، بيروت ط٣ ١٩٨٩م
٢١. الأذكار للنووي، تحقيق: تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة الملاح، دمشق
٢٢. الأربعون النووية للنووي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
٢٣. إرشاد الساري للقسطلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت
٢٤. إرشاد الفحول للشوكاني، مطبعة السعادة، ط١: (١٣٢٧هـ)
٢٥. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق للنووي، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، ط١ (١٤٠٨هـ-١٩٨٧)، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.
٢٦. الإرشاد للخليلي، تحقيق: د: محمد سعيد عمر إدريس، ط١: (١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م)
٢٧. الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة، للسيوطي، مطبعة دار التأليف.
٢٨. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق علي الجاوي، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة.
٢٩. أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير أبي الحسن الجزري، دار الفكر.
٣٠. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى للملا علي القاري ، تحقيق محمد الصباغ (١٣٩١ هـ) دار الأمانة / مؤسسة الرسالة،

٣١. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي، تحقيق: د: عز الدين علي السيد، نشر مكتبة الخانجي، بالقاهرة، سنة (١٤٠٥هـ).
٣٢. الأسماء والكنى للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: د: عبد الرحيم القشيري، ط١: (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، مطبعة الجامعة الإسلامية.
٣٣. الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمة للنووي، تحقيق عز الدين السيد، مكتبة الخانجي القاهرة.
٣٤. الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة (١٣٥٦هـ).
٣٥. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة نهضة مصر.
٣٦. أصول السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الأفعاني، مطابع دار الكتاب العربي.
٣٧. أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي، دار الكتب العلمية.
٣٨. أطلس دول العالم الإسلامي لشوقي أبو ضيف، ط٢: (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) دار الفكر بدمشق
٣٩. الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي، تحقيق د: عبد المعطي قلنجي، دار الوعي، حلب، سنة (١٤٠٣هـ).
٤٠. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي، ط١: إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
٤١. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر الدمشقي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، (١٩٧٣)
٤٢. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥ (١٩٨٠م)
٤٣. الاغتباط بعرفة من رمي بالاختلاط لبرهان الدين سبط ابن العجمي (٨٤١هـ)، دار الكتاب العربي.
٤٤. الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، تحقيق: قحطان الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد (١٤٠٢هـ)
٤٥. إكمال المعلم بفوائد مسلم، شرح صحيح مسلم أبي الفضل عياض اليحصبي، ت: يحيى إسماعيل، ط 1 دار الوفاء (١٩٩٨م).
٤٦. الإكمال في معرفة الارتباب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، تصحيح عبد الرحمن المعلمي ونايف العباس، نشر أمين دمج.
٤٧. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية والسماع للقاضي عياض، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢: دار التراث، (١٣٩٨هـ).
٤٨. الإمام الطيبي ومنهجه في كتابه الكاشف عن حقائق السنن ، تحقيق: فانت الحلواني، دار الغرب الإسلامي.
٤٩. المجموع شرح المذهب، النووي، تحقيق: تحقيق محمد نجيب المطيعي، دار النصر للطباعة بالقاهرة.

٥٠. الأم للشافعي، تصحيح محمد زهري النجار، ط١: (١٣٩٣هـ). دار المعرفة
٥١. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعيه وبين الصحيحين للدكتور: نور الدين عتر، ط١: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة (١٣٩٠هـ).
٥٢. الأمثال في الحديث النبوي لأبي الشيخ الأصبهاني ، الدار السلفية - بومباي الهند، تحقيق : د. عبدعلي عبد الحميد حامد، ط٢: (١٩٨ م).
٥٣. الأنساب للسمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. ط٢ نشر محمد أمين دمج، بيروت، (١٤٠٠هـ).
٥٤. إيران ماضيها وحاضرها لدونالد ولبر، ترجمة د: عبد المنعم حسنين، قدم له د: إبراهيم أمين الشواربي، القاهرة (١٣٧٧هـ) مكتبة مصر
٥٥. إيضاح الإشكال لمحمد بن طاهر بن علي المقدسي بو الفضل (٥٠٧هـ)، تحقيق د: باسم الجوابرة ، مكتبة المعلا سنة النشر (١٤٠٨هـ) مكان النشر الكويت.
٥٦. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل البغدادي، مكتبة المثنى ، بغداد.
٥٧. الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبدیع للخطيب القزويني (٧٣٩هـ)، تحقيق د: رحاب عكاوي، دار الفكر.
٥٨. الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح للدكتور مصطفى الخن و الدكتور: بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، ط٣ (١٤٢٢هـ)
٥٩. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأحمد شاکر، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ. تحقيق أحمد شاکر
٦٠. البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، ط١: (١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، دار الكتب.
٦١. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد تحقيق: محمد سالم محيسن وشعبان محمد إسماعيل، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، سنة (١٣٩٤هـ).
٦٢. البداية والنهاية لابن كثير ت ٧٧٤هـ، بيروت ١٩٧٨م، ١٤ جزء ، دار الفكر العربي.
٦٣. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، دار المعرفة: بيروت-لبنان
٦٤. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملكن ،المحقق : مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة ،الرياض-السعودية، ط١: ١٤٢٥هـ
٦٥. البرهان في أصول الفقه للجويني، تحقيق: عبد العظيم ديب، ط١: مطابع الدوحة سنة (١٣٩٩هـ).
٦٦. البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، ط١: سنة (١٣٧٦هـ).
٦٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق علي محمد عمر ، ط١ (١٤٢٦هـ) مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٦٨. بلوغ المرام مع سبل السلام لابن حجر، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مطابع الرياض.

٦٩. بيان الوهم والإيهام لأبي الحسن ابن القطان، تحقيق د: السن سعيد، دار طيبة، سنة (١٤١٨هـ).
٧٠. تاريخ الثقات للعجلي ، تحقيق: عبد المعطي قلنجي ، ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة (١٤٠٥هـ).
٧١. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.
٧٢. تاريخ ابن الوردي، لابن الوردي، دار الكتب العلمية، سنة النشر (١٤١٧ هـ)، بيروت
٧٣. تاريخ ابن خلدون لابن خلدون ط١ (١٣٩١هـ).
٧٤. تاريخ أبي الفدا المسمى المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء، القاهرة ١٣٢٥هـ.
٧٥. تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ترجمة د: السيد يعقوب بكر، ط٢: دار المعارف بالقاهرة.
٧٦. تاريخ الإسلام للذهبي تحقيق د: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت.
٧٧. التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر، المكتب الإسلامي ط١: (١٩٨٥م).
٧٨. تاريخ الحضارة الإسلامية، بارتولد، ترجمة حمزة طاهر، دار المعارف ط٥
٧٩. تاريخ الخلفاء للسيوطي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢: مطبعة السعادة، القاهرة، سنة (١٣٧٨هـ).
٨٠. تاريخ الدولة المغولية في إيران، عبد السلام فهمي، دار المعارف ط: (١٩٨١م)
٨١. تاريخ الشعوب الإسلامية الإمبراطورية وانحلالها، كارل بروكلمان، عربه نبيه فارس، ومنير بعلبكي، بيروت بعلبكي.
٨٢. التاريخ الصغير للإمام البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١: سنة (١٣٩٧هـ)، دار الوعي بحلب.
٨٣. تاريخ العراق لعباس العزاوي ، مطبعة بغداد (١٣٥٣هـ-١٩٣٥م)
٨٤. التاريخ الكبير للبخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٥. التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ، تحقيق: صلاح بن فححي هلال، ط: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٨٦. تاريخ المغول منذ حملة جنكيزخان حتى قيام الولة التيمورية لعباس إقبال، ترجمة د: عبد الوهاب علوب، ط/٢٠٠٠/ أبو ظبي.
٨٧. تاريخ المغول والحروب الصليبية د: محمد أحمد، جامعة دمشق، ط (١٤٢٥هـ)
٨٨. تاريخ جهانكشاي لعطا ملك الجويني (ت٦٨١هـ)، نقله عن الفارسية: د: محمد التونجي، ط١ (١١٤٠هـ)، دار الملاح.
٨٩. تاريخ خليفة بن خياط، مؤسسة الرسالة، تحقيق د: أكرم ضياء العمري، سنة (١٣٩٧هـ)
٩٠. تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: محب الدين العمري، ط١: دار الوعي بحلب، سنة (١٣٩٧هـ).
٩١. تاريخ يحيى بن معين، تحقيق د: محمد نور سيف، نشر جامعة أم القرى.
٩٢. تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب الإسلامية.
٩٣. تبصير المنتدبه بتحرير المشتبه للحافظ ابن حجر، تحقيق علي محمد البجاوي، الدار المصرية

للتأليف والترجمة، القاهرة.
٩٤. التبيان في البيان للإمام الطيبي، تحقيق: د: عبد الستار حسين زموط، دار الجبل، ط(١/١٤١٦هـ- (١٩٩٦)
٩٥. التبيان في البيان لهادي عطية عالم الكتب بيروت ط.(١٤٠٧هـ) ٩٦. التبيان في البيان للطبيبي تحقيق هادي مطر عطية الهلالي، دار اللغز العلمية ٩٧. التبيان في البيان للطبيبي، تحقيق عبد الستار حسين زموط، الجامعة الأزهرية ٩٨. تبين العجب لما ورد في فضل رجب لابن حجر، ط: مطبعة السنة المحمدية، سنة(١٩٧١هـ) ٩٩. التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي، نشر مكتبة المعارف. ١٠٠. تجريد أسماء الصحابة للذهبي، دار المعرفة بيروت. ١٠١. تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، للسيوطي، ت(٩١١ هـ، تحقيق محمد الصباغ، الناشر المكتب الإسلامي، سنة(١٣٩٤ هـ)، بيروت. ١٠٢. التحرير في أصول الفقه للكمال ابن الهمام، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة (١٣٥١هـ) ١٠٣. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القي مة، ط٢: (١٤٠٣هـ) ١٠٤. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري لمؤلفه الزيلعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد. دار ابن خزيمة، الرياض، ط١: (١٤١٤هـ). ١٠٥. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، حققه د: بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت. ط١: (١٤٢٦هـ). ١٠٦. تذكرة الحفاظ للذهبي، دار إحياء التراث العربي ١٠٧. تذكرة المحتاج لابن الملقن، حققه: حمدي عبد المجيد السلفي، ط١ (١٩٩٤هـ). المكتب الإسلامي، بيروت. ١٠٨. تذكرة الموضوعات، محمد طاهر الهندي الفتني، طبع أمين دمج بيروت. ١٠٩. التذكرة في الأحاديث مشهورة للزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة(١٤٠٦هـ). ١١٠. تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك لقنري طوقان، ط١ (١٣٦٠هـ) ١١١. ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، تحقيق: أحمد بكير محمد، نشر مكتبة الحياة، بيروت، (١٣٨٧هـ). ١١٢. تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي، نقله عن الروسية: صلاح الدين عثمان هاشم، ط١ (١٤٠١هـ) ١١٣. تسهيل المدرج إلى المدرج لعبد العزيز الغماري، منشورات دار البصائر بدمشق. ١١٤. تصحيقات المحدثين لأبي أحمد العسكري، تحقيق: د: محمود الميرة، المطبعة العربية

الحديث بالقاهرة، ط (١٤٠٢هـ).	
١١٥. التطريف في التصحيح للسيوطي تحقيق د. علي حسين البواب ، دار الفائز سنة (١٤٠٩ هـ)، عمان - الأردن	
١١٦. التعريفات للشريف الجرجاني ط : (١٤٠٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت..	
١١٧. التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح، محمد إدريس الكاندهلوي، مطبعة الاعتدال ط1	
١١٨. تعليق التعليق لابن حجر، تحقيق سعيد القرقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، سنة (١٤٠٥هـ).	
١١٩. التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت،	
١٢٠. تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط : سنة (١٤٠٦هـ).	
١٢١. التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير مطبوع مع شرحه "تدريب النووي" دار الكلم الطيب، ط : (١٤٢٦هـ).	
١٢٢. التقرير والتحبير لابن أمير الحاج الحنبلي، ط : المطبعة الكبرى الأميرية ببلاط، سنة (١٣١٦هـ).	
١٢٣. تقويم البلدان، لابن شاهنشاه بارس (١٨٤٠)، دار الطباعة السلطانية	
١٢٤. التقييد والإيضاح للعراقي تحقيق: عبد الرحمن عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط : سنة (١٣٨٩هـ).	
١٢٥. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر، تصحيح عبد الله هاشم اليماني، القاهرة سنة (١٣٨٤هـ).	
١٢٦. تلقيح فهم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، عبد الرحمن ابن الجوزي، مكتبة الآداب، مصر.	
١٢٧. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، مطبوعات وزارة الأوقاف بالمغرب.	
١٢٨. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله بن محمد الغماري، دار الكتب العلمية.	
١٢٩. تنزيه الشريعة المرفوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن العراق الكنان ، المحقق : عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، ط (١٩٨١م)	
١٣٠. التقيح في مسألة التصحيح" تحقيق: د: بديع السيد اللحام : في كتابه " الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، رسالة دكتورا	
١٣١. تهذيب الأسماء واللغات للنووي، دار الكتب العلمية بيروت،	
١٣٢. تهذيب التهذيب لابن حجر، دار صادر، بيروت، سنة (١٣٢٥هـ).	
١٣٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي يوسف المزني، تحقيق د: بشار عواد معروف،	

مؤسسة الرسالة. ط ١: (١٤١٣هـ)
١٣٤. تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، دار القومية للطباعة، مصر، سنة (١٣٨٤هـ).
١٣٥. تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام لابن ماكولا ، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٠هـ).
١٣٦. توجيه النظر إلى أصول الأثر لظاهر الجزائري، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
١٣٧. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق للصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١: مطبعة السعادة بمصر، سنة (١٣٦٦هـ).
١٣٨. تيسير التحرير شرح التحرير لأمير بادشاه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة (١٣٥٠هـ).
١٣٩. الثقات لابن حبان، تحقيق: السي شرف الدين أحمد
١٤٠. جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، نشر الحلواني والملاح، دار البيان، سنة (١٣٨٩هـ).
١٤١. جامع التحصيل في احكام المراسيل للعلائي، تحقيق حمدي عبد الحميد السلفي، ط ١: سنة (١٣٩٨هـ)، الدار العربية للطباعة بغداد.
١٤٢. جامع التواريخ، رشيد الدين فضل الله الهمذاني، عزبه محمد نشأت محمد هنداوي، فؤاد الصياد، راجعه: يحيى الخشاب، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
١٤٣. جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، دار المعرفت - بيروت، ط ١: (١٤٠٨هـ).
١٤٤. جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، دار الكتب العلمية.
١٤٥. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق د: محمد رأفت سعيد، مكتبة الفلاح، الكويت، سنة (١٤٠١هـ).
١٤٦. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، ط ١: (١٢٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت .
١٤٧. جمع الجوامع في أصول الفقه للتاج السبكي، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، سنة (١٣٧٨هـ).
١٤٨. الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لابن أبي سالم بن أبي الوفاء، تحقيق عبد الفتاح الحلو، عيسى البابي الحلبي بمصر، سنة (١٣٩٨هـ).
١٤٩. حقائق البيان لعلي بن عيسى (ت ق ٨هـ)، رسالة دكتورا للباحث كامل محمد جان، ط (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، مكتبة الملك فهد.
١٥٠. الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، رسالة ماجستير للباحث: عبد الكريم الخضير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
١٥١. الحركة الصليبية صفحة مشرفة في تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطى، سعيد عبد

الفتاح عاشور الطبعة الأولى ١٩٦٣م، مكتبة الأنجلو المصرية.
١٥٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، سنة (١٣٨٧هـ).
١٥٣. الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية ، لمحمد صالح داو د القزاز ، مطبعة النجب (١٩٧٠م)
١٥٤. خبر الواحد وحجته للكاتب أحمد بن محمود عبد الوهاب الشنقيطي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١: (١٤٢٢هـ).
١٥٥. خزنة الأدب ولب ألباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، المطبعة الاميرية الكبرى ببغداد، سنة (١٣٩٩هـ).
١٥٦. الخلاصة في أصول الحديث للطبيي ، بتحقيق الأستاذ: صبحي السامرائي، دار الأخيار، بغداد سنة ١٣٩١هـ
١٥٧. الخميس في أحوال أنفيس نفيس للديار بكري حسن بن محمد بن الحسن ت ٩٦٦هـ، طبعة القاهرة ١٣٠٢هـ.
١٥٨. الدر الملتقط في تبين الغلط لأبي الفضل الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني ،تحقيق أبو الفدا، عبد الله القاضي، ط١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان
١٥٩. دراسات في البيان النبوي لمحمد رفعت زنجير، دار اقرأ، ط١ (١٤٢٨هـ)
١٦٠. الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر، تصحيح عبد الله هاشم اليماني، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، سنة (١٣٨٤هـ).
١٦١. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، حققه محمد سيد جاد الحق، ط١ (١٣٨٥هـ-١٩٦٦م)، دار الكتب الحديثية
١٦٢. الدعوة إلى الإسلام، - سير تومارس و أرنولد . ترجمة حسن إبراهيم ورفاقه، ط : دار النهضة المصرية ١٩٧٠م.
١٦٣. دلائل النبوة للبيهقي ، تعليق د: عبد المعطي قلنجي ، ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت، (١٤٠٥هـ).
١٦٤. الدولة الخوارزمية والمغول، لحافظ حمدي، دار الفكر العربي.
١٦٥. الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب لابن فرحون، تحقيق د: محمد الأحمد، دار التراث، القاهرة، سنة (١٣٩٤هـ).
١٦٦. ذخيرة الحفاظ للمقدسي، تحقيق د.عبد الرحمن الفريوائي .
١٦٧. الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق د: نور الدين عتر، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٩٧٢هـ).
١٦٨. رسالة أبي داوود في أهل مكة، تحقيق محمد الصباح، ط٣: المكتب الإسلامي بيروت،

سنة (١٤٠١هـ).
١٦٩. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني، ط٤: دار البشائر الإسلامية ، سنة (١٤٠٦هـ).
١٧٠. الرسالة للشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، ط١: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، (١٣٥٨هـ).
١٧١. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي الهندي، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة
١٧٢. الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر لمحيي الدين عبد الظاهر، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، الرياض (١٣٩٦هـ)
١٧٣. الروض المعطار في خبر الأقطار، للجيمري، إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة ببيروت، مطابع دار السراج (١٩٨٠م)
١٧٤. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للخوانساري الأصبهاني (ت١٣١٣هـ)، ط١ (١٤١١هـ-١٩٩١م)، الدار الإسلامية: بيروت
١٧٥. روضة الطالبين للنووي ، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، طبع المكتب الإسلامي، سنة (١٣٨٦هـ).
١٧٦. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢ (١٤٢٣هـ)
١٧٧. الزهد الكبير للبيهقي، تحقيق: تقي الدين الندوي، ط٢: مطبعة دارالقلم ببيروت، سنة (١٤٠٣هـ).
١٧٨. سؤالات أبي عبيد الأجري لأبي داود السجستاني ، تحقيق محمد العمري، مطبوعات الجامعة الإسلامية و سنة (١٣٩٩هـ).
١٧٩. سؤالات البرقاني للدارقطني ، كتب خانه جميلي - باكستان، ط١: (١٤٠٤هـ) تحقيق : د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى
١٨٠. سؤالات الحاكم في الجرح والتعديل للدارقطني، ط١: تحقيق موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، سنة (١٤٠٤هـ).
١٨١. سؤالات السهمي في الجرح والتعديل للدارقطني، تحقيق موفق عبد الله، مكتبة المعارف بالرياض، ط١: (١٤٠٤هـ).
١٨٢. السلوك لمعرفة دول الملوك، ، تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ت٨٤٥هـ، صححه ووضع حواشيه محمد مصطفى زيادة حتى نهاية حوادث سنة ٧٥٥هـ ، القاهرة (١٩٣٤هـ)
١٨٣. سنن ابن ماجه، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت.
١٨٤. سنن أبي داود، دار الكتاب العربي . بيروت.
١٨٥. سنن الدارقطني تحقيق : السيد عبد الله هاشم يمانى المدني ، دار المعرفة - بيروت (١٣٨٦هـ)

١٨٦.	سنن الدارمي ، تحقيق : فواز أحمد زمري ، خالد السبع العلمي ط ١ : (١٤٠٧هـ) دار الكتاب العربي - بيروت.
١٨٧.	سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١ (١٤٠١هـ)، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
١٨٨.	الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين للدكتور عبد القادر المحمدي، دار الكتب العلمية، ط(٢٠٠٥هـ)
١٨٩.	شذرات الذهب في أخبار من الذهب لابن العماد، ط٢: دار المسيرة، بيروت.
١٩٠.	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة السعادة بمصر، سنة(١٣٨٤هـ).
١٩١.	شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩٢.	شرح السنة للبغوي ، حققه سعيد اللحام، ط(١٤١٤هـ)، دار الفكر .
١٩٣.	شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، الكاشف عن حقائق السنن، شرف الدين حسين الطيبي، ت: د بديع السيد اللحام وجماعة، باكستان
١٩٤.	شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، تحقيق محمد علي سمك. ط: (٢٠٠٢م)
١٩٥.	شرح العضد على مختصر ابن الحاجب للإيجي ، تصحيح شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، سنة(١٣٩٣هـ).
١٩٦.	شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط٣:المكتب الإسلامي، دمشق، سنة(١٣٨٥هـ).
١٩٧.	شرح الكوكب المنير لابن النجار، تحقيق: د:محمد الزحيلي ود: نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢(١٤١٨هـ)
١٩٨.	شرح تنقيح الفصول للقرافي ، تحقيق: طه سعد، شركة الطباعة الفنية بمصر، ط١ سنة(١٣٩٣هـ).
١٩٩.	شرح علل الترمذي لابن رجب، تحقيق: د:نور الدين عتر، ط١، سنة(١٣٩٨هـ)، دار الملاح.
٢٠٠.	شرح فتح القدير للكمال ابن الهمام، ط١: سنة(١٣١٥هـ). المطبعة الأميرية ببولاق
٢٠١.	شرح مسلم للنووي، المطبعة المصرية، سنة(١٣٩٣هـ).
٢٠٢.	شرح معاني الآثار للطحاوي دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٩ تحقيق : محمد زهري النجار
٢٠٣.	شرح نخبة الفكر لابن حجر ، تعليق محمد غياث الصباغ، مكتبة الغزالي بدمشق.
٢٠٤.	شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق د: محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوية.

٢٠٥.	شروح التلخيص لبهاء الدين السبكي، طبع بمطبعة عيسى الحلبي وشركاه بمصر.
٢٠٦.	شروط الأئمة الخمسة للحازمي، دار الكتب العلمية، سنة (١٤٠٥هـ).
٢٠٧.	شروط الأئمة الستة لابن طاهر، مكتبة القدسي، القاهرة، سنة (١٣٥٧هـ).
٢٠٨.	شعب الإيمان للبيهقي تحقيق د : عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي بالهند. ط١: (١٤٢٣هـ)
٢٠٩.	صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي، دار الكتب المصرية (١٩١٤هـ).
٢١٠.	الصالح للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢: (١٤٠٢هـ).
٢١١.	صحيح ابن حبان، ترتيب علاء الدين الفارسي، تحقيق: أحمد شاکر، دار المعارف، بمصر، سنة (١٣٧٢هـ).
٢١٢.	صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د: محمد مصطفى الاعظمي، ط١: المكتبة الإسلامي، سنة (١٣٩٩هـ).
٢١٣.	صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، ت: مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة بيروت، ط٣ (١٩٧٨هـ)
٢١٤.	صحيح مسلم بشرح النووي للنووي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢ (١٣٩٢) ،مطبعة دار إحياء التراث العربي بيروت، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٢١٥.	الضعفاء الصغير للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، سنة (١٤٠٤هـ).
٢١٦.	الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلنجي، ط١: سنة (١٤٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١٧.	الضعفاء والمتروكون للدارقطني، تحقيق موفق عبد القادر، ط١: دار المعارف بالرياض، سنة (١٤٠٤هـ).
٢١٨.	ضعيف سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين ، تحقيق: زهير الشاويش ، الرياض، المكتب الإسلامي.
٢١٩.	الضعفاء والمتروكين للنسائي، تحقيق بوران الضناوي وكمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، سنة (١٤٠٥هـ).
٢٢٠.	الضوء اللامع لأهل القرن التاسع عشر للسخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
٢٢١.	طبقات الأسماء المفردة للبرديجي، تحقيق: عبده علي كوشك، دار المأمون للتراث، سنة (١٤١٠هـ)
٢٢٢.	طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية بمصر، سنة (١٣٧١هـ).
٢٢٣.	طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، دار المعرفة، بيروت، ط٢.

٢٢٤ . طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، تحقيق د: الحافظ عبد العليم خان ، ط١ (١٤٠٧هـ) ، عالم الكتب - بيروت
٢٢٥ . طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، سنة (١٩٧٨هـ).
٢٢٦ . الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، ودار بيروت، سنة (١٣٨٠هـ).
٢٢٧ . طبقات المدلسين لابن حجر ، تحقيق د: عاصم بن عبدالله القريوتي مكتبة المنار - عمان . ط١ (١٤٠٣هـ)
٢٢٨ . طبقات المفسرين للداوودي، تحقيق: علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى، سنة (١٣٩٢هـ).
٢٢٩ . طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: د: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، ط: ٢
٢٣٠ . طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ، تحقيق: أكرم البوشي ، إبراهيم الزبيق ، مؤسسة الرسالة، ط٢ (١٤١٧هـ).
٢٣١ . طرق حديث من كذب علي متعمد ً، للطبراني، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد ، هشام إسماعيل السقا، سنة (١٤١٠هـ) المكتب الإسلامي ، دار عمار، عمان - الأردن
٢٣٢ . ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي، حققه د: تقي الدين الندوي. ط١ (١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، الجامعة الإسلامية، أعظم كده - الهند.
٢٣٣ . العبر في خبر من غير للذهبي، تحقيق محمد السعيد، ط١: (١٤٠٥هـ-)، دار الكتب العلمية.
٢٣٤ . العبر وديوان المبتدأ والخبر. لابن خلدون، القاهرة، سنة (١٢٤٨هـ)
٢٣٥ . العجالة في الأحاديث المسلسلة للفاذاني، دار البصائر، دمشق، سنة (١٤٠٥هـ).
٢٣٦ . علل الحديث لابن أبي حاتم، المطبعة السلفية، القاهرة، سنة (١٤٠٦هـ).
٢٣٧ . العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١
٢٣٨ . العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ط١: دار طيبة، الرياض، سنة (١٤٠٥هـ).
٢٣٩ . العلل لعلي بن المديني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٢: سنة (١٣٩٢هـ).
٢٤٠ . العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس ، المكتب الإسلامي ، دار الخاني - بيروت ، الرياض، ط١ (١٤٠٨هـ).
٢٤١ . علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق د: نور الدين عتر، دار الفكر بيروت، ط٣: (١٤٠٤هـ).

٢٤٢.	عوالي الأسانيد للمقدسي، تحقيق: د: محمد مطيع الحافظ. دار المكتبي، ط١ (١٤٢٨هـ).
٢٤٣.	غريب الحديث لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٤٠٨هـ).
٢٤٤.	غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، دار الكتب العلمية، سنة (١٤٠٦هـ).
٢٤٥.	غريب الحديث للخطابي، تحقيق عبد الكريم الغرياني، نشر أم القرى، سنة (١٤٠٢هـ).
٢٤٦.	غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال، تحقيق د: عز الدين السيد، نشر عالم الكتب، سنة (١٤٠٧هـ).
٢٤٧.	عوارف المعارف للسهورودي، مطبوع بهامش إحياء علوم الدين، دار القلم للتراث.
٢٤٨.	الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢: مطبعة عيسى الحلبي.
٢٤٩.	فتاوى ابن الصلاح، تحقيق: د: عبد المعطي قلججي، ط١: سنة (١٤٠٦هـ)، دار المعرفة بيروت.
٢٥٠.	فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، تصحيح: عبد العزيز بن باز ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية بالقاهرة، سنة (١٤٠٦هـ).
٢٥١.	الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، لزين الدين المناوي، تحقيق: أحمد مجتبى، دار العاصمة - الرياض
٢٥٢.	فتح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق د. إحسان عباس، الناشر دار صادر، سنة النشر ١٣٨٨هـ، مكان النشر بيروت
٢٥٣.	فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، مكتبة دار المنهاج، ط٢ (١٤٢٨هـ).
٢٥٤.	فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب رسالة دكتورا، لد: نزيه عبد الرحيم، كلية الآداب، جامعة دمشق
٢٥٥.	فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب رسالة دكتورا: لعبد العزيز بن صالح باطيور على موقع islamtoday.
٢٥٦.	الفتوحات الربانية على الأذكار النووية لابن علان، مطبعة السعادة بمصر، سنة (١٣٤٧هـ).
٢٥٧.	الفردوس بمأثور الخطاب للدلمي، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر دار الكتب العلمية سنة (١٤٠٦هـ) بيروت
٢٥٨.	الفرق بين الفرق لابن طاهر البغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة.
٢٥٩.	الفصل للوصل المدرج في النقل، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، دار الهجرة، الرياض.
٢٦٠.	الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، تصحيح إسماعيل الأنصاري، ط١: مطابع القصيم، سنة (١٣٨٩هـ).

٢٦١.	الفنون البيانية في كتاب "الكاشف عن حقائق السنن" محققة كرسالة ماجستير للباحث: محمد رفعت زنجير: جامعة أم القرى.
٢٦٢.	فهرس دار الكتب المصرية(١٢٤)، ط: دار الكتب (١٩٦١م).
٢٦٣.	فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية(٣٤٤)، ط: دمشق، وضع محمد الألباني.
٢٦٤.	فهرسة ابن خير الاشبيلي لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي ٥٧٥هـ، تحقيق محمد فؤاد منصور، الناشر دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٩هـ) بيروت/ لبنان
٢٦٥.	الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ، تحقيق : عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٣(١٤٠٧هـ).
٢٦٦.	فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، مطبوع مع " المستنصفي" مطبعة بولاق، ط١: سنة(١٣٢٢هـ).
٢٦٧.	القاموس المحيط للفهوز أبادي، دار الجيل، بيروت.
٢٦٨.	قصة الأدب في العالم، أحمد أمين، وزكي محمود، القاهرة، (١٩٤٣م).
٢٦٩.	قضايا علمية حول تحقيق كتاب "الكاشف عن حقائق السنن" للإمام الطيبي، بحث محكم نشر في العدد الثاني والثالث من المجلد (٢١) من مجلة عالم الكتب التي تصدر في الرياض. يناير وفبراير ومارس وأبريل، ٢٠٠٠م .
٢٧٠.	قواعد التحديث للقاسمي، ط٢: دار إحياء الكتب العربية، سنة(١٣٨٠هـ).
٢٧١.	قوانين الأحكام الفقهية لابن جزي، دار العلم للملايين بيروت.
٢٧٢.	القول البديع في الصلاة على الحبيب للسخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٧٣.	الكاشف عن حقائق السنن للطبيبي ، تحقيق: د: بديع السيد اللحام وجماعة ، باكستان. وأيضاً في مكة المكرمة تحقيق د:عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز.
٢٧٤.	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، تحقيق عزت علي عطية وموسى محمد علي، ط١: دار النصر للطباعة بمصر، سنة(١٣٩٢هـ).
٢٧٥.	الكامل في التاريخ لابن الأثير محمد بن علي بن أبي الكرم (٦٣٠هـ)، دار الفكر.
٢٧٦.	الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ط١: (١٤٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت.
٢٧٧.	كشف الأستار للبزار عن زوائد البزار للهيثمي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة(١٣٩٩هـ).
٢٧٨.	كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعلاء الدين البخاري ،المحقق : عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية -بيروت، ط(١٤١٨هـ)
٢٧٩.	الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي، حققه :صبحي السامرائي، ط١(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، عالم الكتب: مكتبة النهضة العربية.
٢٨٠.	كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني ، دار إحياء التراث العربي، (١٤٠٨ هـ).

٢٨١ . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، طبع بعناية وكالة المعارف الجلييلة في مطبعتها البهية، سنة (١٣٦٠هـ).
٢٨٢ . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي ، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٢م)
٢٨٣ . الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، تقديم محمد الحافظ التيجاني، ط١: مطبعة السعادة بالقاهرة، سنة (١٩٧٢م).
٢٨٤ . الكنى والأسماء للإمام مسلم، تحقيق عبد الرحيم محمد قشقرى، مطبوعات الجامعة الإسلامية، سنة (١٤٠٤هـ).
٢٨٥ . اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، أو التذكرة في الأحاديث المشتهرة، للزركشي، تحقيق : محمد الصباغ ، المكتبة الإسلامية بيروت، (١٩٩٦م).
٢٨٦ . اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، للسُّيوطي، دار الكتب العلمية مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب
٢٨٧ . لسان العرب لابن منظور، ط١: المطبعة الأميرية ببولاق، سنة (١٣٠٠هـ).
٢٨٨ . لطائف المنن والأخلاق في وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق المعروف بالمنن الكبرى، عبد الوهاب الشعراني، عالم الفكر، بيروت
٢٨٩ . لطائف التبيان، تحقيق: هادي عطية مطر الهاللي، دار الكتب العلمية
٢٩٠ . اللمع في أصول الفقه لأبي إسحق الشيرازي، دار الكتب العلمية، سنة (١٤٠٥هـ).
٢٩١ . لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية، بهامش لطائف المنن والأخلاق، عبد الوهاب الشعراني، دار الحكمة بيروت (١٩٨٥م)
٢٩٢ . المؤلف والمختلف للدارقطني المحقق د: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط: دار الغرب
٢٩٣ . المؤلف والمختلف ويليه كتاب مشبه النسبة لعبد الغني سعيد بن سعيد الأزدي، اعتنى به محيي الدين الجعفري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، سنة (١٣٢٧هـ).
٢٩٤ . المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، تحقيق: د: محمد صادق آيدن، دار القادري، دمشق، ط١: سنة (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
٢٩٥ . المجروحين لابن حبان البستي ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب.
٢٩٦ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة (١٩٦٧هـ).
٢٩٧ . المجموع شرب المذهب للنووي، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، سنة (١٣٤٤هـ).
٢٩٨ . محاسن الاصلاح على مقدمة ابن الصلاح للبلقيني، تحقيق د: عائشة عبد الرحمن الشاطي، ط١: مطبعة دار الكتب المصرية، سنة (١٩٧٤هـ).
٢٩٩ . المُحدثُ الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، تحقيق د: محمد عجاج الخطيب، ط١ سنة (١٣٩٢هـ)، دار الفكر بيروت.

٣٠٠.	المحصل في أصول الفقه للرازي، تحقيق د: طه جابر العلواني، ط١: من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة(١٣٩٩هـ).
٣٠١.	المحصل لابن العربي المحصول في أصول الفقه ، تحقيق : حسين علي اليدري ، دار البيارق - الأردن ، ط١(١٤٢٠هـ).
٣٠٢.	المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار، ط١: مطبعة مصطفى الحلبي بمصر، سنة (١٩٧٧هـ).
٣٠٣.	المُحلى لابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، ط١: دارة الطباعة المنيرية بمصر، سنة(١٣٤٧هـ).
٣٠٤.	مختصر ابن الحاجب مكتبة الكليات الأزهرية، سنة(١٣٩٧هـ))
٣٠٥.	مختصر الخلاصة في معرفة الحديث، دار الثقافة العربية.ط: ١٤١٢هـ - ١٩٩١م بتحقيق: أحمد يوسف الدقاق
٣٠٦.	مختصر سنن أبي داود للمنذري، تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقي، دار المعرفة.
٣٠٧.	المختلطين للعلائي ، المحقق : د. رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١: (١٩٩٦هـ)
٣٠٨.	المُدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
٣٠٩.	المُدخل إلى الصحيح للحاكم، تحقيق د: ربيع المدخلي، مؤسسة الرسالة، سنة(١٤٠٤هـ).
٣١٠.	المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم ، تحقيق فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة بالإسكندرية.
٣١١.	المدخل في أصول الحديث للحاكم ، مطبوع ضمن مجموعة الرسائل الكمالية، نشر مكتبة المعارف بالطائف.
٣١٢.	المراسيل لابن أبي حاتم، تحقيق شكر الله القوجاني، ط١: مؤسسة الرسالة، سنة(١٣٩٧هـ).
٣١٣.	المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس للشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة، (١٤١٨هـ)
٣١٤.	مرصاد العباد من المبدأ إلى الميعاد للرازي، تحقيق محمد أمين الرياحي.
٣١٥.	مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ أسماء رجال مشكاة المصابيح مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (١٧٩)
٣١٦.	المزهر في علوم اللغة للسيوطي، تحقيق د: جاد المولى والبجاوي وأبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بمصر.
٣١٧.	مسائل الإمام أحمد لابن عبد الله ، تحقيق زهير الشاويش، ط١: المكتب الإسلامي، سنة((١٤٠١هـ).
٣١٨.	المستدرک علی الصحيحین، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق :مصطفى عبد

القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٠م)	
٣١٩. المستقصى في علم الأصول للغزالي، دار الكتب العلمية، سنة (١٤٠٣هـ).	
٣٢٠. مسند أبي حنيفة لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: نظر محمد الفريابي، كتبة الكوثر.	
٣٢١. مسند أبي داود الطيالسي ت (٢٠٤هـ). تحقيق د: محمد بن عبد المحسن التركي ، ط١ (١٤١٩هـ). دار هجر.	
٣٢٢. مسند أبي عوانة الإسفرائيني، دار المعرفة.	
٣٢٣. مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١: (١٤١٩هـ). دار المأمون للتراث، دمشق.	
٣٢٤. مسند أحمد بن حنبل، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف بمصر، سنة (١٣٧٧هـ).	
٣٢٥. مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار)المحقق : محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصيري عبد الخالق الشافعي، ط١ (١٩٨٨هـ). مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة،	
٣٢٦. مسند الشافعي، ترتيب محمد عابد السندي، دار الكتاب العلمية، بيروت، سنة (١٤٠٠هـ).	
٣٢٧. مسند الشاميين للطبراني ، ط١: ١٤٠٥هـ- : مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ) تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي	
٣٢٨. مسند الشهاب للقضاي ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي . مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ (١٤٠٧هـ).	
٣٢٩. مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، دار التراث بالقاهرة.	
٣٣٠. مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي، تحقيق الالباني، المكتب الإسلامي، سنة (١٤٠٥هـ).	
٣٣١. مصابيح السنة للبغوي، مطبعة محمد علي صبيح بمصر.	
٣٣٢. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للكناني ت (٨٤٠هـ)، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، سنة (١٤٠٣هـ)، بيروت.	
٣٣٣. مصنف عبد الرزاق للصنعاني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢: (١٤٠٣هـ).	
٣٣٤. المصنّف لابن أبي شيبة، المحقق : محمد عوامة. دار القبلة	
٣٣٥. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر، دار العاصمة، السعودية، (١٤١٩هـ)	
٣٣٦. معالم السنن للخطابي ، المكتبة العلمية، بيروت، سنة (١٤٠١هـ).	
٣٣٧. المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى الفراء، حققه د: وديع زيدان حداد، دار المشرق، بيروت.	
٣٣٨. معجم الأدباء لياقوت الحموي، من منشورات دار المأمون بالقاهرة، سنة (١٩٣٦هـ).	
٣٣٩. المعجم الأوسط للطبراني ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني دار الحرمين - القاهرة ، (١٤١٥هـ)	
٣٤٠. معجم البلدان لياقوت الحموي ، دار صادر، بيروت، سنة (١٣٧٦هـ) .	
٣٤١. معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر - بيروت	

٣٤٢. المَعْجَمُ الصَّغِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمّير، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، ط١: (١٤٠٥هـ)
٣٤٣. معجم الصوفية لمدوح الزوني، ط١ (١٤٢٥هـ)، دار الجيل.
٣٤٤. المعجم الكبّر للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط٢: (١٤٠٤هـ) مكتبة العلوم والحكم - الموصل.
٣٤٥. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٤٦. معجم المطبوعات لإليان سركيس، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي سنة (١٩٢٨م).
٣٤٧. معرفة السنن والآثار للبيهقي، تحقيق: محمد سيد كسروي، دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٢هـ).
٣٤٨. معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: د: محمد راضي عثمان، مكتبة الدار بالمدينة، سنة (١٤٠٨هـ).
٣٤٩. معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله، تصحيح: د: معظم حسين، مطبعة دار الكتب المصرية، سنة (١٩٣٧هـ).
٣٥٠. المغازي للواقدي، تحقيق: د: مارسدن جونز، عالم الكتب، بيروت.
٣٥١. المغزّي في الضعفاء للذهبي، تحقيق: د: نور الدين عتر، ط١: مطبعة البلاغة، حلب، سنة (١٣٩١هـ).
٣٥٢. المغني لابن قدامة الحنبلي، مكتبة الرياض الحديثة، سنة (١٤٠١هـ).
٣٥٣. مغول إيران بين المسيحية والإسلام لد: مصطفى بدر، دار الفكر العربي.
٣٥٤. المغول في التاريخ لفؤاد عبد المعطي الصياد: القاهرة ١٩٦٠م.
٣٥٥. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية: بيروت لبنان، ط١ (١٤٠٥هـ).
٣٥٦. مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، ت: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية بيروت.
٣٥٧. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، دار الكتاب العربي
٣٥٨. مقاييس اللغة، لابن فارس بن زكريّا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ط: (١٤٢٣هـ).
٣٥٩. المنار المنيف، لابن القيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سنة (١٣٩٠هـ).
٣٦٠. مناقب الشافعي للبيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، ط١: دار النصر للطباعة،

سنة (١٣٩١هـ).	
٣٦١.	المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة للأيوبي، دار الكتب العلمية، سنة (١٤٠٥هـ).
٣٦٢.	المنتخب من مسند عبد بن حميد ، تحقيق : صبحي البدري السام رائي ، محمود محمد خليل الصعيدي، ط١: (١٤٠٨هـ)، مكتبة السنة - القاهرة
٣٦٣.	المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط١ (١٤١٢-١٩٩٢م)، دار الكتب العلمية.
٣٦٤.	منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٤٠٥هـ).
٣٦٥.	المنحول من تعليقات الأصول للغزالي، تحقيق: محمد حسن هيتو، ط١: دار الفكر، بيروت، سنة (١٣٩٠هـ).
٣٦٦.	المنظومة البيقونية لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني ، كمال يوسف الحوت ، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت ، سنة (١٤٠٧هـ)
٣٦٧.	المنفردات والوحدان للإمام مسلم ، تحقيق : د. عبدالغفار سليمان البنداري ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١: (١٤٠٨هـ).
٣٦٨.	منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، ط٢: سنة (١٣٩٩هـ)، دار الفكر بدمشق.
٣٦٩.	منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الاثر للتر مسي، دار الفكر، سنة (١٤٠٤هـ).
٣٧٠.	المنهل الروي في مختصر علوم الحديث لمحمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق د: محيي الدين عبد الرحمن رمضان،، دار الفكر، سنة (١٤٠٦هـ).
٣٧١.	المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف لعلي المالكي، ط١: مطبعة مصطفى مجمد، سنة (١٣٥٧هـ).
٣٧٢.	موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان للهيثمي، تحقيق عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية.
٣٧٣.	الموسوعة الإسلامية الميسرة . المشرف العام د: محمود العتكام
٣٧٤.	الموسوعة الموجزة لحسان الكاتب
٣٧٥.	موسوعة تاريخ العالم أصدرها وليام لانجر. أشرف على الترجمة، د: محمد مصطفى زيادة، مؤسسة فرانكلين، القاهرة، نيويورك. سنة (١٩٦٣هـ).
٣٧٦.	الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر (١٤٠٣هـ).
٣٧٧.	الموضوعات للصغاني، دار المأمون للتراث.
٣٧٨.	الموطأ للإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
٣٧٩.	الموقظة في علم الحديث للذهبي، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، ط١: سنة (١٤٠٥هـ)، دار

البشائر، بيروت.
٣٨٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق علي محمد الجاوي، ط١: دار المعرفة، سنة (١٣٨٢هـ).
٣٨١. ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين، تحقيق سمير الزهيري، مكتبة المنار، سنة (١٤٠٨هـ).
٣٨٢. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي الأتابكي، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، سنة (١٣٤٨هـ).
٣٨٣. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن ابن حجر ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي مطبعة سفير بالرياض ط (١٤٢٢ هـ)
٣٨٤. نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، المكتبة الإسلامية، سنة (١٣٩٣هـ).
٣٨٥. نظرات في علوم الحديث للمليباري، دار ابن حزم بيروت- لبنان، ط٢ (١٤٢٣هـ)
٣٨٦. نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني، ط٢: دار الكتب السلفية بمصر.
٣٨٧. النكت لابن حجر، تحقيق: د: ربيع بن هادي، ط١: مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٣٨٨. نهاية السؤل شرح منهاج الوصول للأسنوي، المطبعة السلفية بمصر، سنة (١٣٤٣هـ).
٣٨٩. نهاية المحتاج شرح المنهاج للرملي، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة (١٣٥٧هـ).
٣٩٠. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي.
٣٩١. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق، سنة (١٢٩٧هـ).
٣٩٢. هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر، المطبعة السلفية القاهرة.
٣٩٣. هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين منكشف الظنون، إسماعيل البغدادي، دار الكتب العلمية بيروت.
٣٩٤. الوافي في الوفيات للصفدي، ط٢، دار النشر، مرنز.
٣٩٥. الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح لمحمد الكرمي، مطبعة قم (١٣٧٤هـ)
٣٩٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق د: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهرسك (الموضوعاء)

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٢
شكر وثناء	٣
خطة البحث	٦
المقدمة	٤
قسم الدراسة	٨
عصر الإمام الطيبي	١٠
ترجمة الإمام الطيبي	٢١
تحقيق اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه	٣٣
منهج الإمام الطيبي	٣٦
مصادر الطيبي في الخلاصة	٤٢
منهج التحقيق	٤٥
منهج التعليق	٤٨
النص المحقق	٥٧
المقدمة	٥٩
المقاصد	٦٥
الباب الأول في أقسام الحديث	٦٩

٦٧	الفصل الأول في الصحيح
٧٣	الفصل الثاني في الحسن
٨١	الفصل الثالث في الضعيف
٨٤	المسند
٨٤	المتصل
٨٥	المرفوع
٨٦	المعن
٨٨	المعلق
٨٩	الأفراد
٩٠	المدرج
٩١	المشهور
٩٣	الغريب والعزیز
٩٥	المصحف
٩٧	الإسناد العالي
١٩٩	المسلسل
١٠١	زيادة الثقة
١٠٣	الاعتبار
١٠٦	مختلف الحديث
١٠٨	الناسخ والمنسوخ
١١١	غريب الحديث وفقهه

الموقوف	١١٢
المقطوع	١١٥
المرسل	١١٦
المنقطع	١٢٢
المعضل	١٢٥
الشاذ	١٢٧
المنكر	١٢٩
المعلل	١٣٠
المدلس	١٣٧
المضطرب	١٤٠
المقلوب	١٤١
الموضوع	١٤٣
الباب الثاني: معرفة أوصاف الرواة من تقبل روايته ومن لا تقبل	١٦٩
الباب الثالث: في تحمل الحديث وطرق نقله وضبطه وروايته	١٩٥
الفصل الأول: في أهلية التحمل	١٩١
الفصل الثاني في طرق تحمل الحديث	١٩٥
الطريق الأول: السماع من لفظ الشيخ سواء كان إملاء أم تحدثاً	١٩٥
الطريق الثاني: القراءة على الشيخ	١٩٧
الطريق الثالث: الإجازة	٢٠١
الطريق الرابع: المناولة	٢٠٦

٢٠٨	الطريق الخامس: المكاتبة
٢٠٩	الطريق السادس: الإعلام
٢٠٩	الطريق السابع: الوجدادة
٢١١	الفصل الثالث: في كيفية رواية الحديث
٢٢٤	الباب الرابع في أسماء الرجال وطبقات العلماء وما يتصل بذلك
٢٢٦	الفصل الأول: في معرفة الصحابة رضي الله عنهم
٢٢٨	الفصل الثاني: في معرفة التابعي
٢٣٢	الفصل الثالث: في الأسماء والكنى والألقاب
٢٤٢	النوع الأول: في الأسماء
٢٤٢	النوع الثاني في الكنى
٢٤٣	النوع الثالث: في الألقاب
٢٣٤	الفصل الرابع في أنواع شتى
٢٤٣	النوع الأول: في معرفة الموالى المنسوبين إلى القبائل مطلقاً
٢٤٤	النوع الثاني: معرفة مواطن الرواة
٢٤٤	النوع الثالث: في التواريخ والوفيات
٢٤٨	خاتمة في آداب الشيخ والطالب والكاتب
٢٤٩	الفصل الأول: في آداب الشيخ
٢٤٩	الفصل الثاني: في آداب الطالب
٢٥٥	الفصل الثالث: في آداب الكاتب
٢٦٢	خاتمة البحث

٢٦٦	الفهارس العامة
٢٦٧	فهرس الآيات الكريمة
٢٦٨	فهرس الأحاديث النبوية
٢٧٨	فهرس الأعلام
٢٩٣	فهرس المسائل الحديثية
٣٠٠	فهرس الفرق والأماكن
٣٠٢	فهرس المصادر الواردة في الكتاب
٣٠٤	فهرس المصادر والمراجع
٣٢٥	فهرس الموضوعات
	□

وآخره وخيرنا الحمد لله رب العالمين